

التقرير السنوي
قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

السنة المالية
2022

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المجلس

السيد الوالي، رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم بوعزة، المدير العام

السيدة فوزية زعبول، مديرة الخزينة والمالية الخارجية

السيدة منى الشرقاوي

السيد محمد الدايري

السيدة نجات المكاوي

السيد لعربي الجعايدي

السيد مصطفى موساوي

السيد فتح الله ولعلو

مندوب الحكومة

السيد محمد منشود

تقرير السنة المالية 2022

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالته، طبقا للمادة 50 من القانون رقم 17.40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.82 في 17 شوال 1440 (21 نونبر 2019)، التقرير الخاص بسنة 2022، وهي السنة الرابعة والستون لمعهد الإصدار.

فهرس

المقدمة x-i

الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي	3
2.1 الإنتاج والطلب	29
3.1 سوق الشغل	49
4.1 التضخم	62
5.1 المالية العمومية	78
6.1 ميزان المدفوعات	102
7.1 الأوضاع النقدية	121
8.1 أسواق الأصول	135
9.1 تمويل الاقتصاد	150

الجزء 2: الحكامة وإنجاز مهام البنك

أبرز أحداث السنة	165
1.2 الحكامة والاستراتيجية	168
2.2 مهام البنك	186
3.2 التواصل والانفتاح	214
4.2 الموارد	217

الجزء 3: التقرير المالي للبنك

1.3 نظرة على الوضعية المالية خلال سنة 2022	223
2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة	226
3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الإجتماعية	264
4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات	265
5.3 مصادقة مجلس البنك	268

الملحقات الإحصائية 269

المحتويات 319

مولاي،

بعد سنة حبلى بالتفاؤل والأمل اللذين ولدهما تراجع الجائحة وعودة النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى الوضع الطبيعي، تعرض العالم في 2022 لصدمة مباغتة مع اندلاع النزاع في أوكرانيا. وتسببت هذه الصدمة في أزمة طاقة وغذائية، وفي تفاقم اختلالات سلاسل الإمداد، مما نتج عنه تسارع قوي للتضخم إلى مستويات لم يشهدها العالم منذ عقود. وأمام هذه الوضعية، اتجهت البنوك المركزية إلى تشديد سياستها النقدية بشكل سريع ومتزامن على نطاق واسع، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار الفائدة.

وفي هذا السياق، عرف نمو الاقتصاد العالمي تباطؤًا ملموسًا، حيث تراجع في المتوسط من 6,3% في 2021 إلى 3,4% في 2022، مع انخفاض وتيرته من 5,4% إلى 2,7% في الاقتصادات المتقدمة ومن 6,9% إلى 4,0% في الدول الصاعدة والنامية. وقد أثر هذا الضعف في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تزايد حدة الانقسام الجيوسياسي وتعاقد السيادة الاقتصادية، على التجارة العالمية التي انتقلت وتيرة نموها من 10,6% إلى 5,1%. ومن المفارقات أن وضعية أسواق الشغل واصلت تحسنها في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مع تديني نسبة البطالة إلى مستويات أقل من تلك المسجلة قبل الجائحة.

وفي الأسواق العالمية للمواد الأولية، أدت الصعوبات المرتبطة بالإمداد، لاسيما الطاقى والغذائي، إلى ارتفاع ملحوظ للأسعار. فبالنسبة للمواد الطاقية، ارتفع سعر خام البرنت بواقع 41,7% وتزايدت أسعار الغاز الطبيعي والفحم بأكثر من الضعف. وعلى نفس المنوال، بلغ الارتفاع بالنسبة للمواد الفلاحية والأسمدة، 14,3% و 54,8% على التوالي.

في ظل هذه الظروف، وبعد فترة طويلة من التطور بوتيرات معتدلة، تسارع التضخم العالمي بشكل ملموس ليصل إلى 8,7% بعد أن بلغ 4,7% في 2021. وقد وصل معدل التضخم إلى 8% في الولايات المتحدة، وهي أعلى نسبة يسجلها منذ 1982، وإلى 8,4% بمنطقة الأورو، وهو مستوى لم يسبق أن سجلته منذ إنشائها.

وعلى مستوى الأسواق المالية، تضررت أسواق الأسهم بشكل ملموس جراء تعاقد أسعار الفائدة وضعف الآفاق الاقتصادية وحالة اللايقين المحيطة بها، حيث سجلت أداءات سلبية همت بالخصوص الأسواق الصاعدة مع تراجع مؤشر MSCI EM بواقع 21,4%. وبالمقابل، عرفت عائدات السندات السيادية ارتفاعا ملحوظا.

وفي أسواق الصرف، تميزت السنة بارتفاع مهم في قيمة الدولار الأمريكي الذي استفاد من وضعه كعملة احتياطية ومن تشديد أسرع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة. وساهم هذا التطور في تسارع التضخم، لاسيما في الدول الصاعدة والنامية.

وعلى الصعيد الوطني، كان لهذا السياق العالمي الصعب عموما والمتسم باللايقين زيادة على موسم جفاف من بين الأشد قساوة في العقود الأربعة الأخيرة أثر كبير على النشاط الاقتصادي. وهكذا، انحصر النمو في 1,3% سنة 2022 بعد أن سجل نسبة استثنائية قدرها 8% في 2021. وتقلصت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 12,9% بينما تباطأت وتيرة نمو القيمة المضافة في القطاعات غير الفلاحية إلى 3%. وتراجع النشاط بالخصوص في البناء والأشغال العمومية وفي الصناعات الاستخراجية وتباطأ بقوة في الصناعات التحويلية. وبالمقابل، كان لرفع القيود الصحية أثر هام على بعض الخدمات، لاسيما السياحة التي شهدت تحسنا ملموسا لكن مع البقاء في مستويات أقل مما سجل قبل الأزمة.

وانعكست هذه التطورات على سوق الشغل الذي فقد 24 ألف منصب في 2022 بعد إحداث 230 ألف منصب شغل سنة من قبل وخسارة 432 ألف منصب في 2020، ليصل بذلك حجم التشغيل إلى 10,7 مليون، وهو مستوى أدنى بنسبة 2,1% مقارنة بسنة 2019. وعلى الصعيد القطاعي، فقدت الفلاحة 215 ألف منصب من سنة إلى أخرى، لتنزل بذلك حصتها للمرة الأولى إلى أقل من 30%، في حين سجلت الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية شبه استقرار. وعلى العكس، شهد فرع «الإيواء والمطاعم» إحداثا استثنائيا لما عدده 46 ألف منصب شغل. وفي ظل هذه الظروف، سجلت نسبة النشاط تراجعاً ملموساً وعموماً إلى 44,3% إجمالاً وإلى 19,8% وسط النساء. وانخفضت نسبة البطالة إلى 11,8% على الصعيد الوطني وإلى 15,8% في الوسط الحضري.

ورغم هذه الظرفية غير المواتية والجهود الهامة التي بذلتها الدولة لتخفيف تأثير ارتفاع الأسعار على الأسر والمقاولات، فقد واصلت وضعية المالية العمومية تحسنها التدريجي. وتعزى هذه النتيجة إلى الارتفاع الملحوظ للمداخيل الجبائية، لكن أيضاً إلى التعبئة القياسية للموارد عن طريق آليات التمويل الخاصة والتي بلغت 25,1 مليار درهم. وقد تراجع عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، من 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 إلى 5,9% في 2021 ثم إلى 5,2% في 2022، وهو مستوى أدنى من هدف 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي الذي حدده قانون المالية.

وعلى الرغم من هذا الانتعاش، كانت ظروف تمويل الخزينة صعبة مما جعل هذه الأخيرة تلجأ إلى ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي بما قدره 20,9 مليار درهم. وفي السوق الداخلية للسندات، ونظراً للمتطلبات المتزايدة للمستثمرين، توجهت الخزينة نحو الاستحقاقات القصيرة والمتوسطة

وأصدرت، للمرة الأولى، سندات بأسعار قابلة للمراجعة. وفي هذا السياق، ارتفع الدين العمومي المباشر بواقع 2,1 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 71,6% مع تزايد مكونه الخارجي إلى 17,2% من الناتج الداخلي الإجمالي ومكونه الداخلي إلى 54,4%.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، تواصلت الدينامية التي كانت سائدة في 2021 مع نمو الصادرات بنسبة 30,1%، مدعومة بالأداء الجيد للمهن العالمية للمغرب وقطاع الفوسفاط ومشتقاته. وبموازاة ذلك، تزايدت واردات السلع بنسبة 39,5% ارتباطا بتنامي الفاتورة الطاقية وبارتفاع المشتريات من المنتجات نصف المصنعة. وبالتالي، تفاقم العجز التجاري بشكل كبير ليصل إلى ما يعادل 23,2% من الناتج الداخلي الإجمالي وتراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 62,3% في 2021 إلى 58,1%.

ومن جهة أخرى، ومع انتعاش السياحة الدولية، سجلت مداخل الأسفار مستوى قياسيا قدره 93,6 مليار درهم مقابل 78,7 مليار سنة 2019. أما تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد حافظت على الدينامية الاستثنائية الملاحظة منذ سنة 2020، مع تحسن سنوي جديد بنسبة 16% لتصل إلى 110,7 مليار درهم سنة 2022. وقد مكنت هذه التطورات من احتواء عجز الحساب الجاري الذي بلغ 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2,3% سنة 2021. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من السياق الدولي المتسم باللايقين وغير المواتي عموما، بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

في ظل هذه الظروف، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بواقع 2,1% لتصل إلى 337,6 مليار درهم. وهو ما يعادل 5 أشهر و13 يوما من واردات السلع والخدمات.

وعلى غرار معظم دول العالم، لم يسلم المغرب من ظاهرة تصاعد التضخم. فالضغوط التضخمية التي كانت خارجية المصدر بالأساس، أخذت تنتشر تدريجيا وتتحوّل إلى ضغوط داخلية، لتتفاقم بعد ذلك بفعل صدمات عرض داخلية حصريا همت بعض المواد الغذائية، نتيجة بالأساس للجفاف. وهكذا، وبعد متوسط 1,5% خلال العشرين سنة الماضية، وصلت نسبة التضخم إلى 6,6% سنة 2022 مسجلة بذلك أعلى مستوى منذ سنة 1992.

ومما كان مقلقا أيضا بهذا الخصوص، أنه ابتداء من النصف الثاني من السنة، كانت توقعات بنك المغرب تشير إلى بقاء التضخم في مستوى مرتفع على المدى المتوسط، مع خطر تكون دوامات تضخمية قائمة بذاتها. وأمام وضع كهذا، وبالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي، اضطر بنك المغرب إلى الشروع في تشديد سياسته النقدية لتفادي عدم تثبيت التوقعات وبالتالي تسهيل عودة التضخم إلى مستويات تتسجم مع هدف استقرار الأسعار. وهكذا، رفع سعر الفائدة الرئيسي في شتنبر ودجنبر بواقع 50 نقطة أساس في كل مرة.

وإموازاة هذه الزيادات، وبهدف ضمان تمويل ملائم للاقتصاد، واصل بنك المغرب تلبية كافة طلبات السيولة التي تتقدم بها البنوك كما استمر في تنفيذ برامجه المخصصة لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وإلى جانب ذلك كله، لم يفت بنك المغرب التدخل لدى النظام البنكي لتحسيسه بأهمية اعتماد مقارنة تدريجية وموثقة في انتقال قرارات السياسة النقدية للحد من انعكاساتها القصيرة الأمد على النشاط الاقتصادي.

وهكذا، ظل ارتفاع أسعار الفائدة على القروض بين الفصل الرابع من سنة 2021 والفصل الأول من سنة 2023 محدودا في 59 نقطة أساس. أما الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي، فقد ازداد بنسبة 7,9% سنة 2022 بعد ارتفاع بواقع 2,9% سنة من قبل.

وعلى مستوى سوق الصرف، يشير التتبع المنتظم الذي يقوم به البنك المركزي إلى أن الانتقال الذي بدأ في يناير 2018 يتواصل في ظروف جيدة، مع تعميق ملحوظ للسوق واستخدام متزايد لأدوات تغطية خطر الصرف. فقد بقي سعر الدرهم داخل نطاق التقلب، واستمرت التقييمات التي ينجزها بنك المغرب فصليا في الإشارة إلى أن قيمة العملة الوطنية لا تزال متسقة مع أسس الاقتصاد الوطني.

وفي نفس الوقت، واصل بنك المغرب، بتعاون مع الأطراف المعنية، تحسيس ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين، لا سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، للاستعداد والتكيف بشكل أفضل مع التغيير التدريجي للسياق الناجم عن هذا الإصلاح. ومع مواصلة تنقيح مشروع إطار استهداف التضخم، يرى بنك المغرب أن الشروع في المراحل المقبلة للانتقال غير وارد في الوضع الحالي وأنه سيكون من الأنسب انتظار تبدد الشكوك المحيطة بالتوقعات الاقتصادية العالمية والوطنية.

من جهة أخرى، وبعد مرور ثلاث سنوات على إطلاقها، أحرزت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تقدما هاما في إنجازها، حيث إن معطيات البنك الدولي تبين ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يتوفرون على حساب لدى مؤسسة مالية من 29% سنة 2017 إلى 44% سنة 2021. غير أن الفوارق بين الرجال والنساء وبين المناطق الحضرية والقروية، وبين الشباب ومن هم أكبر سنا تظل مرتفعة. لذلك، من شأن تقييم المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية تحديد التعديلات الواجب أخذها بالاعتبار عند إعداد خارطة الطريق للسنوات الخمس القادمة. وفيما يخص اعتماد الأداء عبر الهاتف النقال، فبالإضافة إلى حملات التواصل والتحسيس، تواصلت الجهود بالتعاون مع الأطراف المعنية بهدف تعزيز رقمنة التحويلات الاجتماعية للدولة من خلال عملية تجريبية رائدة همت برنامج «تيسير».

أما القطاع البنكي، فلا يزال يتمتع برسملة وسيولة جيدة بفضل أسسه السليمة وتنوع أنشطته بالرغم من انخفاض طفيف في مردوديته في سنة 2022. وعلى المستوى التنظيمي، واصل بنك المغرب ملاءمة المنظومة الاحترازية لمطابقتها مع المعايير الدولية ولتعزيز قدرتها على الصمود أمام تصاعد المخاطر الناجمة عن تدهور الظرفية والهجمات الإلكترونية والصدمات المناخية وتقلب أسعار الصرف وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تعبأ البنك المركزي بمعية مختلف الأطراف المعنية لضمان خروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي. وفيما يخص حماية الزبناء، فقد كثف جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية والحق في الحصول على المعلومة وتحسين الولوج إلى المنتجات والخدمات البنكية.

وعلى الصعيد الاحترازي الكلي، لم يكشف التتبع الوثيق الذي يقوم به بنك المغرب، إلى جانب السلطات الإشرافية الأخرى في إطار لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، عن أي تهديد لاستقرار القطاع المالي. وبموازاة ذلك، عزز البنك المركزي إطاره المرتبط بمراجعة مؤشرات المتانة المالية ومنظومته الخاصة بتدبير ضغوط السيولة.

متأثرة بالوضعية الاقتصادية غير المواتية وارتفاع أسعار الفائدة، أنهت بورصة الدار البيضاء السنة بأداء سلبي غير مسبوق حيث تراجع مؤشر مازي بنسبة 19,7%. ولا تزال البورصة تعاني من نقص السيولة وضعف الجاذبية مع وجود عدد محدود من الشركات المدرجة وتراجع الرسملة إلى 42,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي سوق العقار، ورغم استقرار نسبي لأسعار الفائدة على القروض الرهنية، انخفض عدد المعاملات بنسبة 12,3%، بعد ارتفاع بواقع 33,7% سنة 2021، بينما تراجعت نسبة انخفاض الأسعار من 3,7% إلى 0,7%.

مولاي،

لقد غير اندلاع الحرب في أوكرانيا المشهد الجيو-اقتصادي العالمي بشكل جذري في 2022. فعلاوة على إضعاف النمو وتسريع التضخم، أدى تداخل هذا الصراع مع التحولات والتغيرات في النماذج التي كانت قائمة من قبل، والمرتبطة على وجه الخصوص بالانقسام الجيو-سياسي والسيادة الاقتصادية، إلى تزايد قوي لحالة اللايقين.

فضلاً على ذلك، فإن تواتر الظواهر المناخية القاسية، لا سيما الجفاف، يجعل وضع تدابير واسعة النطاق للتخفيف من انعكاساتها أمراً طارئاً خصوصاً في منطقتنا حيث بلغ الإجهاد المائي مستوى يندرج بالخطر ويدعو إلى اعتبار الماء مورداً حيويًا يستلزم الحفاظ عليه إقرار تدابير عاجلة على جميع المستويات والأصعدة.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت الرقمنة والذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات الحديثة تمنح بالفعل فرصاً هائلة، فهي في المقابل تنطوي على مخاطر يتبين يوماً بعد يوم مدى تعقيدها، لا سيما فيما يتعلق بالأمن السيبراني واختراق البيانات ذات الطابع الشخصي التي أضحت اليوم تشكل انشغالات كبرى. أخيراً، وحتى إن بدا أن الاضطرابات الأخيرة التي عرفتها الأنظمة البنكية في الولايات المتحدة وفي بعض الدول الأوروبية أصبحت تحت السيطرة، فإن تداعياتها تظل غير معروفة على المدى المتوسط. وفي جميع الأحوال، فقد شكلت تذكيراً، إن كان هناك حاجة إليه، بأن اليقظة يجب أن تبقى مستمرة.

ولعل مواجهة هذا العدد الكبير من التحديات يتطلب موارد هامة، وذلك في وقت وصل فيه الدين العمومي إلى مستويات مرتفعة بشكل استثنائي خاصة بعد الجهود المبذولة خلال أزمة كوفيد-19. لذا، صارت هوامش التصرف المتاحة للسلطات لتخفيف أثر ارتفاع الأسعار وكبح تآكل القدرة الشرائية محدودة فيما تبقى انتظارات الساكنة بهذا الخصوص كبيرة.

ومن بين الدروس الرئيسية المستفادة من السنوات الثلاثة الأخيرة أن الظرفية الاقتصادية قد تتغير بشكل سريع وجذري. وكما حدث خلال أزمة 2008، لم تستطع الغالبية العظمى للمؤسسات ولا الخبراء عبر العالم توقع التغير المفاجئ للوضع. ففي غضون بضعة أشهر، انتقل الاقتصاد العالمي من سياق يتسم «بأسعار فائدة منخفضة لمدة طويلة» إلى واقع جديد أصبح فيه استمرار المستوى المرتفع للتضخم أحد الانشغالات الرئيسية.

كل هذه التطورات تزيد من حدة توجه عالمي طويل الأمد يتمثل في ضعف المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي منذ التسعينات. فحسب البنك الدولي، هم تباطؤ النمو طيلة الثلاثين سنة الأخيرة 80% من الاقتصادات المتقدمة و75% من تلك الصاعدة والنامية. وبالنسبة لهذه الأخيرة، فهذه الوضعية، إن استمرت، تنذر بأزمة تنموية حقيقية في السنوات المقبلة.

مولاي،

إن هذا السياق الخارجي غير المواتي والموسوم باللايقين هو الذي من المتوقع أن يتطور فيه الاقتصاد الوطني في المستقبل. فبقدر ما كشفت الصدمات الخارجية الأخيرة مكامن ضعف اقتصادنا، بقدر ما أثبتت قدرته على الصمود. وعلى العموم، تظل إنجازاته متماشية مع التوجه الملاحظ في السنوات الأخيرة والمطبوع على وجه الخصوص بتباطؤ النشاط غير الفلاحي، الذي تراجع متوسط نموه من 4,2% بين بداية الألفية و2014 إلى 2,2% منذ 2015. أما القطاع الفلاحي، وبالرغم من الجهود المبذولة، فلا يزال رهينا بالتقلبات المناخية ومهدداً بشكل متزايد بتفاقم الإجهاد المائي.

ويعكس هذا التباطؤ تدني النمو الكامن، أي الوتيرة القصوى للنمو التي يمكن الحفاظ عليها على المدى الطويل مع الاستعمال الكامل للقدرات دون تكون ضغوط تضخمية. وإذا كانت أسباب هذا الوضع متعددة ومماثلة عموماً لما يلاحظ في مناطق أخرى، فإن تراجع معدل النشاط على وجه الخصوص قد يكون ساهم في هذا التوجه وفي نفس الوقت أحد تجلياته. فمنذ بداية الألفية، انخفض هذا المعدل بواقع 10,7 نقطة مئوية، أي ما يعادل بالنظر إلى حجم الساكنة في سن النشاط اليوم، خسارة حوالي مليوني شخص نشيط، وهو ما يعكس ضعف استغلال الفرص التي يتيحها الانتقال الديموغرافي الذي يمر به بلدنا.

والمفارقة أن كل هذا يحدث في الوقت الذي أطلق فيه المغرب منذ عدة سنوات برنامج إصلاحات ومحفظة مشاريع بنيات تحتية اقتصادية واجتماعية من الأكثر طموحاً مقارنة بالدول ذات نفس مستوى الدخل. وأمام هذا الوضع، يتعين مواصلة وتسريع مجهود الإصلاح، لكن مع متابعة وثيقة وتقييم منتظم وتواصل واضح من أجل تعزيز انخراط الساكنة والفاعلين الاقتصاديين. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه المقاربة في الرفع من قدرة السياسة العمومية على التكيف وتعزيز مرونتها ومصداقيتها وبالتالي تقوية قدرة الاقتصاد على الصمود في سياق دولي متسم بمستوى عالي من اللابيقين وفي ظرفية وطنية مطبوعة بصدمات مناخية متكررة.

ولأجل ذلك، يجب أن يظل تثمين الرأسمال البشري في طليعة الأولويات. في هذا الصدد، يبرز ورشان حاسمان يبعثان الأمل في تحقيق نقلة نوعية شريطة تنفيذهما بنجاح. أولهما، ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي بادرت جلاتكم إلى إطلاقه مع خارطة طريق واضحة في أفق 2025. وقد أحرز هذا الورش بالفعل تقدماً كبيراً، لكن يجب أن تظل التعبئة مستمرة من أجل إتمامه في الوقت المحدد. فبالإضافة إلى الموارد الهامة التي يتطلبها، يستدعي إنجاز مكوناته المتعددة تخطيطاً دقيقاً حتى تؤخذ بالاعتبار على وجه الخصوص الآجال اللازمة لتأهيل النظام الصحي على النحو المناسب. وهو ما من شأنه تقليص الفارق بين العرض والطلب المتزايد بفعل ارتفاع الساكنة المستفيدة من التغطية الصحية.

ويتمثل الورش الثاني في إصلاح نظام التعليم الذي بُذلت من أجله جهود كبيرة منذ عدة سنوات. وبعد إعداد رؤية طويلة الأمد وتنزيلها في القانون الإطار المعتمد في 2019، كان الإصلاح موضوع نقاش موسع داخل اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، ومؤخراً تمت بلورة خارطة طريق جديدة للفترة 2022-2026، مع إعادة تحديد الأولويات وتسطير أهداف طموحة. أما المواطن فلا يزال للأسف حتى الآن يشعر بتدني جودة ومردودية خدمة التعليم. شعور تؤكد التقييمات الوطنية والدولية التي تتجه جميعها نحو نفس الخلاصة.

وعلى صعيد الإصلاحات الاقتصادية، من شأن تحديث القطاع العمومي الذي دعت إليه جلاتكم سنة 2020 أن يمكن من تصحيح الاختلالات البنيوية للمؤسسات والمقاولات العمومية وضمان تكامل أفضل لأنشطتها مع الفاعلين الخواص. إلا أنه باستثناء إحداث الوكالة المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، تبقى معالم هذا الإصلاح في انتظار تحديد واضح.

وبالمقابل، فإن التعبئة القوية لتحفيز الاستثمار الخاص عقب خطاب جلاتكم تبعث على أمل زخم جديد للنمو والتشغيل. ومن شأن تعديل القانون الخاص بالشركات بين القطاعين العمومي والخاص والمصادقة على الميثاق الجديد ونصوصه التطبيقية، وكذا تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار أن ينعش دينامية الاستثمار الخاص التي طال انتظارها.

ويبقى التحدي الكبير بهذا الخصوص هشاشة وتجزؤ النسيج الاقتصادي، وهو معطى بنيوي ساهمت في تفاقمه الظرفية الصعبة السائدة منذ اندلاع الجائحة. في هذا السياق، يعتبر تطوير منظومة المهن العالمية للمغرب الذي سُجل خلال السنوات الأخيرة مقارنة واعدة تستحق التعميم على قطاعات أخرى.

كذلك، يتعين على السلطات مواصلة العمل من أجل تحسين مناخ الأعمال، وهو مجال حقق فيه بلدنا بدون شك إنجازات ملحوظة، همت عدة جوانب لاسيما تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار واستكمال الإطار القانوني المنظم للمنافسة في الأسواق. إلا أن التقدم في جوانب أخرى خاصة على مستوى محاربة الرشوة يظل ضعيفا. فرغم الإرادة الواضحة، لا يزال المغرب يسجل أداءً سلبيا ملحوظا على الصعيد العالمي، مما يستدعي إعادة النظر في المقاربات المعتمدة إلى الآن وبالخصوص اتخاذ تدابير أكثر قوة وحزما، الشيء الذي أصبح يبدو ممكنا مع استكمال الإطار المؤسسي المخصص لهذا الغرض مؤخرا.

كل هذه الإصلاحات، لا سيما تلك ذات البعد الاجتماعي، وغيرها ستشكل ضغطا متزايدا على المالية العمومية. لذا، أضحى ترشيد الموارد العمومية أمرا حيويا يقتضي تسريع العديد من الأوراش التي ستمكن من إفراز الهوامش اللازمة لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي على وجه الخصوص.

في هذا الإطار، بات من الملح استكمال إصلاح نظام المقاصة الذي أطلق سنة 2013 والذي يظل إلى غاية اليوم رهينا بوضع آلية استهداف السكان التي يجري إعداد صيغتها النهائية. ولا تقتصر إشكالية الاستهداف هذه على المواد الأساسية فقط، بل تشمل أيضا المساعدات العمومية بشكل أوسع. حيث أن النفقات الضريبية لا تزال تمثل حوالي 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بينما ينص القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي المصادق عليه في 2021 بشكل

صريح على وجوب إنجاز تقييم دوري للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتحفيزات بهدف الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها، حسب كل حالة.

كذلك، لا يؤدي التأخر المسجل في استكمال إصلاح منظومة التقاعد إلا إلى رفع تكلفة هذا المشروع وبالتالي إلى زيادة تحفظ الشركاء الاجتماعيين على مواصلته وتفاقم صعوبات الحوار الاجتماعي. فبتأجيله من سنة إلى أخرى، أصبح هذا المشروع اليوم ضرورة حتمية في سياق غير مواتي تطبعه أزمة القدرة الشرائية وتعميم التغطية المبرمج في أفق سنة 2025 على ما يناهز 5 مليون شخص نشيط إضافي، جزء كبير منهم يشتغلون في مهن غير مهيكلة بأجور متدنية.

وعلى مستوى تدبير المالية العمومية، ورغم محدودية الموارد والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني، ظل الانضباط المالي مبدأ توجيهيا ثابتا للحكومة، تمكن بفضل بلدنا من الحفاظ على ثقة الأسواق والحصول على تمويلات بشروط ميسرة مقارنة بنظرائه. ورغم ذلك، فقد دفعت الضغوط القوية خلال السنوات الأخيرة المغرب إلى اللجوء إلى آليات جديدة للتمويل سميت بالمبتكرة أصبحت الآن مصدرا هاما للمداخيل. وفي ظل هذه الظروف، فإن مبادئ الحكامة الجيدة تتطلب تقييما صارما وتأطيرا ملائما لهذه الآليات.

وفي نفس السياق، مكن القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، بعد ثمان سنوات من الشروع في تطبيقه تدريجيا، من إثراء المعلومات الخاصة بالمالية العمومية ومن تعزيز تتبع هذه الأخيرة بشكل ملموس. إلا أن بلوغ كافة أهدافه لا يزال رهينا بتحقيق بعض المتطلبات من قبيل إحداث نظام محاسبي عام والتصديق على الحسابات وتكريس التدبير المرتكز على فعالية الأداء. ويبدو لنا اليوم من المناسب القيام بعملية جرد وتقييم للحصيلة تأخذ بالاعتبار على الخصوص الدروس المستخلصة من أزمات السنوات الثلاث الأخيرة.

مولاي،

منذ سنة 2020، كشف توالي الصدمات الخارجية ذات البعد النظامي مواطن الضعف البنيوي للنسيج الاقتصادي وهشاشة فئات واسعة من الساكنة. ومع ذلك، لا يجب أن يحجب عنا هذا الوضع المتانة التي اكتسبها المغرب بفضل استراتيجية تنويع الاقتصاد والإصلاحات التي تم إطلاقها خلال العقدين الأخيرين.

وعلى الصعيد الدولي، استطاع المغرب تحت قيادة جلاتكم، أن يفرض نفسه كشريك موثوق به وكواحة للسلم والاستقرار، مما عاد بالنفع الكبير على بلدنا، كما يدل على ذلك خلال الأشهر الأخيرة خروج المغرب من اللائحتين الرماديتين لمجموعة العمل المالي (GAFI) والاتحاد الأوروبي، واستفادته من خط الائتمان المرن لصندوق النقد

الدولي ونجاح الإصدار الدولي الأخير للخزينة وكذا احتضان الاجتماعات السنوية المقبلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر 2023.

ولعل التحدي الأكبر اليوم هو مواصلة ترسيخ هذه المصداقية على المستوى الداخلي. وهو ما يتطلب بلا شك تسريع الإصلاحات، لكن أيضا تقييما منتظما لها وتوصلا واضحا بشأنها مع تحديد الأولويات وتمييز ما هو قابل للتحقيق على المدى القصير وبين ما يمكن التطلع إليه على المدى المتوسط والبعيد. وسيمكن اعتماد هذه المقاربة من تعزيز انخراط المواطن في العمل العمومي ورفع مردودية الإصلاحات. حينها، لن يبقى تحقيق طموح الارتقاء ببلدنا إلى مصاف الدول الصاعدة اقتصاديا واجتماعيا، الذي من شأنه أن يضمن مستقبلا أفضل للشباب، أمرا بعيد المنال.

عبد اللطيف الجواهري
الرباط، يونيو 2023





الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



الجزء

1.1 المحيط الدولي

بعد بداية سنة انخرطت في استمرار إعادة فتح الاقتصادات غداة أزمة كوفيد، تعرض الاقتصاد العالمي في فبراير 2022 لصدمة مباغتة واسعة النطاق مع اندلاع النزاع في أوكرانيا. وبالإضافة إلى تداعيات الجائحة، تسببت هذه الصدمة في أزمة طاقة وغذائية مع ارتفاع استثنائي في الأسعار، وتفاقم اختلالات سلاسل الإمداد، وبالتالي تصاعد التضخم إلى مستويات لم يشهدها منذ عقود. ولمواجهة هذه الوضعية، بادرت البنوك المركزية إلى القيام بحركة تشديد نقدي سريع ومتزامن إلى حد كبير، مما أدى إلى ارتفاع هام في أسعار الفائدة وإلى تشديد شروط التمويل.

في هذا السياق، وبعد الانتعاش بنسبة 6,3% المسجل في 2021، عرف نمو الاقتصاد العالمي تباطؤًا ملموسًا إلى 3,4% في 2022، مع تراجع من 5,4% إلى 2,7% في الاقتصادات المتقدمة ومن 6,9% إلى 4% في الدول الصاعدة والنامية.

وأدى هذا الضعف في النشاط الاقتصادي إضافة إلى الاختلالات القوية في سلاسل الإمداد وتزايد حدة التجزئة الجيوسياسي والاقتصادي إلى كبح التجارة العالمية إلى حد كبير حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية بنسبة 5,1% مقابل 10,6% في 2021.

وعلى الرغم من هذا السياق غير المواتي، ظلت أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية صامدة في 2022، حيث واصلت نسب البطالة انخفاضها الملاحظ سنة من قبل لتصل إلى مستويات أقل من تلك المسجلة قبل الجائحة في أغلب البلدان.

وفي أسواق السلع الأساسية، تميزت السنة بسيادة المخاوف المرتبطة بالإمداد الطاقوي لاسيما في أوروبا وبارتفاع ملموس في الأسعار العالمية. هكذا، وفيما يخص المواد الطاقوية، ارتفع سعر البرنت بنسبة 41,7% وتزايدت أسعار الغاز والفحم بأكثر من الضعف. ومن جهة أخرى، بلغ الارتفاع 13,3% بالنسبة للمواد الفلاحية، و116% بالنسبة للفوسفات الخام وما يناهز 30% بالنسبة لمشتقاته الرئيسية.

في ظل هذه الظروف، وبعد فترة طويلة من التطور بوتيرات معتدلة، عرف التضخم العالمي تسارعا قويا، حيث وصل إجمالا إلى 8,7% في 2022 بعد 4,7% في 2021. وعلى وجه الخصوص، بلغ ذروة 8% في الولايات المتحدة، وهي أعلى نسبة يسجلها منذ 1982، ووصل إلى 8,4% بمنطقة الأورو، وهو مستوى لم يسبق أن سُجل منذ إنشائها.

وفي الأسواق المالية، تضررت أسواق البورصة بشكل ملموس جراء تصاعد أسعار الفائدة، وضعف الآفاق الاقتصادية وحالة اللايقين المحيطة بها. وبالتالي، سجلت أداءات سلبية كانت هامة بالخصوص بالنسبة للأسواق الصاعدة مع تراجع مؤشر MSCI EM بواقع 21,4%. وبالمقابل، عرفت عائدات السندات السيادية ارتفاعات ملموسة سواء بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة باستثناء ملحوظ للصين.

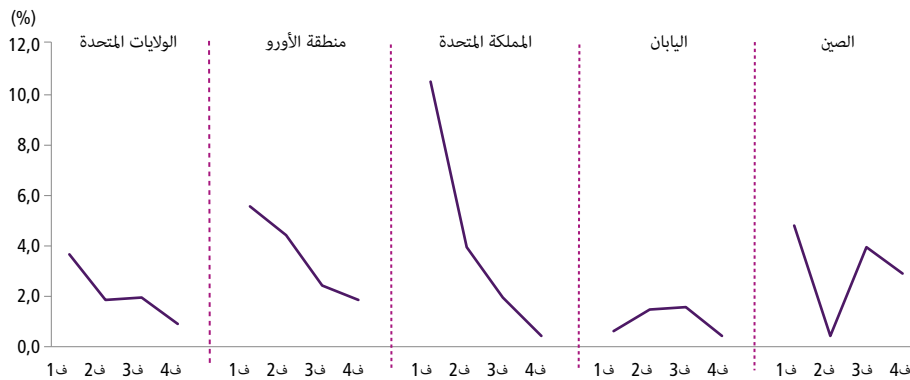
وأخيراً، في أسواق الصرف، تميزت السنة بارتفاع هام في الدولار الأمريكي الذي استفاد من صفته كعملة احتياطية في سياق الأزمة وبتشديد السياسة النقدية الذي كان أسرع في الولايات المتحدة.

1.1.1 النمو الاقتصادي

بعد الانكماش بنسبة 2,8% في 2020 والانتعاش بنسبة 6,3% في 2021، عرف نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً ملموساً إلى 3,4% في 2022. وهم هذا التطور على حد سواء الاقتصادات المتقدمة التي انتقلت وتيرة نموها من سنة إلى أخرى من 5,4% إلى 2,7%، والاقتصادات الصاعدة والنامية التي نما حجم ناتجها الداخلي الإجمالي بنسبة 4% عوض 6,9%.

وبدأ تدهور الأوضاع الاقتصادية بالخصوص مع اندلاع النزاع في أوكرانيا حيث أوقف هذا الأخير الانتعاش الذي كان قد انطلق بعد أزمة كوفيد. ومع ذلك، فقد تراجعت حدة التباطؤ فيما بعد بفضل الاندثار التدريجي للمخاوف المتعلقة بالإمداد الطاقوي في أوروبا، وقدرة أسواق الشغل على الصمود في الاقتصادات المتقدمة، وتدابير دعم القدرة الشرائية لاسيما في هذه الدول ولاحقاً خلال هذه السنة، رفع القيود الصحية في الصين.

رسم بياني 1.1.1: التطور الفصلي للنمو في 2022 في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الرئيسية



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

في الولايات المتحدة، تراجع النمو من 5,9% إلى 2,1% في 2022، حيث عوض انخفاض الاستهلاك العمومي والاستثمارات الخاصة بشكل جزئي الصلابة النسبية لنفقات الاستهلاك وارتفاع الصادرات.

وعلى نفس المنوال، سجلت منطقة الأورو، الأكثر عرضة للنزاع في أوكرانيا بفعل قربها الجغرافي واعتمادها الشديد على الواردات الطاقوية الروسية، نسبة نمو في انخفاض ملموس إلى 3,5% في 2022 بعد 5,4% سنة من قبل. وفي الدول الأعضاء الرئيسية، لم تتجاوز هذه النسبة 1,8% في ألمانيا، و2,6% في فرنسا و3,7% في إيطاليا. وعكس ذلك، أبان الاقتصاد الإسباني عن صلابة ملحوظة مع استقرار نسبة النمو في 5,5%، نتيجة بالخصوص لانتعاش النشاط السياحي.

وفي المملكة المتحدة، عرفت وتيرة النشاط الاقتصادي تباطؤًا ملموسًا متراجعة من 7,6% في 2021 إلى 4% في 2022. فبالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الطاقة، تضررت البلاد من تداعيات الخروج من الاتحاد الأوروبي¹ وتساعد المخاطر المرتبطة على الخصوص باستدامة الميزانية. وفي اليابان، بلغ ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي 1,1% بعد 2,1%، ذلك أن انكماش الاستثمارات الخاصة وتفاقم حدة ارتفاع تكلفة الواردات لاسيما الطاقةية بسبب انخفاض قيمة الين تجاه الدولار خفف من نمو الاستهلاك الخاص.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2022	2021	2020	2019	
3,4	6,3	-2,8	2,8	العالم
2,7	5,4	-4,2	1,7	الاقتصادات المتقدمة
2,1	5,9	-2,8	2,3	الولايات المتحدة
3,5	5,4	-6,1	1,6	منطقة الأورو
1,8	2,6	-3,7	1,1	ألمانيا
2,6	6,8	-7,9	1,9	فرنسا
3,7	7,0	-9,0	0,5	إيطاليا
5,5	5,5	-11,3	2,0	إسبانيا
4,0	7,6	-11,0	1,6	المملكة المتحدة
1,1	2,1	-4,3	-0,4	اليابان
4,0	6,9	-1,8	3,6	الاقتصادات الصاعدة والنامية
4,4	7,5	-0,5	5,2	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
3,0	8,4	2,2	6,0	الصين
6,8	9,1	-5,8	3,9	الهند ²
4,0	7,0	-6,8	0,2	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
2,9	5,0	-3,3	1,2	البرازيل
3,1	4,7	-8,0	-0,2	المكسيك
0,8	7,3	-1,6	2,5	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى
-2,1	5,6	-2,7	2,2	روسيا
5,6	11,4	1,9	0,8	تركيا
3,9	4,8	-1,7	3,3	إفريقيا جنوب الصحراء
2,0	4,9	-6,3	0,3	جنوب إفريقيا
5,3	4,3	-3,1	1,0	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي.

¹ لاتزال الآثار السلبية للتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تؤثر، بعد مرور حوالي ست سنوات، على عدة قطاعات في الاقتصاد البريطاني. وحسب نسخة أكتوبر 2022 من الشبكة العالمية لنموذج التوقع (GPMN)، تمثلت هذه الآثار منذ 2017 في (i) انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 30%؛ (ii) تدهور المبادلات التجارية للسلع والخدمات بنسبة 6%؛ و (iii) خسارة في الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى من مجموعة السبع.

² بالنسبة للهند، تم عرض المعطيات حسب تنفيذ الميزانية وتظهر السنة المالية 2022/2023 (التي تبدأ في أبريل 2022) في العمود 2022.

فيما يخص الدول الصاعدة، سجلت الصين في 2022 تباطؤًا قويا في النمو إلى 3% بعد 8,4% سنة من قبل. فقد تضرر النشاط الاقتصادي بشدة بفعل الحضر الصارم المفروض على العديد من كبريات المدن ووحدات الإنتاج من استمرار الصعوبات التي يعرفها قطاع العقار. وحسب صندوق النقد الدولي¹، تتمثل هذه الأخيرة في انكماش الاستثمارات، وعدم قدرة المنعشين على الوفاء بدفاتر طلبياتهم الخاصة بالمساكن المباعة مسبقا وفي الضغوط التنافسية على أسعار العقار.

أما الاقتصادات الصاعدة الرئيسية الأخرى، فقد تضررت من تدهور المحيط الخارجي ومن تشديد السياسات النقدية على الصعيد الدولي. هكذا، تراجعت نسبة النمو إلى 6,8% بعد 9,1% في الهند وإلى 2,9% عوض 5% في البرازيل.

ومن جهته، سجل الاقتصاد الروسي انكماشًا بنسبة 2,1% بعد ارتفاع بنسبة 5,6% نتيجة للنزاع في أوكرانيا والعقوبات المفروضة من طرف الدول الغربية. ويبقى هذا التطور مع ذلك أقل أهمية مما كان متوقعا في البداية، وذلك لعدة أسباب. ويتعلق الأمر بالخصوص بالتدابير التي اتخذها البنك المركزي لدعم الروبل الروسي والحفاظ على الاستقرار المالي وعلى استقرار الأسعار، وبسياسات الميزانية التيسيرية الرامية إلى دعم النشاط الاقتصادي وبتنوع وجهات الصادرات الطاقية.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، عانت عدة دول في المنطقة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقية الذي أدى إلى تزايد قوي في تكلفة المعيشة ودفع بشرائح كبيرة من السكان إلى انعدام الأمن الغذائي والفقير². وتراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي على العموم إلى 3,9% في 2022 مقابل 4,8% في 2021 مع تباطؤ بالخصوص في نيجيريا من 3,6% إلى 3,3%، حيث تضرر إنتاج النفط من المشاكل التقنية المتكررة، ومن انعدام الأمن ونقص الاستثمار. وعلى نفس المنوال، انخفضت في جنوب إفريقيا من 4,9% إلى 2% ارتباطا باستمرار الانقطاعات في التزويد بالكهرباء وانخفاض مداخيل استغلال المناجم لاسيما من مادتي الحديد والبلاتين.

وبخلاف المناطق الأخرى، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2022 ارتفاعا في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 5,3%. ويعزى هذا الأداء بالأساس إلى تداعيات الارتفاع الهام في الأسعار العالمية للنفط والغاز، التي مكنت الدول المصدرة للنفط من تحقيق نمو بنسبة 6,1% عوض 3,3% سنة من قبل. وبالمقابل، وفي الدول المستوردة للنفط، وعلى الرغم من استمرار الانتعاش بعد كوفيد في قطاع الخدمات السياحية على وجه الخصوص، انحصر النمو في 4,1% بعد 5,4%، متضررا بالتباطؤ الاقتصادي في البلدان الأوروبية، الشركاء التجاريين الرئيسيين، وبتزايد تكلفة الواردات لاسيما الطاقية.

¹ تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية لشهر يناير 2023.

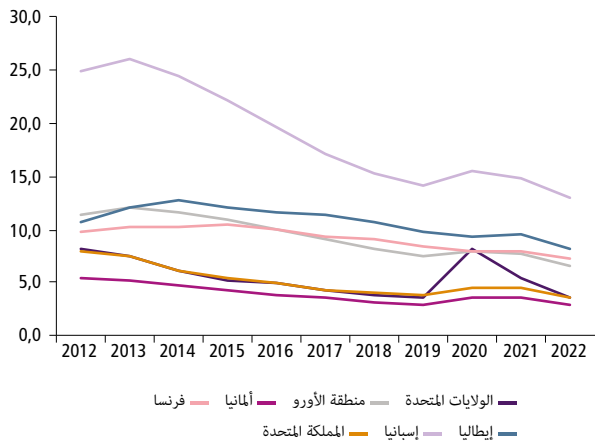
² حسب البنك الدولي، تجاوز العدد المقدر للأشخاص في وضعية انعدام الأمن الغذائي الحاد أو الأسوأ من ذلك 140 مليون خلال سنة 2022، مرتفعا بما يناهز 24 مليون مقارنة بسنة 2021.

2.1.1 سوق الشغل

على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي، أبانت أسواق الشغل عن صلابة ملحوظة في معظم الدول المتقدمة. فقد تواصل خلال 2022 المنحى الإجمالي التنازلي الملاحظ سنة من قبل، مع تراجع نسب البطالة في أغلب البلدان إلى مستويات ما قبل الجائحة.

ففي الولايات المتحدة، تراجعت نسبة البطالة من 8,1% في 2020 إلى 5,4% في 2021، ثم إلى 3,6% في 2022. وعلى نفس المنوال، بلغت هذه النسبة في منطقة الأورو أدنى مستوياتها التاريخية، أي 6,8% في 2022 بعد 7,8%. وهم التراجع جميع الاقتصادات الرئيسية في المنطقة مع انخفاضات من 7,9% إلى 7,3% في فرنسا، ومن 3,6% إلى 3,1% في ألمانيا، ومن 9,5% إلى 8,1% في إيطاليا ومن 14,8% إلى 12,9% في إسبانيا. وفي باقي الدول المتقدمة، تدنت هذه النسبة على وجه الخصوص من 4,5% إلى 3,7% في المملكة المتحدة ومن 2,8% إلى 2,6% في اليابان.

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة البطالة في الدول المتقدمة (%)



جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة (%)

	2022	2021	2020	2019	2018
البلدان المتقدمة					
الولايات المتحدة	3,6	5,4	8,1	3,7	3,9
منطقة الأورو	6,8	7,8	8,0	7,6	8,2
ألمانيا	3,1	3,6	3,6	3,0	3,2
فرنسا	7,3	7,9	8,0	8,4	9,0
إيطاليا	8,1	9,5	9,3	9,9	10,6
إسبانيا	12,9	14,8	15,5	14,1	15,3
المملكة المتحدة	3,7	4,5	4,6	3,8	4,1
اليابان	2,6	2,8	2,8	2,4	2,4
البلدان الصاعدة					
روسيا	3,9	4,8	5,8	4,6	4,8
الصين	4,2	4,0	4,2	3,6	3,8
البرازيل	7,9	11,1	14,2	11,1	12,4

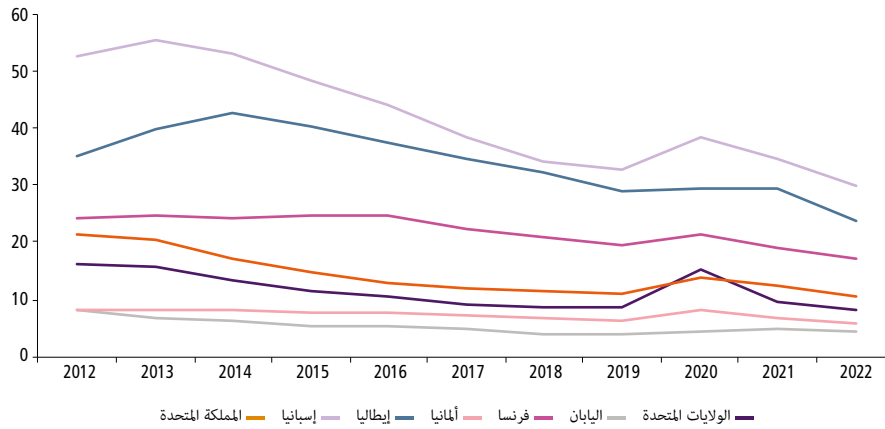
المصدر: صندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بالاقتصادات الصاعدة والنامية، فقد كانت التطورات متباينة. حيث تراجعت نسبة البطالة من 4,8% إلى 3,9% في روسيا، رغم انكماش الاقتصاد، ومن 11,1% إلى 7,9% في البرازيل ومن 34,3% إلى 33,5% في جنوب إفريقيا. بالمقابل، ارتفعت هذه النسبة من 4% إلى 4,2% في الصين، من سنة إلى أخرى.

وبالنسبة لبطالة الشباب¹، وبعد نموها القوي في 2020، واصلت في 2022 منحها التنازلي المنطلق في 2021، مع تراجع ملحوظة همت أغلب الدول المتقدمة. هكذا، تراجعت نسبة بطالة هذه الفئة من الساكنة من 16,8% إلى 14,5% بمنطقة الأورو مع تدنيها بالخصوص من 6,9% إلى 5,9% في ألمانيا، ومن 18,9% إلى 17,3% في فرنسا، ومن 34,8% إلى 29,8% في إسبانيا ومن 29,7% إلى 23,7% بإيطاليا. وفي البلدان المتقدمة الأخرى، تراجعت من 9,7% إلى 8,1% في الولايات المتحدة، ومن 12,3% إلى 10,5% في المملكة المتحدة ومن 4,6% إلى 4,3% في اليابان.

¹ أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة.

رسم بياني 3.1.1: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة (%)

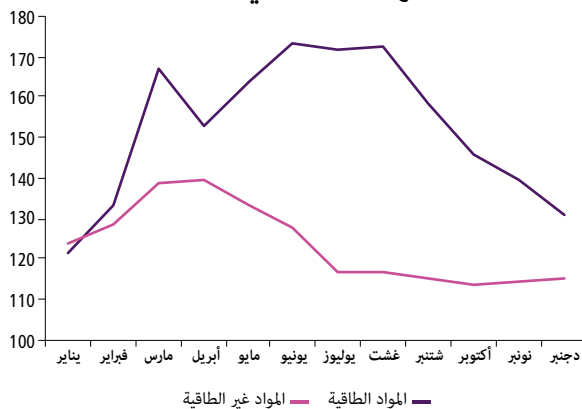


المصادر: أوروستات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

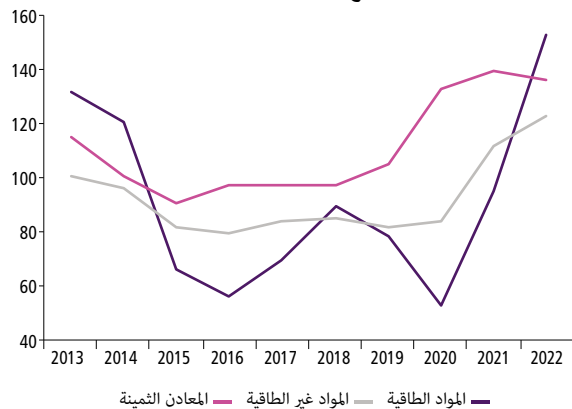
3.1.1 أسواق السلع الأساسية

خلال سنة 2022، عرفت أسعار السلع الأساسية ارتفاعا استثنائيا يرتبط بالأساس باندلاع النزاع في أوكرانيا وتداعياته. وقد تراجعت الضغوط على الأسعار بشكل نسبي على إثر الاتفاقيات التي مكنت من انتعاش الصادرات الأوكرانية لبعض المواد الفلاحية وكذا ضعف الطلب من الصين خاصة بسبب سياستها «صفر كوفيد». وفي مجموع السنة، نمت الأسعار بواقع 60% بالنسبة للمواد الطاقية و10,6% بالنسبة للمواد غير الطاقية.

رسم بياني 5.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2022 (100=2010)



رسم بياني 4.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية (100=2010)



المصدر: البنك الدولي.

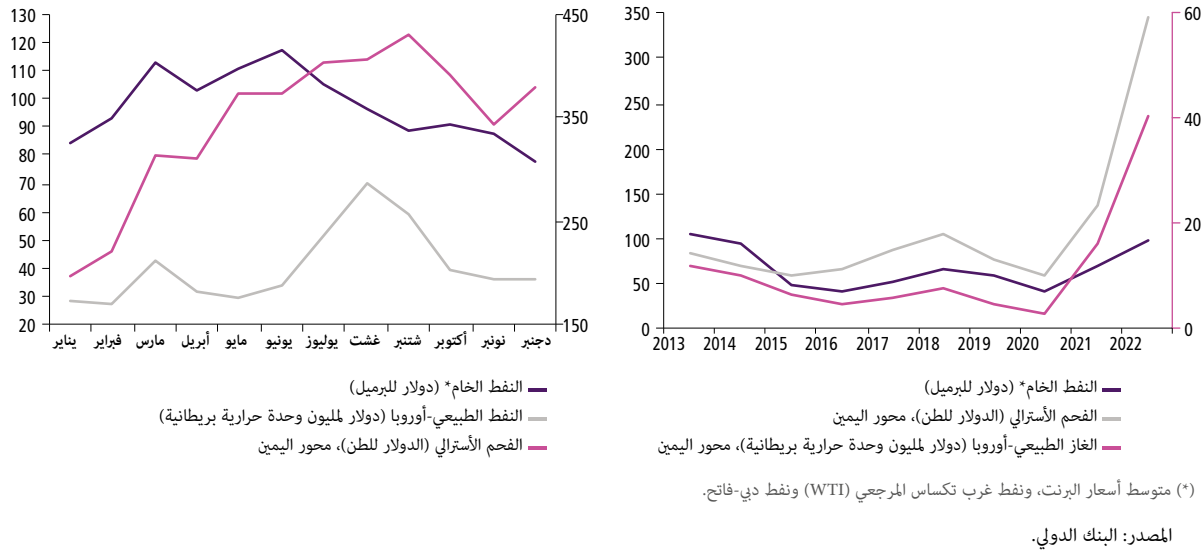
وفي سوق النفط الخام، نمت الأسعار¹ بنسبة 40,6% إلى 97,1 دولار للبرميل في المتوسط، وهو أعلى مستوى منذ 2014. وخلال النصف الأول من السنة، شرعت الأسعار في الارتفاع، ووصلت في المتوسط إلى 103,4 دولار، مع ذروة 116,8 دولار في يونيو، بسبب المخاوف المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، والإعلان عن الحظر الأوروبي على النفط الروسي، وإحجام الدول الأعضاء في منظمة أوبك⁺ عن رفع إنتاجها، وكذا استعمال المواد النفطية كبديل للغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء. وابتداء من شهر يوليو، بدأت الأسعار بالانخفاض مع بقائها في مستويات أعلى بكثير من تلك المسجلة قبل الجائحة. ويعزى هذا التدني بالأساس إلى تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الرئيسية وإلى الحفاظ على مستوى إنتاج مطرد للنفط الروسي الذي أعيد توجيهه نحو بلدان مثل الصين أو الهند أو تركيا.

وعلى نفس النحو، سجل سعر الغاز الطبيعي في 2022 ارتفاعات بنسبة 150,3% في السوق الأوروبية وبواقع 65,4% في السوق الأمريكية. ويرجع هذا التطور أساسا إلى توقف الشركة الروسية «غازبروم» عن تسليم الغاز وإلى ارتفاع الطلب الصادر من الدول الأوروبية التي كانت تريد إعادة تكوين مخزونات الاستراتيجية. وابتداء من شهر شتنبر، أخذت الأسعار في السوق الأوروبية في منحى النزول، حيث تراجعت من ذروة 70 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في غشت إلى 36 دولار في دجنبر. ويعكس هذا التراجع بالخصوص المستويات المرتفعة للمخزونات وانخفاض استهلاك الطاقة الراجع جزئيا إلى فصل الشتاء الذي كان أكثر اعتدالا مقارنة بالمعتاد.

وفيما يخص الفحم، عرفت الأسعار ارتفاعا قويا وصل إلى ما يناهز 150% بالنسبة للفحم الأسترالي وإلى الضعف بالنسبة للفحم القادم من جنوب إفريقيا. ويعكس هذا الارتفاع بالخصوص انخفاض الصادرات الأسترالية بسبب سوء الأحوال الجوية، وكذا نمو الطلب على الفحم المستعمل في إنتاج الكهرباء كبديل للغاز الطبيعي أو للطاقة المائية خاصة في الصين.

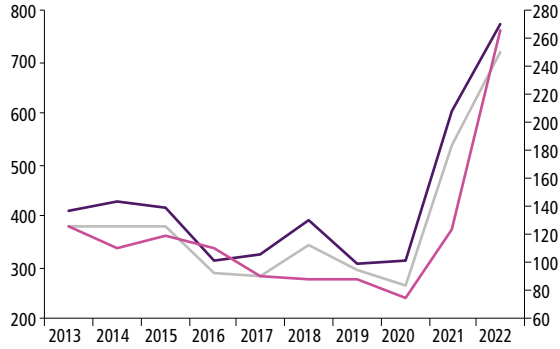
¹ متوسط أسعار البرنت، ونفط غرب تكساس المرجعي (WTI) ونفط دبي-فاتح.

رسم بياني 6.1.1: التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية رسم بياني 7.1.1: التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية في 2022

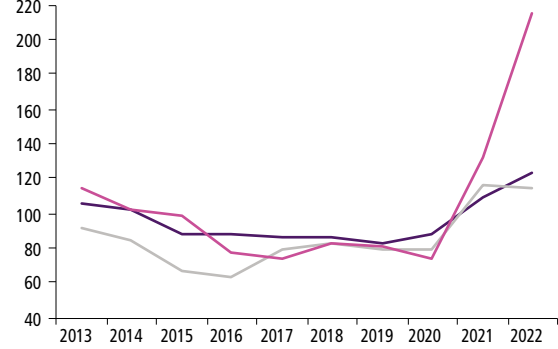


وباستثناء المنتجات الطاقية، سجلت بالمقابل أسعار المعادن والخامات تراجعاً طفيفاً بنسبة 1,2% بعد ارتفاع قدره 47,1% في سنة 2021، وذلك ارتباطاً بشكل رئيسي بتباطؤ الأنشطة الصناعية وتلك الخاصة بالبناء على المستوى العالمي. وحسب كل منتج على حدة، انخفضت الأسعار بنسبة 25% للحديد نظراً على الخصوص لتراجع الإنتاج من الفولاذ في الصين في سياق الجائحة والصعوبات التي طبعت القطاع العقاري وبنسبة 5,3% للنحاس. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت أسعار الألمنيوم بنسبة 9,4%، لتعكس بالتحديد تدني الإنتاج في أوروبا نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الطاقية.

وفيما يتعلق بالفوسفات ومشتقاته، واصلت الأسعار منحها التصاعدي المدعوم بتراجع العرض عقب اندلاع النزاع في أوكرانيا، وارتفاع الطلب القادم على الخصوص من البرازيل والهند وكذا تزايد أسعار المدخلات. وهكذا، ارتفعت أسعار الفوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة 28,5% إلى 772,2 دولار للطن في المتوسط، والفوسفات الثلاثي الممتاز بنسبة الثلث إلى 716,1 دولار والفوسفات الخام بنسبة 116% إلى 266,2 دولار. بموازاة ذلك، تزايدت أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 13,3% إجمالاً، مما يعكس ارتفاعاً بنسبة 21,4% للحبوب، و14,2% للزيوت والدقيق و13,7% للمشروبات.

رسم بياني 9.1.1: أسعار الفوسفات والأسمدة
(بالدولار للطن)

فوسفات ثنائي الأمونياك — فوسفات الثلاثي الممتاز — الفوسفات الخام (محور اليمين)

رسم بياني 8.1.1: مؤشرات أسعار المواد غير الطاقة
(2010=100)

المعادن والخامات — المواد الفلاحية — الأسمدة

المصدر: البنك الدولي.

وتقلصت أسعار المعادن النفيسة بنسبة 2,4%، نتيجة على الخصوص لانخفاض سعر الفضة بنسبة 13,4% والبلاتين بنسبة 11,9%، في سياق تراجع ملموس للإنتاج العالمي للمنتجات الإلكترونية. أما سعر الذهب، فقد ظل شبه مستقر في 1800 دولار للأوقية، نتيجة تظافر عوامل تزايد المخاوف الجيوسياسية من جهة، وارتفاع أسعار الفائدة وسعر صرف الدولار الأمريكي من جهة أخرى.

إطار 1.1.1: التدابير المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة الطاقية

بعد اندلاع الأزمة في أوكرانيا، قرر الاتحاد الأوروبي ضمن حزمة واسعة من العقوبات إيقاف المشتريات من الفحم الحجري والنفط الروسيين¹. بموازاة ذلك، قامت تدريجيا روسيا، وهي المورد الرئيسي لأوروبا بالمحروقات الأحفورية حيث مثلت على الخصوص 45% من وارداتها من الغاز في 2021، بتقليص تدفقات الغاز المنقولة نحو أوروبا عبر خطوط أنابيب الغاز، خاصة خط «نورستريم»، مع انخفاض بلغ بنهاية السنة حوالي 80%². في ظل هذه الظروف، وجدت أوروبا نفسها أمام أزمة طاقية غير مسبوقة مع تسجيل اضطرابات كبيرة في إمداداتها.

وأثارت هذه الوضعية مخاوف حول قدرة الاتحاد الأوروبي على إيجاد بدائل للغاز الروسي، الضروري لإنتاج الكهرباء والنشاط الصناعي وتدفئة المنازل³، لا سيما مع اقتراب موسم الشتاء. وانعكس ذلك أيضا على تزايد الضغوط على سعر الغاز في السوق الأوروبية⁴ الذي ارتفع بنسبة 179,4% في 2022. وبالتالي، سجل سعر الكهرباء نموا بنسبة 35%⁵ وفي ظل هذه الظروف، تبنى الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات المرتكزة على عدة جوانب متمثلة فيما يلي:

¹ تم إقرار هذه العقوبات بتاريخ 8 أبريل و3 يونيو 2022 تواليا، وتمثل في منع فوري لواردات الفحم الحجري القادمة من روسيا. أما تلك المتعلقة بواردات النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، فقد تم تطبيقها تدريجيا، خلال فترة تمتد لستة أشهر بالنسبة للنفط الخام و8 أشهر بالنسبة للمنتجات النفطية المكررة الأخرى.

² جيرومين زيتلمير، سيمون تاكليباييترا، جورج زاكمان، كوناو هوساف: «Beating the european energy crisis»، صندوق النقد الدولي، المالية والتنمية، دجنبر 2022.

³ في سنة 2021، أكثر من 30% من الأسر في الاتحاد الأوروبي استخدموا الغاز لتدفئة منازلهم. المصدر: مجلس الاتحاد الأوروبي: «Where does the EU's gas come from?»، 7 فبراير 2023.

⁴ «Title Transfer Facility» هي عبارة عن منصة توجد في هولندا وتجمع مشترين ومنتجين محليين ودوليين، وشركات تخزين، وموزعين ومشغلي شبكة صناعة الغاز. وتعتبر بمثابة النقطة المرجعية لتتبع وفهم سعر العقود الآجلة للغاز الطبيعي في السوق الأوروبية.

⁵ مجلس الاتحاد الأوروبي، معطيات محينة في 14 دجنبر 2022.

• تقليص استهلاك الطاقة على الأمد القصير ودعم الأسر والمقاولات الأكثر هشاشة، من خلال منظومة تعتمد على⁶: (أ) تقليص استهلاك الكهرباء بنسبة 10% إجمالاً و5% خلال ساعات العمل، خلال الفترة الممتدة من فاتح دجنبر 2022 إلى 31 مارس 2023؛ و(ب) تسقيف عائدات منتجي الكهرباء في 180 أورو للميغاواط لكل ساعة وإعادة رصد المداخيل الإضافية على شكل دعم للمواطنين والمقاولات الهشة و(ج) إحداث «مساهمة تضامنية» مؤقتة على الفائض⁷ من أرباح المقاولات العاملة في قطاع المحروقات الأحفورية.

• ضمان الإمدادات من الغاز الطبيعي بأسعار معقولة من خلال على الخصوص «آلية تصحيح السوق». وتطبق هذه الآلية للتسقيف المعتمدة بتاريخ 19 دجنبر 2022 والتي تدخل حيز التنفيذ في 15 فبراير 2023 بشكل أوتوماتيكي عندما تتجاوز أسعار عقود الغاز لمدة شهر واحد (TTF) 180 أورو للميغاواط وتكون بواقع 35 أورو متوسط السعر العالمي للغاز الطبيعي المسال لمدة ثلاثة أيام متتالية.

• التوفير في استهلاك الطاقة، وتنويع الإمدادات وتسريع الانتقال نحو الطاقات النظيفة من خلال تنفيذ مخطط REPowerEU. وتم تقديم هذا المخطط بتاريخ 11 مارس 2022 من لدن المفوضية الأوروبية، إلا أن كفاءات تمويله لم تحصل على الإجماع إلا في 14 دجنبر 2022. ويتوقع إنجاز كافة التدابير المضمنة فيه قبل سنة 2030.

ويتعلق الأمر على المدى القصير بما يلي: (أ) ملأ صهاريج تخزين الغاز في حدود 80% من قدرتها التخزينية بتاريخ فاتح نونبر 2022، ثم إلى 90% خلال السنوات التي تليها⁸؛ و(ب) تنفيذ مشاريع خاصة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين المتجدد وكذا الرفع من إنتاج الغاز الحيوي (البيوميثان) بغية تقليص الواردات من الغاز بواقع 67 مليار متر مكعب في المجمل؛ و(ج) إبرام شراكات جديدة في مجال الطاقة. ولهذه الغاية، رفعت المفوضية الأوروبية من إمداداتها القادمة من بلدان مثل قطر وأذربيجان والنرويج أو حتى الولايات المتحدة، و(د) إحداث «منصة طاقة للاتحاد الأوروبي» قصد تجميع المشتريات المشتركة للغاز الطبيعي والهيدروجين. وتتمثل هذه الأخيرة في آلية للتنسيق من شأنها دعم هذه المشتريات بأسعار معقولة وذلك بالاعتماد على الثقل السياسي والتجاري الجماعي للاتحاد الأوروبي.

وعلى المدى المتوسط، تتمثل التدابير في (أ) رفع حصة الطاقات المتجددة ضمن الاستهلاك الإجمالي للكهرباء في الاتحاد الأوروبي إلى 45% و(ب) زيادة إنتاج الهيدروجين المتجدد من خلال تنزيل مبادرة «مسرّع الهيدروجين» الرامية إلى رفع الإنتاج السنوي الداخلي إلى 10 ملايين طن وإحداث «بنك أوروبي للهيدروجين»، برأسمال يناهز 3 ملايين أورو والذي سيعطي الانطلاقة مع حلول خريف سنة 2023 لعمليات المزايدة الأولى لتمويل مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر.

وفيما يتعلق بالتمويل، سيتطلب مخطط «REPowerEU» 210 مليار أورو من الاستثمارات الإضافية في أفق سنة 2027. وتعمل المفوضية جزئياً على ما ستوفره من أموال نتيجة تقليص الواردات من المحروقات الأحفورية الروسية وعلى القروض غير المستخدمة في مخطط الإقلاع الأوروبي «Next Generation EU». علاوة على ذلك، قررت منح دعم إضافي بواقع 20 مليار أورو لفائدة بلدان الاتحاد الأوروبي، وفق معايير تتماشى مع حجم السكان ودرجة الاعتماد على الواردات الطاقية القادمة من روسيا.

⁶ مجلس الاتحاد الأوروبي: Energy crisis : Three EU-coordinated measures to cut down bills. 23 مارس 2023.

⁷ مقارنة بمتوسط الأرباح المحققة خلال السنوات الأربع السابقة.

⁸ بتاريخ 31 دجنبر 2022، بلغت مستويات التخزين الاستراتيجية للغاز على مستوى الاتحاد الأوروبي 83,3% إجمالاً. معطيات مستقاة من موقع «Aggregated Gas Storage Inventory».

وفي الأخير، شددت المفوضية الأوروبية على أن التضامن يظل بمثابة الركن الأساسي والعامل الكامن وراء فعالية كافة أنشطتها. بالفعل، وبعد مرور خمس سنوات من تبني قانون أمن الإمدادات من الغاز⁹، تم التوقيع على 6 اتفاقات ثنائية فقط بين الدول الأعضاء من أصل 40 اتفاقية. ولمواجهة ببطء هذه الآلية، اقترحت المفوضية عدد من القواعد التي من شأنها ضمان تلقي بلد يعاني من وضعية استعجالية الغاز من البلدان الأخرى مقابل تعويض عادل.

⁹ قانون مصادق عليه في 12 شتنبر 2017 من لدن البرلمان الأوروبي، والذي يهدف بالأساس إلى تفادي أزمات التزود بالغاز وتطبيق مبدأ التضامن. ويتيح بالتالي للبلدان الأعضاء التي تواجه نقصا حادا الاعتماد على مساعدة البلدان المجاورة بموجب قواعد جديدة للتضامن.

4.1.1 التضخم

يبقى الارتفاع الاستثنائي للتضخم أحد أبرز التطورات التي ميزت سنة 2022. وبالفعل، فقد عرف المنحنى التصاعدي، الذي انطلق غداة الانفتاح في مرحلة ما بعد الجائحة والمرتبط على الخصوص باضطرابات سلاسل الإنتاج والإمداد، تسارعا قويا تسبب فيه ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية والغذائية بعد اندلاع النزاع في أوكرانيا. إضافة إلى ذلك، وفي العديد من البلدان، تزايدت حدة التضخم نتيجة تراجع قيمة عملاتها أمام الدولار. وإلى جانب ردة فعل البنوك المركزية، دفع هذا الارتفاع حكومات عدة بلدان إلى وضع تدابير لتقليص تأثيرها على القدرة الشرائية للأسر ولدعم نشاط المقاولات (الإطار 2.1.1).

وبذلك، انتقل التضخم على المستوى العالمي من 4,7% في 2021 إلى 8,7% في 2022 مع تسجيل تسارع من 3,1% إلى 7,3% في البلدان المتقدمة ومن 5,9% إلى 9,8% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

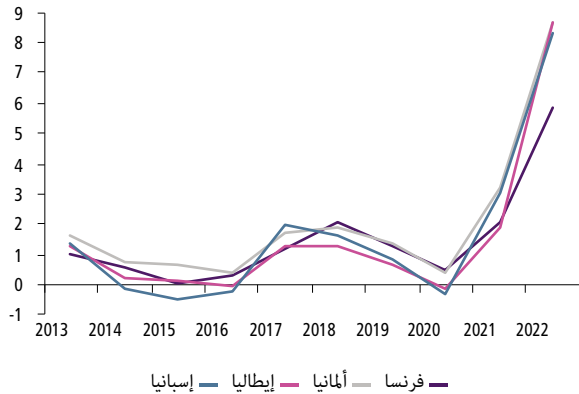
جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	
8,7	4,7	3,2	3,5	3,6	3,2	العالم
7,3	3,1	0,7	1,4	2,0	1,7	البلدان المتقدمة
8,0	4,7	1,3	1,8	2,4	2,1	الولايات المتحدة الأمريكية
8,4	2,6	0,3	1,2	1,8	1,5	منطقة الأورو
8,7	3,2	0,4	1,4	1,9	1,7	ألمانيا
5,9	2,1	0,5	1,3	2,1	1,2	فرنسا
8,7	1,9	-0,1	0,6	1,2	1,3	إيطاليا
8,3	3,0	-0,3	0,8	1,7	2,0	إسبانيا
9,1	2,6	0,9	1,8	2,5	2,7	المملكة المتحدة
2,5	-0,2	0,0	0,5	1,0	0,5	اليابان
9,8	5,9	5,2	5,1	4,9	4,5	البلدان الصاعدة والنامية
1,9	0,9	2,5	2,9	1,9	1,5	الصين
6,7	5,5	6,2	4,8	3,4	3,6	الهند
9,3	8,3	3,2	3,7	3,7	3,4	البرازيل
13,8	6,7	3,4	4,5	2,9	3,7	روسيا
14,8	13,9	10,9	8,0	11,3	7,2	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

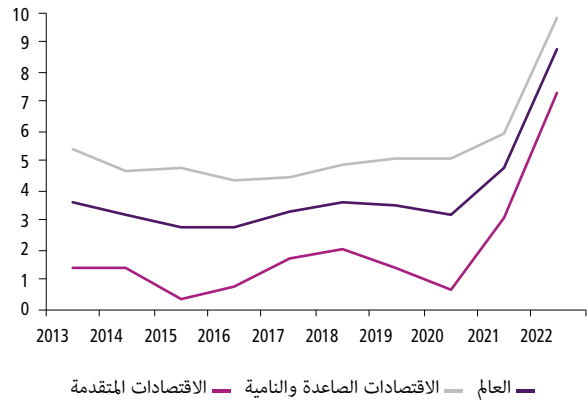
المصدر: صندوق النقد الدولي.

وبعد بلوغه 4,7% في 2021، ارتفع التضخم إلى 8% في الولايات المتحدة، وهو أعلى مستوى له منذ عام 1982، فيما بلغ 8,4% في منطقة الأورو بعد 2,6%. وفي الدول الأعضاء الرئيسية في هذه المنطقة، بلغ على الخصوص 8,7% في ألمانيا و5,9% في فرنسا و8,3% في إسبانيا و8,7% في إيطاليا. وفي أنحاء أخرى من العالم، تسارع التضخم من 2,6% إلى 9,1% في المملكة المتحدة وانتقل من -0,2% إلى 2,5% في اليابان.

رسم بياني 11.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



رسم بياني 10.1.1: التضخم في العالم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، مثلت الصين استثناء ملموسا حيث لم تتجاوز فيها نسبة التضخم 1,9% بدلا من 0,9%، ارتباطا على الخصوص باستراتيجية «صفر كوفيد» التي نهجتها. بالمقابل، ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 6,7% بدلا من 5,5% في الهند، وبنسبة 9,3% بدلا من 8,3% في البرازيل وبنسبة 13,8% مقابل 6,7% في روسيا. ومن بين البلدان المنتمية لهذه الفئة التي سجلت المستويات الأعلى نجد تركيا التي بلغ فيها التضخم 72,3% والأرجنتين بنسبة 72,4%. وعلى مستوى شمال إفريقيا بشكل خاص، تسارعت وتيرة التضخم من 4,5% إلى 8,5% في مصر، ومن 7,2% إلى 9,3% في الجزائر ومن 5,7% إلى 8,3% في تونس.

إطار 2.1.1: ردود الحكومات على ارتفاع التضخم

بعد إعادة فتح الاقتصادات في مرحلة ما بعد الجائحة، سلك التضخم مسارا تصاعديا نتيجة على الخصوص للوتيرة المتسارعة لانتعاش الطلب التي فاقت العرض. وعرف هذا التوجه في 2022 تسارعا قويا عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا التي أدت بشكل خاص إلى ارتفاع ملموس في أسعار المنتجات الطاقية والغذائية. وبذلك، بلغ التضخم مستويات غير مسبوقة سواء في الاقتصادات المتقدمة، حيث بلغت ذروته الشهرية 9,1% في الولايات المتحدة و10,7% في منطقة الأورو و11,1% في المملكة المتحدة، أو في البلدان الصاعدة مع تسجيل أعلى مستوى له بنسبة 7,8% في الهند و12,1% في البرازيل و17,8% في روسيا و85,5% في تركيا.

وإلى جانب الردود السريعة المتخذة من قبل البنوك المركزية أمام هذه التطورات، تعبأت السلطات الحكومية أيضا لتقليص تداعياتها على القدرة الشرائية للأسر وعلى تكاليف الإنتاج للمقاولات.

• **في الولايات المتحدة**، صادقت الإدارة الأمريكية شهر غشت 2022 على «قانون تقليص التضخم»، المتمثل في برنامج إنفاق حكومي بقيمة 430 مليار دولار على مدى 10 سنوات. وإلى جانب التخفيف من انعكاسات ارتفاع الأسعار، يهدف البرنامج إلى الاستثمار في الصناعة الخضراء وتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن جملة التدابير المتخذة، يمكن الإشارة على الخصوص إلى رصد اعتمادات ضريبية لفائدة الأسر من أجل تعويض ارتفاع الفاتورة الطاقية وتمديد الدعم المتعلق «بقانون الرعاية الصحية ميسورة التكلفة» إلى غاية 2025، وكذا إدخال إصلاحات على أسعار الأدوية المقررة بوصفها طبية. ولتمويل هذا المخطط، ينص القانون بصفة خاصة على تطبيق سعر ضريبي أدنى يصل إلى 15% على كافة الشركات التي تتجاوز مليار دولار في الأرباح.

• **في المملكة المتحدة**، قامت الحكومة باتخاذ جملة من التدابير بقيمة تعادل 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك من أجل تحفيز النمو ودعم الأسر بالنظر لارتفاع الأسعار خاصة منها أسعار الطاقة. وبالتالي، ينص مخطط أو، بغلاف مالي يصل إلى 9,1 مليار جنيه إسترليني، أساسا على تخفيض 200 جنيه من فاتورة الطاقة، وتقليص الضرائب على المحروقات لمدة 12 شهرا والتخفيف من الضريبة على السكن بواقع 150 جنيه. إضافة إلى ذلك، تم رفع سقف خضوع الأسر ذات الدخل المنخفض لاقطاعات الضمان الاجتماعي من 9 880 جنيه إلى 12 570 جنيه ابتداء من يوليو. وتم الإعلان عن مخطط ثاني للدعم بقيمة 15 مليار جنيه مع نهاية ماي 2022، يشمل تحويل مبلغ 650 جنيه إسترليني لفائدة الأسر ذات الدخل المنخفض، يضاف إليه تحويلين آخرين بقيمة 300 جنيه لفائدة المتقاعدين و150 جنيه لفائدة الأشخاص المستفيدين من إعانات الإعاقة. علاوة على ذلك، تمت مضاعفة الخصم من فاتورة الطاقة إلى 400 جنيه. ولتمويل هذه الإجراءات، قررت الحكومة على الخصوص اقتطاع 25% من أرباح الشركات النفطية والغازية.

• **وبغية تحقيق نفس الأهداف**، قررت **الدولة الألمانية** في مارس 2022 رفع **المخصصات الاجتماعية** بواقع 100 أورو لكل شخص ومنح تعويضات قدرها 300 أورو للأسر علاوة على منحة قدرها 100 أورو لكل طفل تحت الرعاية. وبعد شهر، تم خفض ضريبة الوقود من 0,30 أورو/لتر بالنسبة للبنزين و0,14 أورو بالنسبة لوقود ديزل وتم خفض سعر تذاكر النقل العمومي إلى 9 أورو شهريا. خلال شهر يوليو، تم إلغاء ضريبة الطاقات المتجددة وفي أكتوبر، تم خفض الضريبة على القيمة المضافة على الغاز من 19% إلى 7%. وعلى نفس المنهج، وافقت الحكومة في 4 شتنبر على خطة بغلاف مالي قدره 65 مليار أورو تتضمن، من بين جملة أمور أخرى، تقديم «شيك الطاقة» بمبلغ 200 أورو لفائدة الطلبة و300 أورو للمتقاعدين. ومن أجل تمويل هذه الخطة، أرغمت الحكومة الشركات المنتجة للكهرباء بتقديم مساهماتها.

- في فرنسا، تم اعتماد مجموعة من تدابير الدعم المباشر منذ أكتوبر 2021، تتجلى في دعم مالي لفائدة الأسر ذات الدخل المنخفض، والممنوح على شكل «تعويض على التضخم» قدره 100 أورو لكل شخص و«شيك الطاقة». وفي سنة 2022، قررت الحكومة، من جملة أمور أخرى، تحديد سقف ارتفاع الأسعار المقننة للكهرباء في 4%، وتجميد أسعار الغاز، وخفض أسعار الوقود بمحطاته بواقع 0,18 أورو/لتر، ورفع أجور الموظفين والمعاشات بنسبة 3% وتوزيع «شيك لاقتناء المواد الغذائية» للأسر الأكثر فقرا. كما خصصت الحكومة مساعدة خاصة للشركات التي يمثل استهلاكها للطاقة أكثر من 3% من رقم المعاملات والتي ارتفعت فاتورتها من الغاز والكهرباء بأكثر من 40% منذ اندلاع الصراع في أوكرانيا.
- وعلى مستوى البلدان الصاعدة، خصصت حكومة البرازيل غلفا ماليا بمبلغ 7,9 مليار دولار (0,5% من الناتج الداخلي الإجمالي) لمكافحة آثار التضخم. حيث قررت رفع التحويلات للأسر ذات الدخل المنخفض من 400 إلى 600 ريال برازيلي¹، وتوزيع مساعدة شهرية قدرها 1 000 ريال برازيلي لسائقي الشاحنات، ورفع قيمة القسائم الممنوحة للأسر الفقيرة لشراء الغاز للاستخدام المنزلي وأيضا منح مساعدات لضمان النقل العمومي المجاني لفائدة الأشخاص المسنين. كما سمحت الحكومة لما يناهز 1,6 مليون شخص إضافي بالحصول على المساعدات في إطار برنامج «Auxilio Brasil»². وقررت الحكومة أيضا وضع سقف للضرائب على الخدمات الأساسية على مستوى الولايات ودعم تخفيضات أسعار الوقود الذي تنتجه شركة «بتروبراس»، أكبر شركة نفط في البرازيل.
- في بلدان أخرى، ولمواجهة التضخم المتصاعد، خفضت الحكومة التركية الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الكهرباء المستخدم في المباني السكنية والري الزراعي، ومنحت إعانات لفائدة 4 ملايين أسرة وأصدرت مرسوما يقضي برفع الأجور. أما الهند، فقد وضعت تدابير عدة من بينها خفض الضرائب على الوقود وكذلك الرسوم على الواردات من الزيوت الغذائية والفحم، وفي الوقت نفسه، فرضت قيودا على تصدير بعض المنتجات الفلاحية.

¹ دولار أمريكي = 5,16 ريال برازيلي (2022).

² يتعلق الأمر ببرنامج اجتماعي للتحويلات النقدية، تم إطلاقه في نونبر 2021 ويهدف إلى الحد من الفقر المدقع في الأسر وتعزيز تنمية الأطفال والمراهقين.

5.1.1 المالية العمومية

على الرغم من الظرفية الاقتصادية غير المواتية على العموم، تواصل انتعاش المالية العمومية الذي بدأ سنة 2021 بعد التدهور الحاد الذي سجل خلال الجائحة، لا سيما مع انخفاض العجز ومستويات الديون في معظم البلدان المتقدمة.

في الولايات المتحدة، أدى السحب التدريجي لإجراءات الدعم الواسعة النطاق التي تم وضعها أثناء الوباء إلى انخفاض ملموس في عجز الميزانية، حيث انخفض من 14% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 إلى 11,6% سنة 2021 ثم إلى 5,5% سنة 2022. وقد ترافق هذا التطور أيضا مع انخفاض طفيف في الدين العمومي، الذي يظل مع ذلك عند مستوى مرتفع، أي 121,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

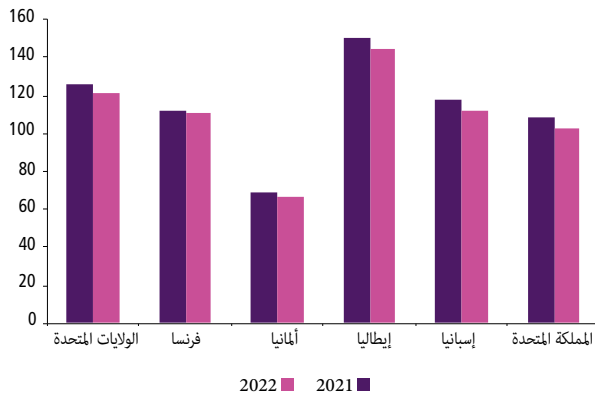
وبالمثل، تحسن الوضع في منطقة الأورو مع تراجع عجز الميزانية إلى 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,4% في السنة الماضية، وانخفاض الدين العمومي إلى 90,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي الاقتصادات الرئيسية

للمنطقة، انخفض عجز الميزانية إلى 4,9% في فرنسا، وإلى 2,6% في ألمانيا، وإلى 5,4% في إسبانيا، وإلى 8% في إيطاليا. في الوقت نفسه، انخفض الدين العمومي أيضا، واستقر عند مستويات تتراوح ما بين 66,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في ألمانيا و144,7% في إيطاليا.

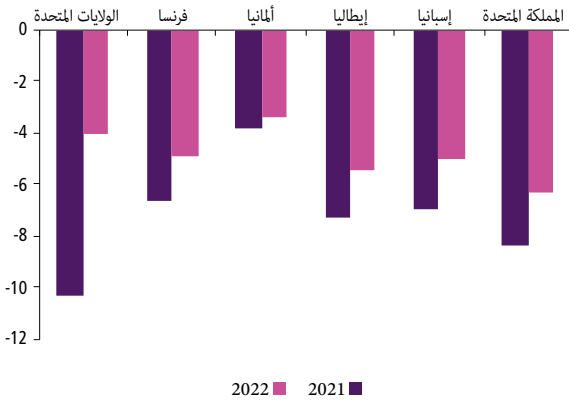
في المملكة المتحدة، استمر الوضع في التحسن، لا سيما مع انخفاض العجز العمومي إلى 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 8,3% في السنة الماضية، وتدني نسبة الدين إلى 102,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 108,1%. من جهة أخرى، سجلت اليابان تدهورا حادا في عجزها الذي بلغ 7,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بالموازاة مع تزايد ديونها إلى 261,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى سجلته على الإطلاق.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد كانت التطورات متباينة. ففي الصين، وفي سياق تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي واستمرار القيود الصحية لمواجهة مخاطر عودة الجائحة، تفاقم عجز الميزانية من 6,1% إلى 9,4% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفع الدين العمومي من 71,8% إلى 77,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي الهند، ظل العجز دون تغيير عند 9,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بينما انخفض الدين إلى 83,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي البرازيل، سجل التطور تباينا مع تفاقم العجز إلى 4,6% وانخفاض الدين إلى 85,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي روسيا، وعلى الرغم من النزاع والعقوبات، أظهرت المالية العمومية صمودا ملحوظا، حيث بلغ العجز والدين العمومي نسبا لم تتجاوز على التوالي 2,2% و19,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك بفضل ارتفاع أسعار الطاقة. واستفادت من هذه الأخيرة الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والجزائر، التي سجلت جميعها فائضا في الميزانية وتراجعات في الدين العمومي.

رسم بياني 13.1.1: تطور الدين العمومي (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 12.1.1: تطور رصيد الميزانية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

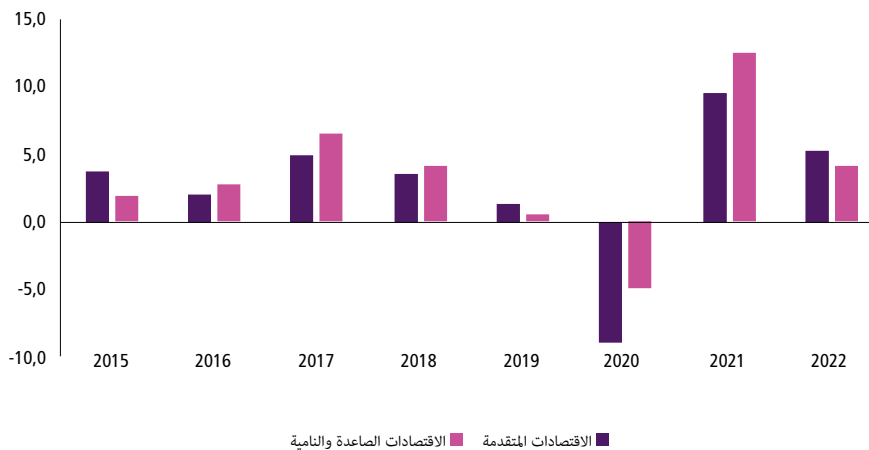


المصدر: صندوق النقد الدولي.

6.1.1 الحسابات الخارجية

تباطأت التجارة العالمية بشكل ملموس سنة 2022 في سياق اتسم بالانقسام الجيوسياسي والاقتصادي، وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، واضطراب سلاسل الإمداد بالسلع الأساسية الناجم عن النزاع في أوكرانيا وبدرجة أقل من ارتفاع قيمة الدولار. وبالتالي، بعد الانتعاش القوي الذي سجلته سنة 2021 بنسبة 10,6%، تباطأ نموها من حيث الحجم إلى 5,1%، مما يعكس نمو صادرات الدول المتقدمة بواقع 5,2% وصادرات الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 4,1%.

رسم بياني 14.1.1: الصادرات من السلع والخدمات من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بتحويلات المهاجرين إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، فقد بلغت 626 مليار دولار سنة 2022، مرتفعة بنسبة 4,9% مقابل 10,2% المسجلة سنة 2021. ويعزى هذا التطور إلى تضافر عدة عوامل مع من ناحية، استمرار إعادة فتح البلدان المضيفة الذي شجع تشغيل المهاجرين، ومن ناحية أخرى، انخفاض المداخيل الحقيقية الناجم عن تسارع التضخم وتقلبات أسعار الصرف، ولا سيما انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار الذي أثر بشكل خاص على التحويلات نحو شمال إفريقيا. وهكذا، ارتفعت التحويلات إلى أمريكا اللاتينية والكاريبية بنسبة 9,3%، وإلى أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 10,3%، وإلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بواقع 2,5%، وإلى جنوب آسيا بواقع 3,5%، وإلى إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 5,2%، وإلى بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 0,7%.

في ظل هذه الظروف، انتقل رصيد الحساب الجاري للاقتصادات المتقدمة على العموم من فائض بواقع 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021 إلى عجز بنسبة 0,4% سنة 2022. ويغطي هذا التطور تفاقم العجز من 1,5% إلى 5,6% في المملكة المتحدة، واستقرارا بنسبة 3,6% في الولايات المتحدة، وتراجع الفائض في اليابان من 3,9% إلى

2,1%، فضلا عن تدهور رصيد الحساب الجاري في منطقة الأورو، لينتقل من فائض قدره 2,3% إلى عجز قدره 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي الدول الأعضاء الرئيسية في المنطقة، تراجع الرصيد الفائض من 7,7% إلى 4,2% في ألمانيا، وسجل شبه استقرار في 1,1% في إسبانيا، بينما تحول إلى عجز بلغ 1,7% في فرنسا و0,7% في إيطاليا.

وفيما يتعلق بالدول الصاعدة والنامية، تعزز الفائض إلى 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 0,8% مع نمو بالخصوص من 6,7% إلى 10,3% في روسيا ومن 1,8% إلى 2,3% في الصين. علاوة على ذلك، تفاقم عجز الحساب الجاري في الهند من 1,2% إلى 2,6% وسجل شبه استقرار في 2,9% في البرازيل.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى تعزيز ملحوظ في أرصدة الفائض في البلدان المصدرة للنفط، التي ارتفعت من 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 13,8% في المملكة العربية السعودية، ومن 23,7% إلى 28,5% في الكويت، ومن 14,7% إلى 26% في قطر ومن 11,6% إلى 11,7% في الإمارات العربية المتحدة. بالنسبة للبلدان المستوردة، كانت التطورات متباينة مع تفاقم عجز الحساب الجاري إلى 8,5% في تونس، وتراجعته إلى 3,5% في مصر وإلى 7,4% في الأردن، وهو ما يعزى إلى استفادة هذين الاقتصادين بالخصوص من تحسن تحويلات المهاجرين واستئناف النشاط السياحي.

جدول 4.1.1 رصيد الحساب الجاري في العالم (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

2022	2021	2020	2019	2018	
-0,4	0,8	0,2	0,7	0,7	الاقتصادات المتقدمة
-3,6	-3,6	-2,9	-2,1	-2,1	الولايات المتحدة
-0,7	2,3	1,6	2,3	2,8	منطقة الأورو
4,2	7,7	7,0	7,6	8,0	ألمانيا
-1,7	0,4	-1,8	0,5	-0,8	فرنسا
-0,7	3,0	3,9	3,3	2,6	إيطاليا
1,1	1,0	0,6	2,1	1,9	إسبانيا
-5,6	-1,5	-3,2	-2,8	-4,1	المملكة المتحدة
2,1	3,9	2,9	3,4	3,5	اليابان
1,4	0,8	0,5	0,0	-0,2	الاقتصادات الصاعدة والنامية
1,1	1,0	1,5	0,5	-0,3	البلدان الصاعدة والنامية في آسيا
2,3	1,8	1,7	0,7	0,2	الصين
-2,6	-1,2	0,9	-0,9	-2,1	الهند
-2,5	-2,0	-0,4	-2,2	-2,7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-2,9	-2,8	-1,9	-3,6	-2,9	البرازيل
-0,9	-0,6	2,1	-0,4	-2,1	المكسيك
2,4	1,5	0,1	1,3	1,6	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
10,3	6,7	2,4	3,9	7,0	روسيا
-5,4	-0,9	-4,4	1,4	-2,6	تركيا
-2,0	-1,1	-2,8	-3,0	-2,1	إفريقيا جنوب الصحراء
-0,5	3,7	2,0	-2,6	-2,9	جنوب إفريقيا
9,0	4,2	-3,3	1,2	4,3	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي.

بعد التوجه التصاعدي المسجل سنة 2021 والذي استمر إلى غاية الفصل الأول من سنة 2022، انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹ في الفصل الثاني إلى 357 مليار دولار، أي بانخفاض بنسبة 7% مقارنة بالمتوسط الفصلي الذي سجل سنة 2021. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع ثقة المستثمرين بسبب النزاع في أوكرانيا، وتسارع التضخم وأسعار الفائدة، فضلا عن مخاطر الركود في كبرى الاقتصادات.

في ظل هذه الظروف، انخفضت التدفقات نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 22% إلى 137 مليار دولار. وتراجعت بالخصوص بنسبة 23% إلى 31 مليار دولار بالنسبة للتدفقات نحو أوروبا وبواقع 22% إلى 87 مليار دولار نحو أمريكا الشمالية، وقد تدنت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي تستهدف الشركات الأمريكية بأكثر من النصف.

وعلى العكس من ذلك، أظهرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات النامية بعض الصمود، بزيادة قدرها 6% لتصل إلى 221 مليار دولار. هكذا، ارتفعت بواقع 7% لتصل إلى 165 مليار دولار نحو آسيا، لا سيما لفائدة مشاريع الاستثمار «الخضراء» في الهند وصناعات التكنولوجيا العالية في الصين. وبالمثل، فقد نمت بنسبة 61% إلى 55 مليار دولار نحو أمريكا اللاتينية والكاربيبي، مما يعكس إلى حد كبير تزايد الأرباح المعاد استثمارها في البرازيل. من ناحية أخرى، سجلت تدفقات الرساميل إلى إفريقيا شبه نضوب، حيث بلغت مليار دولار، أي بانخفاض قدره 96%، مع انكماش بنسبة 80% بالنسبة لتلك الموجهة إلى جنوب إفريقيا.

وفي هذا السياق، شهدت الدول الصاعدة الرئيسية انخفاضا في احتياطياتها من الصرف، حيث انخفض المخزون إلى 3 306,8 مليار دولار في الصين، وإلى 567,2 مليار دولار في الهند وإلى 324,7 مليار دولار في البرازيل.

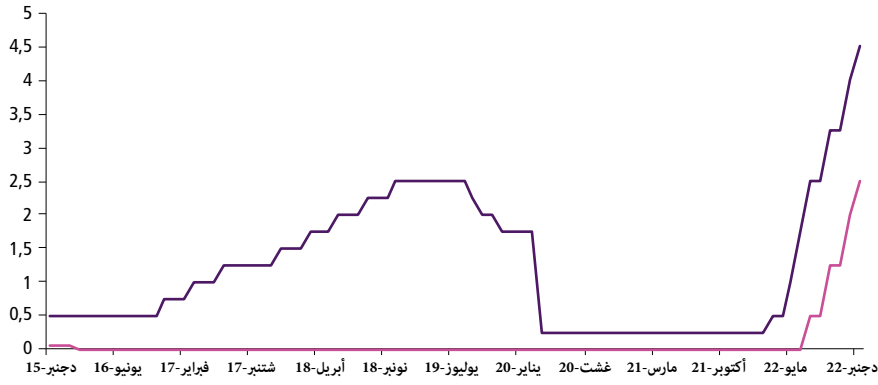
7.1.1 السياسات النقدية

لمواجهة التضخم الذي تبين أنه أقوى وأكثر استمرارا مما كان متوقعا، بدأت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم دورة تشديد سريعة ومتناسقة إلى حد كبير. على مستوى الدول المتقدمة، شرع البنك الفدرالي الأمريكي في مارس 2022 برفع أولي لمعدلاته بمقدار 25 نقطة أساس، قام بعدها برفعه 6 مرات متتالية بوتيرات متسارعة، إلى أن بلغ النطاق المستهدف لسعر الفائدة الفيدرالي في نهاية السنة [4,25% - 4,50%]، أي بزيادة إجمالية قدرها 425 نقطة أساس خلال فترة 9 أشهر. في الوقت نفسه، بدأ البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يخفض مقتنياته من سندات الخزينة ومن السندات المرتكزة على رهون عقارية بواقع 47,5 مليار دولار شهريا انطلاقا من يونيو، ثم بمقدار 95 مليار دولار شهريا ابتداء من شتنبر.

¹ بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ابتداء من الفصل الثاني من سنة 2022. وستُنشر البيانات السنوية النهائية في تقرير الاستثمار العالمي في يونيو 2023.

من جانبه، بدأ البنك المركزي الأوروبي دورة التشديد النقدي خلال اجتماعه المنعقد في يوليو بزيادة قدرها 50 نقطة أساس لينهي السنة بزيادة إجمالية بواقع 250 نقطة أساس، وبالتالي رفع أسعار الفائدة المطبقة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية إلى 2,5% وتسهيلات القروض الهامشية إلى 2,75% وتسهيلات الإيداع إلى 2%. وبالنسبة لبرنامج شراء الأصول، أشار البنك المركزي الأوروبي في اجتماعه المنعقد في دجنبر إلى أنه سيتم تخفيضه بوتيرة محسوبة ويمكن التنبؤ بها، مع خفض 15 مليار أورو شهريا في المتوسط إلى غاية نهاية يونيو 2023. وفيما يتعلق ببرنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة، يعتزم البنك إعادة استثمار التسديدات برسم أصل السندات التي وصل أجل استحقاقها إلى غاية نهاية سنة 2024 على الأقل.

رسم بياني 15.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي (%)

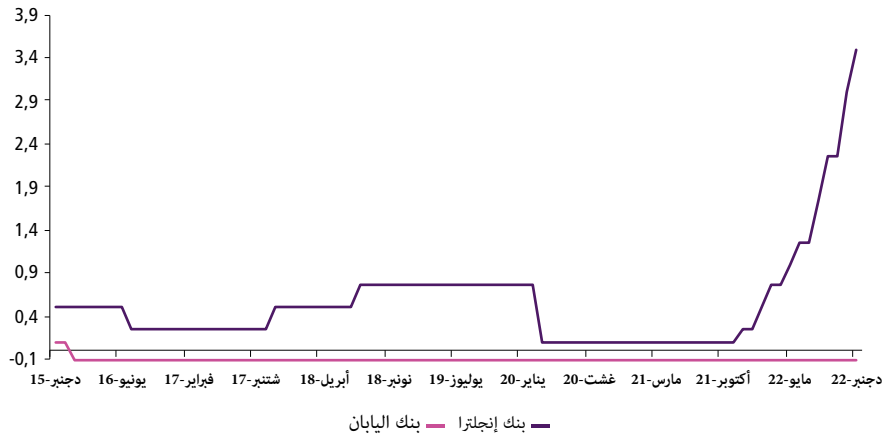


المصدر: تومسون رويترز إيكون.

ومن جهته، شرع بنك إنجلترا في دورة تشديد سياسته النقدية في دجنبر 2021. ولمواجهة التسارع الحاد للتضخم، رفع سعر فائده الرئيسي بما مجموعه 325 نقطة أساس خلال سنة 2022، ليصل إلى 3,5%، وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2008. وفي الوقت نفسه، توقف البنك في مارس عن إعادة استثمار الأصول المستحقة، وقرر في شنتبر خفض مخزونه من السندات الحكومية بواقع 80 مليار جنيه إسترليني خلال الاثني عشر شهرا القادمة. غير أنه اضطر إلى تأجيل الشروع في بيع السندات الحكومية إلى الشهر الموالي، مشيرا إلى المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي.

وفي اليابان، التي ظل فيها التضخم معتدلا، قرر البنك المركزي الإبقاء على سعر فائده على المدى القصير في نسبة 0,1% وسعر الفائدة على عائدات قروض الدولة لمدة 10 سنوات في حوالي 0%، لكن مع توسيع نطاق التقلب من +/- 0,25% إلى +/- 0,5%.

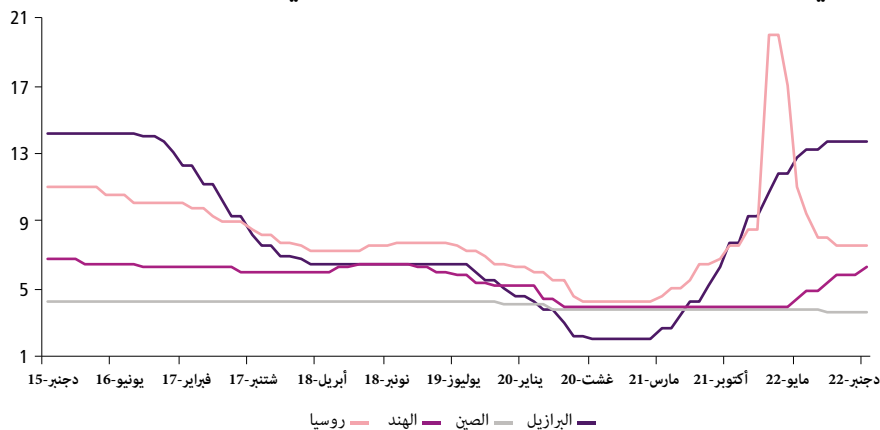
رسم بياني 16.1.1: أسعار فائدة بنك إنجلترا وبنك اليابان



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

كذلك، بادرت البنوك المركزية في الدول الصاعدة إلى تشديد سياساتها النقدية من أجل مواجهة ارتفاع الأسعار، باستثناء الصين وروسيا وتركيا على وجه الخصوص. ففي الهند، رفع البنك المركزي سعر فائدته بما مجموعه 225 نقطة أساس بالنسبة لمجمل السنة إلى 6,25% وفي البرازيل تم رفع سعر الفائدة الرئيسي خمس مرات على التوالي إلى 13,75%. وعلى العكس، أبقى البنك المركزي الصيني على سعر فائدته التفضيلي على القروض لمدة سنة في 3,7% خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة قبل تخفيضه بواقع 5 نقط أساس في غشت لدعم النشاط الاقتصادي الذي كان يعاني من الأزمة العقارية والقيود الصحية. وفي روسيا، وبعد القرار الطارئ برفع سعر الفائدة عقب اندلاع النزاع في أوكرانيا، قلص البنك المركزي سعر فائدته ست مرات من أجل احتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وفي دجنبر، بلغ سعر فائدته 7,5% مقابل 8,5% سنة من قبل. ومن جهته، ورغم تضخم متسارع، خفض البنك المركزي التركي سعر فائدته أربع مرات إلى أن وصل إلى 9% خلال اجتماعه المنعقد في نوفمبر، والذي قرر خلاله أيضا إنهاء دورة التليين النقدي المبتدئة في غشت.

رسم بياني 17.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية في الدول الصاعدة الرئيسية (%)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

إطار 3.1.1: تحديات السياسة النقدية

أدى تصاعد التضخم، الذي تسببت فيه جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، إلى دورة من التشديد النقدي المتميز بدرجة من الاتساق لم يسبق أن لوحظت خلال العقود الخمسة الأخيرة. وفي غشت 2022، كان أكثر من 95% من البنوك المركزية قد رفع سعر فائده الرئيسي¹. وعلى سبيل المقارنة، قلما تجاوزت هذه الحصة 50% ولم تصل إلى 90% إلا خلال الأزمات النفطية في السبعينات. علاوة على ذلك، كان رفع أسعار الفائدة على العموم أسرع مرتين مقارنة بوتيرته التاريخية.

ويرجع هذا الاتساق بالأساس إلى الطبيعة العامة للعوامل المشكلة للتضخم. فدرجة انتقال هذا الأخير بين الدول تزايدت بقوة منذ بداية الجائحة، وإن ظلت أقل من مستواها الذي كان سائدا قبل سنوات 2000. علاوة على ذلك، يواجه الاقتصاد العالمي تغيرات بنوية عميقة ليست دون تأثير على التضخم.

• **إزالة الكربون:** إن تسريع الانتقال نحو اقتصاد أكثر خضرة من خلال تسعير مناسب للكربون من شأنه أن يؤثر على أسعار الاستهلاك سواء بطريقة مباشرة، من خلال تزايد أسعار الطاقة، أو بطريقة غير مباشرة، من خلال نمو تكاليف الإنتاج بالنسبة للمقاولات. ويمكن أيضا أن يؤدي إلى تزايد عدم اليقين السياسي، مما قد يلقي بثقله على الاستثمار. وفيما يخص منطقة الأورو، تشير تمارين المحاكاة التي أنجزتها شبكة البنوك المركزية والجهات الإشرافية من أجل تخضير النظام المالي² إلى أنه حتى في حالة الانتقال المنتظم³ يمكن لهذه المنطقة أن تسجل إلى غاية 2030 نسب تضخم سنوية تفوق بواقع 0,3 إلى 1,1 نقطة مئوية النسب الواردة في سيناريو لا يتضمن سياسة مناخية.

• **الرقمنة:** يؤثر التحول الرقمي على الاقتصاد من خلال عدة قنوات، لاسيما الإنتاجية، والتشغيل، والمنافسة والأسعار. وقد بينت دراسة⁴ أنجزها البنك المركزي الأوروبي أن اللجوء المتزايد إلى التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي خفض تضخم السلع الصناعية غير الطاقية بواقع 0,1 نقطة مئوية في المتوسط سنويا منذ 2003. ومن جهة أخرى، من شأن الصعود القوي للمقاولات الكبرى التخفيف من المنافسة وإفراز هوامش ربح أعلى على المدى الطويل⁵. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، أدى الارتفاع العام في هوامش المقاولات إلى تزايد نسبة التضخم بحوالي نقطة مئوية في السنة ما بين 1980 و2014.

• **التجزئة:** منذ بداية جائحة كوفيد-19، يشهد العالم تصاعدا قويا للسيادة الاقتصادية حيث تعمل العديد من الدول جاهدا للحد من تبعيتها تجاه سلاسل الإمداد العالمية لاسيما من المواد الصيدلانية وشبه الموصلات. إضافة إلى ذلك، فإن الانقسام الجيوسياسي يدفع المقاولات إلى إعادة تشكيل أنظمتها الخاصة بالإمداد والإنتاج على المستوى الجغرافي. وتشير دراسة⁶ أنجزها مكتب ماكينزي لهذا الغرض أن ما يقارب 90% من المقاولات العالمية تخطط حصر عملياتها الإنتاجية داخل المنطقة الإقليمية في السنوات المقبلة الثلاث. وقد تؤدي هذه التطورات، حسب المكتب، إلى خسارة في الفعالية وإلى ارتفاع التكاليف، مما قد تترتب عنه ضغوط تضخمية.

¹ باولو كافالينو وجوليو كورنيلي وبيتر هوردال وإيكون زاكريسك BIS Bulletins 63 «Front-loading» monetary tightening: pros and cons, دجنر 2022.

² «The fall of the labor share and the rise of superstar firms», Quarterly Journal of Economics, vol 135, no. د. أوتور ود. دورن ول. كاتز وج. فان رينين.

³ انتقال تقوم فيه السياسات العمومية المطبقة والتطورات التكنولوجية بتقليص انبعاثات الكربون حسب الأهداف المسطرة في اتفاق باريس، مع تخفيض الأضرار الماكرو اقتصادية إلى أدنى حد.

⁴ البنك المركزي الأوروبي 2017, Box 3, 181, ECB Occasional Papers, «Low inflation in the euro area causes and consequences».

⁵ «The rise of market power and the macroeconomic implications», NBER Working Paper No 23687, 2017, pp 645-709. دو لوكر ج. وج. أيكهوت: «The rise of market power and the macroeconomic implications».

⁶ ماكينزي: «How COVID-19 is reshaping supply chains», 23 نونبر 2021.

- **التغير الديموغرافي:** يظل تأثير العامل الديموغرافي على التضخم غير مؤكد. قد يكون من جهة، تضخما نظرا بالخصوص لارتفاع نفقات الصحة ورعاية الأشخاص المسنين، وكذا لانخفاض اليد العاملة وتزايد الأجور الناجم عنه. ومن جهة أخرى، قد يؤدي تراجع نسبة الولادات ليس فقط إلى تقليص عدد السكان النشيطين، بل أيضا إلى تخفيض عدد المستهلكين، مما قد يكون له تأثير سلبي على الطلب وبالتالي على الأسعار. وغالبا ما تم اعتبار هذه الظاهرة انكماشية لاسيما في اليابان.
- **عدم اليقين بخصوص مسار التضخم:** حين يتجاوز التضخم حدا معيناً ويصبح موضوع انشغال ونقاش عام، يمكن للتوقعات أن تتفاعل بقوة أكبر مع الصدمات إلى درجة عدم التثبيت بسرعة⁷.

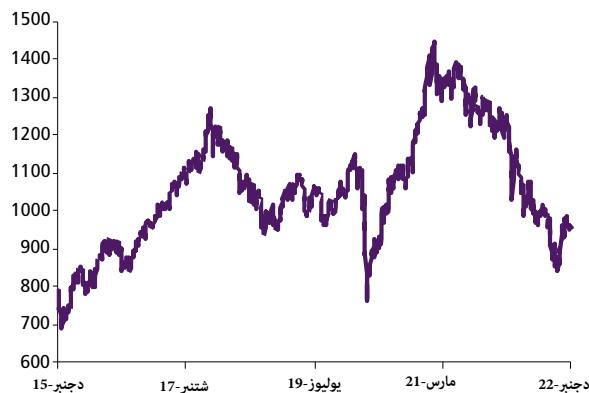
⁷ س كارافايو وس. أوسيبى وأ. مونك وب. بريستون: «Anchored Inflation Expectations»، American Economic Journal: Macroeconomics، 15 (1): 47-1، 2023.

8.1.1 الأسواق المالية

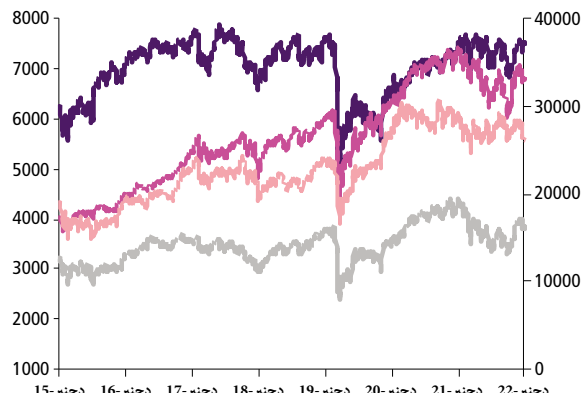
في سياق يتسم بتصاعد سريع لأسعار الفائدة، وتدهور الآفاق الاقتصادية وشكوك قوية مرتبطة بالنزاع في أوكرانيا، انخرطت أسواق البورصة في منحى تنازلي مع انخفاض أكثر حدة بالخصوص بالنسبة للدول الصاعدة. هكذا، وباستثناء بورصة لندن التي ارتفع مؤشرها FTSE 100 بنسبة 5,1%، سجلت أسواق البورصة الأخرى على مستوى الدول المتقدمة الرئيسية أداءات سلبية تراوحت ما بين 3,3% بالنسبة لداو جونز الصناعي، و5,5% بالنسبة لمؤشر نيكبي 225 و6,5% بالنسبة لأوروستوكس 50. وواكب هذه التطورات ارتفاع ملحوظ في التقلب سواء في الأسواق الأمريكية أو الأوروبية، حيث انتقل VIX من 19,6 في 2021 إلى 25,6 في 2022 وVSTOXX من 20 إلى 27.

وعلى مستوى الدول الصاعدة، انخفض مؤشر MSCI بواقع 33,2% بالنسبة للصين¹ وبواقع 12,8% بالنسبة للبرازيل، في حين ارتفع مؤشر الهند بنسبة 8,3%.

رسم بياني 19.1.1: مؤشر MSCI EM



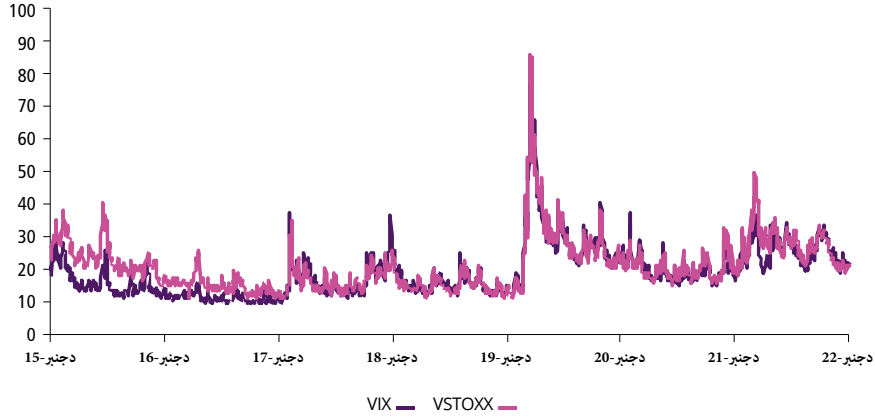
رسم بياني 18.1.1: مؤشرات البورصة الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

¹ سجل المؤشر الصيني أداء قويا في دجنبر على إثر التخلي عن استراتيجية صفر كوفيد.

رسم بياني 20.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة

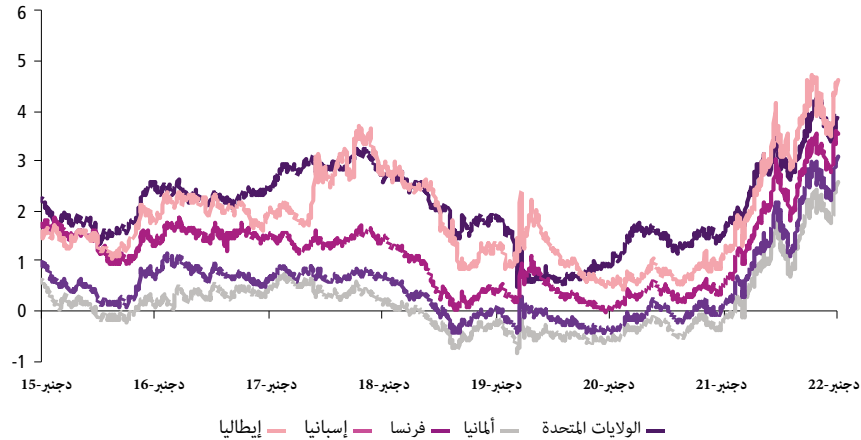


المصدر: تومسون رويترز إيكون.

بموازاة ذلك، أدى تشديد السياسات النقدية إلى نمو ملحوظ في العائدات داخل أسواق سندات الاقتراض. هكذا، في منطقة الأورو سجلت أسعار السندات السيادية لمدة 10 سنوات ارتفاعات بلغت على وجه الخصوص 150 نقطة أساس إلى 1,2% في 2022 بالنسبة لألمانيا، و166 نقطة أساس إلى 1,6% بالنسبة لفرنسا، و186 نقطة أساس إلى 2,2% بالنسبة لإسبانيا 230 نقطة أساس إلى 3,1% بالنسبة لإيطاليا. وفي الولايات المتحدة، بلغ الارتفاع بالنسبة لنفس هذا السعر 152 نقطة أساس إلى 3%.

وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، وباستثناء الصين التي سجلت تراجعاً من 3% إلى 2,8%، عرف هذا السعر ارتفاعات بواقع 101 نقطة أساس إلى 7,2% بالنسبة للهند، و260 نقطة أساس إلى 12,3% بالنسبة للبرازيل، و278 نقطة أساس إلى 10% بالنسبة لروسيا و60 نقطة أساس إلى 17,6% بالنسبة لتركيا.

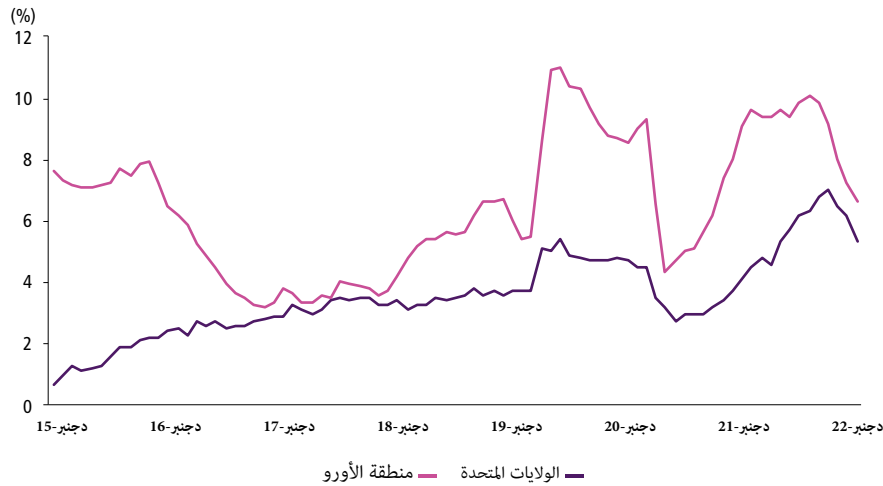
رسم بياني 21.1.1: عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات في الولايات المتحدة والدول الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

أما الائتمان البنكي، وأخذاً بالاعتبار آجال انتقال قرارات تشديد السياسة النقدية، فقد واصلت وتيرة نموه تسارعها خلال الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2022 قبل أن تتباطأ في الفصل الرابع. وكمتوسط السنة، بلغ نموه 9% بعد 6,7% في 2021 في الولايات المتحدة و5,8% بعد 3,5% بمنطقة الأورو. وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، تباطأ من 12,6% إلى 6% في الصين¹ وعرف شبه استقرار في حوالي 17% في البرازيل.

رسم بياني 22.1.1: تطور الائتمان في الولايات المتحدة وبمنطقة الأورو (على أساس سنوي)

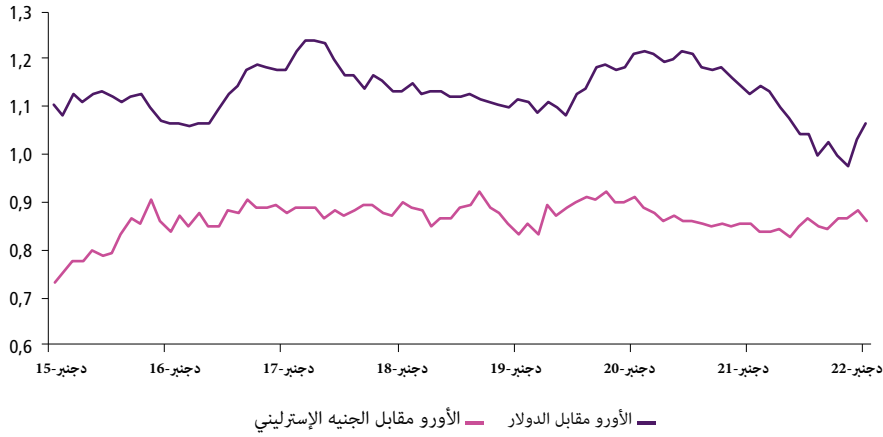


المصدر: تومسون رويترز إيكون.

وفي أسواق الصرف، تميزت السنة بارتفاع قوي للدولار الذي وصل على وجه الخصوص إلى مستويات تاريخية مقابل العملة الأوروبية. وانتقلت قيمة الدولار من 0,88 أورو في يناير إلى ذروة 1,02 في أكتوبر قبل الشروع في النزول لتهني السنة بمتوسط شهري قدره 0,94. وفي مجموع سنة 2022، بلغت 0,95 أورو في المتوسط، مرتفعة بنسبة 12,5% من سنة إلى أخرى. وتعززت قيمة العملة الأمريكية أيضا بنسبة 11,6% تجاه الجنيه الإسترليني وبواقع 19,7% مقابل الين الياباني.

¹ المعطيات المتوفرة تتعلق بقروض الاستهلاك.

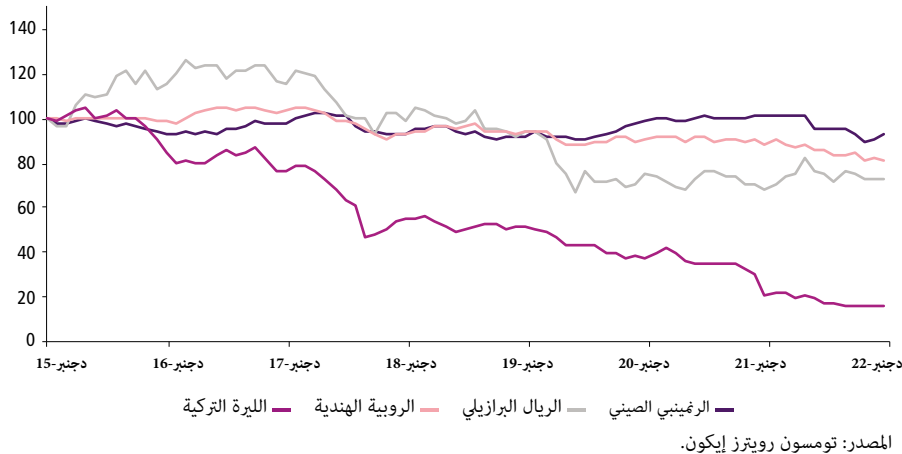
رسم بياني 23.1.1: سعر صرف الأورو



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

وفيما يخص عملات الاقتصادات الصاعدة، فقد ارتفع الريال البرازيلي من سنة إلى أخرى بنسبة 4,6% تجاه الدولار، مدعوما بفارق السعر التفضيلي وكذا بارتفاع أسعار السلع الأساسية. وعلى العكس، تراجعت قيمة الرمينبي الصيني بنسبة 4% مقابل الدولار، وتدنت الروبية الهندية بنسبة 5,9% والليرة التركية بنسبة 47,2%. أما الروبل الروسي، وبعد انخفاض حاد على إثر اندلاع النزاع، فقد تعزز بنسبة 9,5% مقابل الدولار مدفوعا بعمليات مراقبة الرساميل وقرار السلطات الروسية لفرض الأداء بالروبل على صادرات الغاز.

رسم بياني 24.1.1: تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية تجاه الدولار (مؤشر سنة الأساس=31 دجنبر 2016)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

إطار 4.1.1: إعلان مراكش للتجمع الإفريقي 2022 «نحو قارة إفريقية صامدة»

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عقد التجمع الإفريقي للمحافظين الأفارقة للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعه برسم سنة 2022 من 4 إلى 6 يوليوز بمراكش، تحت عنوان «نحو قارة إفريقية صامدة».

وينعقد هذا اللقاء، الذي أحدث سنة 1963 لتعزيز صوت الدول الإفريقية داخل مؤسسات بريتن وودز، كل سنة قبل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويشكل مناسبة مناسبة لمحافظي البنوك المركزية من 54 دولة إفريقية عضوة لمناقشة قضايا التنمية في القارة من أجل مواءمة مواقفهم وتسجيلها على شكل مذكرة توجه لمسيري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبرئاسة المغرب، اختتم اجتماع 2022 باعتماد «إعلان مراكش»، الذي دعا من خلاله المحافظون الأفارقة مؤسستي بريتون وودز إلى دعم القارة في جهودها الرامية إلى تعزيز صمودها أمام الصدمات المستقبلية، مع التركيز على (i) إعادة هيكلة الدين؛ (ii) والإدماج الإقليمي المتمحور حول الطاقة، والرقمنة والمقاولات الذاتية بين الشباب؛ (iii) والانتقال المناخي.

في هذا الصدد، دعا المحافظون إلى تسهيل تخفيف الدين بشكل سريع وهام، لكن أيضا إلى الحرص على تنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين من أجل معالجة هذا الأخير، مع تسريع الأشغال بالنسبة لبنية الدين الدولية. واقترح المشاركون بالخصوص استكشاف إمكانية تحويل الدين إلى برامج استثمارية تحفيزية تمكن الدول من الحصول على آليات تمويل إضافية دون رفع مستوى مديونيتها. كما دعوا صندوق النقد الدولي إلى وضع آليات لإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة تتناسب مع الحاجيات الخاصة للاقتصادات الإفريقية.

ونادى المحافظون الأفارقة أيضا باعتماد مقاربة إقليمية لمجموعة البنك الدولي لتمويل مشاريع في قطاع الطاقة بغية ضمان الأمن الطاقوي للقارة وحصول الجميع على الكهرباء. كما طالبوا بدعم المجموعة لتطوير سوق رقمية موحدة ومؤمنة في إفريقيا، ودعم المقاولات الذاتية لدى الشباب وتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة. أما صندوق النقد الدولي، فهو مطالب بتقديم دعمه فيما يخص قضايا الأمن السيبراني، والأداءات العابرة للحدود واستعمال العملات الرقمية للبنوك المركزية.

وفيما يتعلق بالأزمة المناخية، أكد المشاركون على المستوى غير الكافي لتعبئة المجتمع الدولي فيما يخص أهداف اتفاق باريس، ودعوا إلى العمل من أجل ولوج أفضل لوسائل تمويل العمل المناخي، مع إيلاء اهتمام خاص بالدول الأكثر هشاشة. وعلى وجه الخصوص، حث المحافظون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تشجيع تعاون عميق في مجالات عمل المؤسساتين لدعم الدول الإفريقية في تدبيرها للانتقال المناخي. كما طالبوا البنك الدولي بتسهيل الولوج إلى تمويل مناخي أخضر وفي المتناول حتى لا تتحمل إفريقيا، القارة الأقل تلويثا في العالم، بطريقة غير متناسبة التكاليف الناجمة عن التغير المناخي.

2.1 الإنتاج والطلب

تحت وطأة جفاف حاد ومحيط خارجي صعب إجمالاً، عرف الاقتصاد الوطني تباطؤاً ملموساً عام 2022. هكذا، وبعد أن سجل نسبة 8% سنة 2021، تراجع النمو إلى 1,3%، مع تدني القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 12,9% وتباطؤ وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى 3%. وعلى وجه الخصوص، انخفض النشاط في البناء والأشغال العمومية وفي الصناعات الاستخراجية وكذا في فرع «الكهرباء، والغاز، والماء والتطهير والنفايات» وتباطأ بقوة في الصناعات التحويلية. وبالمقابل، وعلى مستوى الأنشطة الثالثة، تم تسجيل تحسن ملموس في خدمات «الإيواء والمطاعم» التي بلغت مساهمتها في النمو مستوى قياسي بواقع 1,1 نقطة مئوية.

وبالنسبة للطلب، تميزت السنة بانخفاض استهلاك الأسر الذي تضرر من تدهور القدرة الشرائية الناجم عن تصاعد التضخم وانخفاض المداديل خاصة الفلاحية. فقد تقلصت بنسبة 0,7% بعد ارتفاع بمعدل 6,9%، وسجلت مساهمة سلبية في النمو قدرها 0,4 نقطة مئوية عوض مساهمة إيجابية بواقع 4 نقط سنة من قبل. وموازاة ذلك، تباطأ استهلاك الإدارات العمومية إلى 3,3% في حين تقلص الاستثمار بنسبة 6,5%. وفي المجموع، سجل الطلب الداخلي مساهمة سلبية في النمو بواقع 1,7 نقطة مئوية مقابل مساهمة إيجابية للمكون الخارجي بما قدره 2,9 نقط.

وبالأسعار الجارية، فما الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,3% إلى 1330,2 مليار درهم في 2022. وأخذاً بالاعتبار ارتفاع التدفقات نحو الخارج برسم عائدات الملكية بنسبة 7,5% إلى 18,9 مليار درهم ونمو التحويلات الجارية المتأتية من الخارج بنسبة 18,1% إلى 124,9 مليار درهم، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1436,1 مليار درهم، متزايدا بنسبة 5,4% من سنة إلى أخرى.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير %)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
-12,7	19,0	-7,1	-3,9	4,5	19,5	-18,6	القطاع الأولي
-12,9	19,5	-8,1	-5,0	5,6	21,5	-19,7	الفلاحة والاستغلال الغابوي
-9,7	9,9	12,2	13,8	-12,5	-9,3	3,6	الصيد وتربية الأحياء المائية
-1,7	7,1	-5,2	4,1	3,1	3,4	1,9	القطاع الثانوي
-9,4	7,3	2,6	2,3	-0,8	11,0	3,3	صناعة استخراج المعدني
0,3	7,8	-7,4	3,4	3,2	3,4	0,7	الصناعات التحويلية
-3,2	7,5	-1,3	14,7	8,8	2,9	1,8	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات الصرف الصحي، ومعالجة النفايات
-3,6	4,7	-4,1	0,5	1,3	1,3	4,7	البناء
5,4	5,8	-7,9	3,9	2,9	3,3	3,3	القطاع الثالثي
0,4	8,2	-6,6	2,1	-0,2	4,6	2,5	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
3,8	10,5	-28,5	5,5	-0,5	1,3	1,1	النقل والتخزين
53,7	15,4	-54,6	3,6	6,2	10,4	3,1	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
2,6	-1,5	5,1	2,5	3,5	-2,0	5,4	الإعلام والاتصال
7,0	4,8	0,6	5,3	1,9	3,8	6,0	الأنشطة المالية والتأمين
1,4	2,9	-0,8	1,8	3,2	1,5	2,7	الأنشطة العقارية
5,4	9,6	-13,4	8,3	6,1	4,7	6,4	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
4,2	5,1	5,3	6,6	3,9	3,9	3,9	الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
5,5	3,6	0,8	2,0	4,1	1,1	1,0	التربية، والصحة الإنسانية وأنشطة الأعمال الاجتماعية
2,7	5,0	-23,2	0,2	1,5	1,9	3,2	خدمات أخرى
3,0	6,3	-6,9	4,0	2,8	3,2	2,8	القيمة المضافة غير الفلاحية
1,0	7,8	-7,0	3,0	3,1	5,2	0,0	القيمة المضافة الإجمالية
3,9	10,3	-8,3	2,3	2,4	4,0	5,1	صافي الضرائب من الإعانة على المنتجات
1,3	8,0	-7,2	2,9	3,1	5,1	0,5	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.2.1 الإنتاج

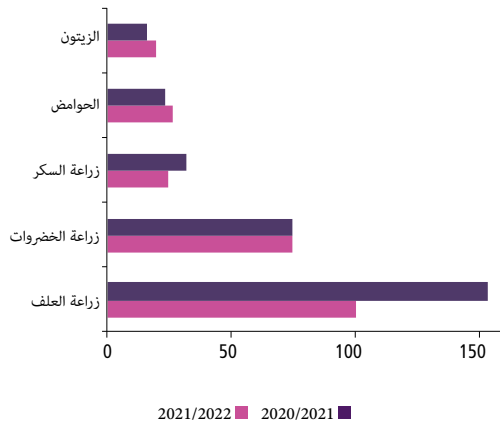
بعد ارتفاع بواقع 19% سنة 2021، تراجعت القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 12,7%، وهو ما يشمل انخفاضات قدرها 12,9% مقابل ارتفاع بواقع 19,5% بالنسبة للفلاحة و9,7% عوض نمو بنسبة 9,9% بالنسبة لنشاط الصيد.

وبالفعل، تميز الموسم الفلاحي 2022/2021 بأوضاع مناخية غير مواتية. فقد بلغت التساقطات أحد أدنى المستويات المسجلة في الثلاثين سنة الماضية مع عجز هم تقريبا جميع الجهات. وعلاوة على ذلك، كان التوزيع الزمني للتساقطات غير متوازن إلى حد كبير، حيث عرف شهري يناير وفبراير، وهما فترتين حاسمتين بالنسبة لتنمية الزراعات، جفافا خاصا.

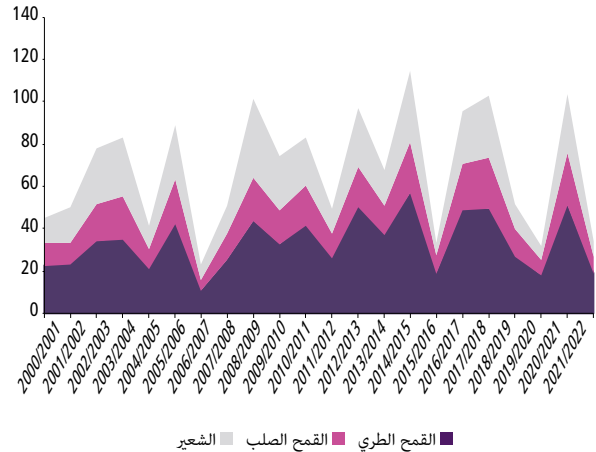
وفي ظل هذه الظروف، تراجع المساحة المزروعة بالحبوب الرئيسية الثلاثة¹ بنسبة 17,9% إلى 3,6 مليون هكتار وبلغت المرودودية 9,5 قنطار للهكتار الواحد، متقلصة بنسبة 60% من سنة إلى أخرى. وكنتيجة لذلك، انخفض المحصول بنسبة 67% إلى 34 مليون قنطار.

وفيما يخص الزراعات النباتية الأخرى، تراجع الإنتاج بنسبة 34,4% بالنسبة للعلف وبواقع 22,5% فيما يخص الصناعات السكرية، وبمعدل 0,1% للخضراوات. وعلى العكس، تحسن بما قدره 21,3% بالنسبة للزيتون وبواقع 14,1% للحوامض.

رسم بياني 2.2.1: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب (مليون قنطار)



رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة (مليون قنطار)



المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وفيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية، وبفعل تأثير عدة صدمات مجتمعة، لاسيما الجفاف، وأزمة كوفيد-19 وكذا ارتفاع أسعار الأعلاف المركبة الناجم عن النزاع في أوكرانيا، تراجع إنتاج الحليب بواقع 11% واللحوم الحمراء² بنسبة 2,9% في حين استقر إنتاج البيض واللحوم البيضاء.

وعلى مستوى قطاع الصيد البحري، تشير المعطيات المتعلقة بمكونه الساحلي والتقليدي إلى تحسن حجم المنتجات المسوقة بنسبة 13,4% إلى 1,5 مليون طن. ويشمل هذا التطور ارتفاعات بلغت 17,3% بالنسبة للأسماك السطحية التي تمثل 89,2% من الإجمالي، و1,1% بالنسبة للقشريات، وكذا انخفاضات بنسبة 12,3% في الرخويات و3,6% بالنسبة للسمك الأبيض. ومن حيث القيمة، نما الإنتاج بنسبة 6,5% إلى 9,7 مليار درهم. وفيما يتعلق بالصيد في أعالي البحار، فإن المعطيات الأخيرة المتوفرة هي تلك الخاصة بسنة 2021 وتشير إلى انخفاض بنسبة 1,8% من حيث الحجم وإلى ارتفاع بواقع 36,7% من حيث القيمة.

¹ يتعلق الأمر بالقمح الطري، والقمح الصلب والشعير.

² يتعلق الأمر بلحوم البقر والماعز والأغنام.

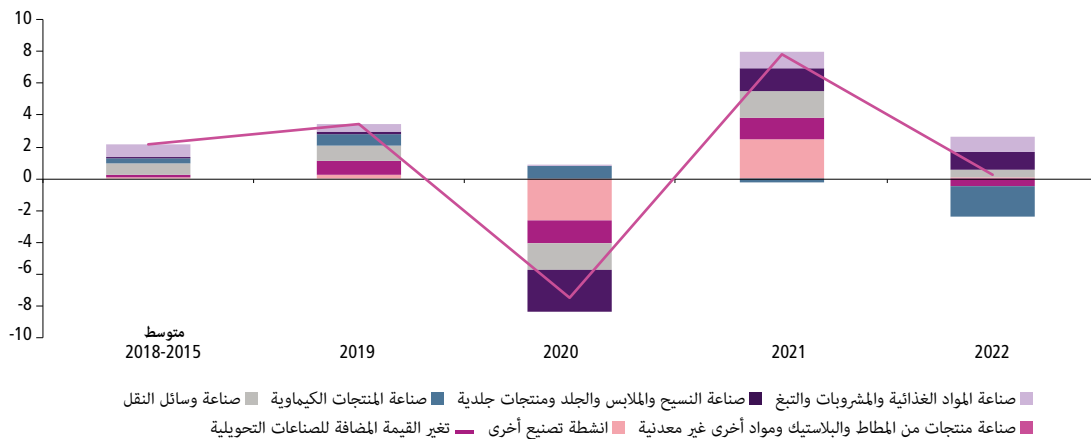
رسم بياني 3.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)



المصدر: المكتب الوطني للصيد.

وفيما يخص القطاع الثانوي، وبعد ارتفاع بنسبة 7,1% سنة 2021، انخفضت قيمته المضافة بنسبة 1,7% وكانت مساهمته في النمو سلبية عند 0,4 نقطة مئوية. هكذا، انحصر نمو الصناعات التحويلية في 0,3% بعد 7,8% سنة 2021 خاصة مع انكماش بنسبة 8,3% بعد 1,4% في «صناعة المنتجات الكيماوية»، وبواقع 4,4% مقابل نمو بنسبة 10,9% في «صناعة منتجات من المطاط والبلاستيك ومواد أخرى غير معدنية». وبالمقابل، تباطأت وتيرة النشاط من 19,9% إلى 8,7% بالنسبة «لصناعة وسائل النقل» ومن 11,6% إلى 9% بالنسبة «لصناعة النسيج والملابس والجلد ومنتجات جلدية». وفي صناعة «المواد الغذائية والمشروبات والتبغ»، سجلت القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 3,7%، أي بنفس نسبة 2021.

رسم بياني 4.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)

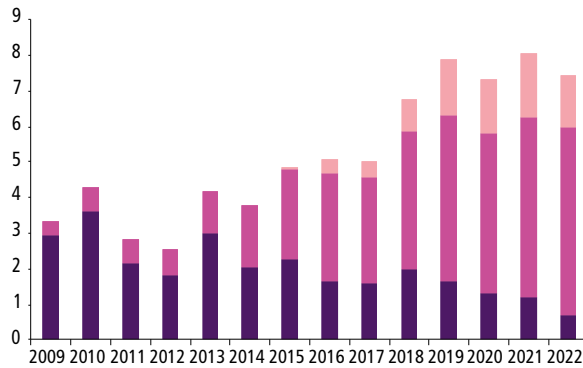


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

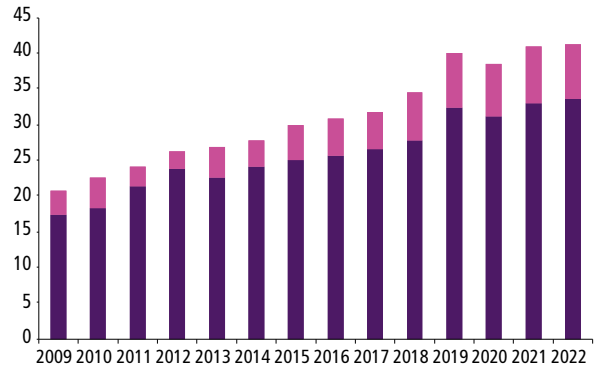
وفيما يتعلق بفرع «الكهرباء، والغاز والماء والتطهير والنفايات»، فقد انخفضت القيمة المضافة بنسبة 3,2% بعد ارتفاع بنسبة 7,5% سنة 2021، مما يعكس تباطؤا ملموسا في نمو إنتاج الكهرباء من 6,5% إلى 0,4%. وحسب المصدر، بلغ نمو الإنتاج 2,4% في الطاقة الحرارية، التي تمثل حوالي 81% من المجموع. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن نشاط الإنتاج استؤنف¹ بشكل منتظم في المحطة الحرارية «عين بني مطهر» وبشكل جزئي في محطة «تهدارت»، على إثر عودة الإمداد بالغاز الطبيعي في يوليو 2022 انطلاقا من إسبانيا² باستعمال خط أنبوب الغاز المغربي-الأوروبي في الاتجاه المعاكس. وفيما يخص الطاقة الريحية، ومع تشغيل الشطر الأول من محطة تازة بطاقة 87 ميغاوات، ارتفع الإنتاج بنسبة 5,3%. وبالمقابل، تقلص إنتاج الطاقة المائية بنسبة 44%، بسبب المستوى الضعيف لملا السدود، وتراجع إنتاج الطاقة الشمسية بنسبة 21% خاصة على إثر التوقف المؤقت لمحطة نور ورزازات III³.

وفي ظل هذه الظروف، ولمواجهة الارتفاع المتواصل للطلب، تزايدت واردات الكهرباء بنسبة 171,4%، وسجل رصيد المبادلات الخارجية للكهرباء عجزا قدره 1397 جيغاواط ساعة، ما يعادل من حيث القيمة 3,4 مليار درهم، بعد فائض قدره 163 جيغاواط ساعة أو ما يمثل 130,7 مليون درهم سنة 2021.

رسم بياني 6.2.1: إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد (بالآلاف جيغاواط الساعة)



رسم بياني 5.2.1: إنتاج الكهرباء حسب المصدر (بالآلاف جيغاواط الساعة)



■ الطاقة المائية ■ الطاقة الريحية ■ الطاقة الشمسية

■ الطاقة الحرارية ■ الطاقة المتجددة

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء.

وعلى نفس المنوال، تراجعت القيمة المضافة «للصناعة الاستخراجية» بنسبة 9,4% بعد ارتفاع بواقع 7,3% سنة 2021. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى انخفاض الإنتاج التسويقي للفوسفات بنسبة 20,1% بعد ارتفاع بواقع 1,8%، وذلك في سياق تراجع الطلب الدولي على الأسمدة بحوالي 5%⁴.

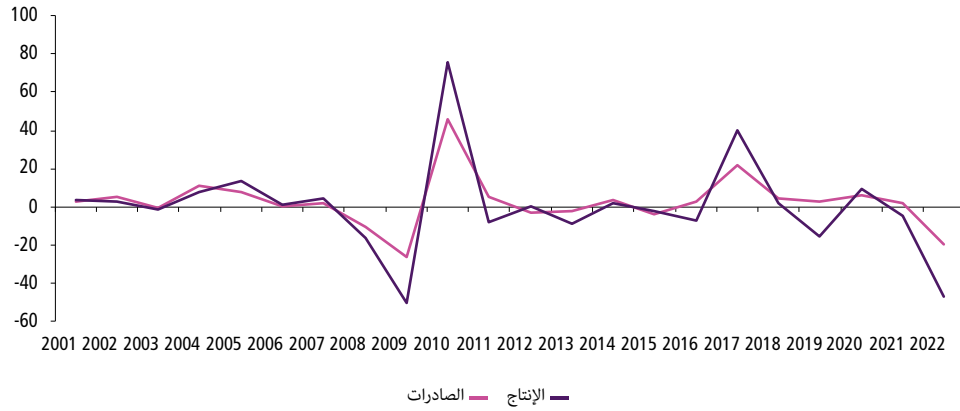
¹ توقف الإنتاج في محطتي «عين بني مطهر» و«تهدارت» منذ فاتح نونبر 2021 بعد انتهاء العقد المتعلق بخط أنابيب الغاز المغربي-الأوروبي الرابط بين المغرب والجزائر.

² يتم شراء الغاز الطبيعي في حالته السائلة من السوق الدولية، ثم يعاد تحويله إلى غاز في إسبانيا قبل إرساله إلى المغرب.

³ تم توقيف محطة نور ورزازات III من 2021/09/18 إلى 2022/12/12 من أجل الصيانة.

⁴ حسب تقرير الجمعية الدولية لصناعة الأسمدة الصادر في يونيو 2023.

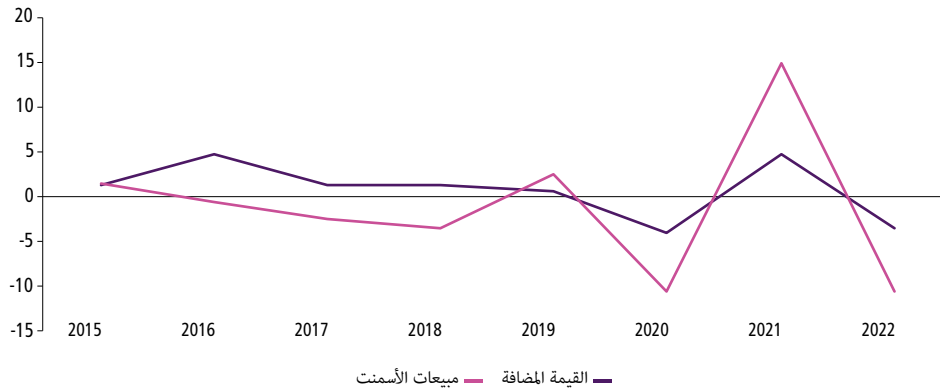
رسم بياني 7.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

وشمل الأداء السلبي أيضاً فرع «البناء» الذي تضرر بشدة من ارتفاع أسعار مواد ومعدات البناء. وقد انعكس هذا التطور على مبيعات الإسمنت التي عرفت انخفاضاً بنسبة 10,6% عوض ارتفاع بواقع 14,8% سنة 2021، وكذا على سوق العقار الذي شهد تراجعاً في عدد المعاملات بواقع 12,3% وتباطؤاً في وتيرة نمو قروض السكن من 4,7% إلى 2,8%. وعموماً، تدنت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 3,6% بعد نمو بمعدل 4,7%.

رسم بياني 8.2.1: القيمة المضافة للبناء ومبيعات الإسمنت (التغير %)

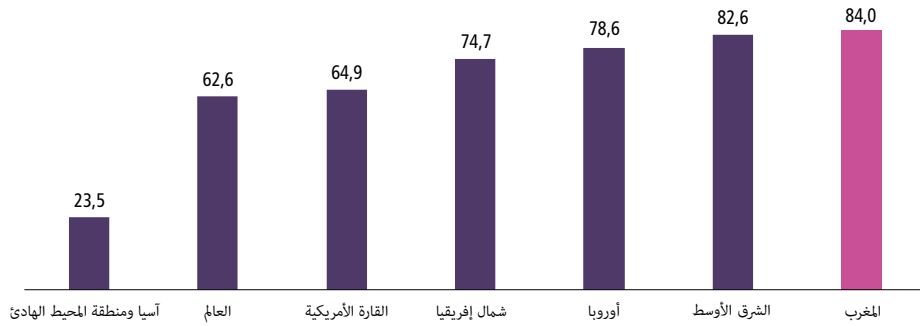


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والجمعية المهنية لمصنعي الإسمنت.

وفيما يتعلق بالقطاع الثالثي، تراجع نمو قيمته المضافة من 5,8% سنة 2021 إلى 5,4%، وانخفضت مساهمته في النمو من 3,1 نقطة مئوية إلى 2,8 نقطة.

وواصل نشاط فرع «الإيواء والمطاعم» تحسنه، مع انتعاش بنسبة 53,7% بعد 15,4%، مستفيداً من رفع القيود الصحية وإعادة فتح الحدود¹ وحسن سير عملية «مرحبا». هكذا، تضاعف عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية ثلاث مرات تقريباً إلى 10,9 ملايين، بعد ارتفاع بنسبة 34% سنة من قبل، أي بمعدل تعافٍ قدره 84% مقارنة بسنة 2019، مقابل متوسط عالمي بحوالي 63%². ويغطي هذا التطور ارتفاعات من 2,4 مليون إلى 5,8 مليون بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج ومن 1,3 مليون إلى 5,1 مليون بالنسبة للسياح الأجانب.

رسم بياني 9.2.1: معدل عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية سنة 2022 مقارنة ب 2019 (%)



المصادر: منظمة السياحة العالمية ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وشمل التحسن جميع بلدان المصدر مع زيادة ملحوظة على وجه الخصوص في عدد الوافدين من إسبانيا والذي تجاوز مستوى سنة 2019 بنسبة 2,4%. فيما يخص الأسواق الرئيسية الأخرى، تراوح معدل التعافي بين 19,9% بالنسبة للصين و87,5% بالنسبة للمملكة المتحدة.

¹ قررت السلطات إعادة فتح الحدود في 7 فبراير 2022 بعد أن تم إغلاقها في 29 نونبر 2021.

² وفقاً لمنظمة السياحة العالمية.

جدول 2.2.1: الوافدون إلى المراكز الحدودية

التغير (%)			بالآلاف				
2022/2019	2022/2021	2021/2020	2022	2021	2020	2019	
-28,1	294,3	-8,8	5 065	1 284	1 408	7 043	السياح الأجانب
-24,6	330,2	-12,6	4 126	959	1 097	5 471	أوروبا
-24,4	204,8	19,8	1 505	494	412	1 991	فرنسا
2,4	806,2	-50,3	902	99	200	881	اسبانيا
-58,6	340,2	-50,8	171	39	79	413	ألمانيا
-12,5	753,9	-50,2	482	56	113	551	المملكة المتحدة
-55,0	52,3	29,7	18	12	9	40	روسيا
-36,6	250	14,7	303	86	75	478	أمريكا الشمالية
-34,5	129,3	26,1	279	122	97	426	البلدان العربية
-48,0	154,3	-6,0	118	46	49	227	المغرب العربي
-46,6	205,1	-15,9	357	117	139	668	باقي دول العالم
-80,1	487,5	-76,8	28	5	21	141	الصين
-1,4	138,0	78,0	5 804	2 437	1 370	5 889	المغاربة المقيمون بالخارج
-16,0	192,0	34,0	10 869	3 722	2 778	12 932	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أما بخصوص ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة، فقد تضاغت لتصل إلى ما يقارب 19 مليوناً، مع ارتفاع بواقع 293% بالنسبة لغير المقيمين و24,5% بالنسبة للسياح المحليين. وحسب المدن، تزايدت بنسبة 215,1% بأكادير، و159,9% بمراكش، و103% بطنجة، و85,8% بالدار البيضاء.

جدول 3.2.1: ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة

التغير (%)			بالآلاف				
2022/2019	2022/2021	2021/2020	2022	2021	2020	2019	
-36,4	292,9	-18,8	11 071	2 818	3 470	17 406	السياح الأجانب
-38,8	331,5	-26,2	7557	1751	2372	12353	أوروبا
-29,7	246,3	-5,8	3412	985	1046	4853	فرنسا
-39,6	366,7	-26,5	530	114	154	877	اسبانيا
-75,4	518,9	-79,1	429	69	332	1746	ألمانيا
-24,0	604,7	-37,4	1690	240	383	2224	المملكة المتحدة
-62,7	38,5	69,5	41	29	17	110	روسيا
-19,9	237,4	25,5	680	201	161	849	أمريكا الشمالية
-29,4	171,7	5,2	673	248	236	953	البلدان العربية
-61,6	144,1	-29,5	129	53	75	336	المغرب العربي
-33,6	250	-12	2160	617	701	3251	باقي دول العالم
1,3	24,5	82,2	7 939	6 376	3 499	7 838	السياح المحليون
-24,7	106,8	31,9	19 010	9 194	6 968	25 244	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وفي ظل هذه الظروف، وأخذاً بالاعتبار تطور الطاقة الإيوائية، انتقلت نسبة الملاء من سنة إلى أخرى من 25% إلى 41%. فباستثناء مدينة «أصيلة» التي عرفت انخفاضاً بنقطة مئوية واحدة، شهدت الجهات الرئيسية الأخرى ارتفاعات سُجّلت أهمها في مراكش بواقع 27 نقطة إلى 55%، وأكادير بما قدره 23 نقطة إلى 52% والرباط بواقع 19 نقطة إلى 46%.

جدول: 4.2.1: نسبة الملاء الفندقي حسب المدن الرئيسية

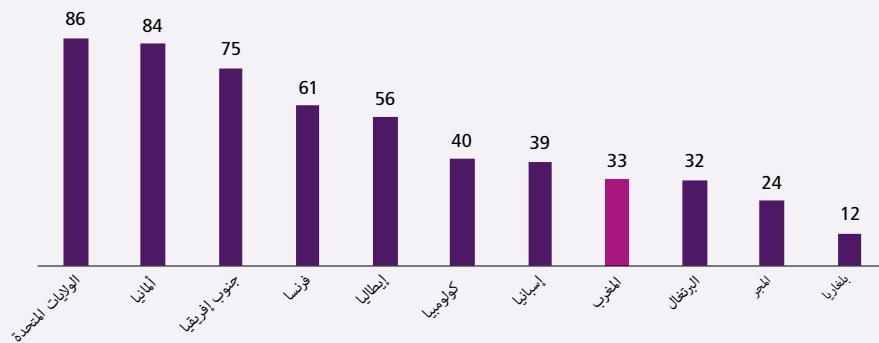
التغير (بالنقط المئوية)		بالنسبة %				
2022/2019	2022/2021	2022	2021	2020	2019	
-9	27	55	28	32	64	مراكش
-6	13	52	29	36	58	أكادير
-13	14	37	23	22	50	الدار البيضاء
-7	15	48	33	25	55	طنجة
-9	19	46	27	27	55	الرباط
0	5	42	37	24	42	فاس
-6	13	35	22	22	41	الصويرة
-6	13	34	21	17	40	تطوان
-12	6	19	13	18	31	ورززات
-5	5	22	17	14	27	مكناس
20	11	39	28	28	19	بن سليمان
2	1	21	20	20	19	الحسيمة
3	-1	16	17	5	13	أصيلة
-7	16	41	25	26	48	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

إطار 1.2.1: دينامية السياحة الداخلية في المغرب ما بين 2000 و2022

تشكل السياحة الداخلية، التي تعرفها منظمة السياحة العالمية على أنها مجموع الأنشطة التي يقوم بها زائر مقيم داخل البلد المرجعي، مكوناً مهماً للقطاع في مجمله، لاسيما في الدول المتقدمة. وتستأثر بحصة مرتفعة ضمن النفقات السياحية، تصل إلى 39% في إسبانيا، و56,1% في إيطاليا، و61% في فرنسا، و75% في جنوب إفريقيا، و84% في ألمانيا، و86% في الولايات المتحدة. في المغرب، تشير البيانات المتاحة الصادرة عن الحساب التابع للسياحة الذي أعدته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019 إلى أن حصة المقيمين في إجمالي الإنفاق السياحي في المغرب تصل إلى 33%¹.

رسم بياني 1.1.2.1: مساهمة السياحة الداخلية في الإنفاق السياحي لسنة 2019 (%)



المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمندوبية السامية للتخطيط.

وبسبب عدم توفر البيانات، يقتصر تحليل دينامية السياحة الداخلية في المغرب في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2022، موضوع هذا الإطار، على الإقامة بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة². وقد تم التمييز بين مرحلتين: مرحلة ما قبل الأزمة ما بين 2000 و2019 وفترة ما بعد الأزمة (2021-2022). وتميزت الأولى بارتفاع ملحوظ في السياحة الداخلية مع تزايد عدد المقيمين الوافدين إلى المؤسسات المصنفة بنسبة 6,5% في المتوسط السنوي مقابل 2,7% بالنسبة لغير المقيمين، لترتفع بذلك حصتهم من 24,2% إلى 38,8%. من حيث ليالي المبيت، فقد بلغ الارتفاع 6,7% سنويا مقابل 2,3% وانتقلت حصة المقيمين من 16,8% إلى 31%.

¹ يشمل هذا الرقم النفقات المنجزة برسم السياحة الداخلية وتلك الخاصة بالسياحة في الخارج والتي أنجزت في المغرب (خدمات الحجز وغيرها...).

² تجدر الإشارة إلى أن السياحة الداخلية في المغرب تركز بالأساس على أنماط إيواء غير المؤسسات الفندقية. والحال أنه حسب نتائج الاستقصاء حول السياحة الداخلية التي أجرتها وزارة السياحة في يناير 2015، 59% يقيمون لدى «العائلة والأصدقاء» و20% يفضلون الكراء.

رسم بياني 2.1.2.1: ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وخلال المرحلة الثانية المتسمة باستمرار المخاوف التي أثارها عودة تفشي الوباء بالموازاة مع الرفع الجزئي للقيود الصحية خاصة على الرحلات الدولية، لعبت السياحة الداخلية دوراً حاسماً في صمود القطاع السياحي.

فقد سجل عدد السياح المحليين في المؤسسات المصنفة ارتفاعاً قويا بنسبة 56,1% في المتوسط خلال السنتين الأخيرتين، ليصل إلى 3,5 مليون في 2022، أي بنسبة تعافٍ قدرها 99% مقارنة بسنة 2019 مقابل 61% لغير المقيمين. ولوحظ تطور مماثل في ليالي المبيت التي تمت بنسبة 50,6% في المتوسط إلى ما يناهز 8 ملايين في 2022، متجاوزةً مستوياتها المسجلة قبل الأزمة بواقع 1,3%، في حين ظل هذا العدد فيما يخص فئة غير المقيمين أقل بنسبة 36,4% مقارنة بسنة 2019. وبالتالي، بلغت حصة المقيمين ضمن الوافدين 50,6% في 2022 وناهزت 42% من حيث ليالي المبيت.

غير أن هذا الارتفاع الملحوظ في السياحة الداخلية لم يواكبه تنوع جغرافي ملموس، حيث لا يزال القطبان السياحيان الرئيسيان متمركزان في مدينتي مراكش وأكادير، اللتان تزايدت حصتهما من حيث ليالي المبيت إلى 26,5% و18,6% على التوالي في عام 2022. هذه البيانات لا تعكس مع ذلك بروز القطب الساحلي الشمالي، لأن نمط الإيواء فيه لا يزال يتركز بشكل أساسي على الكراء.

جدول 1.1.2.1: ليالي مبيت المقيمين في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة حسب الوجهة السياحية الرئيسية (2007-2022³، %)

متوسط النمو 2022-2007	الحصة		
	2022	2007	
4,3	6,6	8,8	الدار البيضاء
3,4	4,0	6,0	فاس
7,9	26,5	21,0	مراكش
4,0	4,0	5,5	الرباط
6,9	18,6	17,0	أكادير
4,6	9,3	11,8	طنجة

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

³ الفترة التي تشملها البيانات المتوفرة.

وعلى العموم، تمثل السياحة الداخلية مكوناً متزايد الأهمية في القطاع مع عوائد اقتصادية بلغت حسب تقييم المرصد المغربي للسياحة ما يناهز 40 مليار درهم في 2014. علاوة على ذلك، فهي تساهم في تعزيز صمود القطاع السياحي في ظل الأزمات وللتصدي للصدمات الخارجية.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، يستحق تطوير السياحة الداخلية أن يوضع على رأس أولويات برامج السلطات العمومية. وإذا كان صحيحاً أن المغرب يبذل مجهودات كبيرة في هذا الصدد بشكل أساسي من خلال الحملات الترويجية، فالتحدي الرئيسي يظل إعداد عرض يتلاءم مع عادات السكان المغاربة ويتناسب في الوقت نفسه مع قدرتهم الشرائية. وفيما يتعلق بهذا الشق الأخير على وجه الخصوص، يُظهر تحليل التجارب الدولية أن هناك العديد من التدابير التي يمكن اتخاذها شريطة تكييفها مع السياق الوطني. وقد تتمثل من جانب الطلب بالتحديد، في إصدار شيكات خاصة بالعتل، وإعفاء المقيمين من بعض الضرائب على الإيواء وعلى الخدمات السياحية، وكذلك إرساء تخفيضات على الأسفار وقسائم خصم للولوج إلى المواقع الثقافية والتاريخية.

جدول 2.1.2.1: بعض الأمثلة حول التدابير التحفيزية المتخذة مؤخراً على الصعيد العالمي

إيطاليا	توزيع "مكافأة الإجازة" للأسر التي يقل دخلها السنوي عن 40 ألف يورو على شكل شيكات قد تصل إلى 500 يورو لإنفاقها في مؤسسات الإيواء السياحي الوطنية.
ماليزيا	تقديم خصومات على الأسفار وتخفيضات ضريبية على نفقات السياحة الداخلية.
تاييلاند	دعم ما يقرب من 6 ملايين من ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء الفندقية في حدود 40% من السعر العادي. وقد تم تحديد سقف الدعم في 100 دولار لليلة لمدة تصل إلى خمس ليال.
زيمبابوي	إعفاء المواطنين من الضريبة على القيمة المضافة على الإيواء والخدمات السياحية.
بولونيا	تخصيص شيكات خاصة بالسفر بقيمة 220 يورو لفائدة 7 ملايين عامل بولوني يكسبون أقل من متوسط الدخل. وقد مولت الدولة هذه الشيكات في حدود 90%، فيما يتحمل المشغل 10% المتبقية.
جمهورية التشيك	تخصيص شيكات العطل للأجراء والعاملين المستقلين لاستعمالها في خدمات الإيواء داخل البلد.

المصادر: منظمة السياحة العالمية والمنظمة الدولية للسياحة الاجتماعية.

وبالمثل، واصل فرع النقل والتخزين تحسنه مع ارتفاع قيمته المضافة بنسبة 3,8% بعد 10,5% سنة 2021. وعرفت حركة المسافرين انتعاشاً ملموساً في النقل البحري والجوي مع انتعاشات بلغت 377% و107% على التوالي دون العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، بينما تجاوز النقل السككي حجمه المسجل سنة 2019 حيث وصل عدد المسافرين إلى ما يناهز 46 مليون مقابل 34,5 مليون سنة 2021 و38,3 مليون سنة 2019. وفيما يتعلق بنقل السلع، فقد سجل نمواً محدوداً بنسبة 1,5% بالنسبة للنقل البحري عموماً، يشمل انخفاضاً بواقع 4,2% على مستوى الموانئ التي تديرها الوكالة الوطنية للموانئ وارتفاعاً بنسبة 6% على مستوى ميناء طنجة المتوسط. من جهة أخرى، انخفض الشحن السككي بواقع 18,5%، متضرراً على وجه الخصوص من انخفاض حجم إنتاج الفوسفات ومشتقاته، وتراجع النقل الجوي بنسبة 0,4%.

وفيما يتعلق بفرع «المعلومات والاتصالات»، نمت قيمته المضافة بنسبة 2,6% بعد تراجع بنسبة 1,5% سنة من قبل، مما يعكس ارتفاع عدد المنخرطين في الهاتف المحمول بواقع 3,2%، وفي الهاتف الثابت بنسبة 5,3%، وفي الأنترنت بنسبة 8,3%.

2.2.1 الطلب

بعد الارتفاع بواقع 8,9% سنة 2021، تقلص الطلب الداخلي بنسبة 1,5% وتراجعت مساهمته في النمو بواقع 9,5 نقطة مئوية إلى -1,7 نقطة.

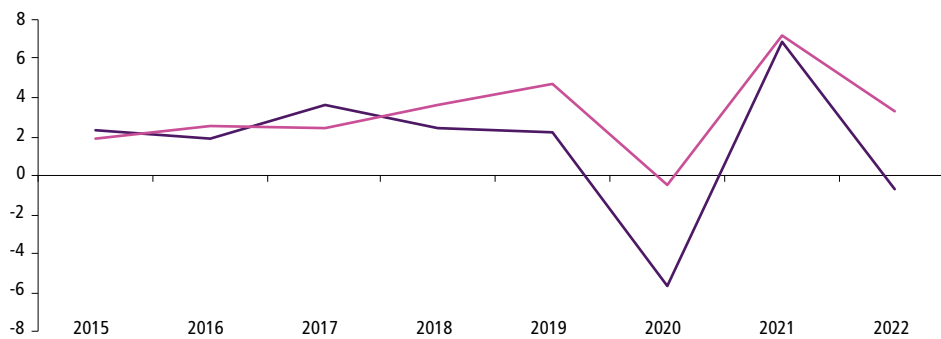
جدول 5.2.1: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية (التغير بالنسبة المئوية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
-1,7	9,5	-7,0	2,1	3,8	3,6	4,0	الطلب الداخلي (المساهمة بالنقط المئوية)
-0,7	6,9	-5,6	2,2	2,4	3,7	1,9	الاستهلاك النهائي للأسر
3,3	7,2	-0,6	4,8	3,7	2,4	2,5	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
-6,5	13,8	-11,9	-0,2	5,3	3,0	8,1	الاستثمار
2,9	-1,5	-0,1	0,8	-0,8	1,5	-3,5	صافي الصادرات (المساهمة بالنقط المئوية)
20,4	7,9	-15,0	5,1	3,8	10,8	6,8	صادرات السلع والخدمات
9,0	10,4	-11,9	2,1	4,8	4,6	14,8	واردات السلع والخدمات

المصادر: بيانات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وحسب المكون، وعلى الرغم من المستوى القياسي الذي سجلته تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، تراجعت وتيرة استهلاك الأسر بنسبة 0,7% بعد ارتفاع بواقع 6,9%، متأثرة بالتراجع الملموس في القدرة الشرائية الناتج عن انخفاض المداخيل الفلاحية وارتفاع التضخم. ونتيجة لذلك، انتقلت مساهمته في النمو من 4 نقطة مئوية إلى -0,4 نقطة.

رسم بياني 10.2.1: الاستهلاك الوطني النهائي (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 2.2.1: تطور القدرة الشرائية في المغرب

مع الارتفاع الحاد في التضخم الذي شهدته سنة 2022، عادت مسألة القدرة الشرائية للأسر إلى قلب النقاش السياسي والاقتصادي وطُرحت تساؤلات حول مستوياتها والتدابير التي يمكن وضعها لتعزيزها.

يعرض هذا الإطار، الذي يدرج البيانات المؤقتة المتعلقة بسنة 2022، تطور القدرة الشرائية منذ سنة 2015 وكذا تقسيمها حسب محدداتها الرئيسية.

ويتم قياس التغير في القدرة الشرائية للأسر عموماً من خلال الفرق بين تغير الدخل الإجمالي المتاح للأسر وتغير الأسعار عند الاستهلاك. ويتم تقييم هذا الأخير من خلال نسبة التضخم، في حين أن الدخل الإجمالي المتاح للأسر يحتسب على أنه الدخل زائد التحويلات النقدية، الذي يظل رهن إشارة الأسر لغرض الاستهلاك والادخار بعد خصم الاقتطاعات الاجتماعية والضريبة.

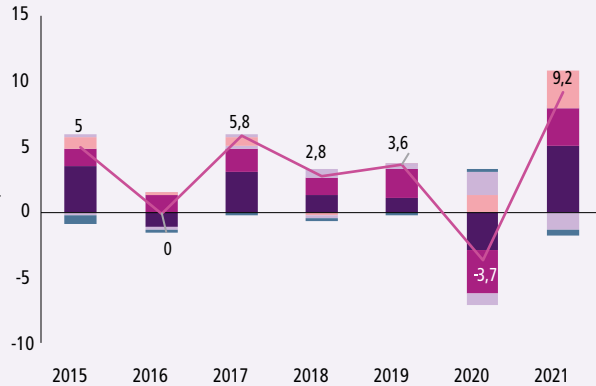
وتُظهر بيانات الحسابات الوطنية (سنة الأساس 2014) أن الدخل الإجمالي المتاح للأسر قد سجل نمواً سنوياً متوسطاً بالقيمة الإسمية بنسبة 3,2% بين سنتي 2015 و2021¹. ويشمل هذا التطور بالخصوص ارتفاع التحويلات الجارية الصافية بواقع 7,9%، والدخل المختلط بنسبة 3,7%، وأجور المستخدمين بواقع 2,2% وصافي عائدات الملكية بنسبة 1%.

وفي سنة 2022، يُرجح التقدير المبني على أساس البيانات المتاحة² أن هذا المجموع كان قد ارتفع بواقع 5,5%.

رسم بياني 2.2.2.1: القدرة الشرائية للأسر ومكوناتها (التغير %)



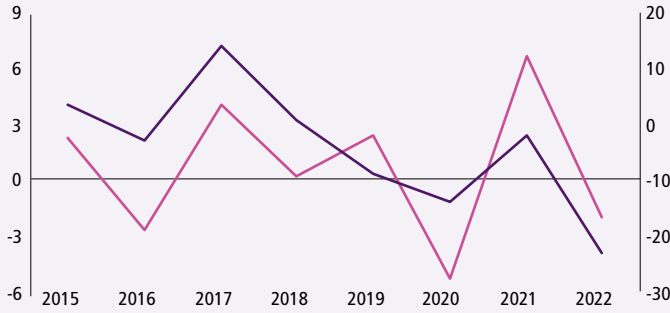
رسم بياني 1.2.2.1: المساهمة في تطور الدخل الإجمالي المتاح للأسر (بالنقط المئوية) بين سنتي 2015 و2021*¹



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.
* معطيات سنة 2022 غير متوفرة.
1 يبرر اختيار الفترة بعدم وجود معطيات متاحة قبل سنة 2014 والتي تم تجميعها بالإشارة إلى سنة الأساس 2014.
2 الميزانية الاقتصادية التوقعية، المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2023.

في الوقت نفسه، وباستثناء سنة 2022 التي بلغ فيها 6,6%، تطور التضخم بوتيرة ضعيفة بين سنتي 2015 و2021 بمتوسط سنوي قدره 1,1%. وفي ظل هذه الظروف، يرجح أن تكون القدرة الشرائية قد تحسنت بواقع 0,7% في المتوسط بين سنتي 2015 و2022، لكن مع انخفاضات ملموسة بنسبة 2,7% سنة 2016 و5,3% سنة 2020، نتيجة تراجع الدخل، وبواقع 2,1% سنة 2022 نتيجة لارتفاع الأسعار.

رسم بياني 3.2.2.1: القدرة الشرائية ومؤشر ثقة الأسر (التغير%)



المصدر: بيانات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وقد أثر هذا التطور على معنويات الأسر التي تقاس من خلال مؤشر³ ثقة الأسر الذي تصدره المندوبية السامية للتخطيط. ويبرز هذا المؤشر وجود ارتباط إيجابي ومهم إلى حد كبير بالقدرة الشرائية وقد بلغ أدنى مستوياته سنة 2022 منذ وضعه سنة 2008.

التفكيك المحاسبي⁴ للقدرة الشرائية للدخل حسب الفرد

يمكن تفكيك تطور القدرة الشرائية محاسبيا إلى ثلاثة عوامل: (1) الإنتاجية الظاهرة للعمل؛ (2) نسبة التشغيل، التي تقاس من خلال معدل حجم الشغل نسبة إلى مجموع السكان؛ و(3) العامل الثالث الذي يوفر معلومات حول توزيع الدخل بين الأسر والوحدات الاقتصادية الأخرى.

$$\frac{\text{الدخل الإجمالي المتاح للأسر / الفرد}}{\text{الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك}} = \frac{\text{الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم}}{\text{حجم التشغيل}} \times \frac{\text{حجم التشغيل}}{\text{إجمالي الساكنة}} \times \frac{\text{(الدخل الإجمالي المتاح للأسر / الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك)}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم}}$$

يبين تطبيق هذا التفكيك أن التحسن العام في القدرة الشرائية في فترة 2015-2022 كان مدعوما حصريا بالإنتاجية الظاهرة للعمل التي سجلت ارتفاعا متوسطا بنسبة 2%. من جهة أخرى، كان تأثير التشغيل سلبيا، باستثناء سنتي 2019 و2021 التي كانت مساهمته فيهما إيجابية، مما يعكس إحداثا صافيا لما عدده 165 ألفا و230 ألف منصب شغل على التوالي، وهي مستويات أعلى بكثير من المتوسط التاريخي. وفيما يتعلق بتأثير التوزيع، فقد كان سلبيا بين سنتي 2015 و2018، وتحسن ابتداء من 2019، لكنه أصبح سلبيا مرة أخرى سنتي 2021 و2022.

³ يجسد مؤشر ثقة الأسر تقييم الأسر لتطور وضعها المالي ومستوى معيشتها ومدخراتها بالإضافة إلى تصورها لنمو أسعار المنتجات الغذائية.

⁴ القدرة الشرائية منذ الأزمة، مراجع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) - نسخة 2016.

جدول 1.2.2.1: تفكيك تطور القدرة الشرائية حسب الفرد (التغير %)

متوسط 2022-2015	متوسط 2022-2020	متوسط 2019-2015	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2,0	1,3	2,5	1,4	5,8	-3,4	1,3	2,0	4,2	0,8	4,0	تأثير الإنتاجية حسب الفرد: الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم / حجم التشغيل
-0,8	-1,6	-0,4	-1,2	1,2	-4,9	0,5	0,0	-0,2	-1,4	-0,7	تأثير التشغيل: حجم التشغيل / عدد السكان الإجمالي
-0,5	0,1	-0,9	-2,3	-0,3	3,0	0,5	-1,8	0,0	-2,1	-1,0	تأثير التوزيع: (الدخل الإجمالي المتاح للأسر / الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك) / الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم
0,7	-0,2	1,2	-2,1	6,7	-5,3	2,3	0,1	4,0	-2,7	2,3	القدرة الشرائية حسب الفرد

المصادر: بيانات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

لفهم العامل الأخير بشكل أفضل، تم تفكيك تطوره إلى ثلاثة عوامل جديدة. يوفر الأول معلومات عن تأثير التوزيع الداخلي من حيث القيمة، ويقيس حصة دخل الأسر في مجموع دخل الاقتصاد الوطني. أما الثاني، فيبين تأثير التوزيع الخارجي من حيث القيمة أو التحويلات بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم، بينما يوافق الأخير تأثير الأسعار النسبية.

$$\frac{\text{الدخل الإجمالي المتاح للأسر} / \text{الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم}} = \frac{\text{الدخل الإجمالي المتاح للأسر}}{\text{إجمالي الدخل الوطني المتاح}} \times \frac{\text{إجمالي الدخل الوطني المتاح}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي}} \times \frac{\text{مؤشر قياس انكماش الناتج الداخلي الإجمالي}}{\text{الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك}}$$

جدول 2.2.2.1: تفكيك تطور القدرة الشرائية للأسر على الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم (التغير %)

متوسط 2022-2015	متوسط 2022-2020	متوسط 2019-2015	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
-0,4	0,0	-0,6	0,1	-2,1	2,0	0,2	-0,2	0,9	-2,0	-1,8	تأثير التوزيع الداخلي: الدخل الإجمالي المتاح للأسر / إجمالي الدخل الوطني المتاح
0,2	1,1	-0,3	1,0	0,8	1,5	-0,3	-1,0	-0,1	0,5	-0,7	تأثير التوزيع الخارجي: إجمالي الدخل الوطني المتاح / (الناتج الداخلي الإجمالي الجاري)
-0,3	-1,0	0,0	-3,4	1,0	-0,5	0,6	-0,7	-0,8	-0,6	1,5	تأثير الأسعار النسبية: معامل امتصاص تضخم الناتج الداخلي الإجمالي / الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك
-0,5	0,1	-0,9	-2,3	-0,3	3,0	0,5	-1,8	0,0	-2,1	-1,0	تأثير التوزيع: (الدخل الإجمالي المتاح للأسر / الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك) / الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم

المصادر: بيانات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

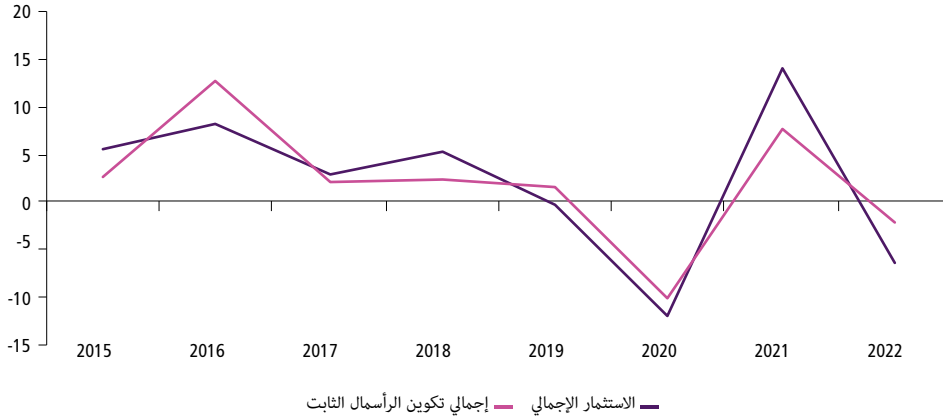
يوضح تحليل نتائج هذا التفكيك الثاني أن المساهمة السلبية لتأثير التوزيع في مجموع فترة 2015-2022 تعزى إلى البعد الداخلي لهذا التوزيع وكذا إلى تأثير الأسعار النسبية، في حين أن مساهمة البعد الخارجي كانت إيجابية ارتباطاً بالتحسن الملحوظ في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وخاصة ابتداء من 2020.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن تغيرات القدرة الشرائية التي تم حسابها هي متوسطات شاملة لجميع فئات الأسر. ومع ذلك، فإن التضخم المسجل سنة 2022 هم المواد الغذائية التي تمثل حصة أكبر في ميزانية الأسر الأكثر فقرا. وبالتالي، من المرجح أن يكون أعلى بالنسبة لهذه الاخيرة مقارنة بالأسر الأكثر يسرا، حيث ترجح تقديرات بنك المغرب (أنظر الإطار 2.4.1)، أن الفرق بين الخمس الأول والأخير كان بنقطة مئوية واحدة. في ظل هذه الظروف، وبافتراض تساوي كل العوامل الأخرى، تفاقم انخفاض القدرة الشرائية سنة 2022 بشكل أكبر بالنسبة للفئات الأقل يسرا.

ومن جهته، شهد استهلاك الإدارات العمومية تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه التي تراجعت إلى 3,3% بعد 7,2% سنة من قبل. هكذا، انتقلت مساهمته في النمو من 1,4 نقطة إلى 0,6 نقطة مئوية.

أما الاستثمار، فقد انخفض بنسبة 6,5% عوض ارتفاع بواقع 13,8% في 2021، وأفرز مساهمة سلبية في النمو قدرها 2 نقط مئوية. وقد نجم هذا التطور عن تراجع إجمالي تكوين الرأسمال الثابت بنسبة 2,2% والتغير في المخزون بواقع 35,4% وهو صافي اقتناء النفائس بنسبة 10,8%.

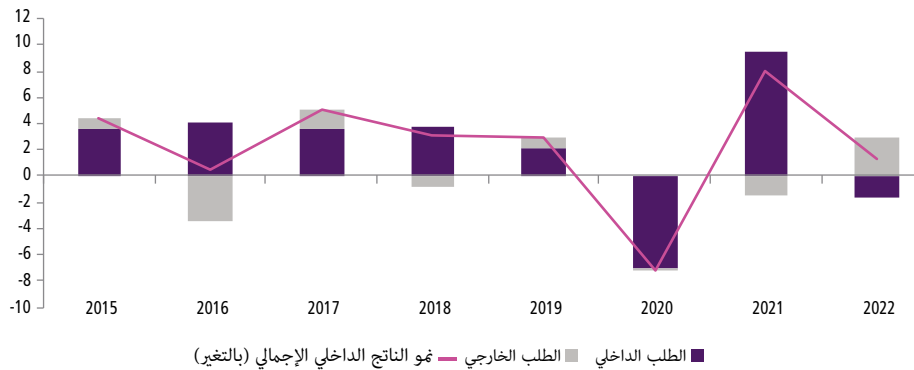
رسم بياني 11.2.1: الاستثمار (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يتعلق بالصادرات الصافية من حيث الحجم، فقد سجلت مساهمة إيجابية في النمو بنحو 2,9 نقطة مئوية، مما يعكس زيادات بلغت 20,4% في الصادرات و9% في الواردات بعد ارتفاعات بنسبة 7,9% و10,4% على التوالي.

رسم بياني 12.2.1: مساهمة مكونات الطلب في النمو (بالنقاط المئوية)

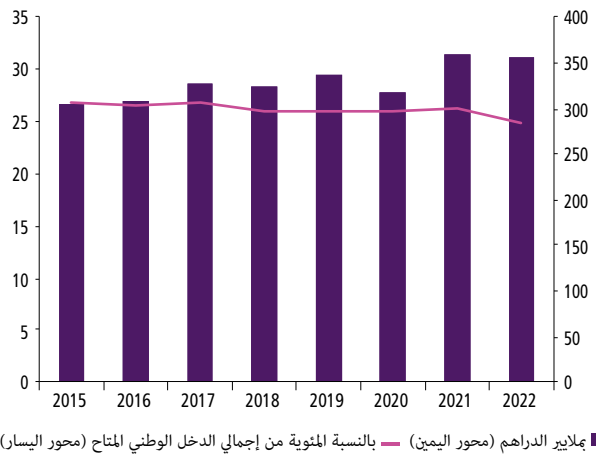


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الاسمية

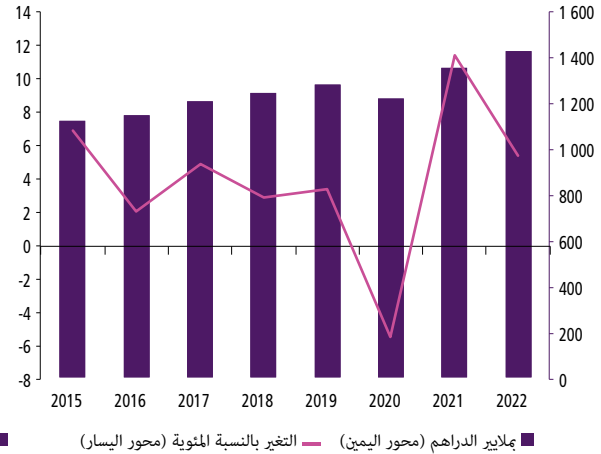
بعد انتعاش بنسبة 10,6%، تحسن الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4,3% إلى 1 330,2 مليار درهم في سنة 2022. وبالنظر إلى ارتفاع التدفقات نحو الخارج برسم عائدات الملكية بنسبة 7,5% إلى 18,9 مليار، والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج بنسبة 18,1% إلى 124,9 مليار، بلغ إجمالي الدخل الوطني المتاح 1 436,1 مليار، متزايداً بنسبة 5,4%، مقابل 11,5% في 2021.

رسم بياني 14.2.1: الادخار الوطني



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

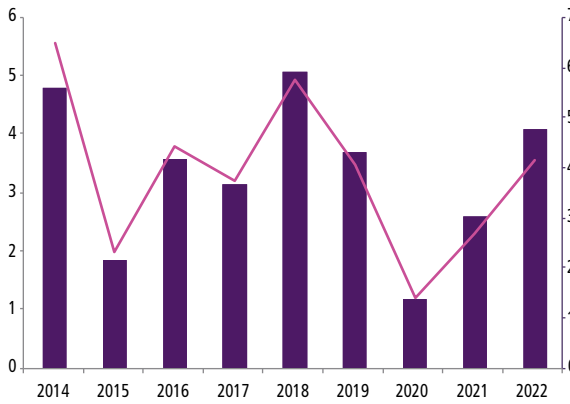
رسم بياني 13.2.1: إجمالي الدخل الوطني المتاح



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

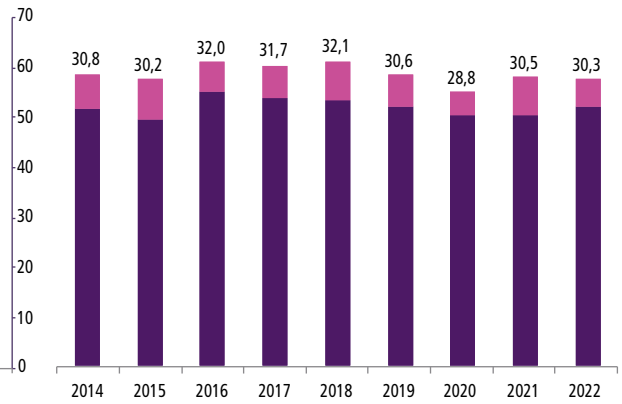
وارتفع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 7,6% إلى 1080 مليار درهم وانخفض الادخار الوطني بنسبة 0,9% إلى 356,1 مليار، أي ما يعادل 24,8% من إجمالي الدخل الوطني المتاح. أما الاستثمار، فقد بلغ 403,1 مليار درهم، أو 30,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 30,5% سنة 2021. وفي ظل هذه الظروف، تزايدت الحاجة التمويلية من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 29,9 مليار درهم أو 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 47 مليار أو 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 16.2.1: الحاجة للتمويل



■ مليارات الدرهم (محور اليمين) — بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي (محور اليسار)

رسم بياني 15.2.1: معدل الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



■ إجمالي تكوين الرأسمال الثابت ■ التغير في المخزون

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 3.2.1: التدابير الرئيسية المتخذة في إطار اتفاق الحوار الاجتماعي المبرم في 30 أبريل 2022

في إطار الحوار الاجتماعي، تم التوقيع يوم 30 أبريل 2022 على اتفاق بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمراكز النقابية الأكثر تمثيلية، يغطي الفترة الممتدة بين 2022 و2024. ويتضمن الاتفاق مجموعة من التدابير التي تهم بالأساس:

• بالنسبة للقطاع العام:

- رفع الأجر الأدنى من 3362 درهماً إلى 3500 درهماً صافياً في الشهر بالنسبة لموظفي الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
- حذف السلم السابع بالنسبة للموظفين المنتمين لفئات المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛
- رفع حصيص الترقى في الدرجة من 33% إلى 36%؛
- إقرار رخصة الأبوة مدتها 15 يوماً مدفوعة الأجر؛
- الرفع من قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس إلى 100 درهم في الشهر؛
- تتمين مهنة التدريس من خلال إرساء نظام جديد موحد يهدف إلى تحفيز الموارد البشرية؛
- تحسين وضعية الأطباء من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية بتحويل هذه الفئة الرقم 509 في بداية المسار المهني، وإقرار التعويضات المرتبطة بالشبكة الجديدة وذلك على مدى سنتين ابتداء من فاتح يناير 2023؛

- تسريع وتيرة ترقى الممرضين ابتداء من يناير 2023 بأثر رجعي ابتداء من 26 أكتوبر 2017؛
- رفع التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر المهنية والتقنية إلى 1400 درهم في الشهر على غرار الممرضين وتقنيي الصحة.

• **بالنسبة للقطاع الخاص:**

- الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 10% على مدى سنتين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات؛
- التوحيد التدريجي في أفق 2028 للحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع الحد الأدنى للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة؛
- تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة لفائدة المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 3240 يوم اشتراك إلى 1320 يوماً.

وفيما يتعلق بالأثر الماكرو اقتصادي للتدابير الرئيسية الواردة في هذا الاتفاق، تُشير تمارين المحاكاة التي أجراها بنك المغرب إلى أنه من المتوقع أن يكون محدوداً في سنة 2023، بما قدره 0,1 نقطة مئوية على النمو و0,2 نقطة على عجز الميزانية.

3.1 سوق الشغل¹

خلال سنة 2022، تضرر سوق الشغل بموسم فلاحى غير جيد، مما زاد من حدة المنحى التنازلى للتشغيل فى الفلاحة، لتنزل بذلك حصة هذا القطاع ضمن الحجم الإجمالى للتشغيل، للمرة الأولى، إلى أقل من 30%.

وبالنسبة للقطاعات غير الفلاحية، أدى رفع القيود الصحية إلى تحسن الشغل فى بعض فروع الخدمات، لاسيما «الإيواء والمطاعم»، التي سجلت إحداثا استثنائيا لما عدده 46 ألف منصب. وعلى العكس، عرف قطاعا «الصناعة» و«البناء والأشغال العمومية» شبه ركود.

وفي المجموع، يرجح أن يكون الاقتصاد الوطنى قد فقد 24 ألف منصب بعد إحداث 230 ألف منصب شغل سنة من قبل وخسارة 432 ألف منصب فى 2020، ليصل بذلك حجم التشغيل إلى 10,7 مليون، أي مستوى أدنى بنسبة 2,1% مقارنة بسنة 2019.

علاوة على ذلك، انخفض عدد النشيطين فى سوق الشغل بواقع 89 ألف، مما أدى إلى تراجع ملموس وعام فى معدل النشاط إلى 44,3% إجمالا، وإلى 19,8% وسط النساء و69,6% بين الرجال. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة البطالة بواقع 0,5 نقطة مئوية لتصل إلى 11,8% على الصعيد الوطنى، مع تراجعها إلى 15,8% فى الوسط الحضري وارتفاعها إلى 5,2% فى المناطق القروية.

وفي هذا السياق، سجلت الأجور بالقيمة الاسمية، ارتفاعات بنسبة 2,1% فى القطاع الخاص² وبواقع 3,7% فى الوظيفة العمومية³. وأخذا بالاعتبار تطور التضخم، تكون هذه الأجور قد تراجعت بالقيمة الحقيقية بنسبة 4,3% و2,8% على التوالي. وقد نمت الإنتاجية الظاهرة للعمل⁴ فى الأنشطة غير الفلاحية بمعدل 0,4% بعد 3,9% فى 2021.

1.3.1 الساكنة النشيطة

خلال سنة 2022، انخفضت الساكنة النشيطة⁵ بنسبة 0,7% إلى 12,2 مليون شخص. وهم هذا التراجع حصريا للنساء، مع انخفاض بنسبة 4,2% إجمالا، وبنسبة 9,7% فى البوادي و0,4% فى المدن، وهو ما أدى إلى تدنى نسبة النساء العاملات من 23,5% إلى 22,6%. كذلك، لا يزال مستوى التأهيل لدى الساكنة النشيطة ضعيفا، مع معدل يصل إلى 47,1% بالنسبة للنشيطين غير الحاصلين على شهادات.

¹ على إثر التعديلات التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على الاستقصاء الوطنى حول التشغيل، قامت هذه الأخيرة بنشر نتائجه للسنوات الممتدة من 2016 إلى 2022، ولأهداف تحليلية، تم ربط السلاسل البيانية منذ سنة 1999 كلما كان ذلك ممكنا.

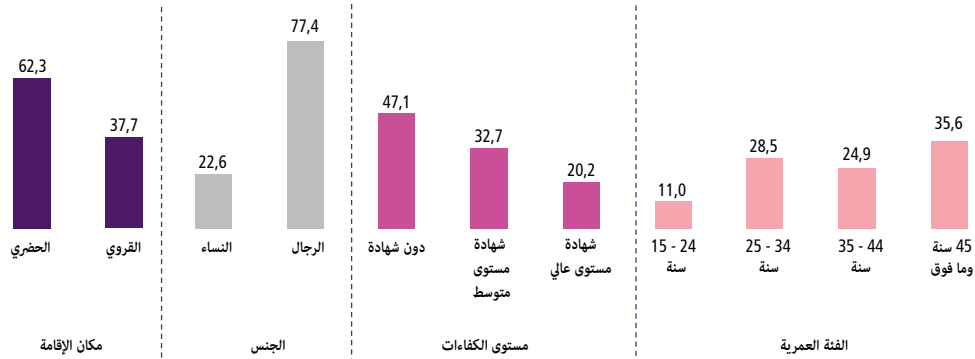
² تحتسب على أساس معطيات الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى.

³ يتم تقدير الأجور فى الوظيفة العمومية من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات المتعلقة، من جهة، بعدد مناصب الشغل المحدثة والمفقودة، الصادرة فى التقرير حول الموارد البشرية الملحق بمشروع قانون المالية، بالنسبة للموظفين، ومن جهة أخرى، بنفقات المستخدمين المسجلة على مستوى وضعية التكاليف والموارد لدى الخزينة.

⁴ تحتسب من خلال نسبة القيمة المضافة إلى عدد المستخدمين.

⁵ يتعلق الأمر حسب المندوبية السامية للتخطيط باليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، والتي تشتغل أو تبحث عن عمل.

رسم بياني 1.3.1: بنية الساكنة النشيطة في 2022 (%)

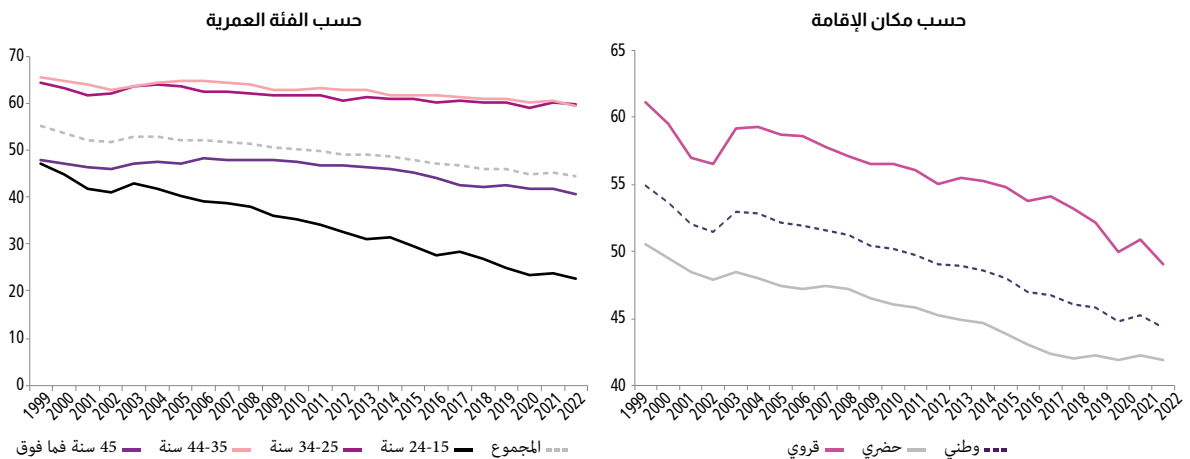


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وأخذاً بالاعتبار نمو عدد السكان البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق بنسبة 1,4%، وبعد الارتفاع الظرفي المسجل في سنة 2021، استأنف معدل النشاط¹ منحاه التنازلي، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنقطة مئوية واحدة إلى 44,3%. وفي المناطق القروية، تراجع بما قدره 1,8 نقطة إلى 49,1%، مع انخفاضات بواقع 2,4 نقط إلى 22,8% وسط النساء وبواقع 1,6 نقطة إلى 74,4% بين الرجال. وفي المدن، تراجع بواقع 0,4 نقطة، في المتوسط، إلى 41,9% إجمالاً، وإلى 67% وسط الرجال و18,3% لدى النساء.

وشمل انخفاض معدل النشاط جميع الفئات العمرية، مع تسجيل تراجع خاص بواقع 1,1 نقطة مئوية إلى 22,8% لدى الشباب المتزاوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة. وضمن هذه الفئة الأخيرة، 25,2% ليسوا في وضعية تشغيل أو تدرس أو تكوين (NEET).

رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط (%)



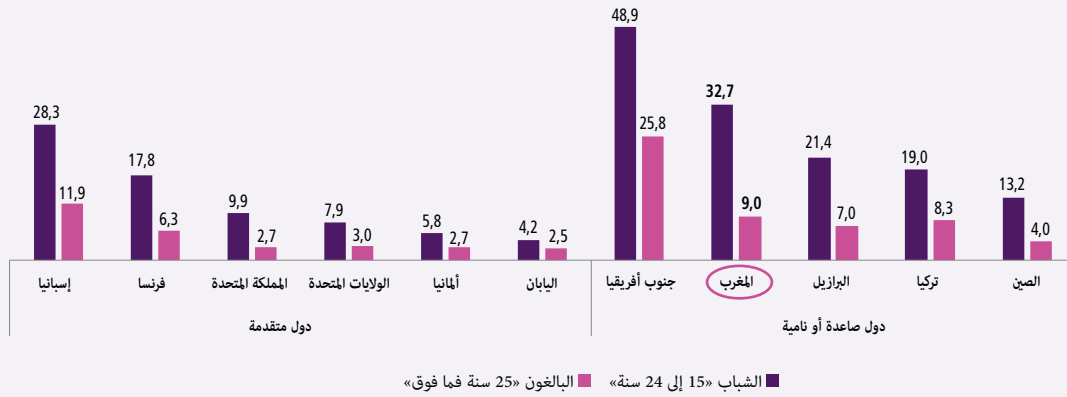
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

¹ يتعلق الأمر بنسبة عدد النشيطين (مشتغلين أو عاطلين عن العمل) إلى السكان في سن العمل.

إطار 1.3.1: مشاركة الشباب في سوق الشغل بالمغرب

يشكل إدماج الشباب في سوق الشغل أحد التحديات المطروحة على الصعيد العالمي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الصاعدة والنامية. وغالبا ما يقترن بمشاكل مرتبطة، في الأصل، بالهدر المدرسي وفي مرحلة لاحقة بالصعوبات الكبيرة التي تواجهها هذه الفئة من الساكنة في الولوج إلى العمل.

رسم بياني 1.1.3.1: البطالة لدى الشباب في 2022 (%)



■ الشباب «15 إلى 24 سنة» ■ البالغون «25 سنة فما فوق»

المصادر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية والمندوبية السامية للتخطيط.

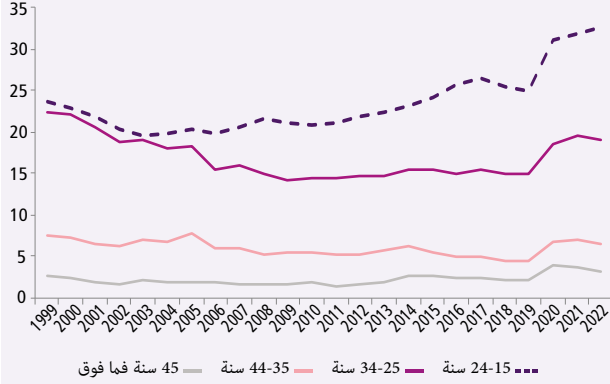
في المغرب، وعلى غرار الدول التي تعرف انتقالا ديموغرافيا متسارعا، تكتسي هذه الإشكالية أهمية خاصة بالنظر إلى عدد الشباب البالغين بين 15 و24 سنة الذين يمثلون 16,3% من مجموع الساكنة، أي 6 مليون شخصا. وإذا كان متوقعا أن يكون جزء كبير من هذه الفئة العمرية (57,3%)¹ في مرحلة التمدرس، فإن ما يناهز 1,5 مليون شابا لا يتابعون دراستهم ولا يشتغلون ولا يستفيدون من أي تكوين ويشكلون ما جرى تسميته «الأشخاص الذين ليسوا في وضعية تـمدرس، ولا تشغيل ولا تكوين» (NEET).

وحتى عندما يلتحقون بسوق الشغل، يواجه الشباب بشكل عام صعوبات أكثر في إيجاد عمل، خاصة في الوسط الحضري الذي تصل فيه نسبة البطالة الخاصة بهم إلى ثلاثة أضعاف تلك المسجلة لدى الفئات العمرية الأخرى. وتتفاقم هذه الصعوبات مع مستوى الشهادة التعليمية، إذ تصل نسبة البطالة إلى ذروتها عند 61,2%¹ بين حاملي الشهادات العليا.

وفي سنة 2020، ومع جائحة كوفيد-19، كان الشباب عبر العالم الفئة الأكثر تضررا في سوق الشغل. وفي المغرب، ازداد هذا الوضع سوءاً لتزامن الأزمة الصحية مع سنة جفاف حاد. فقد ارتفعت نسبة البطالة بما قدره 6,3 نقطة إلى 31,2% على الصعيد الوطني وبواقع 6,1 نقطة إلى 45,3% في المدن. ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى كون الشباب يشتغلون بالأساس في الفلاحة وفي الأنشطة الأكثر تأثرا بالأزمة، خاصة التجارة والبناء والأشغال العمومية.

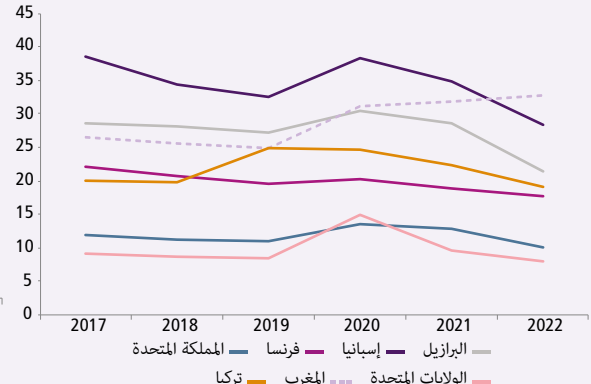
¹ مذكرة إخبارية أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للشباب في 12 غشت 2022.

رسم بياني 3.1.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية بالمغرب (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 2.1.3.1: تطور بطالة الشباب بعد الجائحة (%)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية والمندوبية السامية للتخطيط.

إذا كانت نسبة البطالة قد عادت في العديد من البلدان إلى مستوياتها المسجلة قبل سنة 2019، فإنها في المغرب، وحسب المندوبية السامية للتخطيط، واصلت تطورها لتصل إلى 31,8% في 2021 وإلى 32,7% في 2022، وذلك راجع بالخصوص إلى فقدان سنوي متوسط لما يناهز 74 ألف منصب شغل في «الفلاحة والغابات والصيد»، وإلى انتعاش طفيف في بعض الفروع، لاسيما «التجارة».

وفي المجموع، عندما يغادر الشباب المدرسة، يجدون أنفسهم أمام صعوبات في الاندماج في الحياة المهنية، وعندما يتمكنون من الولوج إليها، يكون التشغيل متدني الجودة على العموم، مرتكزا في الأنشطة التي يهيمن فيها العمل غير المهيكل.

أمام هذه الوضعية، يفكر عدد كبير من الشباب في الهجرة. وفقا لنتائج الاستقصاء² حول الهجرة الدولية الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط والذي يشمل سنتي 2018 و2019، فإن 40,3% من الأشخاص المتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة يعتزمون الهجرة إلى بلد آخر، وهو واقع مدعوم بمعطيات مستقاة من «الباروميتر العربي»³ التي تشير إلى أن 7 من أصل 10 شباب مغاربة⁴ يفكرون في الهجرة، وهي أعلى نسبة مسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ختاما، علاوة على تكلفتها الاقتصادية، تعد بطالة الشباب نوعا من أنواع الإقصاء الذي يوهن التماسك والاستقرار الاجتماعيين. ومن الضروري أن تعطى الأولوية في بلدنا إلى التركيز على سياسة تعليمية تعمل على تحسين المحافظة على الشباب بالمدراس وكذلك المرادودية الخارجية للنظام التعليمي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة، لا سيما على مستوى الميزانية، فإن الهدر المدرسي لا يزال مستمرا عند مستويات عالية، حيث إن أكثر من 300 ألف⁵ تلميذ في المتوسط يغادرون المدرسة كل سنة في وقت مبكر.

وبالنسبة للشباب الذين يجدون أنفسهم في سوق الشغل، فقد وضع بلدنا العديد من الخطط والاستراتيجيات المخصصة لتشغيل الشباب، ولكن بالنظر إلى النتائج، يطرح السؤال عن فعاليتها وأدائها ويبرز الحاجة إلى تقييمها.

² استهدف هذا الاستقصاء عينة مكونة من 15076 أسرة، بما في ذلك 8144 أسرة مهاجرة حاليا، و4072 أسرة مهاجرة عائدا و2860 أسرة غير مهاجرة.

³ تقرير الباروميتر العربي الصادر في 2019.

⁴ الشباب المتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة.

⁵ تقارير عن مؤشرات التعليم الصادرة عن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

يشير تحليل تطور معدل النشاط حسب الجهة إلى أنه باستثناء طنجة-تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة اللتين عرفتا تحسنا طفيفا ومناطق في الجنوب التي شهدت ركودا، سجلت الجهات الأخرى تراجعاً تراوحت بين 0,1 نقطة مئوية بفاس-مكناس و3 نقاط بسوس ماسة.

الجدول 1.3.1: معدل النشاط حسب الجهة (%)

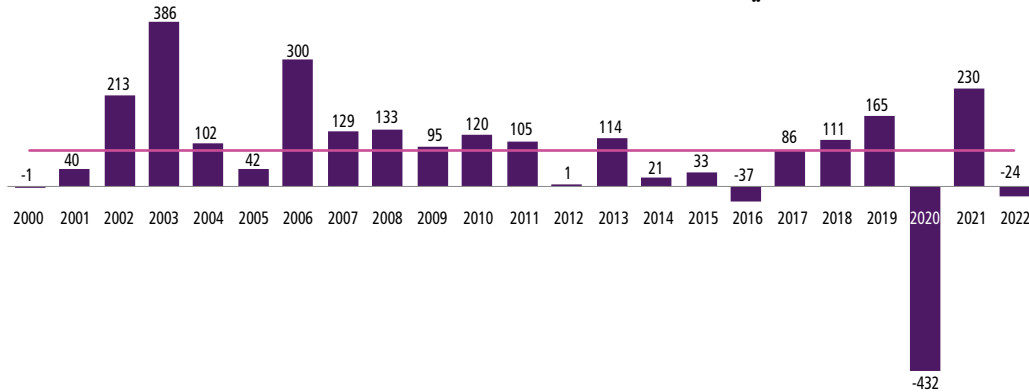
التغير (بالنقطة المئوية)	2022	2021	
0,3	50,1	49,8	طنجة-تطوان-الحسيمة
-0,5	42,0	42,5	جهة الشرق
-0,1	42,2	42,3	فاس-مكناس
0,1	44,3	44,2	الرباط-سلا-القنيطرة
-2,2	42,2	44,4	بني ملال-خنيفرة
-1,0	46,7	47,7	الدار البيضاء-سطات
-1,8	45,0	46,8	مراكش-آسفي
-2,6	41,0	43,6	درعة-تافيلالت
-3,0	38,3	41,3	سوس ماسة
0,0	44,5	44,5	جهات الجنوب

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

2.3.1 تطور التشغيل

بعد إحداث 230 ألف منصب شغل سنة 2021، سجل الاقتصاد الوطني خسارة قدرها 24 ألف منصب سنة 2022 نتيجة انخفاض 174 ألف منصب في المناطق القروية وزيادة 150 ألف في المناطق الحضرية. وبالتالي تراجع عدد العاملين بنسبة 0,2% إلى 10,7 مليون شخص. وأخذاً بالاعتبار تنامي الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق، فقد انخفض معدل الشغل¹ بنسبة 0,6 نقطة مئوية إلى 39,1%. وشمل هذا التغير ترجعا بواقع 1,9 نقطة مئوية إلى 46,5% في القرى، وانخفاضا مهما بواقع 2,4 نقطة إلى 21,9% بالنسبة للنساء، وارتفاعا قدره 0,2 نقطة إلى 35,3% في المدن.

رسم بياني 3.3.1: عدد المناصب الصافية المحدثة (بالآلاف)



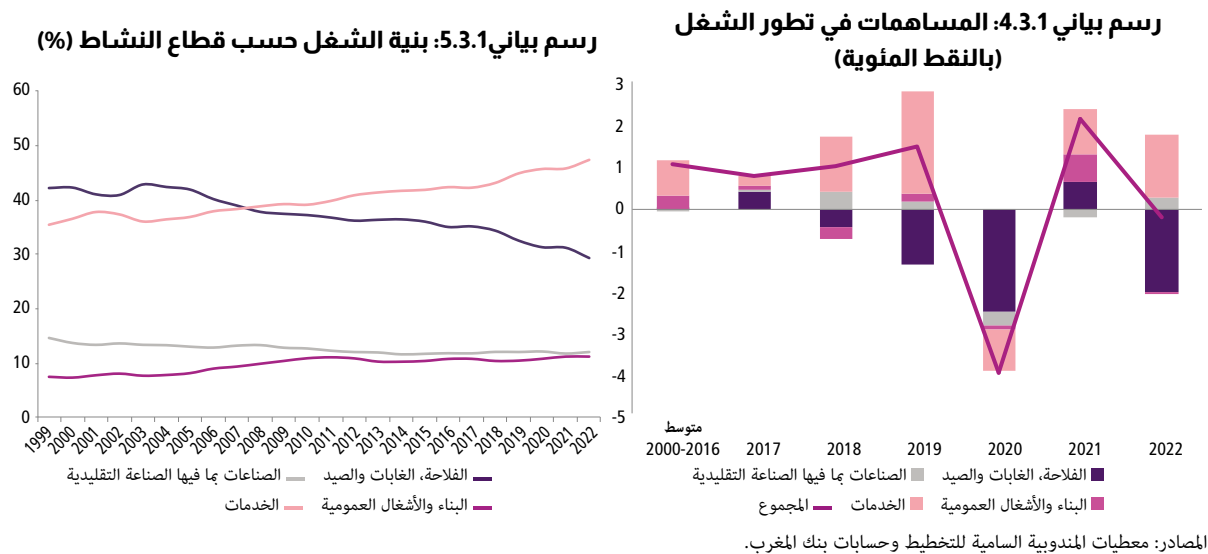
— متوسط تاريخي (84 ألف منصب)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

¹ نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة 15 سنة فما فوق إلى إجمالي الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق.

وحسب القطاعات، سجل قطاع الفلاحة، الذي عانى من جفاف شديد، خسارة 215 ألف منصب بعد إحداث 68 ألف سنة 2021. على نفس المنوال، ونتيجة لركود النشاط الاقتصادي، انخفض حجم التشغيل في البناء والأشغال العمومية بمقدار ألف بدلا من إحداث 71 ألف. في قطاع الخدمات، التي استفادت فيها عدة فروع من رفع القيود الصحية، تم خلق 164 ألف منصب، بعد 115 ألف سنة 2021، 46 ألف منها في فرع «الفندقة والمطاعم»، و36 ألف في «التجارة» و34 ألف في «خدمات الإدارة والدعم» و25 ألف في «النقل والتخزين». من جانبها، وبعد سنتين متتاليتين من التراجع، أحدثت «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» 28 ألف منصب، جميعها تقريبا في الأنشطة التقليدية.

أخذا بالاعتبار هذه التطورات، تميزت بنية الشغل حسب القطاعات بتراجع آخر في حصة الفلاحة، حيث انخفضت من 31,2% إلى 29,3%، لفائدة الخدمات بالأساس، التي تعززت من جهتها من 45,8% إلى 47,4%. وارتفعت حصة الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية، من 11,7% إلى 12%، بينما استقرت حصة البناء والأشغال العمومية عند 11,2%.

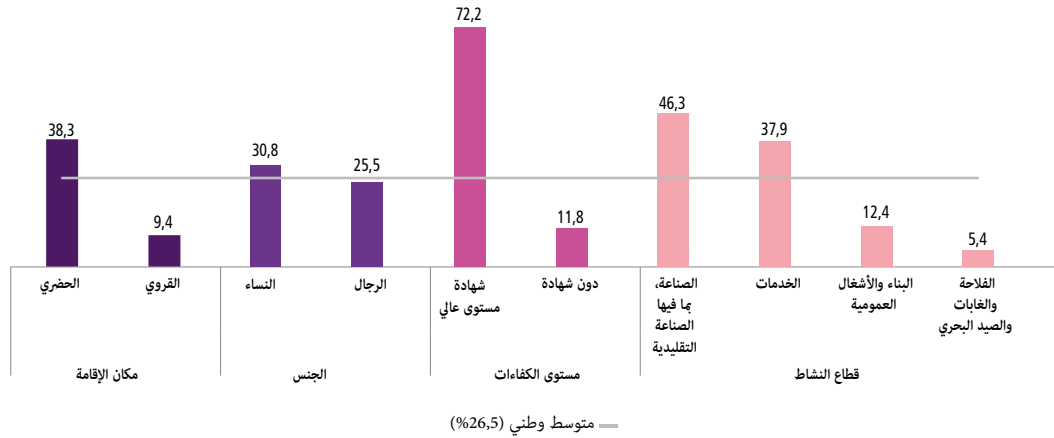


ويشير تحليل خصائص الساكنة النشيطة المشتغلة، الصادرة عن تقارير المندوبية السامية للتخطيط، إلى أن مستوى تأهيلها يظل ضعيفا من حيث البنية، حيث أن أكثر من نصفها لم تحصل على أي شهادة تعليمية. بلغت هذه النسبة 35,6% في الخدمات، 42% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية، 56% في البناء والأشغال العمومية ووصلت أوجها في 78,3% في الفلاحة.

كما أن التشغيل لا يزال هشاً ومتدني الجودة بالنسبة لفئة كبيرة من السكّانة. حيث إن 12,8% من الناشطين المشغولين يعملون بدون أجر، وجميعهم تقريبا يعملون كمساعدين عائليين في المناطق القروية، وأكثر من نصف المستأجرين لا يتوفرون على عقود. وعلى نفس المنوال، 10,7% من الوظائف تتميز بطابع موسمي بشكل عام، 14,4% منها في المناطق القروية و8,2% منها في المدن.

وفيما يتعلق بالمزايا الاجتماعية، فقط 26,5% من المستخدمين على الصعيد الوطني يستفيدون من تغطية صحية في إطار عملهم¹، 38,3% في المدن و9,4% في المناطق القروية. وتحسن هذه النسبة مع مستوى التأهيل حيث تنتقل من 11,8% بالنسبة لغير الحاصلين على شهادات إلى 72,2% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا. وحسب قطاعات الأنشطة، تتراوح بين 5,4% في «الفلاحة والغابات والصيد البحري» و46,3% في «الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية». إضافة إلى ذلك، فإن نسبة العاملين النشيطين الذين يصرحون بانخراطهم في أحد أنظمة التقاعد لا تتجاوز 25,8% على الصعيد الوطني، 37,9% في الوسط الحضري و8,1% في الوسط القروي.

رسم بياني 6.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم في 2022 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

الإطار 2.3.1: الدينامية الجهوية للشغل

خلال العقدتين الأخيرين، بذل المغرب جهودا هامة لتطوير جهاته وضمان توازن إقليمي فيما يخص التنمية الاقتصادية. نتيجة لذلك، برزت عدة أقطاب منها على وجه الخصوص «طنجة-تطوان»، مع تشييد ميناء طنجة المتوسط وإنشاء مصنع رونو، و«ورزازات» التي تحتضن حاليا أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة (CSP¹) على الصعيد العالمي. وبدأت حاليا مدن أخرى تشهد دينامية مماثلة مثل الناظور والداخلية مع اعتماد مشاريع لبناء موانئ جديدة وإعداد مناطق حضرية وسياحية أو حتى في القنيطرة مع إحداث منظومة اقتصادية حول مصنع «ستيلائتيس» وبناء ميناء جديد «القنيطرة الأطلسي».

ويدعم هذه السياسة للتنمية الترابية إطار مؤسسي شهد تعزيزا ملموسا خلال السنوات الأخيرة لا سيما بعد تكريس الجهة، على مستوى دستور 2011، بصفتها مركز القرار السياسي والاقتصادي ورافعة التنمية والتماسك الاجتماعي. وتم تجاوز مرحلة هامة في هذا المسار مع إصدار القانون التنظيمي المتعلق بالجهات في 2015. وتلتها العديد من الخطوات الأخرى وخاصة منها اعتماد الميثاق الوطني للتمركز الإداري، وإطلاق الإصلاح المتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار والأخذ بالاعتبار البعد الجهوي في العديد من النصوص القانونية كما كان عليه الحال مؤخرا في ميثاق الاستثمار الجديد.

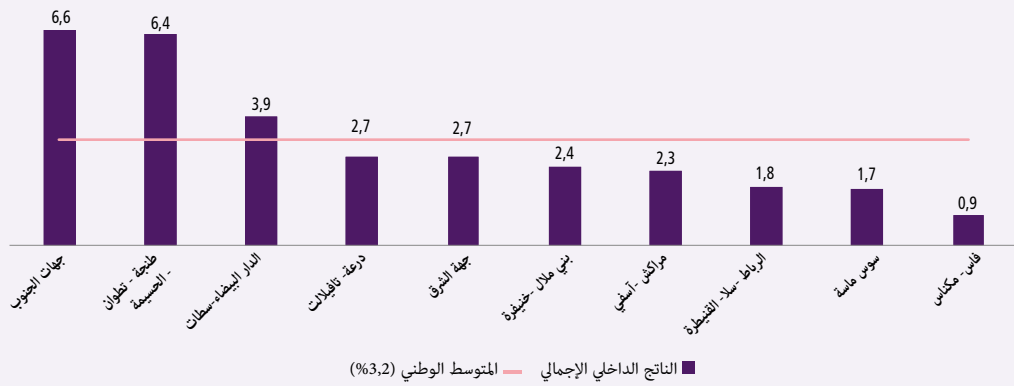
¹ يتعلق الأمر بتقنية تحول الأشعة الشمسية إلى حرارة أو كهرباء. وتتضمن أيضا نظاما للتخزين يتيح إنتاج الكهرباء ليلا أو في الطقس الغائم.

¹ ينبغي التذكير بأن هذه النسب يتم احتسابها بناء على تصريحات المستجوبين في إطار الاستقصاء الوطني حول الشغل الذي تجزئه المندوبية السامية للتخطيط.

وبالرغم من أن هذه الجهود لن تؤتي بثمارها إلا بعد مرور آجال طويلة، فإن المعطيات المتاحة تسمح لنا الآن رؤية الخطوات الأولى لدينامية جهوية جديدة لا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل.

وبذلك، يشير تحليل تطور الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي ما بين 2014 و2019² إلى أن «طنجة-تطوان-الحسيمة» و«الجهات الجنوبية» قد سجلت أسرع نسبة نمو، أي حوالي 6,5% سنويا، مقابل متوسط وطني بلغ 3,2% ونسبة 3,9% لجهة «الدار البيضاء-سطات»، وهي القطب الاقتصادي التقليدي للمغرب. وفيما يخص «الجهة الشرقية»، و«درعة-تافيلالت»، لا تبدو هنالك لحد الساعة أية علامات ملموسة للإقلاع الاقتصادي، حيث اقتصر النمو على 2,7% في كلاهما. وأدت هذه التطورات إلى تغيير طفيف على مستوى بنية الناتج الداخلي الإجمالي، لا سيما تزايد حصة «طنجة-تطوان-الحسيمة» من 9,2% إلى 11% و«الجهات الجنوبية» من 3,6% إلى 4,3%.

رسم بياني 1.2.3.1: متوسط النمو الاقتصادي الجهوي السنوي خلال الفترة 2014-2019 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وفي سوق الشغل، يظهر تحليل المعطيات الخاصة بالفترة 2017-2022³ أن جهة «طنجة-تطوان-الحسيمة» عرفت إحداث العدد الأكبر من فرص الشغل بواقع 33 ألف منصب سنويا، أي بنمو بنسبة 2,7% مقابل 0,1% على المستوى الوطني. وبلغ الارتفاع 0,7% سنويا في «درعة-تافيلالت» و0,6% في «الرباط-سلا-القنيطرة». على النقيض من ذلك، سجلت جهة «الدار البيضاء-سطات»، وهي الوعاء الأول للتشغيل في المغرب، تراجعاً بواقع 8 آلاف منصب سنويا، أي بانخفاض بنسبة 0,4%. وعلى مستوى البنية الجهوية للتشغيل، قد تمت ملاحظة تعزيز وزن جهة «طنجة-تطوان-الحسيمة» بحصة انتقلت من 10,8% إلى 12,3%.

وتنعكس الدينامية المسجلة في هذه الجهة كذلك على صعيد الملتحقين بسوق الشغل، حيث بلغ عددهم 41 ألف، وهو ما رفع نسبة النشاط من 46,7% إلى 50,1%، وبالتالي فقد تميزت هذه الجهة بكونها الوحيدة التي سجلت ارتفاعاً في هذا المؤشر خلال الفترة المحددة.

² المعطيات غير متوفرة إلا ابتداء من 2014. ولم تؤخذ سنة 2020 بالحسبان في التحليل لاعتبارها سنة أزمة.

³ المعطيات غير متوفرة إلا ابتداء من 2017.

في ظل هذه الظروف، ارتفعت نسبة البطالة بواقع 1,5 نقطة مئوية، وهي نفس الزيادة المسجلة في كافة أنحاء البلاد، لتصل بذلك إلى 9,7%، وهو مستوى أقل من المتوسط الوطني (11,8%). وبالنسبة لباقي الجهات الصاعدة، لا تشير المعطيات إلى تطور ملحوظ باستثناء تراجع هذا المعدل في جهة «الرباط-سلا-القنيطرة»، والتي تعزى إلى عدد ملتحقين ضعيف بسوق الشغل، حيث بلغ المعدل 3 آلاف شخص في المتوسط سنويا.

جدول 1.2.3.1: تطور أهم مؤشرات سوق الشغل حسب الجهة في الفترة الممتدة بين 2017-2022 (%)

النمو السنوي للشغل	معدل النشاط		معدل البطالة		التغير (بالنقطة المئوية)	التغير (بالنقطة المئوية)
	2022	2017	2022	2017		
طنجة-تطوان-الحسيمة	2,7	46,7	50,1	3,4	8,2	9,7
جهة الشرق	0,1	45,0	42,0	-3,0	17,1	17,4
فاس-مكناس	-0,4	43,6	42,2	-1,4	9,5	13,5
الرباط-سلا-القنيطرة	0,6	47,3	44,3	-3,0	12,9	11,0
بني ملال-خنيفرة	-1,4	45,7	42,2	-3,5	6,1	10,5
الدار البيضاء-سطات	-0,4	50,5	46,7	-3,8	11,3	13,8
مراكش-آسفي	0,0	48,4	45,0	-3,4	7,2	6,9
درعة-تافيلالت	0,7	40,2	41,0	0,8	6,0	9,7
سوس ماسة	-1,0	43,4	38,3	-5,1	9,8	11,4
جهات الجنوب	-1,0	46,8	44,5	-2,3	13,1	20,1
وطني	0,1	46,7	44,3	-2,4	10,2	11,8

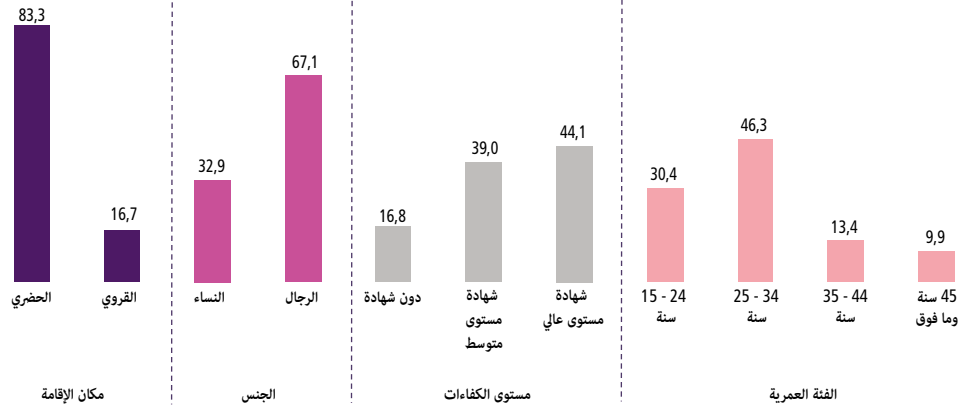
المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص

بعد سنتين متتاليتين من الارتفاعات القوية، تراجعت نسبة السكان العاطلين بواقع 4,4% إلى 1,4 مليون شخص في سنة 2022، ما يغطي تزايدا بواقع 1,7% في المناطق القروية وتراجعا بنسبة 5,5% في المدن لاسيما بالنسبة للرجال. ولا تزال الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل مكونة بالأساس من الشباب، أي ما يفوق الثلث أرباع من فئة الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و34 سنة، من العاطلين عن العمل لمدة طويلة¹ والباحثين عن العمل لأول مرة الذين يمثلون على التوالي 68,5% و53,3%. وتبقى هذه الفئة مؤهلة نسبيا، حيث تبلغ نسبة حاملي الشواهد 83,1% مقابل 48,8% بالنسبة للسكان النشيطين المشتغلين.

¹ عاطل عن العمل لمدة تفوق سنة.

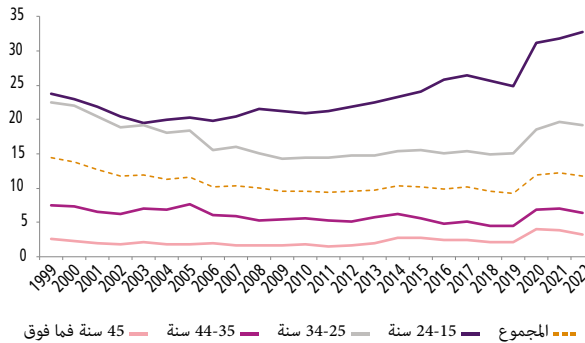
رسم بياني 7.3.1: بنية السكان العاطلين في سنة 2022 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

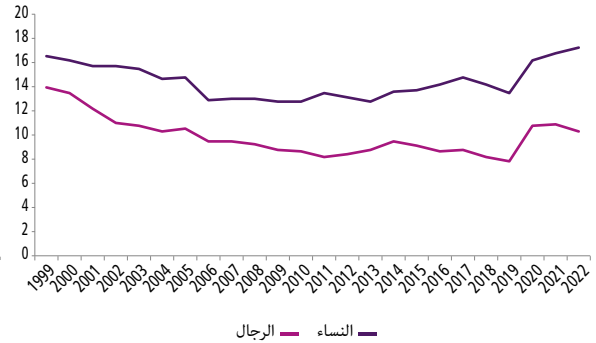
وأخذا بعين الاعتبار تطور الساكنة النشيطة المشغلة، انخفضت نسبة البطالة من 12,3% إلى 11,8% على الصعيد الوطني، شملت تراجعاً من 16,9% إلى 15,8% في الوسط الحضري وارتفاعاً طفيفاً من 5 إلى 5,2% في الوسط القروي. وانخفض هذا المعدل بواقع 0,6 نقطة مئوية إلى 10,3% بالنسبة للرجال، بينما تزايد بواقع 0,4 نقطة إلى 17,2% بالنسبة للنساء. وحسب الفئة العمرية، فقط الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و24 هم الذين شهدوا زيادة بواقع 0,9 نقطة إلى 32,7% على الصعيد الوطني، واستقر هذا المعدل في 46,7% في المدن وتنامى بواقع 0,6 نقطة إلى 16,5% في المناطق القروية.

رسم بياني 9.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 8.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

يشير تحليل نسبة البطالة حسب الجهات إلى تطورات متباينة. وقد عرفت خمس جهات من بين إثني عشر تراجعاً كانت أهمها جهة الرباط-سلا-القنيطرة وذلك بواقع 1,2 نقطة مئوية. في المقابل، وباستثناء الجهات الجنوبية حيث عرف هذا المعدل ركوداً في 20,1%، بينما سجلت الجهات الأخرى ارتفاعات، لاسيما في بني ملال-خنيفرة حيث بلغت 0,9 نقطة.

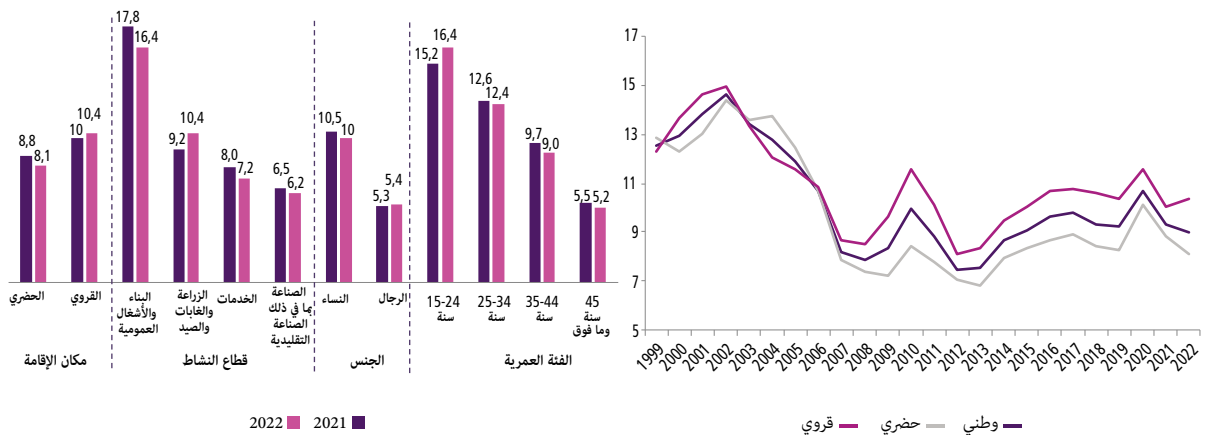
جدول 2.3.1: نسبة البطالة حسب الجهة (%)

التغير (بالنقطة المئوية)	2022	2021	
-0,7	9,7	10,4	طنجة-تطوان-الحسيمة
-0,7	17,4	18,1	جهة الشرق
0,1	13,5	13,4	فاس-مكناس
-1,2	11,0	12,2	الرباط-سلا-القنيطرة
0,9	10,5	9,6	بني ملال-خنيفرة
-0,8	13,8	14,6	الدار البيضاء-سطات
-0,7	6,9	7,6	مراكش-آسفي
0,1	9,7	9,6	درعة-تافيلالت
0,1	11,4	11,3	سوس ماسة
0,0	20,1	20,1	جهات الجنوب

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

بموازاة الانخفاض المسجل على مستوى البطالة، عرف سوق الشغل تراجعاً في التشغيل الناقص¹، وهي ظاهرة شملت 55,1% من السكان النشيطين المشتغلين الذين يعتبرون أن مؤهلاتهم غير ملائمة أو أن أجرهم غير كاف. هكذا، انتقلت نسبة الأشخاص النشيطين الموجودين في وضعية تشغيل ناقص من 9,3% إلى 9% على الصعيد الوطني، ومن 8,8% إلى 8,1% في الوسط الحضري، ومن 10% إلى 10,4% في المناطق القروية. ويغطي هذا التطور تراجعاً بواقع 0,5 نقطة إلى 10% بالنسبة للرجال وتزايداً طفيفاً بنسبة 0,1 نقطة إلى 5,4% بالنسبة للنساء. وحسب قطاع النشاط، يتراوح هذا المعدل بين 6,2% في «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» إلى 16,4% في البناء والأشغال العمومية.

رسم بياني 10.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب وسط رسم بياني 11.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

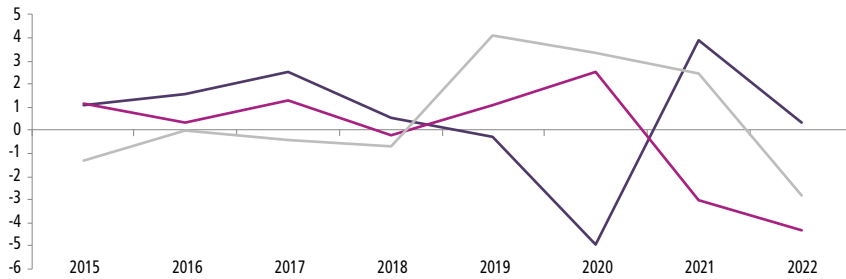
¹ يتكون السكان النشيطون في حالة التشغيل الناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: 1) (لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي، ومستعدون للعمل لساعات إضافية، أو 2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لمؤهلاتهم وتكوينهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

4.3.1 الإنتاجية والأجور

بعد ارتفاع بواقع 3,9% في سنة 2021، عرفت الإنتاجية الظاهرة للعمل في القطاعات غير الفلاحية تزايداً جديداً لم يتجاوز 0,4%. حيث أن نمو القيمة المضافة تباطأ من 6,3% إلى 3%، بينما تزايد عدد العاملين بواقع 2,6% بدلا من 2,3%. ويغطي هذا التطور تحسنا بمعدل 2% بعد 3,4% في القطاع الثالثي وتراجعا بنسبة 2,8% مقابل ارتفاع بنسبة 4,8% في القطاع الثانوي.

وبالنسبة للأجور، فقد سجلت ارتفاعات بالقيمة الإسمية في القطاع الخاص بنسبة 2,1%، بعد تراجع بنسبة 1,7% في سنة 2021، وفي الوظيفة العمومية، بواقع 3,7% بعد تزايد بنسبة 3,9%. وأخذاً بالاعتبار تطور التضخم، انخفضت الأجور بالقيمة الحقيقية بنسبة 4,3%، بعد 3% في القطاع الخاص، و2,8% بدلا من زيادة بنسبة 2,5% في الوظيفة العمومية.

رسم بياني 12.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية (التغير %)



— الإنتاجية الظاهرة للعمل — الأجور في القطاع الخاص — الأجور في القطاع العام

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وال صندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.3.1: أهم مؤشرات سوق الشغل

2022	2021	2020		
مؤشرات النشاط				
12 191	12 280	11 971		السكان النشيطون (بالآلاف)
7 591	7 511	7 291	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 599	4 770	4 680	وسط قروي	
44,3	45,3	44,8		معدل النشاط (%)
41,9	42,3	41,9	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
49,1	50,9	50,0	وسط قروي	
69,6	70,4	70,4	رجال	حسب الجنس
19,8	20,9	19,9	نساء	
مؤشرات الشغل				
-24	230	-432		مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
150	100	-137	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
-174	130	-295	وسط قروي	
-215	68	-273	الفلاحة والغابات والصيد البحري	حسب القطاع
28	-19	-37	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	
-1	71	-9	البناء والأشغال العمومية	
164	115	-107	الخدمات	
10 749	10 772	10 542		السكان النشيطون المشغولون (بالآلاف)
6 390	6 239	6 140	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 359	4 533	4 403	وسط قروي	
39,1	39,7	39,4		معدل الشغل (%)
35,3	35,1	35,3	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
46,5	48,4	47,0	وسط قروي	
مؤشرات البطالة والشغل الناقص				
11,8	12,3	11,9		معدل البطالة (%)
15,8	16,9	15,8	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
46,7	46,7	45,3	الشباب البالغون بين 15 و24 سنة	
5,2	5	5,9	وسط قروي	
9	9,3	10,7		نسبة الشغل الناقص (%)
8,1	8,8	10,1	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
10,4	10	11,6	وسط قروي	
الإنتاجية والأجور (التغير %)				
0,4	3,9	-4,9		الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية
2,1	-1,7	3,3	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجور في القطاع الخاص
-4,3	-3	2,6	بالقيمة الحقيقية	
3,7	3,9	4,1	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجور في القطاع العام
-2,8	2,5	3,4	بالقيمة الحقيقية	

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة المالية والاقتصاد وحسابات بنك المغرب.

4.1 التضخم

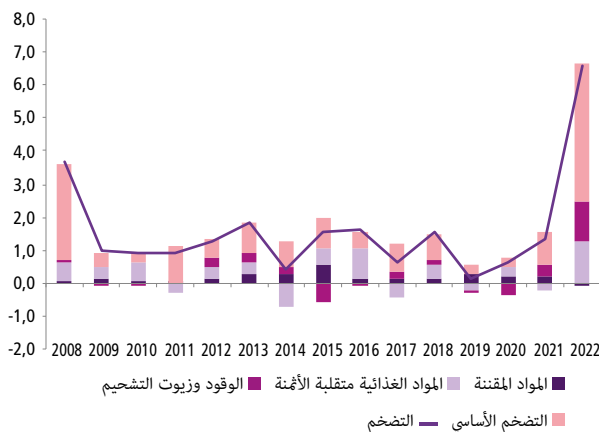
بعد عدة سنوات من التطور بوتيرات معتدلة عموما، شهد التضخم على الصعيد العالمي ارتفاعا قويا خلال 2022، حيث وصل في العديد من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة إلى مستويات لم تشهدها منذ عقود. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها على وجه الخصوص استمرار اختلالات سلاسل الإنتاج والإمداد وتداعيات النزاع في أوكرانيا الذي زاد من حدة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة.

وبفعل هذه الضغوط الخارجية التي أخذت تنتشر وتتحول تدريجيا إلى ضغوط داخلية، وصدّات العرض الداخلية على بعض المواد الغذائية، سجل التضخم بالمغرب خلال سنة 2022 تسارعا ملموسا لمنحاه التصاعدي الذي بدأ في نهاية 2021. ولمواجهة هذا الارتفاع، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الرامية إلى تخفيف تأثيره على القدرة الشرائية وعلى تكاليف الإنتاج، كما قام البنك المركزي بتشديد سياسته النقدية من خلال رفع سعر فائدته الرئيسي مرتين بما مجموعه 100 نقطة أساس. وفي ظل هذه الظروف، وبعد بلوغه 0,7% في 2020 و1,4% في 2021، وصل التضخم إلى 6,6% في المتوسط سنة 2022، وهو أعلى مستوى يسجله منذ 1992.

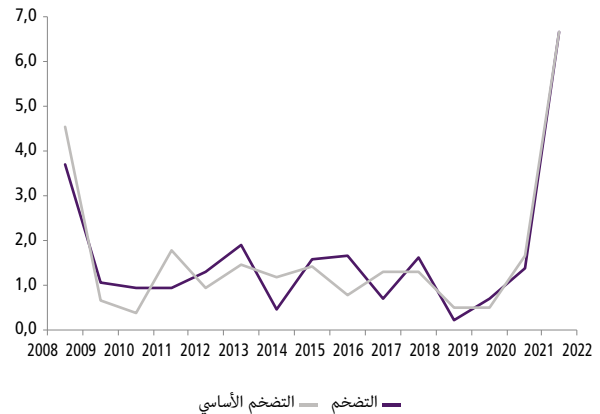
وحسب المكونات، بلغ التضخم الأساسي 6,6% عوض 1,7% في 2021. وعلى نفس المنوال، ارتفعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 42,3% بعد 12,9% ونمت أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة بنسبة 11,1% بدل تراجعها بنسبة 1,3%. وبالمقابل، انخفضت أسعار المواد المقننة بنسبة 0,1% مقابل ارتفاعها بنسبة 1,2% سنة من قبل.

أما أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير، فقد سجلت تزايدا حادا في 2022 بنسبة 12,7% بعد 4,3% في 2021، مع ارتفاعات ملحوظة بشكل خاص في الصناعات الكيماوية والغذائية.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير * بالنسبة المئوية)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	أصناف المنتجات
6,6	1,4	0,7	0,2	1,6	0,7	1,6	مؤشر أسعار الاستهلاك
11,1	-1,3	2,0	-1,5	3,0	-3,1	7,5	المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
-0,1	1,2	1,2	1,3	0,9	0,8	0,7	المنتجات المقلنة الأسعار
42,3	12,9	-12,4	-2,7	5,5	8,8	-1,7	الوقود وزيوت التشحيم
6,6	1,7	0,5	0,5	1,3	1,3	0,8	مؤشر التضخم الأساسي
11,9	1,8	0,0	-1,1	1,4	1,6	0,6	- المواد الغذائية
4,8	1,9	0,3	1,2	1,2	1,4	1,1	- الملابس والأحذية
2,3	1,6	1,3	1,5	1,0	1,1	1,0	- السكن، الماء، الغاز، الكهرباء والمحروقات الأخرى ⁽¹⁾
5,1	1,1	0,2	0,4	0,2	0,5	0,6	- أثاث، ومعدات منزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن
2,1	2,2	0,5	0,0	1,0	2,4	1,0	- الصحة ⁽¹⁾
4,4	1,7	0,7	0,7	0,3	-0,4	0,2	- النقل ⁽²⁾
0,3	-0,2	-0,4	3,3	1,0	-0,2	-0,2	- المواصلات
5,7	1,1	-1,4	0,3	0,1	0,6	1,7	- الترفيه والثقافة ⁽¹⁾
2,2	1,6	2,7	3,5	2,6	2,7	2,3	- التعليم
2,8	1,0	1,1	1,4	1,1	3,2	2,5	- مطاعم وفنادق
3,5	2,4	1,4	0,8	1,8	0,9	0,3	- مواد وخدمات أخرى ⁽¹⁾

* يتم حساب التغيرات استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك (2017 سنة الأساس) بالنسبة للسنوات من 2018 إلى 2022 ومؤشر أسعار الاستهلاك (2006 سنة الأساس) مع اعتماد دجنبر 2017 كقاعدة وسيطة بالنسبة للسنوات السابقة.

⁽¹⁾ باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقلنة.

⁽²⁾ باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقلنة والوقود وزيوت التشحيم.

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

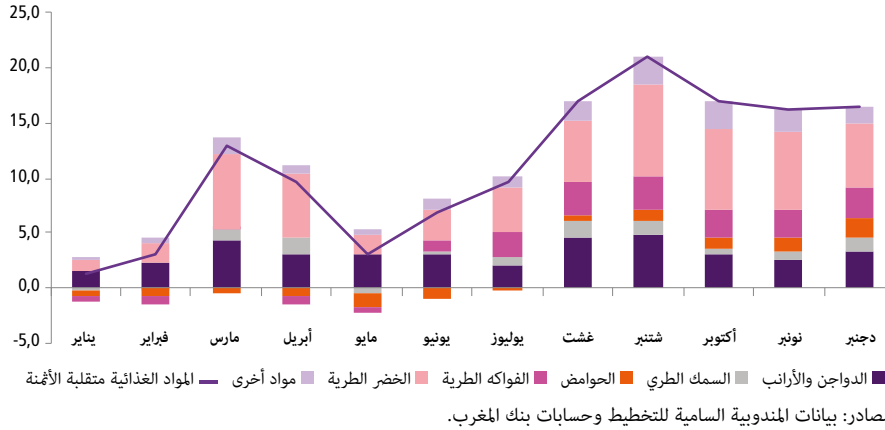
1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

بعد تراجعها بنسبة 1,3% في 2021، ارتفع أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان بنسبة 11,1%، نتيجة تضرر عرض هذه المواد بالظروف المناخية غير المواتية وارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية خاصة الطاقة، والأسمدة والمواد الغذائية المركبة الموجهة لتربية الدواجن. وبلغت بالتالي مساهمتها في التضخم 1,3 نقطة مئوية مقابل 0,2 نقطة في 2021.

وباستثناء «الحوامض» التي تراجعت أسعارها بنسبة 0,8%، سجلت كل المنتجات الأخرى ارتفاعات بنسب تراوحت من 2,2% بالنسبة «للسمك المجمد أو المبرد» إلى 17,2% بالنسبة «للخضر الطرية». وبالخصوص، تزايدت أسعار «الدواجن والأرانب» بنسبة 12,9% و«الفواكه الطرية» بنسبة 7,9%.

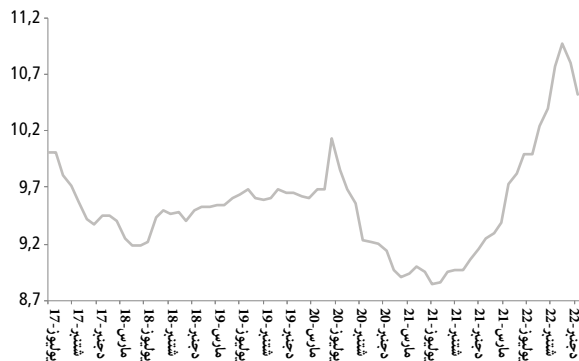
رسم بياني 3.4.1: المساهمات في التطور الشهري لأسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة خلال 2022 (بالنقط المئوية)



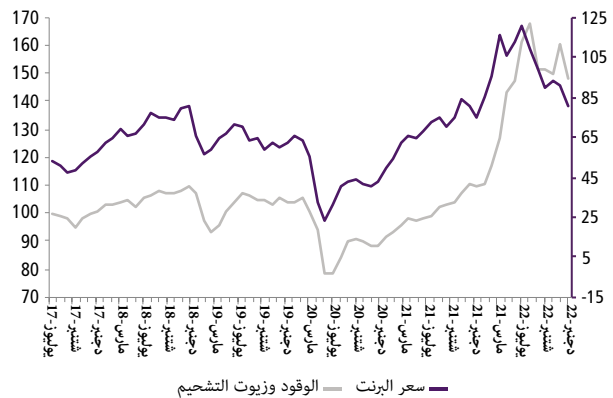
2.1.4.1 الوقود وزيتو التشحيم

تزايدت أسعار الوقود وزيتو التشحيم بنسبة 42,3% في 2022 بعد نموها بنسبة 12,9% في 2021، لترتفع بذلك مساهمتها في التضخم من 0,3 نقطة مئوية إلى 1,2 نقطة. ويعزى تطورها هذا إلى الارتفاع الكبير في أسعار منتجات النفط ارتباطا بتحسّن الطلب العالمي، وإلى تراجع المخزونات واختلالات سلاسل الإمداد الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. وبالأخص، ارتفع سعر البرنت بنسبة 41,8% إلى 99,8 دولار للبرميل في المتوسط خلال سنة 2022 عوض 70,4 دولار أمريكي للبرميل سنة من قبل. ومما زاد من تأثير هذا الارتفاع على أسعار الوقود، تراجع قيمة العملة الوطنية تجاه الدولار الأمريكي بنسبة 11,5% في المتوسط وكذا تزايد الهامش الإجمالي للتكرير على الصعيد الدولي¹. وقد بلغ هذا الأخير 13,98 دولار للبرميل في المتوسط في 2022 عوض 2,19 دولار أمريكي للبرميل في 2021.

رسم بياني 5.4.1: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (درهم/دولار)



رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيتو التشحيم (مؤشر أساس 100 = 2017) وسعر البرنت (بالدولار الأمريكي للبرميل)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

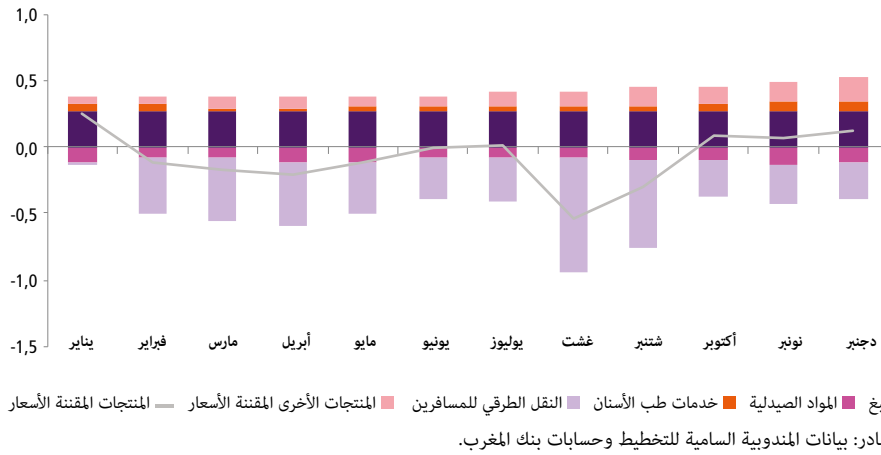
¹ محسوب من طرف وزارة الانتقال الطاقوي الفرنسية، <https://www.ecologie.gouv.fr/en/node/508>

3.1.4.1 المنتجات المقننة الأسعار

بعد ارتفاع بنسبة 1,2% في 2021، سجلت الأسعار المقننة انخفاضا طفيفا بنسبة 0,1% في 2022 نتيجة بالخصوص لتراجع أسعار «النقل الطرقي للمسافرين» بنسبة 3,1% عوض نموها بنسبة 7,2%. ومما مكن من تخفيف تأثير الارتفاع القوي للأسعار في محطات الوقود، المساعدات التي قدمتها الدولة لمهنيي النقل بشكل استثنائي وكذا رفع القيود القاضية بالحد من عدد الركاب والتي فرضت خلال فترة الجائحة. وبالمقابل، وعلى إثر المراجعات التي همت الضرائب الخاصة بالسجائر والتي نص عليها قانون المالية لسنة 2022¹، عرفت أسعار «التبغ» ارتفاعا بنسبة 3,5%.

وفي المجموع، سجلت الأسعار المقننة مساهمة شبه منعدمة في التضخم بعد 0,3 نقطة مئوية في 2021.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة المنتجات المقننة في التغير الشهري للأسعار في 2022 (بالنقط المئوية)



4.1.4.1 التضخم الأساسي

مواصلا توجهه التصاعدي الذي بدأ في نهاية سنة 2020، تزايد التضخم الأساسي خلال سنة 2022 من 3,9% في شهر يناير إلى 8,3% في ديسمبر، حيث بلغ متوسطه السنوي 6,6%. ويعزى هذا التطور إلى تعزيز الضغوط الخارجية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، لاسيما الارتفاع المهول المسجل في الأسعار الدولية للمواد الغذائية والطاقيّة وتسارع أسعار الاستهلاك لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب.

على الرغم من التخفيف النسبي لهذه الضغوط خلال النصف الثاني من السنة، إلا أن انتشارها التدريجي في الأسعار الداخلية فضلا عن تقلص العرض المحلي لبعض المواد الغذائية خلال الشهور الأخيرة من السنة، ساهم في المحافظة على المسار التصاعدي للتضخم الأساسي طوال السنة.

¹ بالنسبة لسنة 2022، يتمثل هذا الإجراء في رفع المقدار القيمي لثمن البيع للعموم خارج الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك الخاصة بالسجائر من 25% إلى 67%، والمبلغ الأدنى للتحويل برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك من 630 إلى 710,2 درهم لكل ألف سيجارة وخفض المقدار العيني من 462 إلى 100 درهم لكل ألف سيجارة.

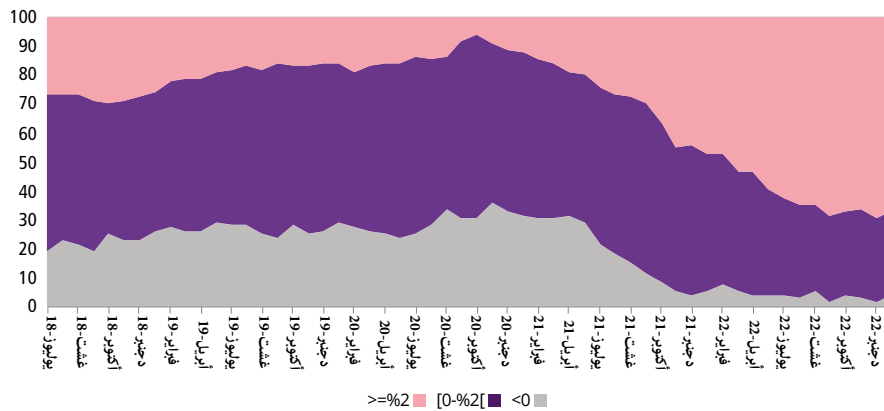
وعليه، يعزى ما يقارب 80% من الزيادة في نمو التضخم الأساسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المدرجة فيه والتي ارتفعت بواقع 11,9% بدلا من 1,8% في سنة 2021. وبلغت الزيادات على وجه الخصوص 13,4% بعد 2% بالنسبة «للمنتجات المعتمدة على الحبوب» و27,8% بدلا من 10% على مستوى «الزيوت» و6,3% بالنسبة «للحليب» بعد الركود المسجل وبواقع 4,8% مقابل تراجع بواقع 0,1% فيما يخص «اللحوم الطرية».

باستثناء المنتجات الغذائية، فقد هم التسارع مختلف البنود¹، لاسيما الارتفاعات المسجلة في أسعار كل من «الأثاث، والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن» بواقع 5,1% بدلا من 1,1%، و«اللباس والأحذية» بنسبة 4,8% بعد 1,9% و«النقل» بنسبة 4,4% مقابل 1,7%.

يعكس ارتفاع التضخم الأساسي انتشارا تدريجيا للضغوط في مختلف مكوناته. وعليه، ارتفعت نسبة المنتجات² المدرجة في سلة مؤشر التضخم الأساسي التي تزيد ثمنها بأكثر من 2% من 26% في المتوسط خلال سنة 2021 إلى 47,3% في يناير 2022 بعد أن بلغ 69,2% في دجنبر خلال نفس السنة.

في المجموع، تزايدت مساهمة التضخم الأساسي في التضخم الإجمالي إلى 4,2 نقطة مئوية في سنة 2022 مقابل نقطة في السنة التي قبلها.

رسم بياني 7.4.1: توزيع مكونات التضخم الأساسي حسب مستوى التغير (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

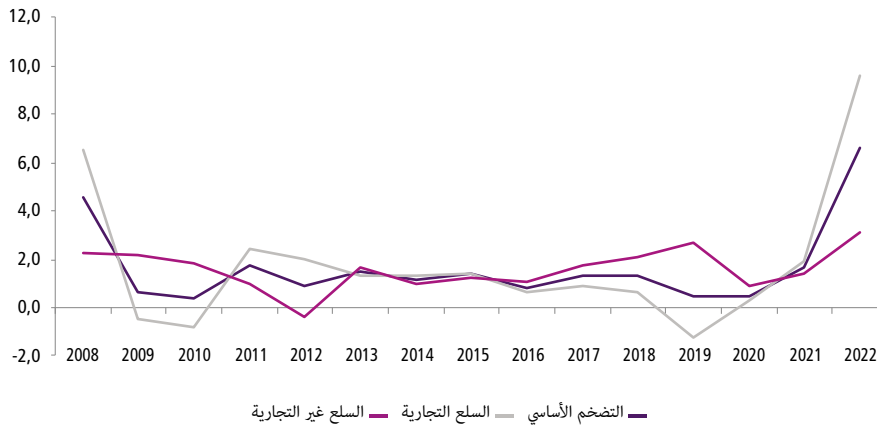
1 يتعلق الأمر بالعشر بنود غير الغذائية التي تشكل سلة التضخم الأساسية (الجدول 1.4.1).
2 يتعلق الأمر بـ 91 قسم التي تشكل سلة التضخم الأساسي.

السلع التجارية والسلع غير التجارية

تزايدت أسعار السلع التجارية بنسبة 9,5% في سنة 2022 بدلا من 1,9% في سنة 2021، مدفوعة بارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية، حيث تزايد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بواقع 14,3%، بسبب تزايد التضخم لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين لاسيما في منطقة الأورو حيث بلغ 8,4%، فضلا عن التراجع المسجل في سعر الصرف الفعلي للدرهم بواقع 0,77%.

موازا مع ذلك، تزايدت أسعار السلع غير التجارية بواقع 3,1% بعد 1,4%، مما يعكس صدمات العرض المحلي، والتي همت على الخصوص «التعبئة السياحية» بواقع 14,8%، و«صيانة وإصلاح عربات الخواص» بنسبة 5,1%، و«التعليم الإعدادي» بواقع 2,6% و«صالونات الحلاقة ومعاهد التجميل» بواقع 6,4%.

رسم بياني 8.4.1: تطور التضخم الأساسي ومكوناته التجارية وغير التجارية (%)

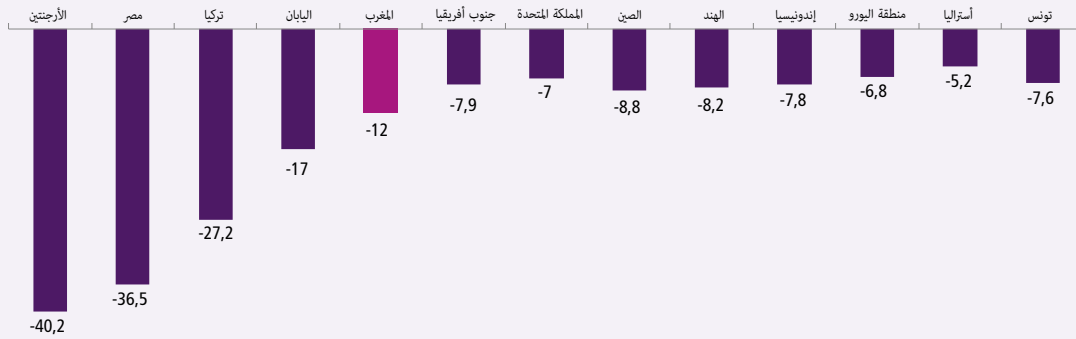


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.4.1: تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم في المغرب

في سنة 2022، عرف الدولار الأمريكي ارتفاعا مهما مقارنة بكل من عملات أهم الدول المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية. يمكن تفسير هذا التطور عبر مجموعة من العوامل، منها على الخصوص التشديد السريع نسبيا للسياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والأسس القوية للاقتصاد الأمريكي ووضعية الدولار كملاذ آمن في سياق يتسم باللايقين ومخاطر الركود.

رسم بياني إ.1.1.4.1: سعر الصرف الثنائي لبعض العملات مقابل الدولار (التغيرات بين دجنبر 2021 ودجنبر 2022 بالنسبة المئوية)



المصدر: Datastream.

وبسبب هيمنته على أداءات المبادلات الدولية بحصة 40%¹، فقد ساهم هذا التزايد بشكل كبير في ارتفاع التضخم. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي¹، همت عينة² من 55 دولة، يؤدي ارتفاع الدولار بنسبة 10% إلى ارتفاع متوسط التضخم بنقطة مئوية واحدة. ويعتبر هذا التأثير أكبر بالنسبة للاقتصادات الصاعدة مقارنة بالمتقدمة بسبب اعتمادها المتزايد على الواردات التي يتم فوترتها بالدولار الأمريكي.

بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص، قدرت دراسة للبنك الدولي³، تم إجراؤها في الفترة الممتدة بين مارس ويوليوز 2022، هذا التأثير في 8,9 نقطة مئوية بالنسبة لمصر و2,7 نقطة لتونس و2,2 نقطة للجزائر و3 نقاط بالنسبة للمغرب.

ومن أجل فهم أفضل لانتقال تقلبات قيمة العملة الوطنية إلى الأسعار المحلية، تم إجراء تحليل أكثر شمولا من خلال النظر في سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم. يتم احتساب هذا الأخير، لا على أساس عملة واحدة، ولكن اعتمادا على سلة تتشكل من عملات البلدان الشريكة الرئيسية والمنافسين التجاريين⁴.

وفي هذا الصدد، تشير نتائج عمليات المحاكاة⁵ التي تم إجراؤها باستخدام نموذج التوقع المركزي لبنك المغرب (MQPM)، أن نتائج نقل صدمة سعر الصرف الفعلي الاسمي تنتشر لفترة تمتد لسنتين، وذلك لاسيما عبر أسعار الاستيراد والتكاليف الحديثة ثم أسعار الاستهلاك.

بالتالي، فإن انخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 4,2%⁶ خلال سنة 2022 كان من شأنه أن يؤدي، وفقا للنموذج، إلى زيادة التضخم بما يقارب نقطتين مئويتين في المتوسط.

¹ صندوق النقد الدولي: «How Countries should respond to the strong dollar»، أكتوبر 2022.

² تشمل العينة المستخدمة في هذا التقدير 31 اقتصادا متقدما و24 اقتصادا صاعدا. بالنسبة لإفريقيا على وجه الخصوص، فإن البلدان المختارة هي الجزائر ومصر وجنوب إفريقيا.

³ البنك الدولي: التحيين الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «الحالة الذهنية الجديدة: مزيد من الشفافية والمساءلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، أكتوبر 2022.

⁴ إطار إ.3.7.1. التقرير السنوي لبنك المغرب 2021.

⁵ في هذه المحاكاة، يعزى انخفاض قيمة الدرهم من الناحية الفعلية إلى انخفاض قيمته في السلة.

⁶ يتعلق الأمر بالتراجع المسجل بين الفصل الرابع من سنة 2021 ونفس الفصل من سنة 2022.

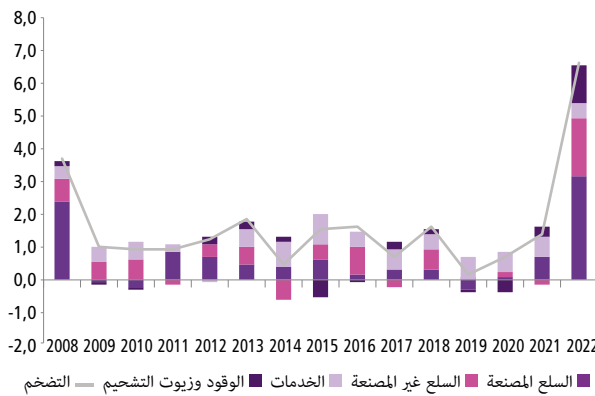
2.4.1 السلع والخدمات

يشير تقسيم سلة مؤشر أسعار المستهلك من خلال التمييز بين السلع والخدمات¹ إلى أن تسارع التضخم في سنة 2022 ناتج عن تسارع أسعار السلع التي عوضت بشكل كبير التباطؤ المسجل في أسعار الخدمات.

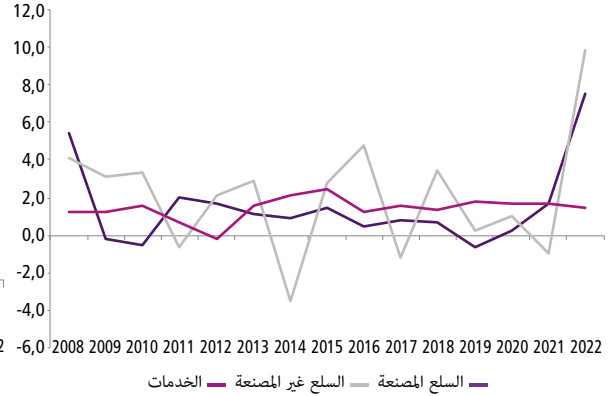
وبالتالي، باستثناء الوقود و مواد التشحيم، ارتفع سعر البضائع بنسبة 8,3% مقابل 0,9% في سنة 2021، مما يعكس زيادة أسرع في أسعار كل من السلع المصنعة وغير المصنعة بمعدلات 7,6% بعد 1,7% و 9,8% بدلا من انخفاض قدره 1%.

وبالمقابل، تباطأ ارتفاع أسعار الخدمات من 1,6% إلى 1,4%، وهو ما يعكس حصريا تراجعاً بنسبة 3,1% بدلا من زيادة بواقع 7,2% في تعريفات النقل الطرقي للمسافرين. وباستثناء هذه الأخيرة والخدمات الأخرى ذات الأسعار المقننة، كانت الزيادة ستبلغ 2,6% في سنة 2022 بعد 1,6% في السنة السابقة.

رسم بياني 10.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 9.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغير بالنسبة المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

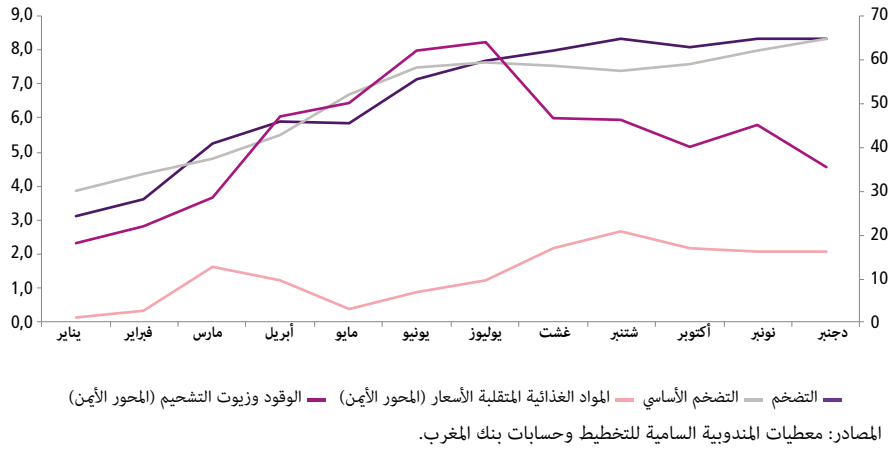
3.4.1 التضخم المسجل خلال السنة

سجل التضخم تسارعا ملموسا خلال سنة 2022، مواصلا منحاه التصاعدي الذي بدأ في شتنبر 2021، حيث ارتفع من 3,1% في يناير، على أساس سنوي، ليلغ 8% في غشت، قبل أن يتأرجح حول 8,3% خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة.

¹ بناء على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يميز بنك المغرب بين أربع فئات: الوقود وزيوت التشحيم، والسلع المصنعة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، والسلع غير المصنعة والخدمات.

تعكس دينامية التضخم بالخصوص دينامية مكونه الأساسي ولا سيما أسعار المنتجات الغذائية المدرجة فيه. ومن جهتها، شهدت أسعار الوقود والزيوت تسارعا تدريجيا لتبلغ ذروتها بنسبة 64% في يوليوز قبل أن تتباطأ وتنتهي السنة بتزايد بواقع 35,5% في دجنبر. وفيما يتعلق بالمواد الغذائية المتقلبة الأسعار، فقد ارتفعت أسعارها بمعدلات تتراوح من 1,3% في يناير إلى 20,9% في شتنبر.

رسم بياني 11.4.1: تطور التضخم خلال سنة 2022 (بالنسبة المئوية)



4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

يشير تحليل تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن إلى أن تسارع التضخم سنة 2022 هم جميع المدن التي يشملها استقصاء المندوبية السامية للتخطيط. وسُجلت أهم الارتفاعات في الحسيمة حيث نمت الأسعار بواقع 8,4% بعد 1,3% سنة 2021، تليها القنيطرة وبنى ملال بنسبة 8% بعد 1,3% و2% على التوالي. وسجلت أكادير أدنى نسبة بواقع 5,3% مقابل 1,1%. ومن حيث التفاوت بين المدن، اتسع الفارق ليلعب 3,1 نقاط مئوية بعد 1,6 نقطة سنة 2021.

جدول 2.4.1: أسعار الاستهلاك حسب المدن (التغير بالنسبة المئوية)

التضخم (%)			المؤشرات (سنة الأساس 2017)				التضخم (%)			المؤشرات (سنة الأساس 2017)			
2022	2021	2020	2022	2021	2020		2022	2021	2020	2022	2021	2020	
6,7	1,3	1,0	110,6	103,7	102,4	طنجة	5,3	1,1	0,9	109,3	103,8	102,7	أكادير
5,4	0,4	1,0	109,8	104,2	103,8	العيون	6,5	1,9	0,4	111,2	104,4	102,5	الدار البيضاء
5,3	0,6	0,3	109,5	104,0	103,4	الداخلة	6,9	1,1	0,0	111,2	104,0	102,9	فاس
5,8	0,7	2,1	112,0	105,9	105,2	كلميم	8,0	1,3	0,0	111,1	102,9	101,6	القنيطرة
6,6	1,7	0,8	110,3	103,5	101,8	سطات	7,3	1,6	0,8	111,5	103,9	102,3	مراكش
7,0	1,6	0,3	114,0	106,5	104,8	آسفي	6,9	1,1	0,1	109,9	102,8	101,7	وجدة
8,0	2,0	1,3	112,9	104,5	102,5	بني ملال	6,0	1,3	0,9	110,0	103,8	102,5	الرباط
8,4	1,3	0,8	112,2	103,5	102,2	الحسيمة	6,8	0,8	0,6	109,5	102,5	101,7	تطوان
7,6	1,5	0,7	110,8	103,0	101,5	الراشيدية	6,8	1,4	0,9	110,6	103,6	102,2	مكناس
							6,6	1,4	0,7	110,8	103,9	102,5	وطنيا
							3,1	1,6	2,1	نطاق التفاوت (بالنقط المئوية)			

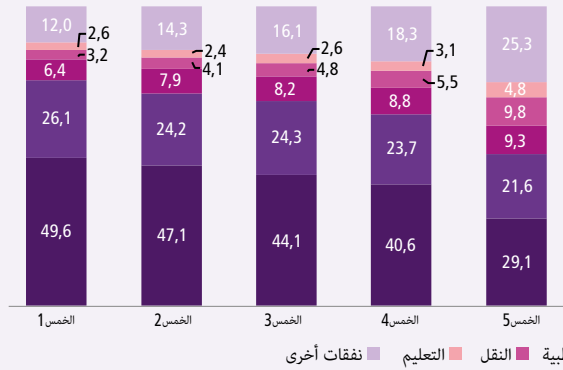
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 2.4.1: تأثير الارتفاع الأخير للتضخم على فئات الأسر المختلفة

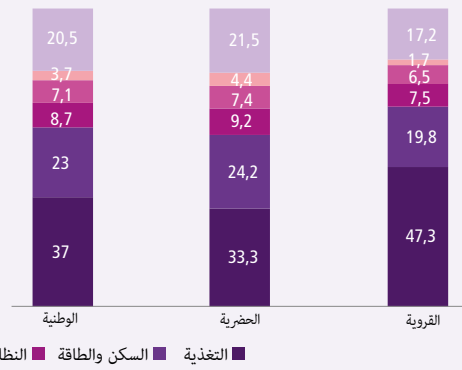
يُقاس التضخم عموماً اعتماداً على سلة من السلع والخدمات من المفترض أن تعكس عادات استهلاك الأسر. وإذ أن هذه السلة لا تمثل سوى البنية المتوسطة لنفقات الإستهلاك فإنها لا توفر معلومات عن التباين بين مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية.

في المغرب، تم وضع السلة المرجعية الحالية لمؤشر أسعار الاستهلاك على أساس الاستقصاء الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط بين يوليو 2013 ويونيو 2014. وتحسب كمؤشر بنية استهلاك الأسر على مستوى 18 مدينة لتشمل بالتالي جهات المملكة الإثني عشر. وتختلف عادات الاستهلاك بشكل كبير حسب مكان الإقامة والشريحة الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، تتفاوت حصة المواد الغذائية، التي تبلغ 37% على المستوى الوطني، بين 33,3% في المناطق الحضرية و 47,3% في المناطق القروية، وترتفع كذلك من 29,1% بالنسبة لـ 20% من الأسر الأكثر يسراً (الخمسة الخامس) إلى 49,6% بالنسبة لـ 20% من الأسر الأكثر هشاشة (الخمسة الأول).

رسم بياني إ1.2.4.1: بنية إنفاق الأسر حسب الخمس (بالنسبة المئوية)



رسم بياني إ1.2.4.1: بنية إنفاق الأسر حسب مكان الإقامة (بالنسبة المئوية)



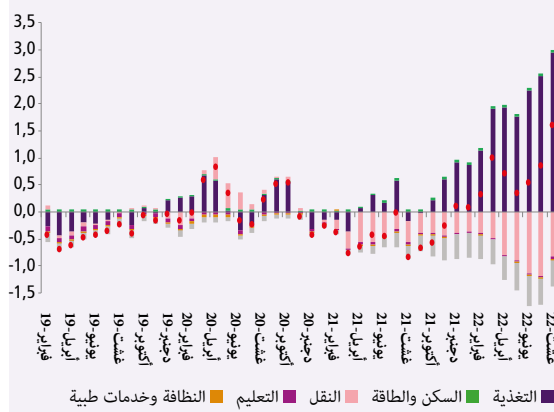
المصدر: الاستقصاء الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر لسنة 2014/2013 للمندوبية السامية للتخطيط.

تتعاكس هذه التفاوتات في معدلات تضخم متباينة حسب الفئة. وبالتالي، إذا أعدنا تقييم تكلفة السلة وفقا لبنية الاستهلاك، فإن معدل التضخم سيرتفع سنة 2022 من 5,6% في المدن إلى 6,8% في المناطق القروية التي تكتسي التقديرات فيها صيغة تقريبية، حيث أن الأسعار يتم تجميعها في المناطق الحضرية فقط.

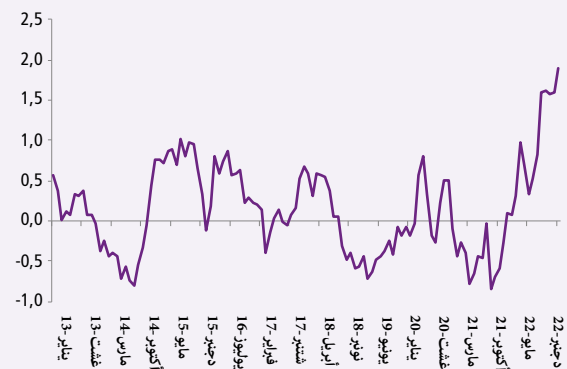
وحسب مستوى النفقات، كان من المتوقع أن يبلغ التضخم 6,5% بالنسبة للخمسة الأول مقابل 5,5% بالنسبة للخمسة الخامس. واتسعت هذه الفجوة تدريجيا على مدار السنة، حيث انتقلت من 0,1 نقطة مئوية في يناير إلى 1,9 نقطة في دجنبر، أي بنسبة تضخم بلغت 8,7% مقابل 6,8% خلال هذا الشهر. وقد خففت من وطأها الزيادة الواضحة في أسعار «النقل» و«التعليم»، التي تشكل حصصا أكبر في ميزانية الأسر ذات الدخل المرتفع.

يُظهر إجراء التمرين نفسه للسنوات السابقة أن فارق التضخم الذي تحمله الأسر الأشد فقرا والمقدر لسنة 2022 كان الأوسع منذ سنة 2013. من ناحية أخرى، خلال الفترة 2019-2021، بلغ التضخم مستوى أعلى بالنسبة للأسر الأكثر يسرا، خاصة في سنة 2021 بمعدل 1,5% مقابل 1,1% للأسر الأقل يسرا.

رسم بياني إ4.2.4.1: مساهمة بنود النفقات المختلفة في فجوة التضخم بين الخمسين الأول والخامس (بالنقط المئوية)



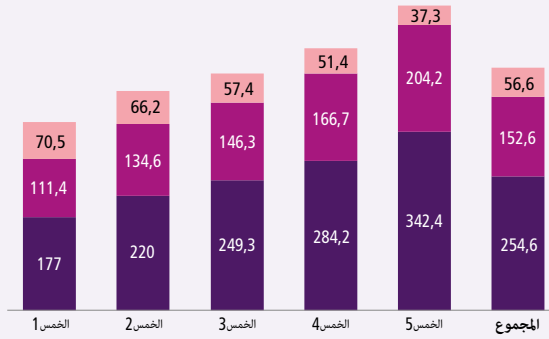
رسم بياني إ3.2.4.1: تطور فجوة التضخم بين الخمسين الأول والخامس منذ سنة 2013 (بالنقط المئوية)



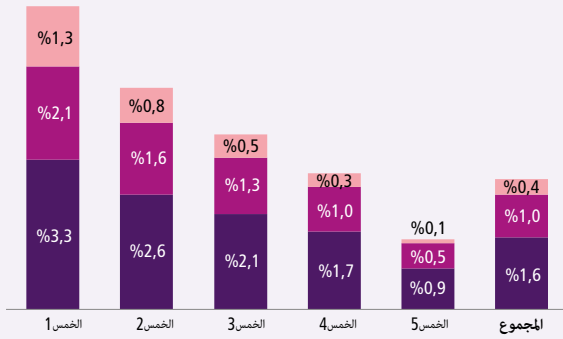
المصدر: الاستقصاء الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر لسنة 2014/2013 للمندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وكان من المتوقع أن يكون تأثير الارتفاع الكبير في التضخم الذي شهدته سنة 2022 أكثر حدة بالنسبة لفئة الساكنة الأكثر هشاشة في غياب المساعدات التي تمنحها الدولة لغاز البوتان والسكر ودقيق القمح الطري الوطني، والتي ارتفعت أسعارها على الصعيد العالمي بشكل حاد. ويتم تخصيص ما يناهز 7% من متوسط النفقات السنوية للأسر ذات الدخل المنخفض على هذه المنتجات مقابل 3% بالنسبة للساكنة ككل. من جهة أخرى، فيما يخص الكميات المستهلكة، تحتكر الأسر الميسورة النسبة الأكبر، لتكون بالتالي المستفيد الرئيسي من نظام المساعدات الحالي.

رسم بياني | 6.2.4.1: الميزانية السنوية من المنتجات المدعمة حسب الخمس من إنفاق الأسر (بالدرهم)



رسم بياني | 5.2.4.1: نسبة المنتجات المدعمة حسب الخمس من إنفاق الأسر



■ غاز البوتان ■ السكر ■ دقيق القمح الطري الوطني

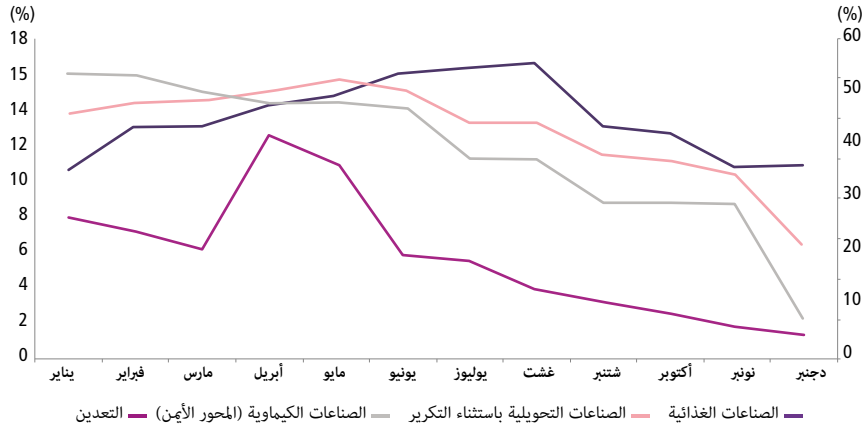
المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، الاستقصاء الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر، 2013/2014.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أنه علاوة على تعرض الأسر ذات الدخل المنخفض لتضخم أكبر، فإن لديها إمكانيات قليلة نسبيا للتخفيف من تأثيره، كما هو الحال بالنسبة للأسر الأكثر ثراء، والتي بإمكانها أن تستبدل منتجا تستهلكه عادة بمنتج آخر أقل ثمنا.

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

بعد تزايد متوسط بواقع 4,3% سنة 2021، ارتفعت أسعار إنتاج الصناعات التحويلية باستثناء التكرير بنسبة 12,7%. ومر تطورها خلال السنة بمرحلتين. تميزت الأولى بتسارع تدريجي للأسعار من 13,8% في يناير إلى 15,7% في ماي. والمرحلة الثانية التي بدأت من شهر يونيو والتي انعكس هذا التوجه فيها في سياق اتسم بتباطؤ في ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية واستمرار عودة سلاسل التوريد العالمية إلى الوضع العادي. وهكذا تباطأ معدل ارتفاع هذه الأسعار ليبليغ 6,3% في دجنبر.

رسم بياني 12.4.1: تطور أسعار الإنتاج الصناعي باستثناء التكرير سنة 2022



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

حسب فرع النشاط، ارتفعت الأسعار بنسبة 13,5% مقابل 5,4% في «الصناعات الغذائية»، وواقع 37,3% بعد 10,1% في «الصناعة الكيماوية» وبنسبة 6,8% مقابل 4,4% بالنسبة لفرع «صناعة النسيج».

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي * (التغير بالنسبة المئوية)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
12,7	4,3	-1,2	0,6	2,6	0,7	-0,4	مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير
							بما فيها:
13,5	5,4	2,9	-0,1	0,2	0,3	-0,4	الصناعات الغذائية
6,8	4,4	0,8	0,2	1,8	-1,2	0,1	صناعة النسيج
2,6	0,2	0,9	2,2	0,7	0,0	0,8	صناعة الملابس
6,7	4,7	2,1	-0,6	6,2	2,9	-3,1	صناعة التجهيزات الكهربائية
37,3	10,1	-9,1	3,0	12,1	2,1	-0,2	الصناعة الكيماوية
17,9	17,9	-6,3	-2,3	-0,2	0,4	-2,2	صناعة منتجات معدنية
3,5	1,2	-1,7	-0,5	1,3	2,3	-0,3	صناعة المواد الحديدية
11,5	1,7	-2,7	4,6	1,5	-0,3	0,7	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
3,2	-0,2	-1,8	4,7	0,8	0,2	-2,3	صناعة الورق والورق المقوى

* يتم حساب التغيرات على أساس مؤشر أسعار الإنتاج -الأساس 100=2018 ابتداء من 2019 وتستند إلى مؤشر الأساس 100=2010 قبل هذه السنة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 3.4.1: الدينامية الحديثة للأسعار ومساهمات عوامل العرض والطلب

يعتبر فهم العوامل المسببة للتضخم تحدياً كبيراً للسلطات العمومية والبنوك المركزية على وجه الخصوص. حيث يسمح ذلك بصياغة أفضل ومعايرة أنسب للسياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسات النقدية. بينما يحدث التضخم عادة نتيجة لديناميات الطلب بالأساس، إلا أنه منذ سنة 2020 نشهد تضاعفاً لصدمة العرض وكذلك الطلب، حيث يصعب تمييز مساهمات كل منهما على التوالي.

بالفعل، أفضت أزمة كوفيد-19 إلى صدمات عرض مرتبطة بالاختناقات المسجلة على مستوى سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية إضافة إلى إرتفاع أسعار الطاقة من جهة، وإلى انتعاش أسرع للطلب غداة رفع القيود الصحية من جهة أخرى. وأدى اندلاع الحرب في أوكرانيا بعد ذلك إلى مفاقمة صعوبات الإمداد وإلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة.

في هذا السياق، حاولت العديد من الدراسات التجريبية التمييز بين الضغوط التضخمية الناجمة عن الطلب وتلك التي تسببها صدمات العرض. حيث تم تطوير عدة مقاربات في هذا الصدد، لعل أكثرها إستعمالات تلك الخاصة بالاحتياطي الفدرالي لسان فرانسيسكو¹. وتستند هذه المقاربة على نظرية الاقتصاد الجزئي التي تنص على أن التغيرات في طلب أحد المنتجات ينبغي أن تطور كلا من النشاط الاقتصادي والتضخم في نفس المنحى، فيما تغيرات العرض يجب أن تدفع بها في اتجاهات معاكسة. وعلى نحو أكثر دقة، فإن سعر أحد المنتجات يعتبر محدداً بالأساس بعوامل الطلب إذا كانت عناصر خطأ السعر والنشاط الاقتصادي الناجمة عن النموذج الذي يربط هذين المتغيرين لها نفس الإشارة وبعوامل العرض إذا كان الحال عكس ذلك. وفي حالة إذا كانت عناصر الخطأ هذه غير معبرة إحصائياً، يشار إلى مصدر الصدمات بكونه مبهماً.

ومن خلال تطبيقها على المعطيات الشهرية الأمريكية المتعلقة بالأسعار وبأحجام نفقات الاستهلاك الشخصي، تظهر هذه المقاربة هيمنة عوامل العرض على تطور الأسعار في الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وتفسر في المتوسط 56% من التضخم الملاحظ مقابل 34% في 2019، وهي نتيجة تنذر بارتفاع مخاطر الركود التضخمي، أخذاً بالاعتبار أن صدمات العرض تؤدي بشكل عام إلى ارتفاع الأسعار وضعف النشاط الاقتصادي.

أيضاً، تم التوصل إلى نتائج مماثلة من دراسات أخرى أنجزتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية² لفائدة 8 من البلدان الأعضاء وكذا من طرف البنك المركزي الأوروبي لمنطقة الأورو³. وتركزت دراسات أخرى⁴ حول تقييم تأثير صدمات العرض والطلب انطلاقاً من المعطيات المتعلقة بأسعار الإنتاج الصناعي استناداً على مقاربات مماثلة لتلك المقدمة أعلاه.

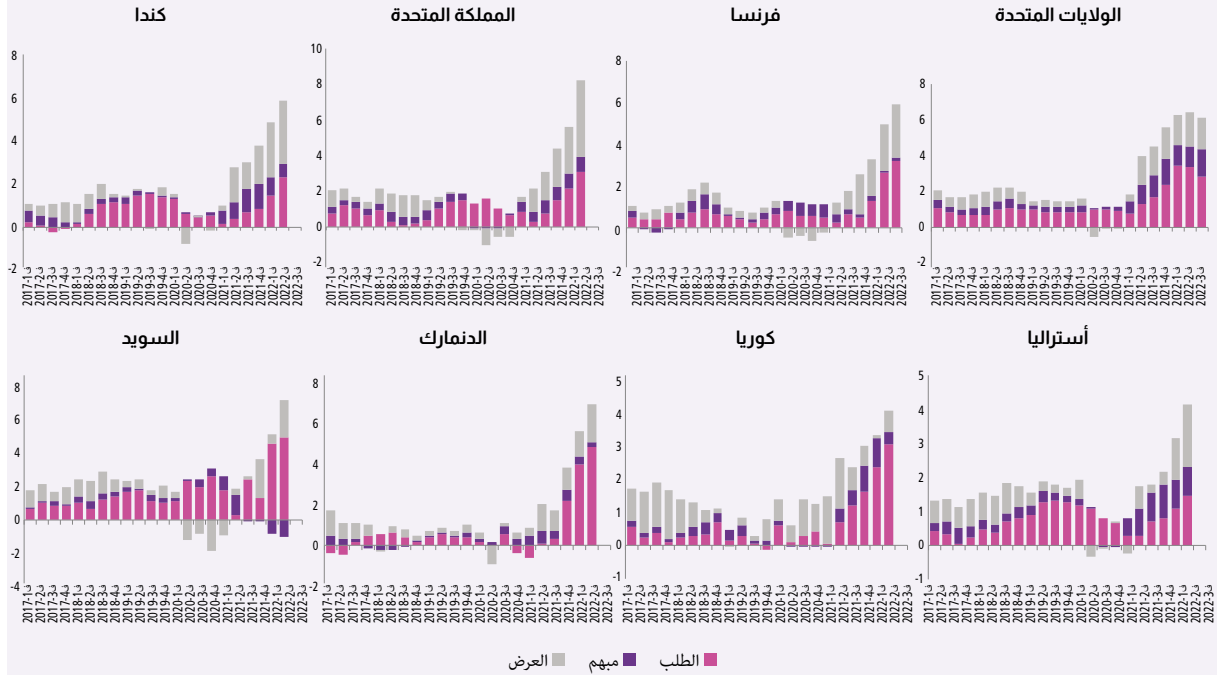
¹ شايرو، آدم هال: "Decomposing Supply and Demand Driven Inflation"، البنك الاحتياطي الفدرالي لسان فرانسيسكو، 2022-WP-18.

² منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: « OECD Economic Outlook, Volume 2022 Issue 2 »، نونبر 2022.

³ البنك المركزي الأوروبي: "The role of demand and supply in underlying inflation - decomposing HICPX inflation into components"، النشرة الاقتصادية للبنك المركزي الأوروبي، عدد 2022/7.

⁴ صندوق النقد الدولي: "Supply Bottlenecks- Where, Why, How Much, and What Next"، فبراير 2022.

رسم بياني 1.3.4.1: مساهمات عاملي العرض والطلب في التضخم (بالنقط المئوية)

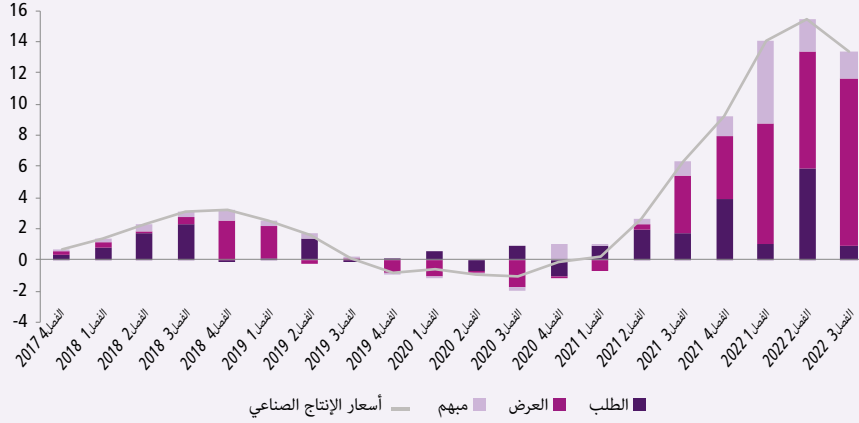


المصادر: التوقعات الاقتصادية، منظمة التعاون والتنمية، إصدار 2022.

ومن أجل الإحاطة بهذه الإشكالية في حالة المغرب، تم تبني نفس المقاربة. وبالنظر لعدم توفر معطيات دقيقة وعالية التردد حول استهلاك الأسر، يتم التمييز بين مساهمات عوامل العرض والطلب بالرجوع إلى مؤشرات الإنتاج الصناعي وأسعار الإنتاج الصناعي الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط. وبالتالي، استندت العمليات الحسابية على المعطيات الفصلية¹ التي تغطي الفترة 2011-2022، مع إدخال بعض التعديلات المنهجية البسيطة لتقويم العمق التاريخي الضعيف للسلاسل الإحصائية. أما بالنسبة لترجيحات مختلف فروع الإنتاج، فقد تم اعتماد البنية المتعلقة بمؤشر الإنتاج الصناعي مع 2010 كالسنة الأساس بالنسبة لمجموع الفترة، نظرا لعدم توفر التحيين الرسمي المستخدم لتجميع مؤشر الإنتاج الصناعي مع 2018 كسنة أساس.

¹ بالنسبة لمؤشر الإنتاج الصناعي، فقد تم ربط السلاسل التي تعود إلى 2011 مع المؤشر الذي يعتمد سنة 2015 كالسنة الأساس، والمتوفر خلال الفترة 2016-2022. وبالنسبة لمؤشر أسعار الإنتاج الصناعي، فإن السلاسل التي تعود إلى 2010 قد تم ربطها مع تلك التي تعتمد مؤشر سنة 2018 كالسنة الأساس.

رسم بياني إ1.2.3.4: تفكيك تطور مؤشر الإنتاج الصناعي (بالنقاط المئوية)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

ويظهر تحليل نتائج هذا التممين أن المنحى التصاعدي للأسعار عند الإنتاج خلال الفصول الخمس الأخيرة، أي ما بين الفصل الثالث 2021 والفصل الثالث 2022، قد ساهمت فيه عوامل العرض في حدود 57% في المتوسط، في سياق يتسم بتواصل الارتفاع الحاد لأسعار المواد الأولية. من جهتها، ارتفعت مساهمة عوامل الطلب تدريجيا، ولكن ظلت لا تتجاوز تقريبا 24% في المتوسط خلال تلك الفترة، فيما بلغت حصة الصدمات ذات المصدر المبهم 19%.

وختاماً، فإن هيمنة صدمات العرض على تطور التضخم خلال الآونة الأخيرة تدعونا إلى اللجوء إلى تدابير وسياسات أخرى تشجع العرض، إضافة إلى السياسة النقدية. ومع ذلك، يظل دور هذه الأخيرة مركزيا بالنظر إلى انتشار الضغوط وإلى مخاطر عدم تثبيت توقعات التضخم وبالتالي التسبب في دوامات تضخمية قائمة بذاتها.

5.1 المالية العمومية

تم تنفيذ السياسة المالية خلال سنة 2022 في سياق مطبوع بالإكراهات على العموم، تميز بتباطؤ ملموس في النشاط الاقتصادي، وتصادد قوي في أسعار المواد الطاقية والغذائية وكذا بتشديد شروط التمويل.

على صعيد النفقات، أدى ارتفاع الأسعار الدولية للمواد المدعمة والدعم المقدم إلى مهني قطاع النقل إلى تفاقم تكلفة المقاصة التي تضاعفت تقريبا من سنة إلى أخرى. ومن جهتها، تزايدت نفقات الاستثمارات إلى 93,8 مليار درهم، في حين كان تأثير الاتفاق المبرم في 30 أبريل في إطار الحوار الاجتماعي على الميزانية محدودا. وللاستجابة لهذه الحاجيات الإضافية، أصدرت الحكومة مراسيم تقضي بفتح اعتمادات إضافية بمبلغ 16 مليار برسم المقاصة و12 مليار مخصصة بالأساس لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

وبموازاة ذلك، سجلت المداخيل الضريبية أداء استثنائيا، هم تقريبا جميع فئات الضرائب والرسوم ما عدا الضريبة على القيمة المضافة الداخلية والضريبة الداخلية على الاستهلاك على المواد الطاقية. وعرفت السنة أيضا تعبئة قياسية للموارد برسم آليات التمويل الخاصة التي بلغت 25,1 مليار درهم، وكذا ارتفاع المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 22,7%.

وفي ظل هذه الظروف، واصل عجز الميزانية، دون احتساب عائد تفويت مساهمات الدولة، تراجع حيث انتقل من 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 إلى 5,9% في 2021 وإلى 5,2% في 2022، وهو مستوى أقل من هدف 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي المحدد في قانون المالية.

وفي المجموع، وأخذا بالاعتبار تقلص مخزون العمليات قيد الأداء في حدود 1,6 مليار درهم، بلغت الحاجة التمويلية 71,1 مليار درهم، متراجعة بنسبة 11,6% مقارنة بسنة 2021. وبسبب تشديد شروط التمويل، سواء الداخلية أو الخارجية، لجأت الخزينة إلى ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي أي 20,9 مليار درهم، وتمت تعبئة الباقي بالخصوص في السوق الداخلية ومن خلال القنوات الخاصة للخزينة.

وباعتبار هذه التطورات، نما الدين العمومي المباشر بما قدره 2,1 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 71,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما يشمل ارتفاعا في مكونه الداخلي إلى 54,3% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع مكونه الخارجي إلى 17,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، سنة الأساس 2014، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
25,3	21,9	22,0	22,1	21,7	22,2	22,0	21,7	الموارد العادية
21,4	19,0	19,3	19,3	19,7	19,6	19,3	19,0	الموارد الجبائية
25,1	11,9	2,6	9,4	-	-	-	-	الآليات الخاصة (بملايير الدراهم)
31,2	28,1	29,7	26,1	25,5	25,9	26,4	26,1	النفقات الإجمالية
24,1	22,0	22,2	20,2	20,0	20,1	20,6	20,7	النفقات العادية
11,1	11,0	11,6	10,3	8,9	9,1	9,6	9,5	كتلة الأجور
42,1	21,8	13,5	16,1	17,7	15,3	14,1	14,0	المقاصة (بملايير الدراهم)
7,1	6,1	7,5	5,8	5,5	5,8	5,8	5,4	الاستثمار
-5,2	-5,9	-7,1	-3,8	-3,5	-3,2	-4,2	-3,8	رصيد الميزانية (باستثناء مداخيل تفويت مساهمات الدولة)
71,6	69,5	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	58,4	الدين العمومي المباشر

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

1.5.1 قانون المالية 2022

اعتمد قانون المالية لسنة 2022 كفرضيات رئيسية بلوغ نسبة النمو 3,2%، ووصول متوسط الأسعار إلى 68 دولار للبرميل بالنسبة للنفط الخام و450 دولار للطن بالنسبة لغاز البوتان، ومتوسط سعر الصرف 9,26 درهم للدولار الواحد والتضخم 1,2%. وكان يستهدف بلوغ عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، 77,6 مليار أو 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع مقارنة برمجة قانون المالية لسنة 2021، تزايد النفقات الإجمالية بنسبة 8,2% وتحسن المداخيل العادية بنسبة 10,7%.

وكان من المتوقع أن تتزايد المداخيل الجبائية بنسبة 13,6%، مدفوعة بارتفاع عائدات الضريبة على الشركات بنسبة 34,6% وموارد الضريبة على القيمة المضافة على الواردات بنسبة 19,1%. أما تلك الداخلية، فمن المرجح على العكس أن تنخفض بواقع 1,5%. وكان من المتوقع أن تتدنى الموارد غير الجبائية بمعدل 9,1%، نتيجة بالخصوص لتراجع المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 18,3% وموارد آليات التمويل الخاصة بواقع 14,3%.

وبالموازاة مع ذلك، كان من المتوقع أن تتزايد النفقات العادية بمعدل 6,6%، لاسيما مع نمو تلك الخاصة بالسلع والخدمات بنسبة 5,5%. ومن المرتقب أن ترتفع كتلة الأجور بواقع 5,5% أخذاً بالاعتبار بالأساس الإحداث المبرمج لما عدده 26 860 منصب مالي جديد، مقابل 21 256 في قانون المالية لسنة 2021. كذلك، كان من المتوقع أن تنمو النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى بنسبة 5,4%، ما يشمل بالخصوص ارتفاع المساعدات المقدمة لمرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وللمؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 13,1% وانخفاض النفقات الطارئة

والمخصصات الاحتياطية بنسبة 47,6%. أما تكلفة المقاصة، فقد كان من المتوقع أن ترتفع بنسبة 25,6% إلى 17 مليار وتلك المتعلقة بالاستثمار بواقع 14,5% إلى 78 مليار.

جدول 2.5.1: البرمجة المالية (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية 2022	قانون المالية 2021	
27 801	10,7	286 812	259 010	الموارد العادية
30 087	13,6	251 768	221 681	الموارد الجبائية ¹
9 342	10,7	96 352	87 009	منها: الضريبة على القيمة المضافة
13 211	34,6	51 447	38 236	الضريبة على الشركات
3 244	8,2	43 041	39 797	الضريبة على الدخل
-3 086	-9,1	30 944	34 029	الموارد غير الجبائية
-2 000	-14,3	12 000	14 000	بما فيها: مداخيل آليات التمويل الخاصة
800	24,2	4 100	3 300	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
27 818	8,2	368 959	341 141	النفقات الإجمالية
17 926	6,6	290 967	273 041	النفقات العادية
11 257	5,5	216 967	205 710	السلع والخدمات
7 677	5,5	147 537	139 860	كتلة الأجور ²
3 580	5,4	69 430	65 850	السلع والخدمات الأخرى
396	1,4	28 075	27 678	فوائد الدين
3 470	25,6	17 020	13 550	المقاصة
2 803	10,7	28 905	26 103	التحويلات للجماعات الترابية
		-4 155	-14 031	الرصيد العادي ³
9 893	14,5	77 993	68 100	نفقات الاستثمار ⁴
		4 500	7 000	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-49 573	-47 453	الرصيد الأولي ³
		-77 648	-75 131	رصيد الميزانية الإجمالي ³
		-5,9	-6,5	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ⁵
		-77 648	-75 131	الحاجة إلى التمويل
		51 976	36 780	التمويل الداخلي
		20 672	34 351	التمويل الخارجي
		5 000	4 000	تفويت مساهمات الدولة

¹ يعبر عن المدخيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

² تتضمن نفقات الموظفين التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل.

³ يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي الأداءات برسم فوائد الدين.

⁴ التوقعات من حيث الإصدارات.

⁵ نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي المتوقع من طرف وزارة الاقتصاد والمالية. سنة الأساس 2014 بالنسبة لقانون المالية 2022 و2007 بالنسبة لقانون المالية 2021.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الجبائية والجمركية لقانون المالية 2022¹

تدرج التدابير الجبائية التي ينص عليها قانون المالية لسنة 2022 بالأساس في إطار مواصلة تنفيذ مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي. وتشمل الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وواجبات التسجيل، والضريبة الداخلية على الاستهلاك، وكذا الرسوم الجمركية.

الضريبة على الشركات

- إقرار أسعار تناسبية بالنسبة للضريبة على الشركات عوض الأسعار التصاعدية المطبقة سابقا. وقد تم إدخال هذا التغيير لاعتبارين اثنين: (i) التوجه التدريجي نحو سعر تناسبي موحد فيما يخص الضريبة على الشركات كما جاء في القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي؛ و(ii) ملاءمة النظام الضريبي الوطني مع أفضل الممارسات الدولية.
- تخفيض نسبة الضريبة على الشركات المطبقة على المقاولات الصناعية التي يقل ربحها الصافي عن مائة مليون درهم من 28% إلى 26%.
- إحداث نظام تحفيزي يمكن من الاستفادة من تأجيل أداء الضريبة على الشركات الموافقة لصافي فائض القيمة الذي تم تحقيقه على إثر مساهمة جمعيات التمويل الصغير بعناصر أصولها وخصوصها في شركة مساهمة.

الضريبة على الدخل

- ملاءمة وتحسين نظام المساهمة المهنية الموحدة، من خلال (i) مراجعة معاملات الهامش المطبقة على رقم المعاملات المصرح به، بإعادة تجميع الأنشطة ذات نفس الطبيعة و(ii) توضيح كيفية فرض الضريبة في حالة مزاوله الخاضع للضريبة لعدة مهن أو أنشطة.
- تمديد إلى غاية 31 دجنبر 2022 تطبيق التدابير التحفيزية لفائدة الأشخاص الذاتيين الذي يزاولون نشاطا خاضعا للضريبة على الدخل والذين يقومون لأول مرة بالكشف عن هويتهم لدى إدارة الضرائب. وسيخضع هؤلاء للضريبة فقط على أساس المداخيل المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من تاريخ تحديد الهوية.
- مراجعة الخصم الجزائي المطبق على الأجور المدفوعة للرياضيين المحترفين على النحو التالي:

الجدول الجديد (قانون المالية 2022)	الجدول السابق
• 90% برسم السنوات من 2021 إلى 2023؛	• 90% برسم سنة 2021؛
• 80% برسم سنة 2024؛	• 80% برسم سنة 2022؛
• 70% برسم سنة 2025؛	• 70% برسم سنة 2023؛
• 60% برسم سنة 2026؛	• 60% برسم سنة 2024؛
• 50% ابتداء من سنة 2027	• 50% ابتداء من سنة 2025

- تمديد إلى غاية 31 دجنبر 2022 إعفاء الأجور المدفوعة برسم أول تشغيل للأشخاص البالغين أقل من 35 سنة والذين تم تشغيلهم في إطار عقد عمل غير محدد المدة.

¹ المذكرة الدورية رقم 732 للمديرية العامة للضرائب والمتعلقة بالأحكام الجبائية التي يتضمنها قانون المالية 2022 والمنشور رقم 210/6255 الصادر عن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمتعلق بالأحكام الجمركية التي يتضمنها قانون المالية 2022.

الضريبة على القيمة المضافة

- إعفاء المعادن المستعملة من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم بدلاً من القانون العام سابقاً.
- ملاءمة المعالجة الضريبية فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عمليات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي مع تلك المطبقة على عمليات التأمين الكلاسيكي، مع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم.
- توسيع إعفاء فوائد القروض الممنوحة من طرف البنوك لطلبة التعليم الخاص ليشمل طلبة التعليم العمومي والمعدة لتمويل دراستهم داخل المغرب أو خارجه.
- تخفيض العتبة المحددة لاتفاقيات الاستثمار المبرمة مع الدولة من 100 مليون إلى 50 مليون درهم للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة خلال فترة 36 شهراً.
- تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة برسم عمليات البيع المتعلقة بالألواح والسخانات الشمسية. هذه المنتجات التي كانت في السابق معفاة من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وخاضعة لنسبة 20% عند الاستيراد، أصبحت اليوم خاضعة لسعر 10% المخفض برسم الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وعند الاستيراد. إضافة إلى ذلك، قام قانون المالية لسنة 2022 بإعفاء المنتجات والمواد التي تدخل في صنع الألواح الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وعند الاستيراد.

واجبات التسجيل

- تطبيق، كما في حالة البنوك التقليدية، نسبة 10% من الضريبة على عقود التأمين على عمليات التأمين المؤقت في حالة الوفاة المكتتبه لفائدة البنوك التشاركية، لاسيما تلك التي تتم في إطار التأمين التكافلي.

تدابير مشتركة

- تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة المطبق بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 0,50% إلى 0,40% بالنسبة للمقاولات التي تصرح بحصيلة جارية إيجابية دون احتساب الاستخدام.
- تعزيز ضمانات الخاضعين للضرائب فيما يخص المراقبة الضريبية، من خلال إدخال إجراءات اثنتين. ينص الأول على تفعيل المحاور الشفوية التوجيهية قبل تاريخ اختتام الفحص. ويكرس الثاني «الإدارة» كمخاطب فيما يخص المراقبة بدلا من «المفتش»، مما يشجع على اعتماد إنجاز المراقبات الضريبية من طرف مجموعة من المراقبين.
- تقوية آليات محاربة الغش والتهرب الضريبي، من خلال (i) تعزيز مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للخاضعين للضريبة و(ii) تفعيل لجنة النظر في المخالفات الضريبية.
- تعزيز حقوق الخاضعين للضريبة والإدارة من خلال إحداث لجان جهوية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، وتعزيز مهام اللجان المحلية لتقدير الضريبة واللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة.
- قرار حيادية الضريبة على عمليات نقل ملكية العقارات التي كانت في ملكية الجماعات الترابية السابقة إلى تلك المحدثة، إثر تقسيمها أو ضمها، حيث تعفى عمليات النقل هذه من الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.
- اعتماد تدبير انتقالي يهدف إلى التشجيع على إعادة استثمار المبلغ الإجمالي لعائدات تفويت عناصر الأصول الثابتة، المحققة برسم سنة 2022. ويتعلق الأمر بتطبيق تخفيض، يخضع لشروط معينة، بنسبة 70% على صافي فائض القيمة المحقق نتيجة تفويت هذه العناصر باستثناء الأراضي والبنائيات.

- إلغاء الغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المترتبة على عمليات النقل السياحي، الصادر في شأنها أمر بالتحصيل، في الفترة الممتدة من فاتح يناير 2020 إلى 31 دجنبر 2021، شريطة تسديد أصل هذه الضرائب والواجبات والرسوم تلقائيا قبل فاتح يناير 2023.
- إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والمداخيل برسم سنة 2022 بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على الشركات والأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية. ويتم حسابها حسب الأسعار التناسبية الآتية:

نسبة المساهمة (%)	مبلغ الربح أو الدخل (بالدرهم)
1,5	من مليون إلى أقل من 5 ملايين
2,5	من 5 ملايين إلى أقل من 10 ملايين
3,5	من 10 ملايين إلى أقل من 40 مليون
5	من 40 مليون فما فوق

- تدابير تتعلق بالرسوم الجمركية والضريبة الداخلية على الاستهلاك
- تعديل نسب رسوم الاستيراد بالنسبة للمنتجات التالية:

النسب الجديدة (%)	النسب القديمة (%)	المنتجات
40	10	محضرات لحم الدواجن المقدمة على شكل فطائر أو حصص، المغطاة بمسحوق الخبز المحمص، السابقة الطبخ، المجمدة، ذات وزن لا يزيد عن 100 غرام والمعبأة في أكياس من لدائن
17,5	2,5	ملبات وأنايب تضئ بتوهج الشعيرات، باستثناء تلك التي تعمل بالأشعة فوق البنفسجية أو تحت الحمراء
2,5	40	محضرات تدخل في صناعة الأدوية المستعملة في علاج مرض السكري
10	40	محضرات أساسها كبريتات الصوديوم و كربونات الصوديوم أو كلوريد الصوديوم، مقدمة على شكل حبيبات ملونة بألوان سطحية
2,5	17,5	نفايات من بولي (إثيلين تريفثاللات)
17,5	40	أنصال السكاكين القاطعة أو المسننة خلايا الليثيوم

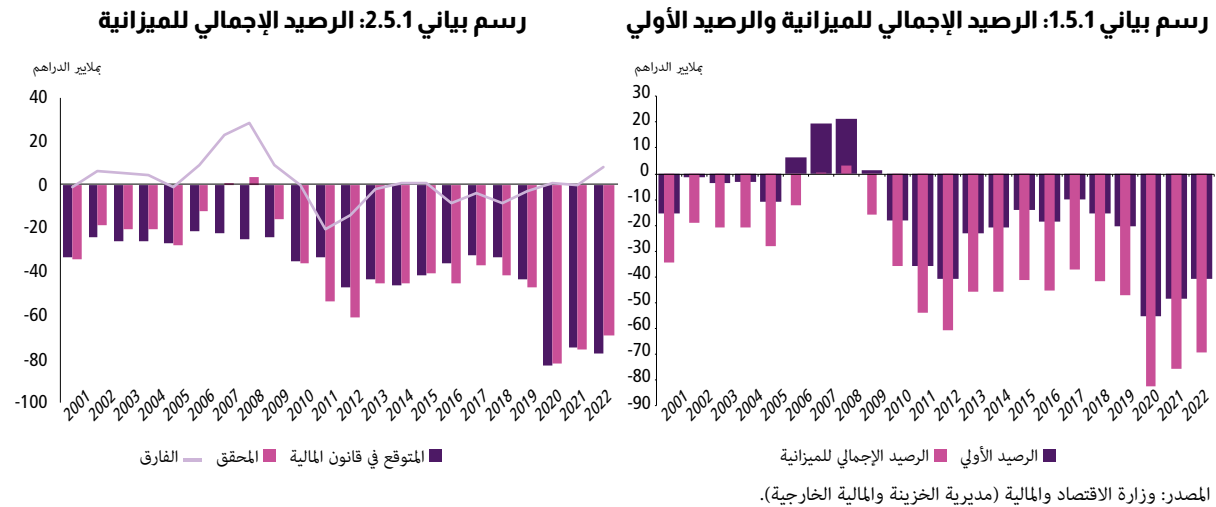
- إقرار ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات، والآلات والتجهيزات الكهربائية المنزلية حسب تصنيفها من حيث استهلاك الطاقة، وكذا على الأجهزة الإلكترونية والبطاريات المستخدمة للعربات، وتخصيص عائداتها لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.
- الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك على سواحل تعبئة أو إعادة تعبئة السجائر الإلكترونية وعلى الأجهزة المماثلة.

- إصلاح الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر من خلال إلغاء الحد الأدنى للضغط الضريبي والرفع التدريجي من مقدار الضريبة على امتداد خمس سنوات حسب الجدول التالي:

المبلغ الأدنى للتحصيل (لكل 1000 سيجارة) بالدرهم	المقدار القيمي لسعر البيع للعموم (دون احتساب الضرائب) %	المقدار العيني (لكل 1000 سيجارة) بالدرهم	تاريخ التطبيق
710,2	67	100	ابتداء من فاتح يناير 2022
782,1	66	175	ابتداء من فاتح يناير 2023
826,7	64	275	ابتداء من فاتح يناير 2024
900,9	61	400	ابتداء من فاتح يناير 2025
953	56,5	550	ابتداء من فاتح يناير 2026

2.5.1 تنفيذ الميزانية

اتسم تنفيذ ميزانية سنة 2022 بنمو المداخيل العادية بنسبة 20,8%، وهو النمو الأعلى منذ 2008، موازاة مع تزايد النفقات الإجمالية بنسبة 15,8%. وأخذاً بالاعتبار تزايد الرصيد الإيجابي للحسابات الخاصة للخرينة بواقع 5 مليار إلى 8,6 مليار، بلغ العجز، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، 69,5 مليار درهم، متراجعا بواقع 8,2 مليار مقارنة بتوقعات قانون المالية وبما قدره 6,2 مليار مقارنة بسنة 2021.



إطار 2.5.1: السمة الدورية للسياسة المالية بالمغرب

تعتبر السياسة المالية من بين العناصر الرئيسية في السياسات الاقتصادية قصيرة الأمد التي تهدف بشكل أساسي إلى التخفيف من التقلبات الظرفية للاقتصاد عن طريق توجه معاكس للدورة الاقتصادية. وتستخدم بشكل خاص كأداة للدعم والإقلاع خلال مراحل تباطؤ النشاط الاقتصادي.

ولتقييم توجهها فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية، فإن المقارنة الأكثر استعمالا تستند على تفكيك رصيد الميزانية عن طريق التمييز بين مكوناته الظرفية والبنوية. وتعادل هذه الأخيرة الرصيد المعدل حسب التغيرات الدورية المرتبطة بالظرفية الاقتصادية والأحداث ذات الطابع الاستثنائي. ويتيح هذا التمييز للسلطات إمكانية تحديد وتقويم كافة الاختلالات البنوية المستمرة في الميزانية ومعرفة مدى استدامة المالية العمومية على المدى الطويل.

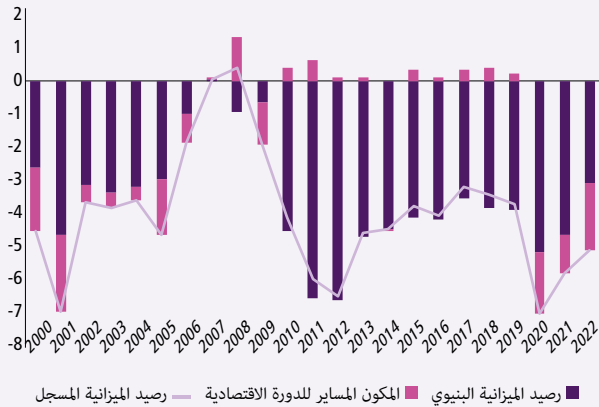
ويستعرض هذا الإطار تحليلا للتقلبات الدورية للسياسة المالية بالمغرب خلال الفترة 2000-2022. ولقياس رصيد الميزانية البنوية، فإن النهج المتبع هي تلك التي طورها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويتم تنزيلها على مرحلتين، وهما (أ) تقدير الإنتاجية المحتملة¹ وخصم فجوة الإنتاج²؛ و(ب) تحديد رصيد الميزانية البنوية. ويستند هذا الأخير إلى تقدير المكونات البنوية للموارد والنفقات مع تعديل المعطيات المسجلة لتأثيرات الدورة الاقتصادية وذلك باللجوء إلى مرونتها التقديرية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التقييمات يظل محاطا بمستوى معين من عدم اليقين حيث إن العمليات الحسابية لرصيد الميزانية البنوية وللنمو المحتمل، وهي متغيرات لا يمكن ملاحظتها، يتسمان بطابع تقريبي.

تفكيك رصيد الميزانية

يشير تفكيك رصيد الميزانية خلال الفترة قيد الدرس إلى أن مكونه البنوي كان مهيمنًا بشكل كبير وسلبيا. بالمقابل، كان المكون الظرفي بشكل عام ضعيفا وإيجابيا خلال الفترة 2007-2019 (باستثناء 2009). وكان سلبيا خلال السنوات الأولى من الألفية، وبشكل خاص ابتداء من سنة 2020، وهي السنة التي تزامنت مع قدوم الجائحة والتي اضطرت خلالها السلطات إلى تقديم دعم مالي للأسر والمقاولات.

رسم بياني 1.2.5.1: تفكيك رصيد الميزانية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي (2000-2022)



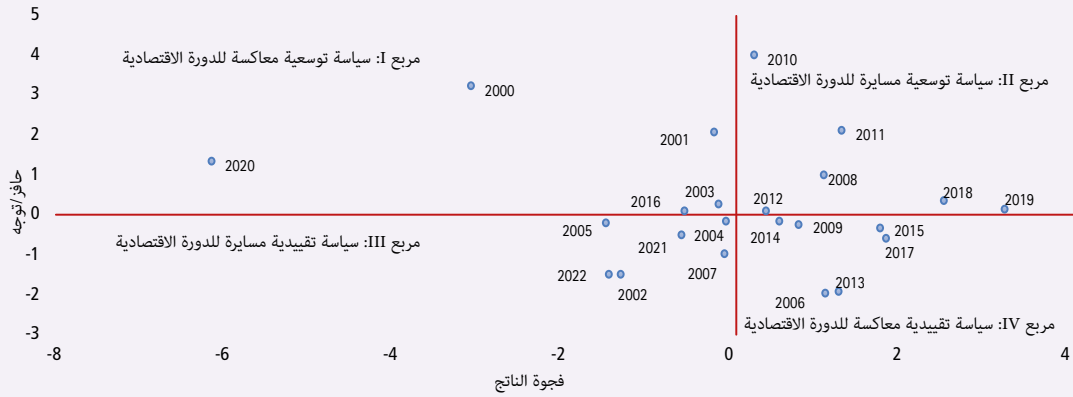
¹ تمثل مستوى الإنتاج الذي يستطيع الاقتصاد تحمله دون ضغوط على عوامل الإنتاج، وهي الرأسمال والشغل. ويتم تقديرها بشكل عام عن طريق قيمة توجه الناتج الداخلي الإجمالي.

² الفارق بين الناتج الداخلي الإجمالي والملاحظ والناتج الداخلي الإجمالي المحتمل.

حافز وتوجه السياسة المالية

يستند تقييم سلوك السياسة المالية (توسعية أو تقييدية، متماشية مع الدورة الاقتصادية أو معاكسة لها) على تحليل الحافز المالي والذي يتم قياسه عن طريق التغير المسجل على الرصيد البنوي من سنة لأخرى. تبعا لذلك، فإن تبني سياسة مالية توسعية ينطوي على حافز مالي إيجابي لفائدة النشاط الاقتصادي والعكس صحيح.

رسم بياني 2.2.5.1: توجه السياسة المالية (محور عمودي) وفجوة الإنتاج (محور أفقي)

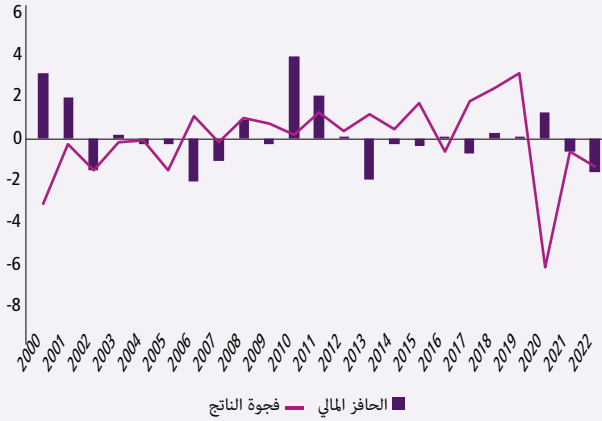


السنوات الواردة في المربعين I و IV هي تلك التي كانت فيها السياسة المالية معاكسة للدورة الاقتصادية، أي كانت فيها فجوة الناتج سلبية والحافز المالي إيجابي أو بالعكس.

السنوات الواردة في المربعين II و III هي تلك التي كانت فيها السياسة المالية مسايرة للدورة الاقتصادية، أي كانت فيها فجوة الناتج والحافز المالي في نفس الاتجاه.

خلال السنتين الأولتين من عقد 2000، نهجت الحكومة سياسة مالية توسعية معاكسة للدورة الاقتصادية، مع عجز هيكلية متوسط بنسبة 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي المحتمل وحافز مالي متوسط بلغ 2,6 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي. وعرفت هذه الفترة المصادقة على عدة تدابير جبائية تهدف إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتخفيف الضغط الضريبي لفائدة بعض القطاعات. وفي جانب النفقات، خصصت الدولة على الخصوص دعما كبيرا لتقليص آثار الجفاف والارتفاع الحاد في أسعار النفط على المستوى الدولي، وقامت بتسوية وضعية بعض الفئات من الموظفين في إطار الحوار الاجتماعي.

رسم بياني 3.2.5.1: الحافز المالي وفجوة الناتج



وما بين 2002 و2007، تحسن عجز الميزانية البنوي إجمالاً، حيث انتقل من 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي المحتمل إلى التوازن وكان الحافز المالي سلبياً خلال تلك الفترة. فقد اتسم تطور المالية العمومية بالفعل بمرحلة تجميع العائدات الضريبية، لا سيما تلك المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة. بموازاة ذلك، واصلت النفقات منحها التصاعدي على إثر نمو كتلة الأجور³ وتكاليف المقاصة.

وفي سنة 2008، عرفت وضعية الميزانية بعض التحسن مع تسجيل فائض في الرصيد الدوري وعجز بنيوي بلغ 1% من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل. وتميزت السنة بتزايد المداخيل الضريبية بنسبة 23,7%، موازاة مع نمو كبير في تكاليف المقاصة التي تضاعفت تقريباً من سنة لأخرى، مما أدى إلى حافز مالي إيجابي. وفي السنة الموالية، تقلص العجز البنوي إلى 0,7% وأصبح الحافز المالي سلبياً بواقع 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي المحتمل نتيجة بالأساس لتراجع نفقات المقاصة.

وخلال الفترة 2010-2012، كان الحافز المالي إيجابياً، مع تدهور العجز البنوي إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، عقب تباطؤ نمو العائدات الضريبية نتيجة على الخصوص لتباطؤ النشاط الاقتصادي، واستمرار تفكيك التعريفات الجمركية وتراجع الواردات، وكذا تعديل نسب وشرائح الضريبة على الدخل في سنتي 2009 و2010. وواكب هذا التطور زيادة في النفقات في سياق اتسم بارتفاع أسعار المنتجات الطاقية وبتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي اندلعت في 2008. إضافة إلى ذلك، واصلت نفقات المستخدمين نموها، حيث بلغ متوسطها 8,6% خلال تلك الفترة، نتيجة بشكل كبير للزيادة في أجور الموظفين سنتي 2011 و2012.

وما بين 2013 و2019، كان توجه السياسة المالية إجمالاً تقييداً خاصة مع تقليص نفقات المقاصة⁴ والاستثمار⁵، وكذا ارتفاع المداخيل المتأتية على الخصوص من هبات دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة إجمالية تصل إلى 43,2 مليار درهم. وانتقل العجز البنوي للميزانية من 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي المحتمل في 2013 إلى 4% في 2019 وكان الحافز المالي سلبياً في المتوسط بواقع 0,4 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي.

³ ظلت كتلة الأجور مرتفعة نسبياً رغم تخفيض حصتها من 10,3% في 2005 إلى 9,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2008، أخذاً بالاعتبار عملية المغادرة الطوعية التي تمت سنة 2005.

⁴ في سنة 2013، وضعت الحكومة نظام للمقايضة الجزئية لأسعار المنتجات النفطية وقررت في سنة 2014 تدريجياً تقليص الدعم الممنوح للغاز والسخان بشكل تام عن دعم بعض المنتجات النفطية.

⁵ شملت إحدى الإجراءات خصم 15 مليار من الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية 2013.

وفي 2020، أدى التراجع الملموس للنشاط نتيجة الصدمة المزدوجة لجائحة كوفيد-19 والظروف المناخية غير المواتية إلى تفاقم فجوة الإنتاج إلى 6,2%. وترتب عن القيود الصحية التي وضعتها السلطات من أجل كبح الجائحة انخفاض كبير في العائدات الضريبية علاوة على تقديم دعم كبير لفائدة الأسر والمقاولات، تم تمويل جزء كبير منه بواسطة مساهمات طوعية جمعت في إطار صندوق تدبير أزمة كوفيد-19. وبالتالي، جاء توجه المالية توسعياً ومعاكساً للدورة الاقتصادية مع حافظ مالي إيجابي بواقع 1,3 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي سنة 2021، أصبح الحافز المالي سلبياً إلى 0,6 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، في سياق تميز بانتعاش النمو الاقتصادي إلى 8%. واتسمت سنة 2022 بتباطؤ ملموس لنسبة النمو بالتوازي مع تزايد المداحيل، سواء منها الضريبية أو غير الضريبية، مما مكن من تقليص الضغوط على ميزانية الدولة جراء التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للأسر في سياق الضغوط التضخمية، ويظهر التقييم أن السياسة المالية كانت تقييدية ومسايرة للدورة الاقتصادية، مع حافظ مالي سلبي بواقع 1,6 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وخلال مجموع هذه الفترة، كان التوجه المالي المتبع معاكساً للدورة الاقتصادية في 11 سنة من أصل 23 ومسائراً للدورة الاقتصادية بشكل واضح خلال سنتي 2010 و2011. غير أنه، وبصرف النظر عن الأرقام، فإن الدرس الرئيسي المستفاد من توالي الصدمات في الآونة الأخيرة على الاقتصاد الوطني يتمثل في ضرورة إعادة تشكيل وتعزيز هوامش مناورة الميزانية لا سيما وأن المحيط الاقتصادي الدولي لا زالت تطبعه شكوك كبيرة ومتواصلة.

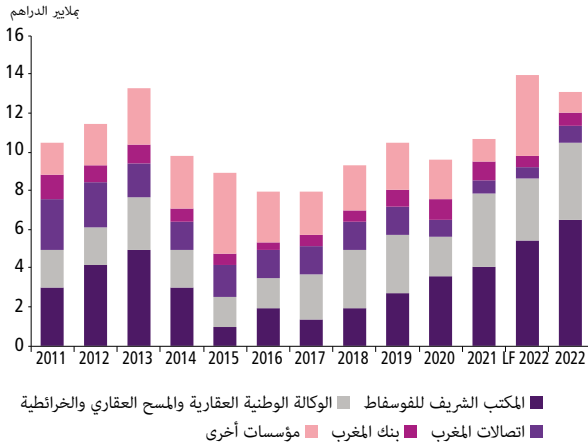
الموارد العادية

بعد نموها بنسبة 10,1% في 2021، سجلت الموارد العادية ارتفاعاً بنسبة 20,8% إلى 336,5 مليار درهم، مما يعكس بداية ارتفاع المداحيل الجبائية بنسبة 17,1% إلى 248 مليار، أي بنسبة إنجاز تصل إلى 112,8%. وعلى نفس المنوال، ونتيجة للجوء الاستثنائي إلى آليات التمويل الخاصة، تعززت المداحيل غير الجبائية بنسبة 50,5% إلى 48,7 مليار أو ما يعادل 157,3% من المبلغ المتوقع في قانون المالية.

وبلغت الضرائب المباشرة، المنجزة في حدود 116% من التوقعات، 113,3 مليار، مرتفعة بنسبة 24,8%. وحسب فئات الضرائب، قفزت مداحيل الضريبة على الشركات بمعدل 40% إلى 62,4 مليار بعد تراجعها بواقع 8,6% في 2021، ارتباطاً بتحسين العائدات برسم مكمل التسوية بواقع 6,3 مليار والدفعات المسبقة بواقع 10,5 مليار. بدورها، سجلت عائدات الضريبة على الدخل نمو بنسبة 8,1% مقابل 10,6% في 2021، ارتباطاً على الخصوص بارتفاع عائدات ضريبة الدخل على الأجور بواقع 2,5 مليار وضريبة الدخل على المهنيين بنسبة 292 مليون درهم.

وتعززت عائدات الضرائب غير المباشرة، المنجزة في حدود 109,1% من قانون المالية، بنسبة 11,9% لتصل إلى 138,7 مليار. وارتفعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بمعدل 15,2% إلى 107,1 مليار إجمالاً وبواقع 28,1% إلى 78,2 مليار فيما يخص تلك المطبقة على الواردات، فيما تراجعت الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 9,4% إلى 28,9 مليار. ويعزى تطور هذه الأخيرة بالأساس إلى ارتفاع التسديدات بنسبة 31,4% إلى 19,7 مليار. بدورها، جلبت الضريبة الداخلية على الاستهلاك ما قيمته 31,6 مليار، مقابل 31 مليار في 2021، نتيجة نمو المداخيل من الضريبة على التبغ بمعدل 3,7% إلى 12,7 مليار وعلى المنتجات الأخرى باستثناء التبغ والمنتجات الطاقية بواقع 15,5% إلى 2,7 مليار رغم كون هذه المنتجات الأخيرة قد انخفضت بنسبة 1,1% إلى 16,2 مليار.

رسم بياني 4.5.1: عائدات الاحتكار والمساهمات



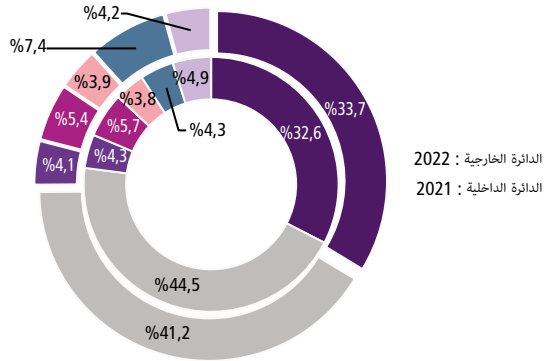
رسم بياني 3.5.1: تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

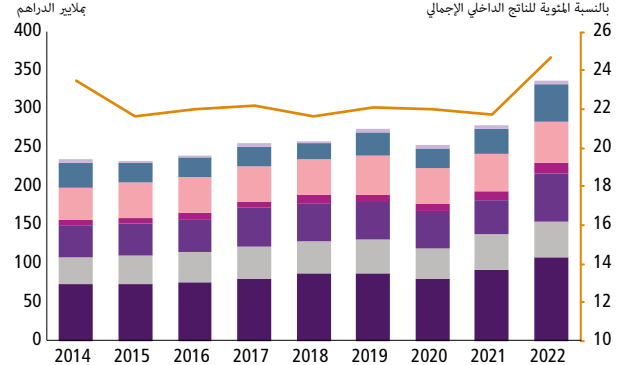
أما العائدات الجمركية، فقد نمت بنسبة 16,9% إلى 13,9 مليار، بعد ارتفاعها بمعدل 25,3% في 2021، ارتباطاً بتزايد الواردات. بدورها، حققت مداخيل واجبات التسجيل والتمبر، المنجزة في حدود 121,6% من توقعات قانون المالية، نمواً بواقع 14,5% إلى 18,1 مليار مقابل 19,5% في 2021.

رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية



الضرائب المباشرة ■ الضرائب غير المباشرة ■ الرسوم الجمركية ■ واجبات التسجيل
عائدات الاحتكار والمساهمات ■ عائدات التمويل الخاصة ■ مداخيل عادية أخرى

رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية



الضريبة على القيمة المضافة ■ الضريبة على الدخل ■ الضريبة على الشركات
الرسوم الجمركية ■ عائدات جبائية أخرى ■ عائدات غير جبائية
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية
الموارد العادية بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وفيما يتعلق بالموارد غير الجبائية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، فقد سجلت قفزة بواقع 50,5% إلى 48,7 مليار، بعد 19% سنة 2021، مدفوعة بالأساس بتحصيل مبلغ إجمالي بقيمة 25,1 مليار برسم آليات التمويل الخاصة. كذلك، تحسنت الموارد المتأتية من المقاولات والمؤسسات العمومية بنسبة 22,7% إلى 13,1 مليار، منها 6,5 مليار مدفوعة من المكتب الشريف للفوسفات، و4 مليار من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، و786 مليون من اتصالات المغرب و738 مليون من بنك المغرب. أما هبات دول مجلس التعاون الخليجي، فلم تتجاوز 380 مليون درهم مقابل 700 مليون المرجمجة في قانون المالية و222 مليون المحصلة في السنة السابقة.

جدول 3.5.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

نسبة التنفيذ مقارنة مع قانون المالية 2022	التغيرات %	2022	2021 ¹	
117,3	20,8	336 501	278 664	الموارد العادية
112,8	17,1	284 035	242 466	الموارد الجبائية ²
116,0	24,8	113 285	90 790	- الضرائب المباشرة
121,4	40,0	62 434	44 592	الضريبة على الشركات
111,6	8,1	48 024	44 430	الضريبة على الدخل
109,1	11,9	138 734	123 961	- الضرائب غير المباشرة
111,2	15,2	107 129	93 001	الضريبة على القيمة المضافة
102,6	2,1	31 605	30 960	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
115,5	16,9	13 895	11 885	- الرسوم الجمركية
121,6	14,5	18 121	15 829	- رسوم التسجيل والتبر
157,3	50,5	48 666	32 327	المداخيل غير الجبائية
94,0	22,7	13 146	10 711	- الاحتكار والمساهمات
209,4	64,3	35 520	21 616	- مداخيل أخرى
208,9	110,6	25 066	11 900	كما في ذلك المدخيل برسم الآليات الخاصة
92,7	-1,9	3 800	3 872	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
112,4	15,8	414 579	357 872	النفقات الإجمالية
110,2	14,5	320 770	280 101	النفقات العادية
100,4	7,2	217 916	203 254	السلع والخدمات
100,1	5,2	147 755	140 456	- الموظفون
101,1	11,7	70 161	62 798	- السلع والخدمات الأخرى
101,9	5,5	28 600	27 106	قوائد الدين العمومي
101,0	5,4	23 628	22 409	- الداخلي
106,1	5,8	4 972	4 697	- الخارجي
247,4	92,8	42 115	21 840	المقاصة
111,2	15,2	32 139	27 900	التحويلات للجماعات الترابية
		15 731	-1 437	الرصيد العادي ³
120,3	20,6	93 809	77 771	نفقات الاستثمار
		8 626	3 579	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-40 852	-48 522	الرصيد الأولي ³
		-69 452	-75 628	رصيد الميزانية الإجمالية ³
		-1 637	-4 758	تغير العمليات قيد الأداء
		-71 088	-80 387	الحاجيات التمويلية
		65 019	66 770	التمويل الداخلي
		42 640	46 515	- المديونية الداخلية
		22 379	20 255	- عمليات أخرى
		6 070	8 201	التمويل الخارجي
		29 644	18 442	- السحوبات
		-23 574	-10 241	- الاستخدامات
		0	5 416	عائدات تفويت مساهمات الدولة

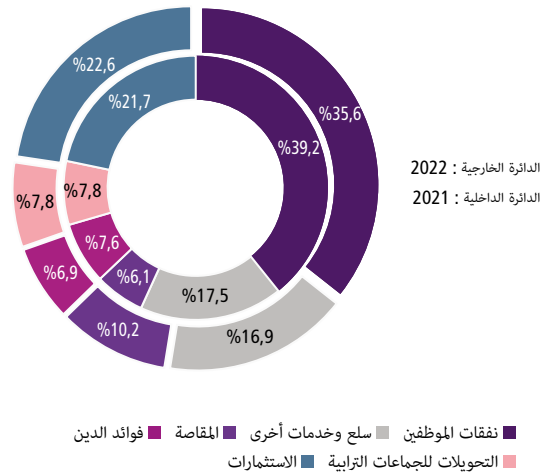
¹ أرقام مراجعة.² يعبر عن المدخيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.³ يعبر الرصيد العادي عن الفرق بين الموارد العادية والمصروفات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثنى الرصيد الأولي أداء فوائد الدين.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

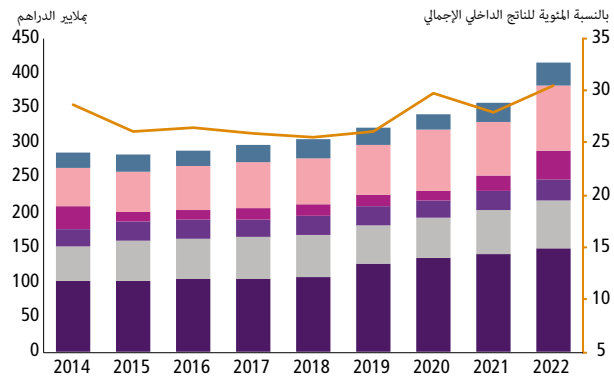
النفقات الإجمالية

عرفت النفقات الإجمالية للخزينة، التي تم تجاوزها بنسبة 12,4% مقارنة ببرمجة قانون المالية، ارتفاعا بنسبة 15,8%، بعد 4,7% سنة 2021، لتصل إلى 414,6 مليار. ويعزى هذا التطور إلى نمو النفقات العادية بنسبة 14,5% إلى 320,8 مليار و نفقات الاستثمار بواقع 20,6% إلى 93,8 مليار.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

تماشيا مع توقعات قانون المالية، ارتفعت نفقات السلع والخدمات بنسبة 7,2% إلى 217,9 مليار. وتزايدت كتلة الأجور¹ بنفس وتيرة سنة 2021، أي بنسبة 5,2%، لتصل إلى 147,8 مليار، مما يعكس على وجه الخصوص إحداثا صافيا لما عدده 7 905 منصب شغل²، أما تنفيذ مقتضيات الحوار الاجتماعي المتعلق بالتوظيف العمومية³ خلال سنة 2022، فقد كان أثره على الميزانية محدودا. وبالنسبة للجزء الذي تتولى مديرية نفقات المستخدمين أداءه، والذي يمثل 86,4%، فقد عرف ارتفاعات بنسبة 2,1% في مكونه البنيوي و50,7% في متأخرات الأجور إلى 9,3 مليار. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تزايدت كتلة الأجور بواقع 0,1 نقطة إلى 11,1%. وحسب الوزارات، تم تخصيص أكثر من نصف هذه النفقات لثلاث هي: وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، التي استفادت من 27,8%، ووزارة الداخلية من 19%، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية من 7,9%.

وسجلت النفقات الخاصة بباقي السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 11,7%، عوض 8,9% سنة من قبل، إلى 70,2 مليار، بما يوافق تقريبا ما كان مبرمجا في قانون المالية. ويشمل هذا التطور بالخصوص زيادة بنسبة 16,7% إلى 35 مليار في التحويلات لفائدة المقاولات والمؤسسات العمومية وتراجعا بواقع 4,7% إلى 6,1 مليار في تلك الموجهة إلى الحسابات الخصوصية للخزينة.

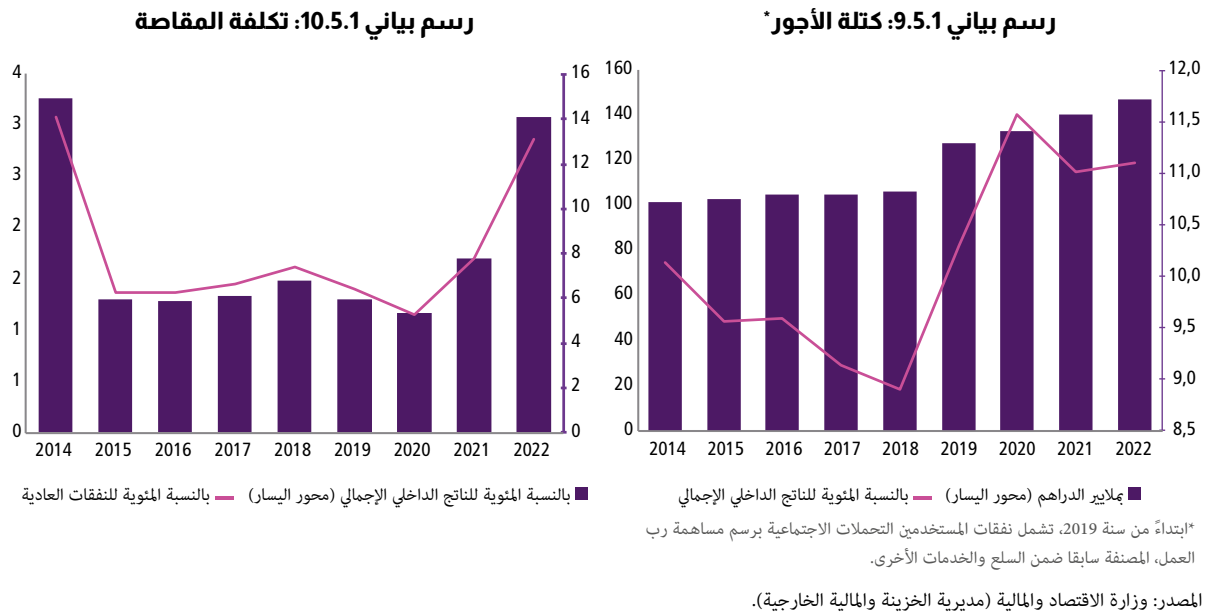
¹ بما في ذلك المساهمات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل.

² الفرق بين إحداث 26 860 منصب شغل وحذف 18 955 منصب شغل.

³ يتعلق الأمر بالأساس برفع الحد الأدنى للأجور لموظفي الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من 3362 درهم إلى 3500 درهم شهريا، وتسوية وضع فئات معينة من موظفي التعليم.

من جهتها، وصلت تكلفة المقاصة إلى 42,1 مليار مقابل 21,8 مليار سنة 2021، نظرا بالخصوص لتزايد أسعار المواد الطاقية والغذائية في السوق الدولية. وبلغ الدعم المخصص لغاز البوتان 22,1 مليار درهم مقابل 9,3 مليار للقمح المستورد و4,7 مليار للسكر. بالإضافة إلى ذلك، ولحد من التأثير على أسعار النقل، منحت الحكومة دعما قدره 4,4 مليار لمهنيي هذا القطاع.

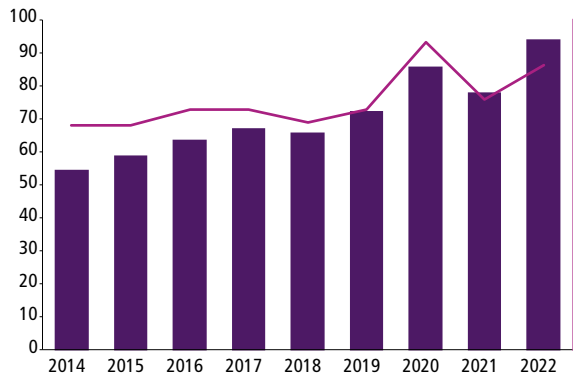
علما أن قانون المالية لسنة 2022 قد اعتمد مبلغ 17 مليار فقط لدعم الأسعار، فقد خصصت الحكومة في يونيو اعتمادات إضافية بقيمة 16 مليار درهم، ليصل بذلك المجموع إلى 33 مليار درهم، وهو رقم تم تجاوزه بنسبة 27,5% من حيث التنفيذ.



في سياق ارتفاع أسعار الفائدة، تزايدت تكاليف فوائد الدين بواقع 5,5% إلى 28,6 مليار، وذلك بعد انخفاضها بنسبة 0,6% قبل سنة. وبلغ هذا النمو 5,4% إلى 23,6 مليار بالنسبة للدين الداخلي و5,8% إلى 5 مليار فيما يخص الدين الخارجي.

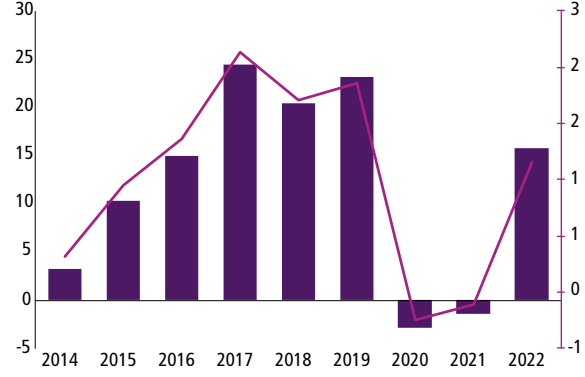
في ظل هذه الظروف، وبعد سنتين من العجز، حقق الرصيد العادي فائضا قدره 15,7 مليار، مساهما بذلك في تمويل نفقات الاستثمار في حدود 16,8%. وارتفعت هذه الأخيرة بواقع 20,6% إلى 93,8 مليار، حيث وصلت نسبة تنفيذها إلى 120,3% وبلغت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي 7,1%. وحسب الوزارات، بلغت هذه النفقات 10,6 مليار بالنسبة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، و10,2 مليار لوزارة التجهيز والماء، و6,2 مليار لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، و5,5 مليار لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

رسم بياني 12.5.1: نفقات الاستثمار



■ بمليار الدراهم (محور اليسار) — بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي

رسم بياني 11.5.1: الرصيد العادي

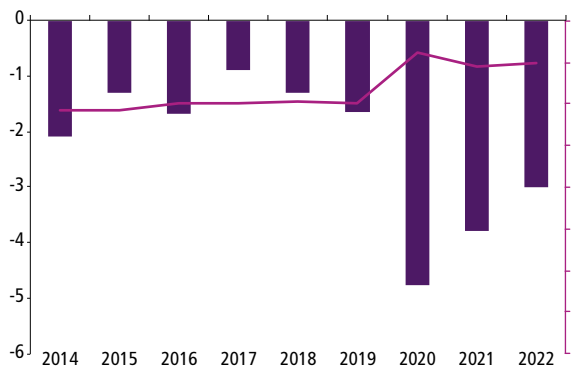


■ بمليار الدراهم (محور اليسار) — بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

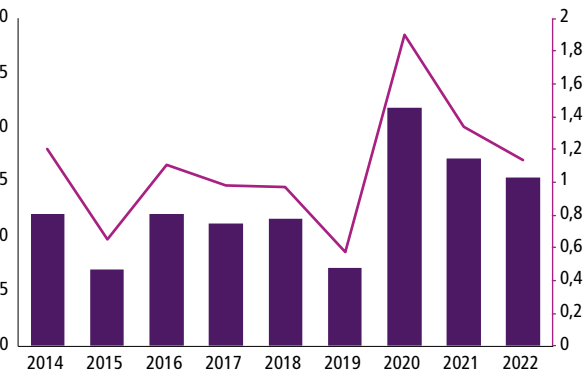
وأخذا بالاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بمبلغ 8,6 مليار، مقابل 3,6 مليار سنة 2021، فقد تقلص عجز الميزانية بواقع 6,2 مليار إلى 69,5 مليار درهم، أي ما يعادل 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,9%. ومع تراجع مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 1,6 مليار، بلغ عجز الصندوق 71,1 مليار، متراجعا بواقع 9,3 مليار.

رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر، بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



■ بمليار الدراهم (محور اليسار) — بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي

رسم بياني 13.5.1: مخزون العمليات قيد الأداء



■ بمليار الدراهم (محور اليسار) — بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) وتقديرات بنك المغرب استنادا إلى التدفقات السنوية لمخزون العمليات قيد الأداء.

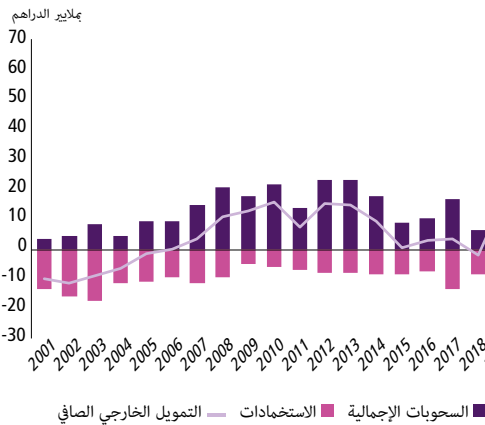
3.5.1 تمويل الخزينة

تم تمويل أغلب حاجيات الخزينة للسنة المالية 2022 بشكل أساسي من الموارد الداخلية بمبلغ صاف قدره 65 ملياراً، منها 20,9 مليار متأتية من استخدام ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، أما صافي الموارد الخارجية، فلم يتجاوز 6,1 مليار درهم.

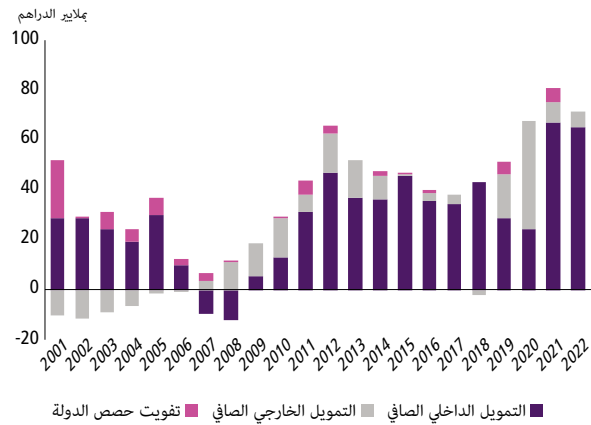
وبخصوص التمويل الداخلي، بالإضافة إلى ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة وتعبئة 22,4 مليار عبر قنواتها الخاصة¹، لجأت الخزينة إلى سوق المزادات بمبلغ صاف قدره 19,1 مليار مقابل 45,9 مليار سنة 2021. رفعت البنوك حيازاتها من سندات الخزينة بمبلغ 55,3 مليار، والمؤسسات المالية الأخرى بواقع 5,6 مليار، وشركات التمويل بمبلغ 3,8 مليار. من جهة أخرى، خفضت مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة مخزونها بواقع 34,4 مليار، وشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي بمقدار 6,2 مليار، وصندوق الإيداع والتدبير بواقع 3,6 مليار، والمقاولات غير المالية بمبلغ 1,3 مليار.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، عبثت الخزينة موارد إجمالية بلغ مجموعها 29,6 مليار درهم، مقابل 18,4 مليار في السنة الماضية، بما في ذلك 9,3 مليار مقترضة من البنك الدولي، و4,2 مليار من البنك الإفريقي للتنمية، و1,6 مليار من الوكالة الفرنسية للتنمية. في المقابل، ارتفعت المبالغ المسددة من 10,2 مليار إلى 23,6 مليار، منها 13,7 مليار درهم برسم إصدارين سنديين للخزينة في السوق المالية الدولية على نفس الخط سنتي 2012 و2013.

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخزينة



رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

¹ يتعلق الأمر بالودائع لدى الخزينة.

إطار 3.5.1: سياق تمويل الخزينة في 2022

خلال سنة 2022، تم تمويل الخزينة في سياق وطني ودولي جد صعب، تميز بالخصوص بارتفاع حاد في أسعار الفائدة نتيجة تشديد السياسات النقدية لمواجهة تصاعد التضخم. في ظل هذه الظروف، لم تلجأ الخزينة إلى السوق المالية الدولية واكتفت، لتمويلها الخارجي، بتعبئة الموارد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والتي انتقلت من 18,4 مليار سنة 2021 إلى 29,6 مليار سنة 2022.

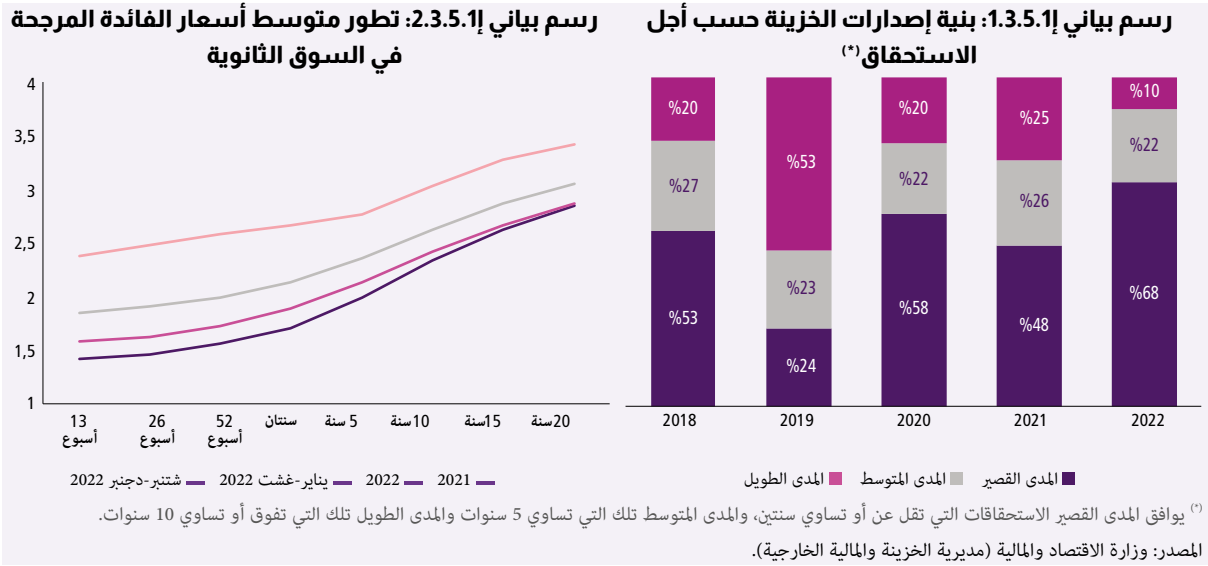
وعلى المستوى الوطني، أدت توقعات تشديد السياسة النقدية ورفع سعر الفائدة الرئيسي ابتداء من شتنبر، فضلا عن لجوء الخزينة بشكل كبير إلى آليات التمويل الخاصة ذات مردودية عالية نسبيا، إلى تزايد متطلبات المستثمرين بشأن العائدات في سوق المزايدات.

وخلال الأشهر الأخيرة من السنة، وبسبب تفاقم صعوبات التمويل لجأت الخزينة إلى ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة كما أطلقت إصدارات سنديّة بأسعار قابلة للمراجعة وسندات قصيرة الأمد. بالفعل ولأول مرة، أصدرت الخزينة في نونبر ودجنبر 2022 سندات لأجل 5 سنوات بمعدلات مرتبطة بأسعار السندات لأجل 52 أسبوعا في السوق الثانوية مع إضافة هامش ثابت قدره 15 نقطة أساس حيث بلغ مجموع الموارد المعبئة¹ 9 مليار درهم. وعادت الخزينة أيضا لاعتماد سندات قصيرة الأمد، أي 32 و45 يوما، بما مجموعه 18,6 مليار، وكانت 2013 آخر سنة أصدرت فيها الخزينة سندات قصيرة الأمد (35 يوما).

في مجمل سنة 2022، بلغ مجموع الاكتتابات الجديدة 128,8 مليار، مقابل 144,5 مليار سنة 2021، منها 68,2% عوض 48,4%. على شكل آجال استحقاق قصيرة، في حين تراجعت حصة الاستحقاقات الطويلة من سنة إلى أخرى من 25,2% إلى 9,6%. بالتالي، في نهاية سنة 2022، بلغ متوسط أجل استحقاق الدين الداخلي 5 سنوات و9 أشهر، منخفضا بواقع 8 أشهر مقارنة بنهاية سنة 2021.

أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة على هذه الإصدارات، فقد ارتفعت بواقع 63 نقطة أساس إلى 1,99% بالنسبة لآجال 13 أسبوعا، وبواقع 53 نقطة أساس إلى 1,94% على مستوى الإصدارات لمدة 26 أسبوعا، و32 نقطة أساس إلى 2,04% بالنسبة للسندات لسنتين و30 نقطة أساس إلى 1,84% بالنسبة للسندات لأجل 52 أسبوعا. وعلى نفس المنوال، سجلت المعدلات المطبقة بالنسبة لآجال الاستحقاق المتوسطة والطويلة، ارتفاعات بلغت على وجه الخصوص 34 نقطة أساس إلى 2,68% بالنسبة للسندات لأجل 10 سنوات و28 نقطة أساس إلى 2,27% بالنسبة للسندات لأجل 5 سنوات. وقد تم تسجيل تطورات مماثلة في السوق الثانوية.

¹ تمت هذه الإصدارات بعد جلسات المزايدة التي انعقدت في 22 و29 نونبر و6 دجنبر 2022.



4.5.1 الدين العمومي

بنهاية دجنبر 2022، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي المباشر بنسبة 7,5% إلى 951,8 مليار درهم إجمالاً، مع تزايد مكونه الداخلي بواقع 6,1% إلى 722,9 مليار ومكونه الخارجي بنسبة 12,3% إلى 228,9 مليار درهم. وأخذاً بالاعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي بنسبة 4,3%، تزايدت نسبة مديونية الخزينة بواقع 2,1 نقطة مئوية إلى 71,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مما يشمل ارتفاع الدين الداخلي بنسبة 0,9 نقطة إلى 54,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، وكذا الدين الخارجي بواقع 1,2 نقطة إلى 17,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

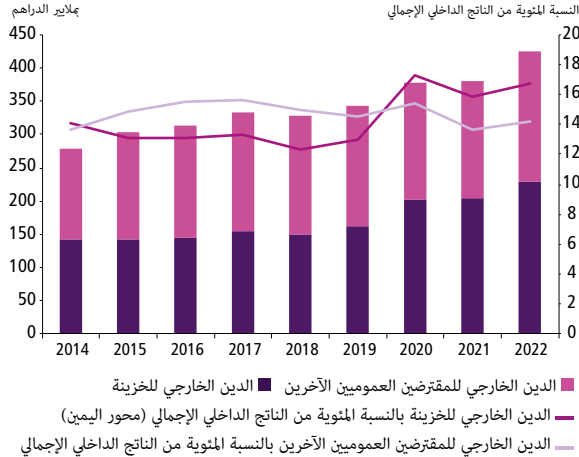
وبالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، ظل متوسط تكلفة¹ مكونه الداخلي مستقرًا في نسبة 3,5% نتيجة إعادة توجيه إصدارات الخزينة نحو آجال الاستحقاق القصيرة، مما أدى إلى تراجع متوسط آجال استحقاق هذا الدين بما قدره 8 أشهر مقارنة مع 2021 إلى 5 سنوات و9 أشهر. أما بالنسبة للدين الخارجي للخزينة، فقد ظلت تكلفته دون تغيير في 2,4%، ولا يزال الأورو يهيمن على بنيته حيث ارتفعت حصته من 63,1% إلى 63,8%، على حساب الدولار الذي انخفضت حصته من 31,9% إلى 31,5%.

وفيما يخص الدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 10,1% إلى 193,7 مليار، وهو ما يمثل 14,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 13,8% سنة 2021. وإجمالاً، بلغ جاري الدين الخارجي العمومي² 422,6 مليار، أي ما يعادل 31,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 29,8%. ويمتلك هذا الدين في حدود 52,6% مقابل 49,3% في سنة 2021، الدائنون متعددو الأطراف، وتستأثر السوق المالية الدولية والبنوك التجارية بنسبة 24,8% مقابل 28,4%، بينما تصل حصة الدائنين الثنائيين إلى 22,6% بعد 22,3%.

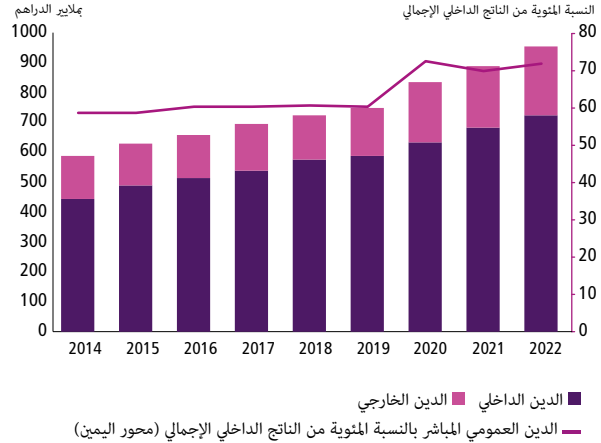
¹ يُحسب كمعدل فوائد الدين المؤداة خلال السنة الجارية نسبة إلى مخزون الدين في السنة السابقة.

² الدين الخارجي للخزينة والمقترضون العموميون الآخرون (المؤسسات والمقاولات العمومية، والمؤسسات المالية العمومية، والجماعات الترابية، والمؤسسات ذات النفع العام).

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بمليارات الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
722,9	681,5	632,9	585,7	574,6	539,1	514,7	488,4	I- الدين الداخلي للخزينة (2+1)
54,3	53,5	54,9	47,2	48,1	46,9	47,0	45,3	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
665,8	646,6	600,7	557,2	546,2	516,7	490,0	470,1	1-مناقصات سندات الخزينة
50,1	50,7	52,1	44,9	45,7	45,0	44,8	43,6	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
57,2	34,9	32,2	28,5	28,4	22,4	24,7	18,3	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
4,3	2,7	2,8	2,3	2,4	2,0	2,3	1,7	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
228,9	203,8	199,7	161,6	148,0	153,2	142,8	140,8	II- الدين الخارجي للخزينة
17,2	16,0	17,3	13,0	12,4	13,3	13,0	13,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
951,8	885,3	832,6	747,3	722,6	692,3	657,5	629,2	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
71,6	69,5	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	58,4	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
193,7	176,0	177,5	179,9	179,1	179,7	169,7	160,2	IV- الدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين
14,6	13,8	15,4	14,5	15,0	15,6	15,5	14,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
422,6	379,7	377,2	341,5	327,1	332,9	312,5	301,0	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
31,8	29,8	32,7	27,5	27,4	29,0	28,6	27,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
1 330,2	1 274,7	1 152,5	1 239,8	1 195,2	1 148,9	1 094,2	1 078,1	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة الأساس 2014

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي.

إطار 4.5.1: تقدير عتبة استدامة الدين العمومي المباشر في المغرب

حسب صندوق النقد الدولي، يُعتبر الدين العمومي لبلد ما مستداماً إذا كان باستطاعة الحكومة الوفاء بجميع التزامات الأداء الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى مساعدة مالية استثنائية أو دون أن تجد نفسها في حالة تخلف عن السداد. وترتبط استدامة الدين إلى حد كبير بمتغيرات ماكرو اقتصادية أخرى، لا سيما النمو الاقتصادي والتضخم، التي تحدد العتبة التي تصبح عندها استدامة الدين معرضة للخطر.

وقد تم تناول مسألة تحديد عتبة استدامة الديون بشكل موسع في الأدبيات الاقتصادية دون التمكن من الوصول إلى إجماع حول مستوياتها أو منهجية تقديرها. والحال أنه بعد عدة محاولات لتحديد عتبة مشتركة بين جميع الدول أو فئات الدول، (رينهارت وروغوف 2010¹ ورينهارت، رينهارت وروغوف 2012²، صندوق النقد الدولي 2011³، البنك الدولي 2013⁴)، خلصت أحدث الدراسات (صندوق النقد الدولي، 2014⁵)، إلى عدم وجود عتبة موحدة وسلطت الضوء على ضرورة أخذ خصوصيات كل بلد بالاعتبار. ومن هذا المنطلق، لا يقترح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عتبة محددة، لكنهما أعدا أطراً تحليلية مخصصة.

عتبة استدامة الدين في المغرب

وفيما يتعلق بتقدير العتبة الحرجة لاستدامة الدين العمومي المباشر بالمغرب، تم تطبيق منهجية رينهارت وروغوف (2010)، التي تتمثل في تحليل تطور النمو والتضخم بالتزامن مع تطور الدين. وتشمل البيانات المستخدمة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 التي تم خلالها تصنيف مستوى الدين نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي حسب أربع فواصل: أقل من 50%، بين 50% و60%، من 60% إلى 70%، وأكثر من 70%.

جدول 1.4.5.1: ملخص النتائج

الدين العمومي المباشر (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)،				
أقل من 50%	بين 50% و60%	بين 60% و70%	أكثر من 70%	
4,7%	4,5%	4,3%	0,6%	متوسط النمو
-	0,2%	0,2%	4,8%	تغير متوسط النمو*
1%	1,3%	1,7%	4,9%	نسبة التضخم الوسيطة
3	9	15	6	عدد السنوات

* بين فاصل محدد والفاصل الذي يسبقه.

¹ رينهارت وروغوف (ماي 2010)، « Growth in a Time of Debt » المجلد 100، العدد 2، الصفحات 573-578، المجلة الاقتصادية الأمريكية.

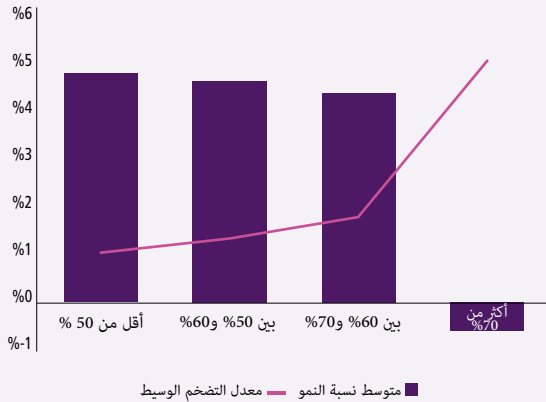
² رينهارت، رينهارت وروغوف (صيف 2012)، « Public Debt Overhangs: Advanced-Economy Episodes since 1800 »، المجلد 26، العدد 3، الصفحات 69-86، مجلة الآفاق الاقتصادية.

³ صندوق النقد الدولي (غشت 2011)، « Modernizing the Framework for Fiscal Policy and Public Debt Sustainability Analysis »، المجلد 2011، العدد 34، والاستعراض، المجلد 2011، العدد 34.

⁴ البنك الدولي (يوليوز 2013)، « Policy research working papers »، « Finding The Tipping Point - When Sovereign Debt Turns Bad »، العدد 5391.

⁵ صندوق النقد الدولي (يونيو 2014)، « Pas de seuil magique »، التمويل والتنمية.

رسم بياني 1.4.5.1: الدين العمومي المباشر بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، النمو والتضخم 1990-2022



تشير دراسة العلاقة بين الدين العمومي ومتوسط النمو ونسبة التضخم الوسيطة إلى انخفاض ملموس في معدل النمو وارتفاع هام في نسبة التضخم عندما تتجاوز نسبة الدين عتبة 70% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالفعل، ففي السنوات التي تجاوزت فيها نسبة الدين هذه العتبة، تراجع متوسط النمو بمقدار 4,8 نقطة مئوية، مقارنة بالفصل الأدنى، حيث انخفض من 4,3% إلى -0,6%، وقفزت نسبة التضخم الوسيطة من 1,7% إلى 4,9%. لذلك يتبين من هذه المنهجية أن عتبة استدامة الدين في المغرب تبلغ حوالي 70% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبالتالي، يكون بلدنا قد حافظ بشكل عام على دينه العمومي عند مستوى يمكن تحمله خلال الفترة بأكملها. وقد تم تخطي عتبة استدامة الدين ستة مرات خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 حيث بلغ متوسط نسبة الدين 71,9% ومؤخراً في عام 2020 و2022 عندما وصلت هذه النسبة على التوالي إلى 72,2% و71,6%.

مقارنة مرجعية

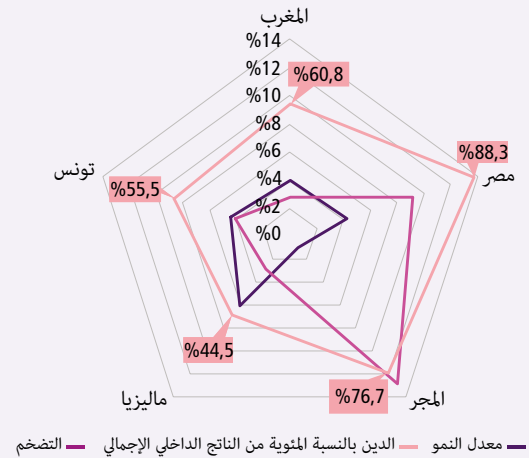
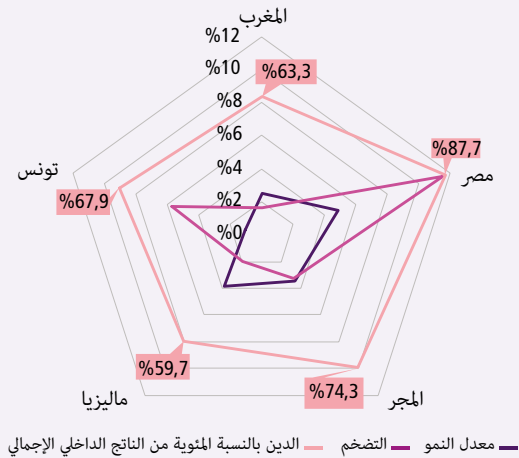
لتحديد وضعية المغرب مقارنة بدول أخرى، تم اختيار عينة من البلدان الصاعدة والمتقدمة وتم تطبيق نفس المنهجية عليها خلال نفس الفترة بناء على بيانات صندوق النقد الدولي. وتشمل هذه العينة مصر وإسبانيا وفرنسا والمجر وماليزيا وتونس وتركيا.

وتظهر النتائج أن عتبة استدامة الدين تصل إلى 70% في تونس وإلى 60% في ماليزيا وتركيا وإلى 100% في مصر والمجر وفرنسا وإسبانيا (الرسمان البيانيان 2.4.5.1 و3.4.5.1). وخلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012، ظلت معدلات الدين العمومي أقل من عتبة استدامة الدين بالنسبة لجميع بلدان العينة. وعلى العكس، بين 2013 و2022، انخرطت هذه المعدلات في منحى تصاعدي، حيث تجاوزت عتبة استدامة الدين في حالة فرنسا وإسبانيا، اللتين بلغ فيهما هذا المعدل 101,4% و106,4% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي (الرسم البياني 4.4.5.1). وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 وأزمة الديون الأوروبية في فترة 2010-2012.

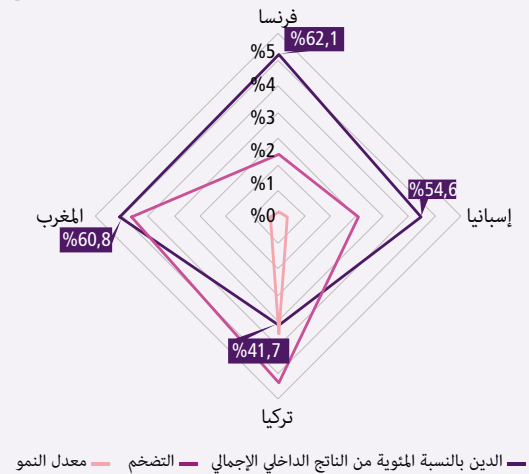
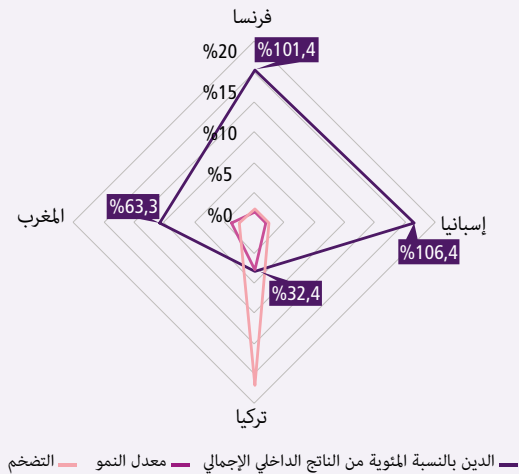
المتوسط في 2013 - 2022

المتوسط في 1990 - 2012

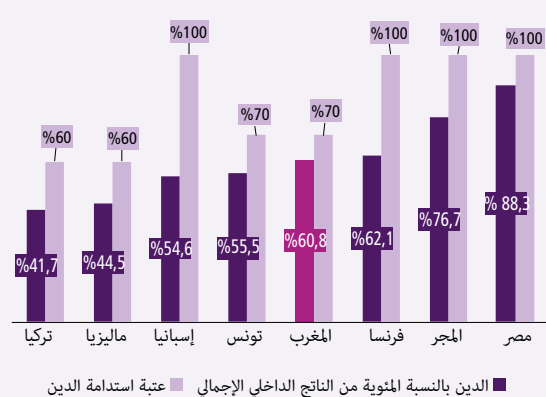
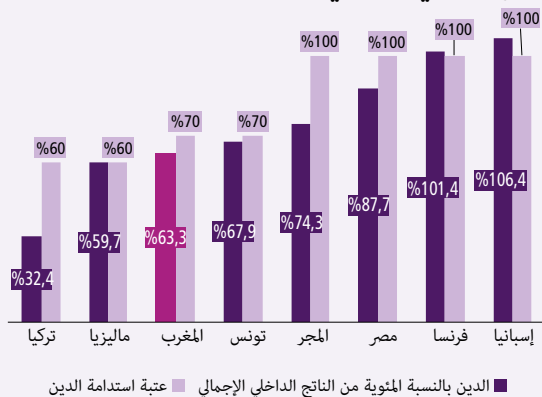
الرسمان البيانيان إ1.4.5.2: عينة الدول الصاعدة والنامية



الرسمان البيانيان إ3.4.5.1: عينة الدول المتقدمة



الرسمان البيانيان إ4.4.5.1: الدين بالنسبة للمئوية من الناتج الداخلي الإجمالي وعتبة استدامة الدين



6.1 ميزان المدفوعات

بعد الانتعاش المسجل عقب الجائحة في 2021، عرفت المبادلات الخارجية نمواً قويا في 2022 في سياق اتسم بارتفاع حاد في الأسعار وبتراجع الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية.

وهكذا ارتفعت واردات السلع بواقع 39,5% نتيجة تزايد الفاتورة الطاقية وتنامي المشتريات من المواد نصف المصنعة. بالمقابل، ارتفعت الصادرات بنسبة 30,1%، مدعومة بالأساس بمبيعات الفوسفات ومشتقاته وقطاع السيارات. ونتيجة لذلك، تفاقم العجز التجاري بشكل ملموس ليصل إلى 23,2% من الناتج الداخلي الإجمالي وتراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات، من سنة إلى أخرى، من 62,3% إلى 58,1%.

بالموازاة مع ذلك، أدى انتعاش النشاط السياحي، بعد رفع القيود الصحية، إلى تسجيل تدفق قياسي في مداخيل الأسفار بمبلغ 93,6 مليار درهم مقابل 78,7 مليار في سنة 2019. وفيما يتعلق بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، تأكد الأداء الاستثنائي الملاحظ منذ 2020 خلال سنة 2022، مع ارتفاع جديد بواقع 16% إلى 110,7 مليار درهم. وقد مكنت هذه التطورات من احتواء عجز الحساب الجاري، الذي بلغ 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2,3% في سنة 2021.

أما بالنسبة للعمليات المالية، فبالرغم من سياق دولي غير موثي عموماً ومتسم بعدم اليقين، تواصل انتعاش تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع عائدات بلغت في المجموع ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد 2,6% سنة من قبل. وفيما يخص استثمارات الحافظة، فقد شهدت تدفقاً مهماً إلى الخارج ارتبط بالأساس بتسديد القرض السندي للخزينة بمبلغ 13,7 مليار درهم. وبخصوص الاستثمارات الأخرى، تميزت السنة بتزايد الاقتراضات الخارجية بمبلغ 20,7 مليار درهم، لا سيما اقتراضات الخزينة.

وفي ظل هذه الظروف، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 2,1% لتصل إلى 337,6 مليار درهم، وهو ما يمثل تغطية 5 أشهر و13 يوماً من واردات السلع والخدمات.

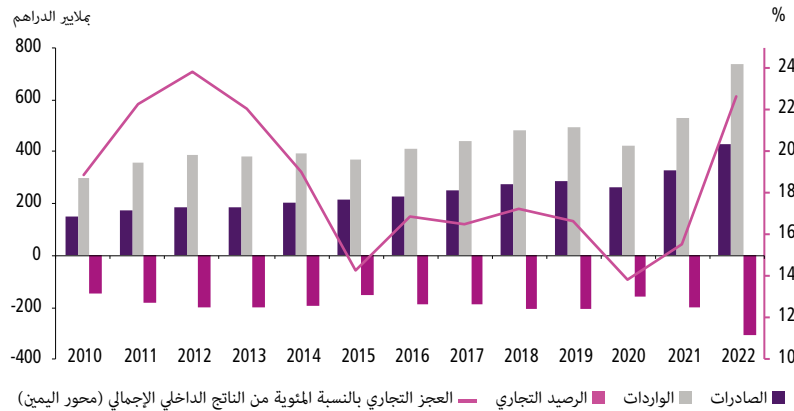
جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات* (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	
-3,5	-2,3	-1,2	-3,4	-4,9	-3,2	الحساب الجاري
30,1	25,2	-7,5	3,3	10,7	10,3	الصادرات (تسليم ظهر السفينة، التغير بالنسبة المئوية)
39,5	25,0	-13,9	2,0	9,9	6,7	الواردات (التكلفة والتأمين والشحن، التغير بالنسبة المئوية)
23,2	15,6	13,9	16,7	17,2	16,5	العجز التجاري (تسليم ظهر السفينة - التكلفة والتأمين والشحن)
170,8	-5,1	-53,7	7,8	1,2	12,3	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
16,0	40,1	4,8	0,1	-1,5	5,3	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-1,9	-1,7	0,3	-2,6	-3,9	-2,5	الحساب المالي (التدفق الصافي)
3,0	2,6	2,3	2,8	3,9	3,0	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية
-1,6	0,7	-4,1	-0,9	-0,3	-2,0	القروض
-0,1	-0,4	-0,9	-0,8	-0,7	-1,5	الائتمانات التجارية
0,2	-1,3	1,8	-0,8	-0,5	2,9	العملة والودائع ¹
337,6	330,8	320,6	253,4	233,7	244,3	الأصول الاحتياطية الرسمية (بمليار الدراهم)
5,4	5,3	7,1	6,9	5,4	5,6	الأصول الاحتياطية الرسمية (بعدد الأشهر من الواردات)

* حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.
المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

1.6.1 الميزان التجاري

رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري



المصدر: مكتب الصرف.

¹ تتكون بالأساس من الأوراق البنكية الأجنبية، باستثناء تلك التي يحوزها بنك المغرب، والديون والالتزامات تجاه غير المقيمين على شكل ودائع البنوك بما فيها البنوك الحرة.

خلال سنة 2022، سجل العجز التجاري ارتفاعا قياسيًا بمبلغ 109,7 مليار ليصل إلى 308,8 مليار درهم، أو ما يعادل 23,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 15,6% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى تزايد الواردات بنسبة 39,5% إلى 737,4 مليار والصادرات بواقع 30,1% إلى 428,6 مليار. هكذا، توقف المنحى التصاعدي لمعدل التغطية المسجل في السنوات الأخيرة، مع تراجع من سنة إلى أخرى من 62,3% إلى 58,1%.

جدول 2.6.1: أبرز السلع المستوردة (بملايير الدراهم)

التغير (%)		*2022	2021	2020	2019	
2022/2021	2021/2020					
39,5	25,0	737,4	528,6	422,9	491,0	الواردات الإجمالية
102,1	52,0	153,2	75,8	49,9	76,3	الطاقة ومواد التشحيم
112,3	54,3	76,4	36,0	23,3	38,8	الغاز والوقود
128,3	47,4	24,2	10,6	7,2	9,1	الفحم وفحم الكوك ومحروقات صلبة مثيلة
50,9	46,0	26,3	17,4	11,9	14,1	غاز النفط ومحروقات أخرى
163,5	47,8	12,9	4,9	3,3	8,4	زيوت النفط ومواد التشحيم
46,5	24,3	169,7	115,9	93,2	104,5	منتجات نصف مصنعة
209,3	73,3	21,4	6,9	4,0	3,8	الأمونيا
34,4	24,6	21,7	16,1	12,9	14,4	مواد بلاستيكية ومنتجات متنوعة من البلاستيك
35,0	29,3	16,9	12,5	9,7	10,3	مواد كيميائية
48,7	10,7	10,0	6,7	6,1	6,3	الورق والورق المقوى ومنتجات الورق والورق المقوى
44,9	8,4	86,7	59,9	55,2	47,8	مواد غذائية
81,2	5,8	25,9	14,3	13,5	9,2	القمح
330,8	-67,8	3,2	0,7	2,3	0,8	الشعير
33,7	33,2	7,9	5,9	4,4	4,0	السكر الخام أو المكرر
27,5	12,7	7,7	6,1	5,4	5,2	الذرة
19,3	9,4	141,3	118,5	108,3	124,8	سلع التجهيز
57,4	29,3	15,0	9,5	7,4	8,2	أجزاء الطائرات ومركبات أخرى جوية أو فضائية
31,2	20,1	13,2	10,1	8,4	8,9	محركات المكبس؛ محركات أخرى وأجزاؤها
39,0	14,7	11,2	8,0	7,0	9,1	الأسلاك، والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء
49,9	51,8	44,3	29,5	19,5	22,1	مواد خام
74,8	119,8	18,8	10,7	4,9	6,9	كبريت خام وغير مكرر
40,6	47,9	8,1	5,8	3,9	3,7	زيت الصوجا الخام أو المكرر
76,2	77,6	3,6	2,0	1,2	1,3	خردة الحديد، والنفايات، وشظايا النحاس، وحديد زهر، والحديد وفضلات وخامات أخرى
10,2	33,2	142,0	128,9	96,8	115,0	سلع الاستهلاك
22,4	24,8	24,1	19,7	15,8	18,8	قطع الغيار وأجزاء السيارات والمركبات السياحية
26,7	37,4	11,4	9,0	6,5	8,2	أقمشة وخيوط من ألياف تركيبية واصطناعية
24,9	9,2	7,6	6,1	5,6	6,0	مصنوعات متنوعة من البلاستيك

* أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

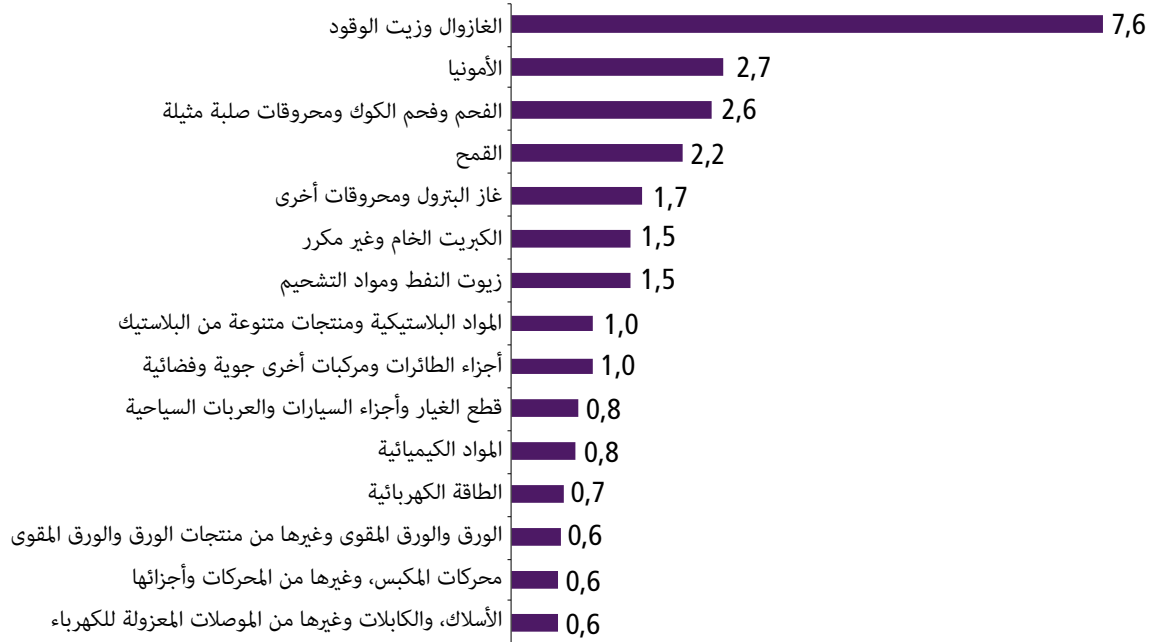
شمل ارتفاع الواردات كافة فئات المنتجات مما يعكس إلى حد كبير نمو أسعار المواد الغذائية والمنتجات الطاقة. وتزايدت مشتريات هذه الأخيرة بأكثر من الضعف إلى 153,2 مليار درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع واردات «الغاز والوقود» بنسبة 112,3% إلى 76,4 مليار و«الفحم وفحم الكوك ومحروقات صلبة ماثلة» بنسبة 128,3% إلى 24,2 مليار. وعلى نفس المنوال، تزايدت إمدادات «غاز النفط ومحروقات أخرى» بنسبة 50,9% إلى 26,3 مليار وتلك الخاصة بـ«زيوت النفط ومواد التشحيم» بنسبة 163,5% إلى 12,9 مليار.

وسجلت واردات المواد نصف المصنعة نموًا قياسياً بنسبة 46,5% إلى 169,7 مليار، نتيجة بالخصوص لتزايد مشتريات الأمونيا بثلاثة أضعاف إلى 21,4 مليار. وعرف سعر هذا الأخير، وهو من المواد الرئيسية في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية، ارتفاعاً بنسبة 171,4% بسبب تزايد سعر الغاز الطبيعي. وفيما يتعلق بالمنتجات نصف المصنعة الرئيسية الأخرى، فقد سجلت زيادات بلغت 34,4% بالنسبة «للمواد البلاستيكية والمنتجات المتنوعة من البلاستيك»، و35% فيما يخص «المنتجات الكيميائية» و48,7% بالنسبة «للورق والورق المقوى والمنتجات المتنوعة من الورق والورق المقوى».

بموازاة ذلك، وصلت واردات المواد الغذائية إلى 86,7 مليار مقابل 59,9 مليار سنة 2021، مدفوعة بالخصوص بإمدادات القمح التي سجلت مستوى استثنائياً بمبلغ 25,9 مليار، نظراً للتأثير المزدوج لارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة 40,8% وضعف الإنتاج المحلي. ومن جهتها، تزايدت مشتريات الشعير إلى 3,2 مليار، بعد 700 مليون درهم سنة من قبل، ونمت مشتريات «السكر الخام أو المكرر» بنسبة 33,7% إلى 7,9 مليار والذرة بواقع 27,5% إلى 7,7 مليار درهم.

وفيما يتعلق بسلع التجهيز، بلغ مجموع وارداتها 141,3 مليار درهم مقابل 118,5 مليار في 2021، ما يعكس بالخصوص زيادات بواقع 57,4% بالنسبة «لأجزاء الطائرات والمركبات الجوية الأخرى»، وبواقع 31,2% فيما يخص «محركات المكبس»، وبنسبة 39% بالنسبة «للأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء». وعلى نفس المنوال، انتقلت مشتريات المواد الخام من 29,5 مليار إلى 44,3 مليار، 18,8 مليار منها تهم «الكبريت الخام وغير المكرر»، وهو مادة أخرى أساسية في صناعة الأسمدة الفوسفاتية، فيما 8,1 مليار تخص «زيت الصوجا الخام أو المكرر». أما بالنسبة لواردات المنتجات المعدة للاستهلاك، فقد ارتفعت بنسبة 10,2% إلى 142 مليار، مدفوعة بالأساس بتزايد واردات «قطع الغيار وأجزاء السيارات السياحية» بنسبة 22,4%، و«الأقمشة والخيوط من الألياف التركيبية والاصطناعية» بنسبة 26,7%، و«منتجات متنوعة من مادة البلاستيك» بنسبة 24,9%. كذلك، بلغت مقتنيات «السيارات السياحية» 19,2 ملياراً بدلاً من 18,5 ملياراً في 2021.

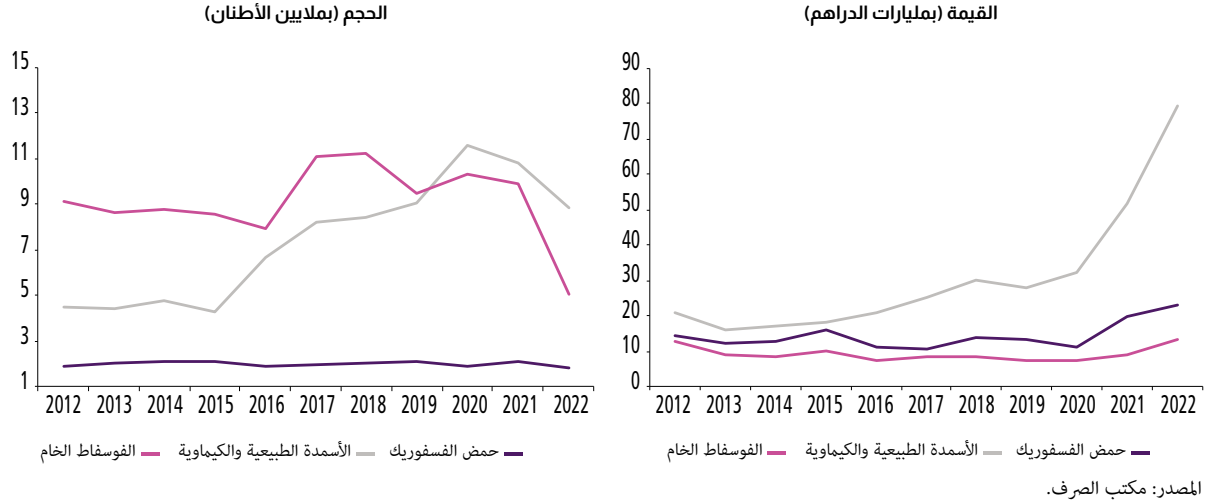
رسم بياني 2.6.1: مساهمات المنتجات الرئيسية في تطور الواردات في 2022 (بالنقاط المئوية)



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

وشمل ارتفاع الصادرات كافة القطاعات أيضا. فقد واصلت مبيعات الفوسفات ومشتقاته، التي استفادت من تصاعد الأسعار في السوق الدولية، ديناميتها الملحوظة منذ 2020 إذ سجلت أداء ملبوساً بنسبة 43,9% إلى 115,5 مليار درهم، محتلة من جديد للمرة الأولى منذ 2014 الصدارة بين القطاعات المُصدرة. وهمت الارتفاعات الأسمدة الطبيعية والكيميائية بنسبة 53,9% إلى 79,3 مليار وحمض الفوسفوريك بنسبة 15,2% إلى 22,8 مليار والفوسفات الخام بواقع 49,7% إلى 13,4 مليار. وحسب الوجهة، نمت صادرات الأسمدة الطبيعية والكيميائية نحو الهند بأكثر من الضعف، مما رفع حصة هذه السوق من 12,4% إلى 22% بين 2021 و2022، بينما انخفضت حصة البرازيل من 29,1% إلى 18%. وتبقى الأسواق الرئيسية الأخرى هي بنغلادش (10,8%) وجيبوتي (7%) والأرجنتين (5,4%). ولا تزال المبيعات الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تمثل أكثر من 20% في 2019، متأثرة بالرسوم التعويضية المفروضة على الأسمدة المغربية منذ عام 2021، وبالتالي لم تتجاوز حصتها 5% في 2022.

رسم بياني 3.6.1: صادرات الفوسفات ومشتقاته



بالرغم من الصعوبات التي يواجهها قطاع السيارات على المستوى الدولي، عرفت صادرات فرع صناعة السيارات تقدماً ملموساً بنسبة 40% إلى 55,1 مليار. ويعكس هذا التطور تعزيز القدرات الإنتاجية لمصنع «ستيلانتيس» بالقنيطرة واستمرار انتعاش الإنتاج بمجموعة «رونو». هكذا، تزايد عدد السيارات السياحية المصدرة بنسبة 22,7% إلى 440 ألف، وارتفع متوسط سعر الوحدة بواقع 14,2% إلى 120,7 ألف درهم. وتظل أوروبا السوق الرئيسية التي تستأثر بأكثر من 90% من الصادرات، مع 35,9% موجهة نحو فرنسا و13,8% نحو إيطاليا و10,2% نحو إسبانيا. أما إفريقيا، فقد مثلت 5,3% من المجموع مقابل 2,6% سنة من قبل، 3% منها نحو ليبيا و0,5% نحو تونس و0,3% نحو مصر.

بموازاة ذلك، أظهرت مبيعات فرع «الكابلاج» تعافياً ملموساً بعد سنتين متعاقبتين من الانخفاض. وتحسنت بنسبة 28,9% إلى 32,6 مليار، لتتجاوز بالتالي مستواها ما قبل الأزمة. بالمقابل، سجلت صادرات فرع «الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد» نمواً محدوداً بنسبة 3,7% إلى 7,3 مليار. وإجمالاً، بلغ رقم معاملات صادرات قطاع السيارات 111,3 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 33% من سنة لأخرى وبنسبة 38,3% مقارنة بسنة 2019.

جدول 3.6.1: الصادرات حسب القطاعات (بملايير الدراهم)

	التغير (%)		*2022	2021	2020	2019	
	2022/2021	2021/2020					
	30,1	25,2	428,6	329,4	263,1	284,5	الصادرات الإجمالية
	43,9	57,8	115,5	80,3	50,9	48,9	الفوسفات ومشتقاته
	53,9	60,2	79,3	51,5	32,1	28,1	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
	49,7	21,9	13,4	8,9	7,3	7,3	الفوسفات الخام
	15,2	74,1	22,8	19,8	11,4	13,6	حمض الفوسفوريك
	33,0	15,8	111,3	83,7	72,3	80,2	السيارات
	40,0	34,9	55,1	39,4	29,2	33,9	صناعة السيارات
	28,9	-1,6	32,6	25,3	25,7	31,9	الكابلاج
	3,7	-5,4	7,3	7,0	7,4	7,8	الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد
	19,1	11,6	83,2	69,9	62,6	62,1	الفلاحة والصناعة الغذائية
	19,8	11,6	43,8	36,6	32,8	32,4	الصناعة الغذائية
	17,9	11,7	37,0	31,4	28,1	27,3	الفلاحة والغابات والصيد
	20,7	21,7	44,0	36,4	29,9	36,9	النسيج والجلد
	21,9	24,9	27,6	22,6	18,1	23,3	الملابس الجاهزة
	12,6	29,7	8,5	7,5	5,8	7,5	الملابس المحبوكة
	32,0	11,2	3,5	2,7	2,4	2,2	الأحذية
	34,9	25,0	21,3	15,8	12,7	17,5	صناعة الطائرات
	36,4	35,1	14,5	10,7	7,9	10,3	التجميع
	31,9	8,2	6,7	5,1	4,7	7,2	نظام الربط البيني للأسلاك الكهربائية
	38,4	30,2	18,6	13,4	10,3	10,4	الصناعات الإلكترونية والكهربائية
	62,5	46,9	6,7	4,1	2,8	4,3	المكونات الإلكترونية
	36,0	32,1	7,2	5,3	4,0	2,4	أسلاك وخيوط وموصلات كهربائية أخرى
	16,7	18,6	29,1	24,9	21,0	24,3	صناعات أخرى
	13,4	44,2	5,6	5,0	3,4	4,2	صناعات استخراجية معدنية أخرى

* أرقام مؤقتة.

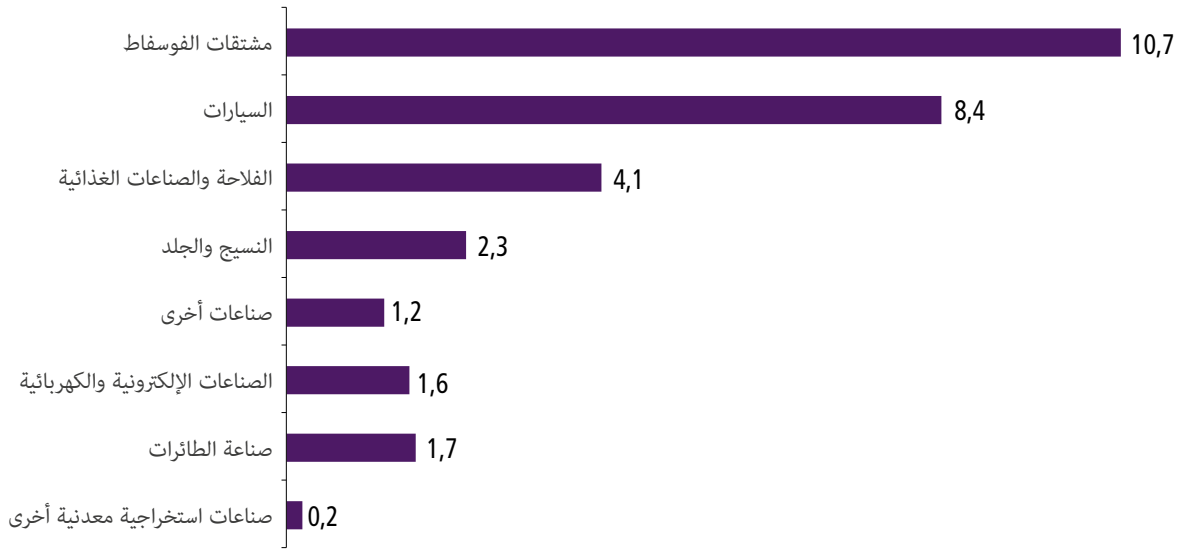
المصدر: مكتب الصرف.

وفيما يتعلق بمبيعات قطاع «الفلاحة والصناعة الغذائية»، فقد حافظت على أدائها الجيد مع تسجيل نمو بنسبة 19,1% إلى 83,2 مليار. هكذا، ارتفعت صادرات الصناعة الغذائية بنسبة 8,19% لتصل إلى 43,8 مليار، مدفوعة بالأساس بتحسين صادرات «السكر الخام أو المكرر» بنسبة 50,6%. أيضا، ورغم الجفاف الحاد الذي شهده بلدنا، سجلت مبيعات المنتجات الفلاحية توسعا بنسبة 17,9% إلى 37 مليار إجمالا وبنسبة 35% فيما يخص الطماطم الطرية إلى 10,4 مليار، نتيجة التأثير المزدوج لتزايد الكميات بنسبة 17,3% ومتوسط السعر بنسبة 15,1%.

أما بالنسبة لصناعة «النسيج والجلد»، فقد انتقلت صادراتها من 36,4 مليار إلى 44 مليار، ارتباطا بالأساس بتحسين مبيعات فرع «الملابس الجاهزة» بنسبة 21,9% والتي تمثل 62,8% منها. وسجلت المنتجات الأخرى ارتفاعات هامة أيضا بلغت 12,6% بالنسبة «للملابس المحبوكة» و32% «للأحذية».

وعلى نفس المنوال، ارتفعت مبيعات قطاع صناعة الطائرات بنسبة 34,9% إلى 21,3 مليار، وهو مستوى أعلى مما سجل قبل الأزمة. ويعكس هذا التطور تحسنا بنسبة 36,4% لفرع التجميع وبنسبة 31,9% فيما يخص فرع «نظام الربط البيني للأسلاك الكهربائية (EWIS)». وعلى مستوى قطاع «الصناعات الإلكترونية والكهربائية»، تعززت الصادرات بنسبة 62,5% بالنسبة للمكونات الإلكترونية، وبنسبة 36% بالنسبة «للأسلاك والكابلات والموصلات الأخرى للكهرباء» وبنسبة 38,4% إجمالا إلى 18,6 مليار درهم.

رسم بياني 4.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات في 2022 (بالنقاط المئوية)



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.6.1: تطور صناعة السيارات الكهربائية

يمثل النقل الطرقي أحد القطاعات الرئيسية المسببة في انبعاثات الغازات الدفيئة بحصة تصل على المستوى العالمي إلى 10%¹ في 2019. ونتيجة للعديد من المبادرات الدولية والوطنية، ومنها على الخصوص اتفاق باريس كوب-21 ومبادرة صافي الانبعاثات الصفري (A2Z)²، تتجه صناعة السيارات بشكل متزايد نحو السيارة الكهربائية.

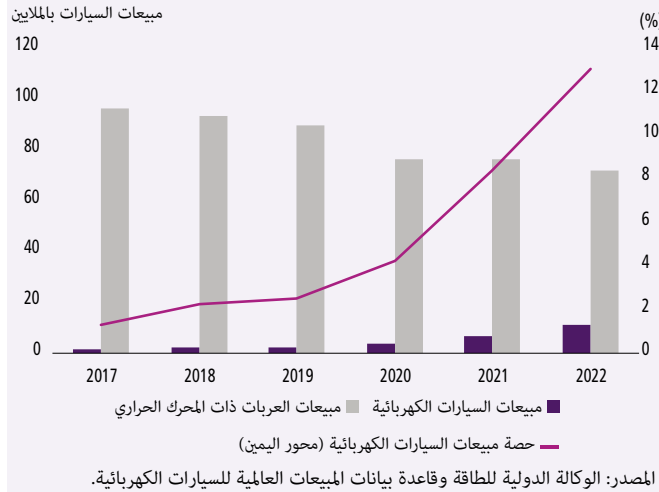
في هذا السياق، سيتعين على المغرب بالنظر إلى سياسته البيئية والتزاماته في إطار الجهود التي يبذلها لمواجهة تغير المناخ وكذا بالنظر إلى علاقاته التجارية مع البلدان المتقدمة لا سيما الأوروبية، الانخراط في هذا التوجه. ويبدو هذا الخيار اليوم كضرورة أخذاً بالاعتبار وزن صناعة السيارات ضمن صادراته وقيام المفوضية الأوروبية، وهي السوق الرئيسي لصادرات القطاع، بتطبيق آلية تعديل الكربون عند الحدود³، ابتداءً من يناير 2023، وكذا قرار منع البيع في السوق الأوروبية بحلول 2035 للسيارات الجديدة التي ينبعث منها ثاني أكسيد الكربون.

¹ حسب الوكالة الدولية للطاقة.

² مبادرة Accelerating to Zero هي أكبر تحالف عالمي في مجال النقل الذي أعطيت انطلاقته خلال الكوب 27 بشرم الشيخ. وتضم أكثر من 200 بلد موقع، بما فيها المغرب، مع تحديد هدف رئيسي يتمثل في أن تكون كل مبيعات السيارات الجديدة خالية من الانبعاثات بحلول 2035 في الأسواق الرئيسية، و2040 في كافة أنحاء العالم.

³ Carbon Border Adjustment Mechanism.

رسم بياني إ1.1.6.1: المبيعات العالمية من السيارات الكهربائية والعربات ذات المحرك الحراري في 2022



1. نظرة حول السوق العالمية للسيارات الكهربائية⁴

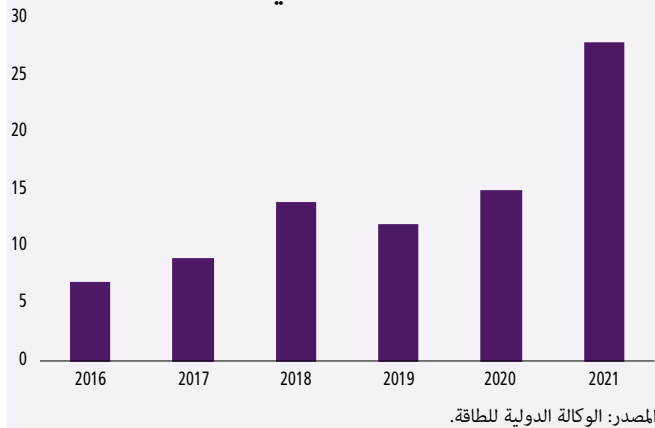
وفقا لتقرير «الآفاق العالمية للسيارة الكهربائية» الصادر سنة 2022 عن الوكالة الدولية للطاقة، وبعد نموها بالضعف سنة 2021، سجلت مبيعات السيارات الكهربائية عبر العالم نموا بنسبة 55% إلى 10,5 مليون، فيما تراجع مبيعات العربات ذات المحرك الحراري بنسبة 0,5%. وبالتالي، وفي سنة 2022، فقد تم بيع سيارة كهربائية واحدة من أصل كل عشر سيارات عبر العالم مقابل أقل من سيارتين من أصل كل مائة سيارة في 2017.

وبلغ عدد السيارات الكهربائية المستخدمة حاليا 16,5 مليون وحدة مع نهاية 2021، أو ما يعادل 1,2% من الأسطول العالمي للسيارات.

وتظل الصين البلد الرائد عالميا في هذا القطاع، حيث بلغت مبيعاتها 6,2 مليون عملية بيع سنة 2022، أي بحصة سوقية تبلغ 59%. وتحتل أوروبا المركز الثاني بما قدره 2,7 مليون عملية تليها أمريكا الشمالية بواقع 1,1 مليون. أما في إفريقيا، فقد بقيت مبيعات السيارة الكهربائية ضعيفة رغم تسجيل نمو هام تقوده جنوب إفريقيا، السوق الرئيسي في القارة.

وفيما يتعلق بالقدرات الإنتاجية، فإن مصنعي السيارات الذين لديهم أهداف الإلغاء التدريجي للمحركات الحرارية بحلول سنة 2035 يمثلون 23% من السوق في 2022. وتستحوذ الصين على أكثر من 50% من هذه القدرات، تليها أوروبا بنحو 25%.

رسم بياني إ2.1.6.1: النفقات العمومية لدعم السيارات الكهربائية على الصعيد العالمي (بملايير الدولارات)



ويرتبط نمو مبيعات السيارات الكهربائية في السنوات الأخيرة، علاوة على الوعي المتزايد بتحديات المناخ، بتنوع العرض، مع أكثر من 450 نموذج متاح في السوق الدولية، مدعوما بسياسات تحفيزية عمومية. وفي الواقع، يقوم عدد متزايد من البلدان بتبني إجراءات من أجل تشجيع استخدام السيارات الكهربائية وإنتاجها، حيث بلغت النفقات العمومية المخصصة لهذا الغرض، على شكل دعم للشراء أو إعفاء من الرسوم مبلغا إجماليا يصل إلى 30 مليار دولار سنة 2021.

⁴ ينقسم سوق السيارات الكهربائية على أساس نوع المركبات وفتتها وسرعتها القصوى ونوعية ناقل السرعة. وحسب الصنف، هنالك السيارة الكهربائية ذات البطارية، والسيارة الكهربائية الهجينة القابلة للشحن والسيارة الكهربائية المشغلة ببطارية الوقود.

- ومن بين التدابير الأخرى المتخذة لدعم القطاع، يمكن الإشارة إلى ما يلي:
- إحداث تشريعات لفائدة اعتماد السيارات الكهربائية، مع تبني قواعد تقييدية لحركة السيارات ذات المحرك الحراري، وفرض عقوبات على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحديد حصص إنتاج لمصنعي السيارات.
- المساعدة في إنشاء البنيات التحتية الخاصة بالشحن عن طريق منح مزايا ضريبية وتسهيلات تمويلية. ويعرف عدد نقاط الشحن العمومية عبر العالم نموا كبيرا، حيث ارتفع في سنة 2021 بنسبة 37% ليصل إلى 1,8 مليون محطة.
- تشجيع تطوير منظومة متكاملة لصناعة السيارات الكهربائية، لا سيما البطاريات الخاصة بهذه المركبات.

إضافة إلى ذلك، فإن التوسع السريع المتوقع لاستعمال السيارة الكهربائية سيكون له انعكاسات على نظام إنتاج وتوزيع الكهرباء. وتعتبر الوكالة الدولية للطاقة أن ارتفاع أسطول السيارات الكهربائية كما هو متوقع في السيناريو الذي أعدته والمعتمد على «السياسات المعلنه»⁵ سيؤدي إلى زيادة استهلاك الكهرباء في قطاع النقل من 55 تيراواط في الساعة في سنة 2020 إلى 780 تيراواط في الساعة في 2030. ويشير السيناريو المتفائل الذي يتضمن الالتزامات بانبعثات صفرية صافية على مدى زمني أطول إلى أن هذا المستوى سيصل إلى 1100 تيراواط في الساعة. ومن شأن هذا الطلب الإضافي على الكهرباء أن يثير التساؤلات حول الأنظمة الحالية لتسعير ودعم الكهرباء. وعلى نفس المنوال، يشكل توزيع هذه الكميات الكبرى من الكهرباء والتوسعة الضرورية لمجال تغطية الشبكة الكهربائية تحديا كبيرا آخر من الناحيتين التقنية والمالية.

2. السوق المحلية للسيارات

في المغرب تعرف صناعة السيارات، وهي إحدى المهن الرئيسية العالمية للاقتصاد الوطني، ازدهارا ملحوظا برقم معاملات عند التصدير يصل إلى 111,3 مليار درهم. غير أن سوق السيارات الكهربائية لا تزال في مراحلها الأولى، حيث لم يتجاوز عدد مبيعات هذه السيارات 687 مركبة⁶ في 2022، أي بحصة تصل إلى 0,42%. ويظل قطاع النقل، المستهلك الأول للطاقة بنسبة 38% من الاستخدام النهائي للطاقة، معتمدا بالتالي بنسبة 99% على الطاقات الأحفورية ومصدر 23% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ومن المتوقع أن تعرف هذه الوضعية تطورا سريعا خلال السنوات القادمة، حيث جعل المغرب من تطوير الطاقات المتجددة أحد خياراته الاستراتيجية. ويتجلى ذلك من خلال رغبته في تشجيع التنقل المستدام، الذي ساهم إلى جانب ضرورة إعادة توجيه صناعة السيارات الوطنية نحو المجال الكهربائي، في اتخاذ العديد من الإجراءات والمبادرات خلال السنوات الأخيرة.

وبالتالي، أحدث قانون المالية لسنة 2011 تخفيضا للرسوم الجمركية على استيراد السيارات الهجينة أو الكهربائية إلى 2,5% بدلا من 17,5%. وعلى نفس المنوال، تم تطبيق إعفاءات فيما يتعلق بالضريبة السنوية وواجب التمير المتناسب المتعلق بالترقيم الأول في قانوني المالية لسنتي 2017 و2018.

⁵ تتضمن التدابير الطاقية والمناخية المطبقة فعليا لغاية اليوم من طرف الحكومات وكذا طموحاتها السياسية التي التزمت بها.

⁶ تنبغي الإشارة إلى أن مبيعات السيارات الهجينة هي الأعلى حيث بلغت 5027 سيارة سنة 2022. إلا أن هذه المركبات غير مدرجة ضمن تصنيف السيارات الكهربائية المعتمد عالميا.

بموازاة ذلك، تعمل السلطات على تعزيز جاذبية البلد إزاء المصنعين العالميين، مما أتاح على الخصوص إطلاق عملية إنتاج سيارة ستروين Ami سنة 2019 والنسخة الكهربائية لسيارة أوبل (Opel) سنة 2021 من طرف مجموعة «ستيلانتيس» وكذا النموذج الكهربائي «Mobilize DUO» من طرف مجموعة رونو المغرب.

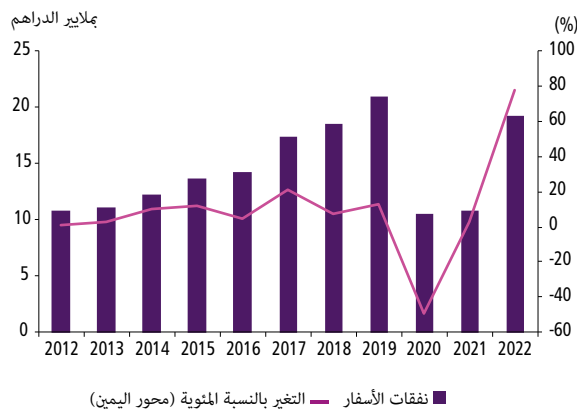
وفيما يتعلق بالبنيات التحتية، تم إطلاق برنامج يسمى «Green Miles» سنة 2017 من طرف معهد البحوث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، بشراكة مع القطاع الخاص، والذي مكن من إحداث نحو 60 محطة شحن. وعلى نفس المنوال، أعلنت الجمعية المهنية المشتركة بين القطاعات للتنقل الكهربائي، المنشأة حديثاً، عن هدفها المتمثل في إحداث 2500 محطة شحن للسيارات الكهربائية في المغرب بحلول نهاية 2026. وعلى الصعيد المؤسسي، فإن هذا التوجه يقوده العديد من المتدخلين، وهو ما قد يؤدي، في غياب تنسيق قوي، إلى إبطاء تنزيل وتفعيل هذه الاستراتيجية.

2.6.1 ميزان الخدمات

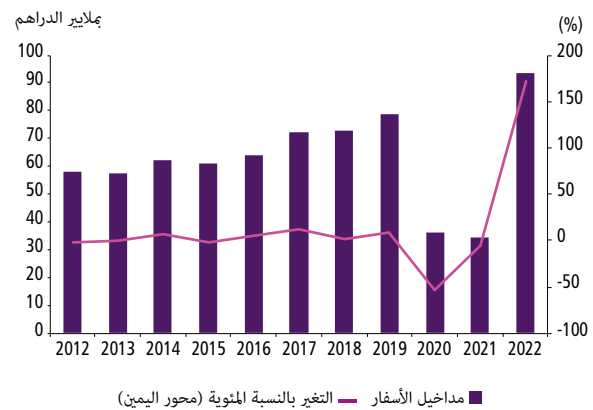
على صعيد مبادلات الخدمات، تحسن الرصيد الفائض بنسبة 88,1% إلى 115,8 مليار درهم، نتيجة الزيادات التي سجلتها الصادرات بواقع 62,4% إلى 225,1 مليار، والواردات بواقع 41,8% إلى 109,4 مليار درهم.

أما مداخل الأسفار، وبعد أن تضررت بشدة جراء القيود الصحية، أنهت سنة 2022 في مستوى قياسي بلغ 93,6 مليار درهم، ما يفوق بكثير 78,7 مليار المحققة في 2019. كذلك، ارتفعت النفقات برسوم نفس البند إلى 19,3 مليار درهم بعد 10,8 مليار في سنة 2021 و20,9 مليار في 2019. وفي المجموع، بلغ فائض ميزان خدمات الأسفار 74,4 مليار مقابل 23,7 مليار سنة من قبل.

رسم بياني 6.6.1: نفقات الأسفار



رسم بياني 5.6.1: مداخل الأسفار



المصدر: مكتب الصرف.

وعلى نفس المنوال، عرفت مداخيل خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة للآخرين¹ ارتفاعاً بنسبة 30,2% إلى 19,1 مليار. وبالموازاة مع ذلك، تحسنت مداخيل «خدمات الأعمال الأخرى» بواقع 27,2% إلى 41,4 مليار، 38% منها برسم أنشطة ترحيل الخدمات، وانتقلت النفقات من 10 مليار إلى 12,9 مليار.

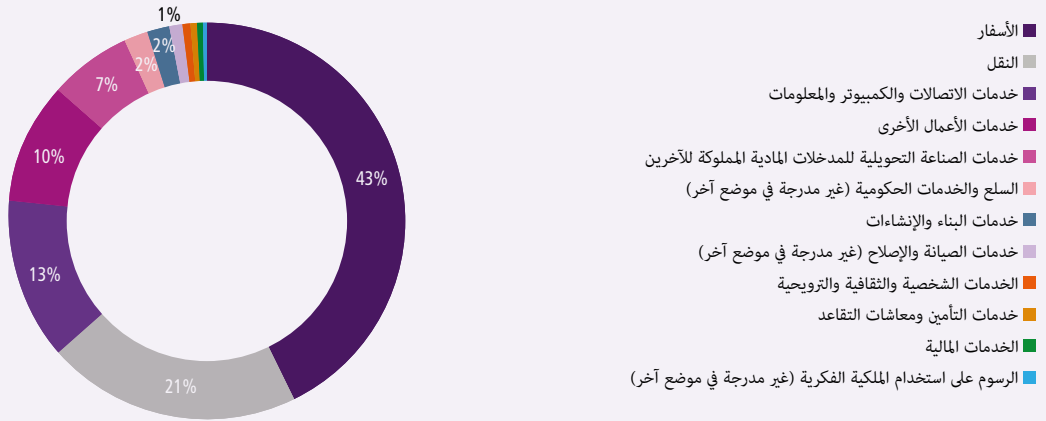
من ناحية أخرى، تفاقم عجز رصيد خدمات النقل بمبلغ 10,4 مليار ليصل إلى 17,7 مليار درهم، نتيجة تزايد النفقات بمقدار 20,3 مليار، 16,5 مليار منها برسم النقل البحري، و10 مليار برسم الإيرادات. ويعكس التطور الذي عرفته هذه الأخيرة زيادات بواقع 37,3% إلى 19,2 مليار بالنسبة لخدمات النقل البحري و79,2% إلى 13,2 مليار بالنسبة لخدمات النقل الجوي.

إطار 2.6.1: المزايا النسبية لصادرات الخدمات المغربية

تمثل الخدمات حصة متزايدة في الاقتصاد والتشغيل والتجارة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتشكل مكوناً أساسياً في سلاسل القيمة الدولية، حيث تحقق أكثر من 50% من القيمة المضافة لصادرات السلع وأكثر من 30% من مبيعات السلع المصنعة¹.

وفي المغرب، مثلت صناعة الخدمات 53,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019، و44,9% من التشغيل و44% من مجموع الصادرات، مع رصيد فائض هيكلياً. وتظل الأسفار الخدمة المصدرة الرئيسية بحصة 41,6% في 2022، غير أن العديد من فئات الأنشطة الجديدة قد ظهرت في السنوات الأخيرة لاسيما الخدمات المقدمة للمقاولات. وقد انتقلت² على الخصوص حصة فئة «خدمات الأعمال الأخرى» من 7,6% في 2014 إلى 18,4% في 2022.

رسم بياني 1.2.6.1.1: بنية صادرات الخدمات المغربية (المتوسط 2019-2014)



المصدر: Balanced Trade in Services (BaTIS)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

¹ Trade in Value Added (TIVA)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

² تعد المقارنة على مدى فترة طويلة أمراً صعباً بسبب التغييرات الرئيسية التي أجريت في عام 2014 على مستوى تعريف الأنشطة المدرجة في تجارة الخدمات. ويتعلق هذا الأمر على وجه الخصوص بدمج تكاليف تحويل السلع في نظام القبول المؤقت للتحسين إلى مبادلات الخدمات بدلاً من تلك الخاصة بالسلع.

¹ تشمل خدمات تحويل المواد الخام بشكل أساسي والتجميع ووضع اللاصقات والتعبئة والتغليف التي تقدمها المقاولات المقيمة للسلع المملوكة لغير المقيمين والعكس صحيح دون أي نقل ملكية للسلع المعنية.

لإجراء تحليل مقارنة لبنية صادرات الخدمات المغربية، تركز المقارنة المستخدمة على المزايا النسبية (ACR)، التي كان بلاسا (Balassa) أول من جاء بها سنة 1965 وكانت موضوع عدة دراسات لاحقة. وعلى وجه الخصوص، اقترح لورسن³ (1998) مؤشراً للمزايا النسبية الظاهرة الموحد (ACRN) الذي يتم حسابه، بالنسبة لخدمة معينة، على أساس معدل حصتها في صادرات خدمات الدولة نسبةً إلى حصتها في صادرات مجموعة من البلدان المختارة لأغراض المقارنة. وتأتي على النحو التالي:

$$ACRN_{ik} = \frac{ACR_{ik} - 1}{ACR_{ik} + 1} \quad \text{حيث} \quad ACR_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{IT}}{X_{Mk}/X_{MT}}$$

حيث تمثل X_{ik} صادرات البلد i من الخدمة k ، وتشير إلى نفس المجمع بالنسبة لكافة البلدان المعنية بالمقارنة، وتحيل X_{IT} و X_{MT} على التوالي إلى مجموع صادرات الدولة i من الخدمات ومجموع دول المقارنة.

وتأخذ المزايا النسبية الظاهرة الموحدة (ACRN) قيماً تتراوح بين (-1) و (+1). وتعني القيمة الإيجابية أن الدولة لديها ميزة نسبية ظاهرة في هذه الخدمة مقارنة بمجموعة الدول المرجعية والعكس صحيح.

يعرض هذا التحليل مقارنة لبنية صادرات الخدمات المغربية مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁴. وتشمل البيانات المستخدمة الفئات الرئيسية 12 من الخدمات الخاضعة للتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010 (EBOPS)⁵ وتعلق بالفترة ما بين 2014 و 2019.

وتُظهر النتائج أن المغرب يتمتع بميزة نسبية ظاهرة مهمة في «خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة للآخرين» مع مؤشر بقيمة 0,8، وقد سجل هذا المستوى تغيراً ضئيلاً بين عامي 2014 و 2019. وبالمثل، كانت قيمة المؤشر إيجابية حيث بلغت 0,37 في عام 2019 بالنسبة ل«خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات»، لكنها اتخذت منحاً تنازلياً منذ عام 2014 حيث وصلت آنذاك إلى 0,49.

وتضم الخدمات الرئيسية التي لا يتوفر فيها المغرب على مزايا نسبية ظاهرة مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلا من النقل و«خدمات الأعمال الأخرى» التي تشمل بشكل أساسي نشاط ترحيل الخدمات.

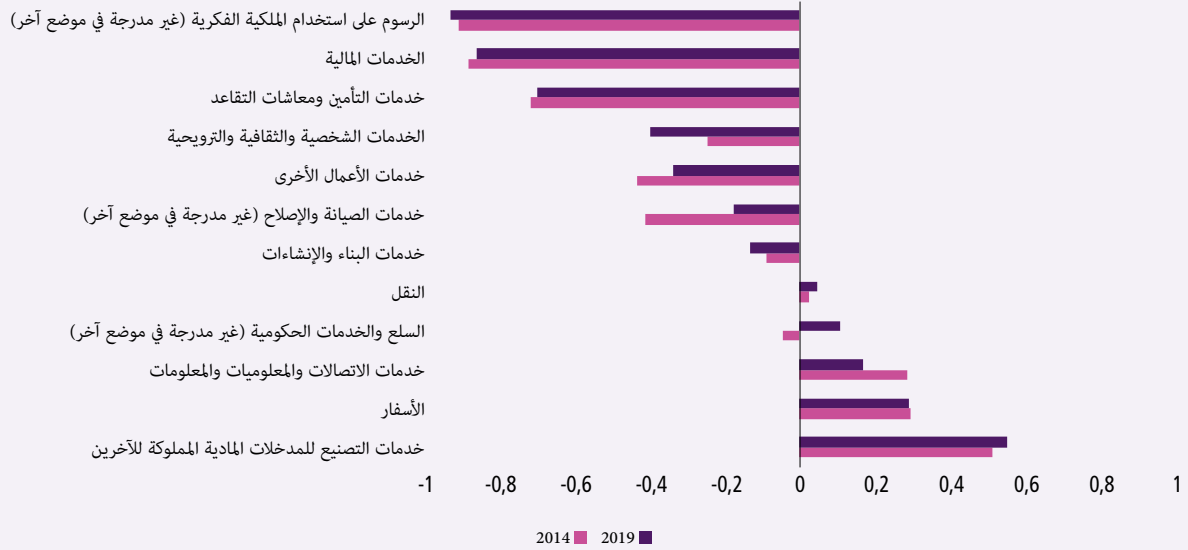
وفيما يتعلق بالأسفار، فإن حصتها ضمن صادرات الخدمات تكاد تكون متطابقة مع المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أن قيمة المؤشر شبه منعدمة. وتخفي هذه النتيجة تبايناً كبيراً بين دول المنطقة، حيث تراوح حجم الأسفار ضمن صادرات الخدمات في عام 2019 بين 8% في الكويت و58% في الأردن و63% في لبنان.

³ كلد لورسن (1998): Revealed Comparative Advantage and the Alternatives as Measures of International Specialisation، العدد 30-98، أوراق عمل مركز «درويد»، كلية كوبنهاغن للأعمال.

⁴ حسب التصنيف المعتمد من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

⁵ Extended Balance of Payments Services.

رسم بياني إ.2.2.6.1: مؤشر المزايا النسبية الظاهرة الموحد لصادرات الخدمات المغربية مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: Balanced Trade in Services (BaTIS) - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في النهاية، خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2019، استأثر السفر والنقل و«خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات» بثلاثة أرباع صادرات الخدمات المغربية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بشكل إيجابي، أي أنها قد تعكس ميزة نسبية ظاهرة، كما هو الحال بالنسبة للأسفار والاتصالات. كما قد يعكس صعوبة بالنسبة للاقتصاد الوطني في تنويع صادراته من الخدمات. علاوة على ذلك، يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في تقريره عن التطورات الاقتصادية في إفريقيا لعام 2022 إلى أن صادرات المغرب من الخدمات تتسم بضعف التنوع، على الرغم من ارتفاع حصة الخدمات ذات الكثافة التكنولوجية العالية خلال الفترة 2015-2019.

3.6.1 ميزان المداخيل

شهد فائض ميزان المداخيل سنة 2022 توسعا جديدا بنسبة 21,1% إلى 106,4 مليار درهم، مدفوعا بارتفاع بواقع 18% في ميزان التحويلات الجارية¹ إلى 125,3 مليار. أما فيما يخص ميزان المداخيل الأولية الذي يعاني من عجز هيكلي، فقد سجل بالأحرى تفاقما طفيفا إلى 18,9 مليار.

فيما يتعلق بالتحويلات الجارية، فقد تميزت باستمرار دينامية عائدات المغاربة المقيمين بالخارج التي سجلت تحسنا بنسبة 16% إلى 110,7 مليار، بعد ارتفاع مهم بواقع 40,1% سنة 2021. وبلغت التحويلات العمومية 2 مليار درهم، 1,1 مليار منها من هبات الاتحاد الأوروبي و380 مليون درهم من الهبات المتأتية من شركاء مجلس التعاون الخليجي.

¹ تتكون بالأساس من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والهبات.

فيما يتعلق بمدخيل الاستثمارات المباشرة، فقد سجل عجز رصيدها شبه استقرار عند 12,4 مليار درهم، نتيجة انخفاض التدفقات إلى الخارج بواقع 766 مليون إلى 16,9 مليار، التي تتكون أساساً من أرباح الأسهم، وانخفاض التدفقات إلى الداخل بواقع 637 مليون إلى 4,6 مليار. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التدفقات إلى الخارج برسم مدخيل استثمار الحافظة من 4 مليار إلى 4,5 مليار، في حين حققت الأصول الاحتياطية مدخيل قدرها 2,7 مليار درهم بعد 2,4 مليار درهم سنة 2021.

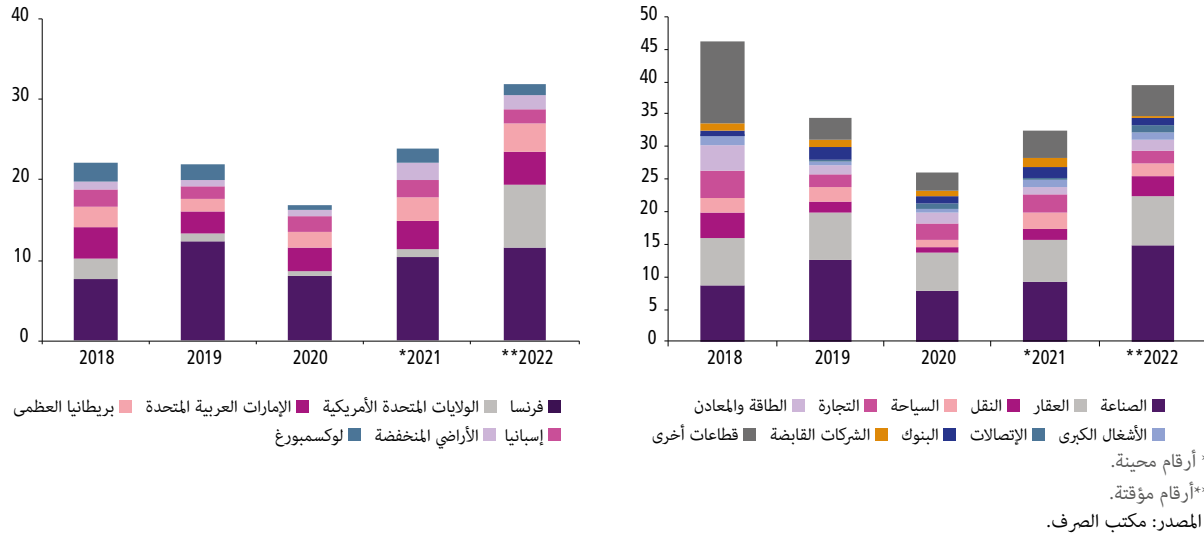
4.6.1 الحساب المالي

رغم السياق الدولي الصعب والمحفوف بالشكوك الذي اتسمت به سنة 2022، استمرت العائدات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الانتعاش، حيث توسعت بنسبة 21,6% لتصل إلى 39,6 مليار، أي ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن هذا المستوى لا يزال أدنى من متوسط 3,3% المسجل على مدى السنوات الخمس التي سبقت جائحة كوفيد-19. في الوقت نفسه، بلغ حجم التفويتات من نفس النوع 17,8 مليار مقابل 12,2 مليار سنة 2021، نتيجة أساساً لعملية تم تنفيذها في القطاع البنكي. هكذا ارتفع التدفق الصافي للاستثمارات المباشرة في الخارج بواقع 1,4 مليار إلى 21,8 مليار.

استفادت عدة قطاعات من تحسن المدخيل، خاصة الصناعات التحويلية بتدفق قدره 14,7 مليار، والعقار 7,8 مليار، فضلاً عن قطاع النقل بمبلغ 2,8 مليار، والطاقة والمعادن بواقع 1,7 مليار. وعلى عكس ذلك، شهد قطاع السياحة انخفاضاً إلى 2,1 مليار، والتجارة إلى 1,8 مليار، و«الأنشطة المالية والتأمينات» إلى 1,5 مليار.

حسب دول المصدر، تزايدت المدخيل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى 7,8 مليار درهم، مقابل 982 مليون سنة 2021 و2,6 مليار في المتوسط بين سنتي 2014 و2019، ارتباطاً بعملية اقتناء 50% من شركة الجرف الأصفر للأسمدة (JFC III) التابعة لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات من قبل مجموعة Koch Ag & Energy Solutions. في الوقت نفسه، تأتي ما يناهز نصف المدخيل من ثلاث دول، هي فرنسا بواقع 11,6 مليار، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 4,1 مليار، والمملكة المتحدة بواقع 3,5 مليار.

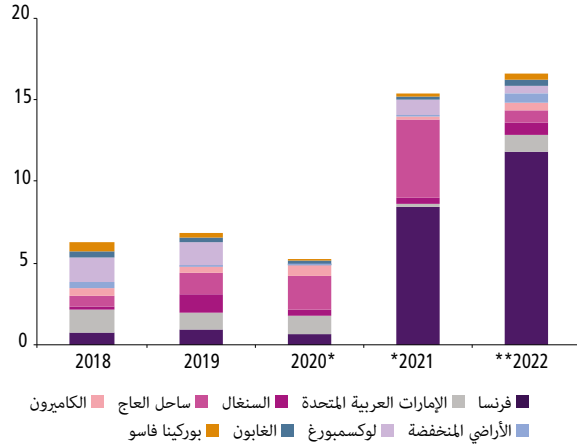
رسم بياني 7.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع (بملايير الدراهم)



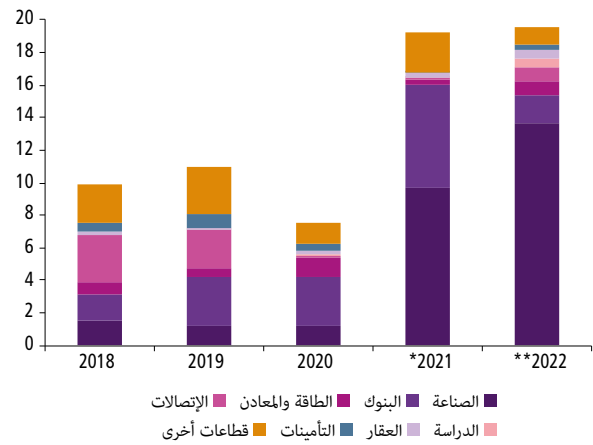
أما بالنسبة للاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,3% لتصل إلى 19,5 مليار، مدفوعة بزيادة 50% برسم أدوات الدين¹ إلى 13,1 مليار. وقد ارتفعت حصة هذه الأخيرة بشكل كبير منذ أزمة الجائحة، لتصل إلى 67,3% سنة 2022 بعد تسجيلها متوسط 37,5% بين سنتي 2020 و2021 ومتوسط 8,8% بين سنتي 2016 و2019؛ عكس سندات المساهمة التي سجلت تراجعا طفيفا إلى 3,2 مليار. وأخذا في الاعتبار الانخفاض الطفيف في التفويتات إلى 13,3 مليار، أظهر صافي تدفق هذه الاستثمارات ارتفاعا بنسبة 7,9% إلى 6,3 مليار، وهو مستوى يظل أدنى من 7,6 مليار، الذي تم تحقيقه في المتوسط خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة الصحية. وحسب القطاع، توجهت 70% من حجم هذه الاستثمارات إلى الصناعات التحويلية و8,6% للأنشطة البنكية. وحسب الوجهة، تم إنجاز 60% في فرنسا و24,3% في إفريقيا، مقابل 43,6% المسجلة في السنة الماضية.

¹ التسيبقات في الحسابات الجارية للشركاء والقروض الخاصة التي عقدتها الشركات المغربية مع الشركات الأم التابعة لها.

رسم بياني 10.6.1: الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج حسب أبرز الدول المستقطبة (بملايير الدراهم)



رسم بياني 9.6.1: الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج حسب القطاع (بملايير الدراهم)



* أرقام محيئة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

فيما يتعلق باستثمارات الحافظة، انتهى صافي تدفقها سنة 2022 بتدفق خارجي بحجم 11,1 مليار بعد 2,6 مليار، ارتباطا بالأساس بتسديد القرض السندي للخزينة بمبلغ 13,7 مليار.

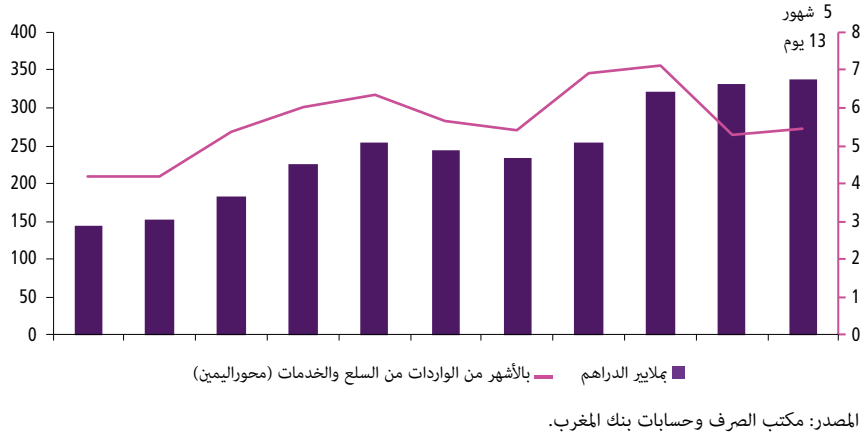
وفيما يتعلق بالالتزامات برسم القروض، فقد ارتفعت بواقع 20,7 مليار درهم، مقابل انخفاضها بمبلغ 8,9 مليار سنة من قبل. ويعكس هذا النمو بشكل رئيسي لجوء القطاع العام إلى التمويل الخارجي، حيث ارتفعت سحبات الخزينة من 11,3 مليار إلى 29,7 مليار درهم وسحوبات المؤسسات والشركات العمومية من 7,8 مليار إلى 17,4 مليار. وعلى العكس من ذلك، انخفض صافي الالتزامات فيما يتعلق بالدين الخارجي الخاص بواقع 2,2 مليار بعد انخفاض بواقع 4 مليار سنة 2021.

بالإضافة إلى ذلك، تحسنت موجودات المقيمين من «العملة والودائع» بواقع 769 مليون، بينما انخفضت الالتزامات برسم نفس البند بمبلغ 1,3 مليار، وسجل رصيد هذا البند فائضا قدره 2 مليار.

في الوقت نفسه، انخفض عجز رصيد القروض التجارية بواقع 4 مليار نتيجة لانخفاض التسبيقات والقروض التجارية الممنوحة للمستوردين المغاربة بواقع 9,4 مليار وتسهيلات السداد التي منحها المصدرون المغاربة لزبائنهم الأجانب بمبلغ 5,5 مليار. وأخذ بالاعتبار كل هذه العناصر، انخفض رصيد عجز الحساب المالي، باستثناء الاحتياطات، بواقع 23,8 مليار درهم مقابل 35,2 مليار في السنة الماضية.

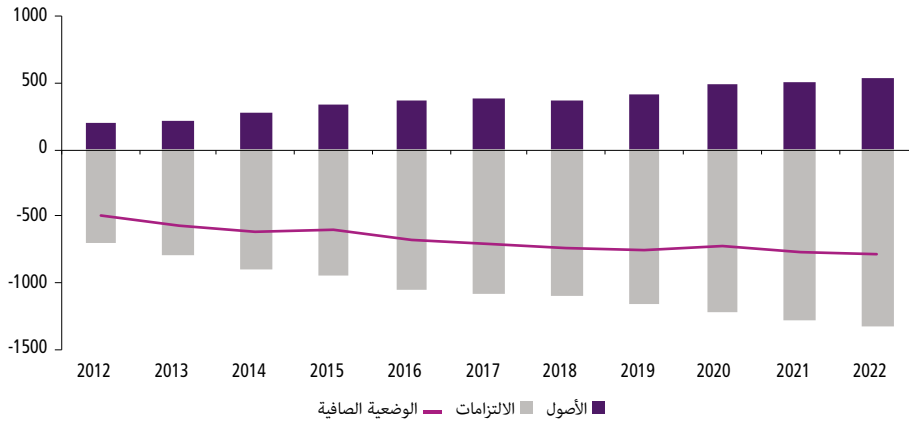
إجمالا، ارتفع جاري الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 2,1% ليصل إلى 337,6 مليار، أي ما يعادل 5 أشهر و13 يوما من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 11.6.1: الأصول الاحتياطية الرسمية

5.6.1 وضع الاستثمار الدولي¹

يُشير تحليل وضع الاستثمار الدولي في نهاية سنة 2022 إلى تفاقم الوضعية الصافية المدينة بمبلغ 15,2 مليار إلى 791,5 مليار درهم، نتيجة ارتفاعات بواقع 46,4 مليار بالنسبة للالتزامات و31,2 مليار فيما يخص الأصول.

رسم بياني 12.6.1: وضع الاستثمار الدولي (بملايير الدراهم)



تزايدت التزامات المغرب تجاه بقية العالم بنسبة 3,6% مدفوعة بالأساس بارتفاع القروض بقيمة 46,5 مليار درهم. وارتفع جاري القروض التي حصلت عليها «الإدارات العمومية» بمبلغ 30,4 مليار إلى 165,2 مليار و«الشركات غير المالية والأسر والمؤسسات غير الربحية» بواقع 13,2 مليار إلى 177 مليار. وسجلت «القروض التجارية والتسيقات» تحسنا من جديد بنسبة 22,3% لتصل إلى 83,8 مليار وارتفعت الالتزامات برسم «العملة والودائع»

¹ يحدد وضع الاستثمار الدولي رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء باقي العالم عند تاريخ محدد.

بنسبة 9,8% لتصل إلى 53,4 مليار، 36 مليار منها على شكل ودائع لغير المقيمين لدى البنوك المغربية. وعلى العكس، انخفض رصيد الاستثمارات المباشرة بنسبة 2,4% إلى 661,1 مليار درهم، وانخفض رصيد الاستثمارات الحافظة بنسبة 4,1% إلى 129,8 مليار.

هم تعزيز الأصول المالية للمقيمين جميع الفروع، وسجلت الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج ارتفاعا بنسبة 12,4% لتصل إلى 76,4 مليار. من جهتها، ارتفعت الأصول في «العملات والودائع» لدى مؤسسات الإيداع، باستثناء البنك المركزي، بنسبة 14,4% لتصل إلى 59,4 مليار درهم، 25,6 مليار منها على شكل قروض ممنوحة من البنوك المغربية لغير المقيمين و16,9 مليار على شكل ودائع المقيمين في الخارج. على نفس المنوال، بلغ جاري القروض التجارية والتسبيقات الممنوحة من قبل المصدرين المغاربة 33,1 مليار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 22,7% مقارنة بسنة 2021، وتحسنت محفظة المقيمين من السندات الأجنبية بمبلغ 1,6 مليار لتصل إلى 13,8 مليار. وأخيرا، ارتفعت الأصول الاحتياطية الرسمية بواقع 6,8 مليار لتصل إلى 337,6 مليار.

جدول 4.6.1: وضع الاستثمار الدولي (بمليار الدراهم)

2022		2021				
الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	
-584,7	661,1	76,4	-609,4	677,4	68,0	الاستثمارات المباشرة
-116,0	129,8	13,8	-123,2	135,4	12,2	استثمارات الحافظة
0,3	0,3	0,7	0,5	0,1	0,7	المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات)
-428,7	533,1	104,4	-375,1	465,1	90,0	استثمارات أخرى
9,2	53,4	62,6	5,9	48,6	54,5	العملة والودائع
-372,4	373,0	0,7	-325,8	326,5	0,7	القروض
-50,7	83,8	33,1	-41,6	68,5	26,9	الائتمانات التجارية والسلف
337,6	-	337,6	330,8	-	330,8	الأصول الاحتياطية
-791,5	1 324,4	532,8	- 776,3	1 278,0	501,7	مجموع الأصول / الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

7.1 الأوضاع النقدية

لمواجهة الارتفاع الاستثنائي للتضخم في 2022، قام بنك المغرب برفع سعر الفائدة الرئيسي مرتين، في شتنبر و دجنبر، بما مجموعه 100 نقطة أساس، مع الإبقاء على كافة تدابير الدعم الأخرى التي اتخذها سنة 2020 في إطار التصدي لأزمة كوفيد-19.

ومع ذلك، لم تعرف أسعار الفائدة أي تغيرات هامة ما عدا تلك المطبقة على إصدارات الخزينة التي انخرطت تدريجيا في منحى تصاعدي تسارع بشكل خاص ابتداء من شهر غشت، ارتباطا بتوقعات رفع سعر الفائدة وبالضغوط على الموارد الداخلية الناجمة عن تشديد شروط التمويل الخارجي، الشيء الذي دفع الخزينة إلى تأجيل لجوئها إلى الأسواق المالية الدولية.

وفي نفس السياق، استفادت الخزينة العامة للمملكة في نونبر 2022 مما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي الذي وضعه البنك المركزي رهن إشارتها، وهو ما أدى إلى ارتفاع الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 22,3% خلال هذه السنة. وبموازاة ذلك، سجل الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي نموا بنسبة 7,9%، بعد 2,9%، نتيجة بالخصوص لتزايد حاجيات المقاولات الخاصة لتسهيلات الخزينة.

وتميزت الأوضاع النقدية أيضا بتراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 4% في المتوسط السنوي، نتيجة لانخفاضه بنسبة 0,8% بالقيمة الاسمية ولكون التضخم الوطني انحسر إلى مستوى أدنى في المتوسط من نظيره لدى الدول الشريكة والمنافسة.

جدول 1.7.1: أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية

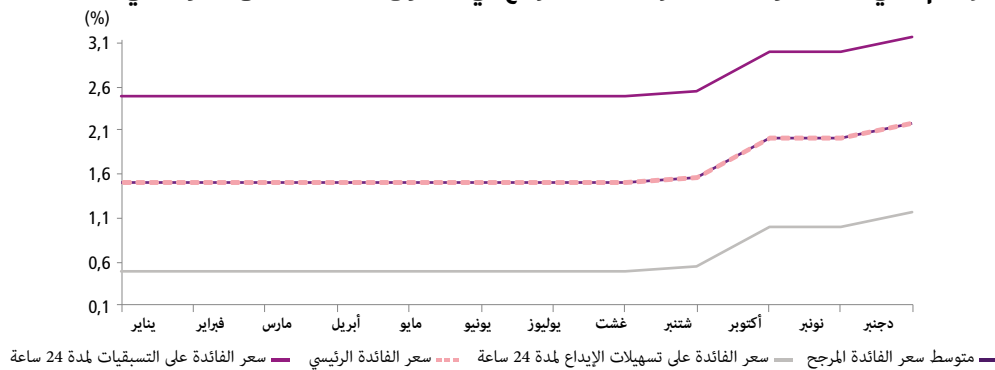
2022	2021	2020	
المبالغ الجارية* (ملايير الدراهم)	متوسط السنة (%)		سعر الفائدة
-	1,65	1,79	سعر الفائدة ما بين البنوك
-	4,33	4,55	متوسط أسعار الفائدة المدينة المرجحة
-	2,48	2,87	أسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة واحدة
-	2,00	1,99	سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوع
	التغير (بالنسبة المئوية)		سعر الصرف الفعلي
-	-0,77	3,61	بالقيمة الاسمية
-	-3,96	1,31	بالقيمة الحقيقية
	التغير (بالنسبة المئوية)		المجمعات النقدية
1 059,0	7,5	2,6	القروض البنكية
908,2	7,9	2,9	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
337,6	2,1	3,2	الأصول الاحتياطية الرسمية
333,1	22,3	14,3	الديون الصافية على الإدارة المركزية
1 685,1	8,0	5,1	مجمع م3

* في نهاية دجنبر.

1.7.1 أسعار الفائدة

عمل بنك المغرب خلال سنة 2022 على تشديد توجه سياسته النقدية، حيث رفع سعر فائدته الرئيسي في شتنبر ودجنبر ليصل إلى 2,50%. وبموازاة ذلك، حافظ على التدابير التيسيرية التي اتخذها في 2020 في إطار التصدي للجائحة. وفي هذا السياق، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك، الذي يمثل الهدف العملياتي للسياسة النقدية، متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي طيلة السنة.

رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك في 2022 (%)



وقد أثر ارتفاع سعر الفائدة الرئيسي جزئيا على أسعار الفائدة على القروض حيث سجلت هذه الأخيرة نموا فصليا بما قدره 26 نقطة أساس في الفصل الرابع. وفي مجموع السنة، ظلت هذه الأسعار شبه مستقرة، وهو ما يشمل تراجع أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمقاولات من 4,18% إلى 4,09%، وتزايد تلك المطبقة على القروض الموجهة للأفراد من 5,19% إلى 5,36%.

جدول 2.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

متوسط السنة	متوسط السنة						
	2022	2021	ف 4-2022	ف 3-2022	ف 2-2022	ف 1-2022	ف 4-2021
متوسط سعر الفائدة المرجح	4,33	4,39	4,50	4,24	4,29	4,28	4,44
القروض الممنوحة للأفراد	5,36	5,19	5,72	5,33	5,14	5,23	5,16
السكن	4,23	4,27	4,32	4,19	4,19	4,21	4,24
الاستهلاك	6,40	6,53	6,40	6,39	6,32	6,50	6,47
الحسابات المدينة	8,46	6,92	10,42	8,23	6,53	8,67	6,61
القروض الممنوحة للمقاولات	4,09	4,18	4,30	4,04	4,03	4,00	4,26
حسب الغرض الاقتصادي							
الخزينة	3,95	4,00	4,19	3,93	3,84	3,83	4,06
التجهيز	4,36	4,51	4,38	4,14	4,60	4,31	4,58
الإنعاش العقاري	5,60	5,72	5,61	5,41	5,83	5,53	5,78
حسب حجم المقاولات							
المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة	4,91	4,90	5,04	4,94	4,82	4,85	4,88
الشركات الكبرى	3,88	3,86	4,19	3,87	3,79	3,65	4,01
القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد	5,70	4,84	7,49	5,21	5,19	4,91	5,17
الخزينة	6,25	5,32	8,44	5,88	5,39	5,29	5,56
التجهيز	4,31	3,89	5,56	3,75	3,79	4,12	4,14
الإنعاش العقاري	6,27	5,29	5,70	5,44	8,31	5,64	5,51

وبخصوص أسعار الفائدة على الودائع، فقد سجلت ارتفاعا نسبيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2022، لكنها انخفضت في المتوسط بالنسبة لمجموع السنة بما قدره 17 نقطة أساس إلى 2,12% بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر وبما قدره 12 نقطة إلى 2,48% بالنسبة للودائع لأجل 12 شهرا. أما سعر الفائدة الأدنى على الحسابات على الدفتر، والمرتب بسعر الفائدة على سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا مع مراجعة نصف سنوية، فقد ظل مستقرا في 1,15% في المتوسط.

جدول 3.7.1: أسعار الفائدة على الودائع* (%)

2022	2021	2020	2019	2018	
2,12	2,29	2,56	2,72	2,77	الودائع لمدة 6 أشهر
2,48	2,60	2,87	3,01	3,09	الودائع لمدة 12 شهرا
1,15	1,15	1,77	1,89	1,86	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

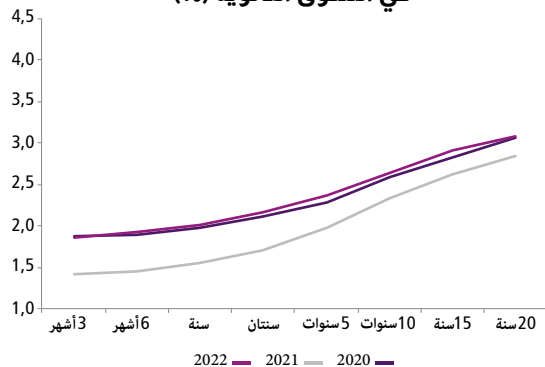
* المتوسط الحسابي السنوي للملاحظات الشهرية بالنسبة للودائع لأجل ونصف سنوي بالنسبة للحسابات على الدفتر.

وعلى مستوى سوق سندات الخزينة، تأثر تطور العائدات ليس فقط بتوجه السياسة النقدية بل أيضا بعدة عوامل منها على وجه الخصوص توقع رفع سعر الفائدة الرئيسي بشكل ملموس والضغط على الموارد الداخلية المترتبة عن تشديد شروط التمويل في الأسواق المالية الدولية.

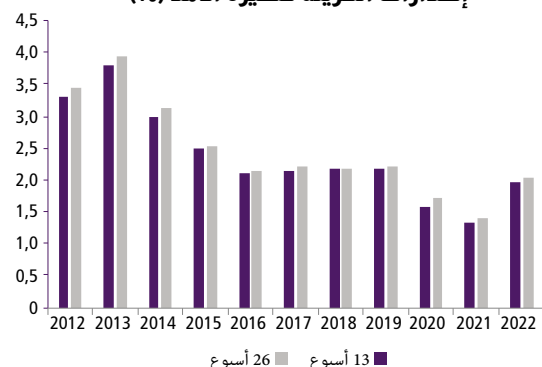
وبالتالي، انخرطت أسعار الفائدة على إصدارات سندات الخزينة في ارتفاع توازيا مع توجه الخزينة خلال الشهور الأخيرة من السنة نحو الإصدارات ذات الاستحقاقات قصيرة الأمد وتلك ذات أسعار فائدة قابلة للمراجعة. وانتقلت أسعار الفائدة على الإصدارات لمدة 13 أسبوعا من 1,35% في دجنبر 2021 إلى 2,70% في دجنبر 2022 وتلك المطبقة على السندات لمدة 26 أسبوعا من 1,40% إلى 3,07%. وارتفعت حصة الاكتتابات في هاتين الفئتين ضمن مجموع الإصدارات من 2,9% إلى 16,3% ومن 3,1% إلى 8,3% على التوالي.

وفي السوق الثانوية، انتقل منحى أسعار الفائدة بشكل واضح نحو الأعلى كما سجل توجهها نحو الاستواء مع ارتفاعات بلغت 44 نقطة بالنسبة للاستحقاقات القصيرة، و40 نقطة بالنسبة لسندات الخزينة على المدى المتوسط و24 نقطة بالنسبة للاستحقاقات الطويلة.

رسم بياني 3.7.1: منحى أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)



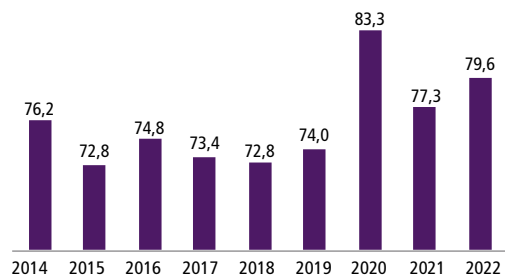
رسم بياني 2.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة قصيرة الأمد (%)



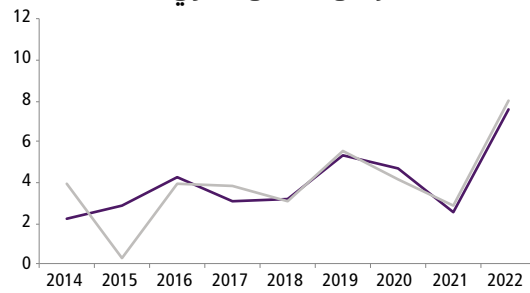
2.7.1 الائتمان البنكي

وفي سنة 2022، سجل الائتمان البنكي ارتفاعا بنسبة 7,5% مقابل 2,6%، نتيجة لتسارع وتيرات نمو القروض المقدمة للقطاع غير المالي من 2,9% إلى 7,9% وتلك الممنوحة للشركات المالية من 0,7% إلى 5,6%. وفيما يخص معدله نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فقد بلغ 79,6%.

رسم بياني 5.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



رسم بياني 4.7.1: القروض البنكية (التغير على أساس سنوي، %)



القروض البنكية — القروض الموجهة للقطاع غير المالي

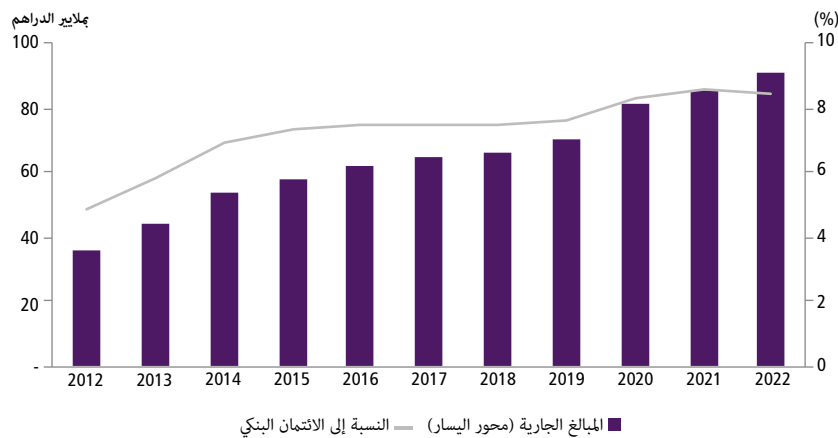
وارتفعت القروض الموجهة للشركات غير المالية الخاصة بنسبة 10,3% بعد 4,1%، مما يعكس نمو تسهيلات الخزينة بنسبة 14,2% وقروض التجهيز بنسبة 6,3%. أما القروض الموجهة للمقاولات العمومية، فقد تزايدت بنسبة 23,7% نتيجة لتنامي تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز. وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة للأفراد، فقد نمت بنسبة 3% على العموم. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت قروض السكن بنسبة 3,1% وقروض الاستهلاك بنسبة 3,5%. وبدورها، نمت القروض المقدمة للمقاولين الأفراد بنسبة 9,8% مع ارتفاعات بلغت 34,4% بالنسبة للإنعاش العقاري و3,3% بالنسبة لقروض التجهيز.

جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

2022		2021	2020	
المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)		التغير (%)	
1059,0	7,5	2,6	4,7	القروض البنكية
908,2	7,9	2,9	4,2	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
446,9	10,3	4,1	4,7	القروض المقدمة للمقاولات الخاصة
217,4	14,2	8,7	11,0	تسهيلات الخزينة
106,6	6,3	0,8	-5,8	قروض التجهيز
46,4	-7,5	-6,6	1,7	قروض الإنعاش العقاري
55,2	23,7	-14,9	2,7	القروض المقدمة للمقاولات العمومية
16,9	185,7	3,4	-15,7	تسهيلات الخزينة
33,9	11,5	-30,6	1,8	قروض التجهيز
378,2	3,6	4,1	3,6	القروض المقدمة للأسر
315,8	3,0	4,7	3,4	الأفراد
56,6	3,5	2,9	-4,3	قروض الاستهلاك
220,0	3,1	4,5	4,4	قروض السكن
42,3	9,8	-0,6	8,9	المقاولين الأفراد
النسبة إلى الائتمان البنكي (%)				
	8,4	8,6	8,4	القروض المتعلقة الأداء
	9,7	9,9	9,8	الأسر
	11,6	11,9	11,6	المقاولات الخاصة

ورافق ارتفاع الائتمان البنكي هذا نمو الديون المتعلقة الأداء بنسبة 4,7% إلى 88,8 مليار درهم. غير أن حصة هذه الديون ضمن القروض البنكية تراجعت قليلا من 8,6% في 2021 إلى 8,4% إجمالا، ومن 9,9% إلى 9,7% بالنسبة للأسر ومن 11,9% إلى 11,6% بالنسبة للمقاولات الخاصة.

رسم بياني 6.7.1: الديون المتعلقة الأداء



وحسب قطاع النشاط، تم تسجيل أقوى الارتفاعات على مستوى القطاع الثانوي مع نسب تراوحت من 8,7% في «الصناعات الغذائية والتبغ» إلى 36,1% في «الكهرباء، والغاز والماء». وعلى العكس، سجلت «صناعات النسيج، والملابس والجلد» انخفاضاً بنسبة 0,6%. وفي القطاع الثالثي، الذي يمثل 71,4% من المبلغ الجاري للائتمان البنكي، وباستثناء «النقل والتواصل» الذي تراجع فيه القروض بنسبة 5,7%، سجلت الفروع الأخرى ارتفاعات بلغت 0,3% في «الفنادق والمطاعم» و21,8% في «التجارة، وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية». وفي الفلاحة، ارتفعت القروض بنسبة 7,5% إلى 41,6 مليار، بحصة قدرها 3,9%.

ومن جهة أخرى، نمت القروض الممنوحة للقطاع غير المالي من طرف الشركات المالية عدا البنوك¹ بنسبة 6,8% إلى 163 مليار درهم. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت القروض المقدمة من طرف شركات التمويل بنسبة 6,4% إلى 130,2 مليار، نتيجة لتزايد تلك الموجهة للمقاولات الخاصة بنسبة 6,8% إلى 58,3 مليار والقروض المخصصة للأسر بنسبة 6,1% إلى 71,9 مليار. وموازاة ذلك، نمت القروض الموزعة من قبل البنوك الحرة بنسبة 17,5% إلى 13,7 مليار درهم وتلك الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى بنسبة 4% إلى 8,6 مليار درهم.

جدول 5.7.1: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

	2022		2021		2020	
	المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)	المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)	المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)
شركات التمويل	130,2	6,4	123,7	3,7	124,6	-0,9
للمقاولات الخاصة	58,3	6,8	55,2	-0,2	59,0	-4,8
للأسر	71,9	6,1	68,9	7,0	65,6	2,6
البنوك الحرة	13,7	17,5	11,7	9,9	13,1	-11,4
جمعيات القروض الصغرى	8,7	4,4	8,3	2,2	8,0	9,9

¹ شركات التمويل، والبنوك الحرة، وجمعيات القروض الصغرى، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق التوظيف الجماعي بالتسنيد.

إطار 1.7.1: برامج إعادة التمويل لأجل « تمويل الإقراض Funding for Lending »

خلال السنوات الأخيرة، خصوصا في إطار التدابير المتخذة للاستجابة لأزمة كوفيد-19، وضعت عدة بنوك مركزية آليات غير تقليدية لتسهيل تدفق القروض نحو الاقتصاد من خلال السماح للبنوك بالولوج إلى تمويل إضافي بسعر منخفض على العموم. وتسمح هذه الآليات، التي يطلق عليها مصطلح برامج تمويل الإقراض، بتوجيه القروض نحو قطاعات و/أو وكلاء معينين. تختلف هذه الآليات بشكل كبير في شكلها وفقا للأهداف المراد تحقيقها. فيما يتعلق بالسياسة النقدية، من شأن آليات تمويل الإقراض تحسين نقل القرارات وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. يمكنها أيضا المساهمة في الاستقرار المالي، من خلال توفير السيولة للبنوك أثناء فترات اختلال السوق. كما تستخدم أيضا لدعم برامج القروض الحكومية، من خلال توفير التمويل اللازم أو المساهمة في أداء مهامها.

مكن بحث مكثف¹ من حصر 43 برنامجا أطلقها 26 بنكا مركزيا منذ سنة 2020، 13 منها تخص اقتصادات ذات دخل مرتفع، و11 برنامجا بدول متوسطة الدخل، وبرنامجا بدول منخفضة الدخل. حسب الجهات المستهدفة منها، تهتم 56% من هذه البرامج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، في حين تهتم 30% منها قطاعات محددة، و14% منها المقاولات والأسر. أما حسب الأهداف، تهتم 63% من هذه البرامج تحسين انتقال قرارات السياسة النقدية والاستقرار المالي و37% دعم البرامج الحكومية.

تتشابه هذه النتائج على العموم مع نتائج استقصاء أجراه بنك التسويات الدولية² سنة 2022 لدى عينة تتكون من 14 بنكا مركزيا اعتمدت على برامج تمويل الإقراض. ووفقا لهذه النتائج، همت 60% من برامج هذه البنوك تحسين انتقال السياسة النقدية والاستقرار المالي، و40% دعم البرامج الحكومية التي تهدف للاستجابة للجائحة. أهداف أخرى جرى ذكرها مثل الاستجابة للكوارث الطبيعية (بالنسبة لماليزيا) أو مكافحة تغير المناخ (بالنسبة لليابان).

في المغرب، ولتسهيل الولوج إلى تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، قام بنك المغرب ابتداء من سنة 2012 بتوسيع قائمة الضمانات المقبولة في عمليات إعادة التمويل لتشمل إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. تم استبدال هذا الإجراء سنة 2013 بنظام أوسع يسمح للبنوك بالحصول على أموال إضافية بمبلغ يساوي حجم القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة لمدة سنة واحدة، وذلك من خلال عمليات إعادة تمويل فصلية. في سنة 2015، وبهدف تحفيز القروض المخصصة للاستثمار، جرى تعديل هذا البرنامج من خلال تحديد تغطيته للقروض متوسطة وطويلة الأجل. وفي إطار مواجهة أزمة كوفيد-19، تم توسيع هذه التغطية سنة 2020 لتشمل قروض التشغيل مع الرفع من وتيرتها لتنتقل من فصلية إلى شهرية.

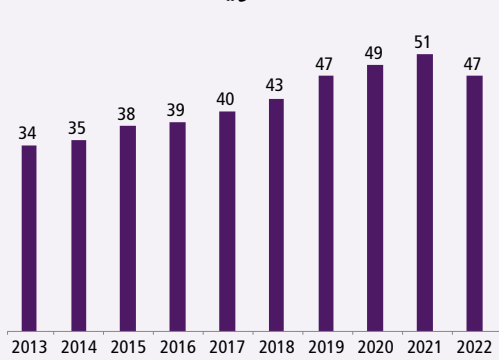
في سنة 2019، واستجابة للدعوة التي تضمنها خطاب جلالة الملك بتاريخ 11 أكتوبر، وضع بنك المغرب، بتعاون مع الحكومة والنظام البنكي، البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات الذي يستهدف المقاولات الصغيرة جدا والمقاولون الذاتيون والمقاولات الصغيرة والمتوسطة المصدر. وقد طبقت على عمليات إعادة تمويل القروض البنكية الممنوحة في هذا السياق من قبل بنك المغرب نسبة 1,25% دون تحديد سقف للمبالغ الممنوحة.

¹ استنادا إلى أداة تعقب السياسة النقدية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وجامعة ييل، وكذلك حسب المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية.

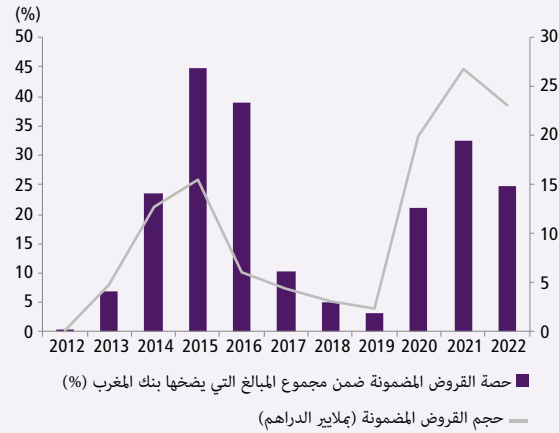
² « برامج تمويل الإقراض»، بنك التسويات الدولية، يناير 2023.

منذ سنة 2012، بلغ الحجم الشهري لعمليات إعادة التمويل الممنوحة برسم هذه البرامج حوالي 7,6 مليار درهم في المتوسط السنوي، وبلغ في ذروته 22,8 مليار في يونيو 2021، وهو ما يمثل 17,2% من إجمالي السيولة الممنوحة من قبل البنك. علاوة على التدابير الأخرى المتخذة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أتاحت هذه البرامج تحسين الولوج إلى الائتمان لهذه الفئة من المقاولات بشكل كبير، حيث انتقلت حصتها في المبلغ الجاري للائتمان المقدم للشركات غير المالية الخاصة من 34% في 2013 إلى 51% في 2021 قبل أن تعود إلى 47% في 2022.

رسم بياني إ1.1.7.1: حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في إجمالي القروض المقدمة إلى الشركات الخاصة غير المالية (بالنسبة المئوية)

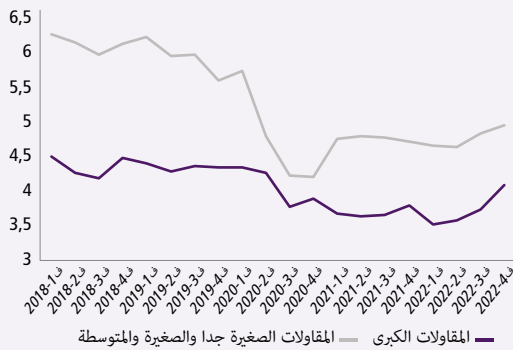


رسم بياني إ1.1.7.1: تسبيقات من بنك المغرب في إطار برامج القروض المضمونة

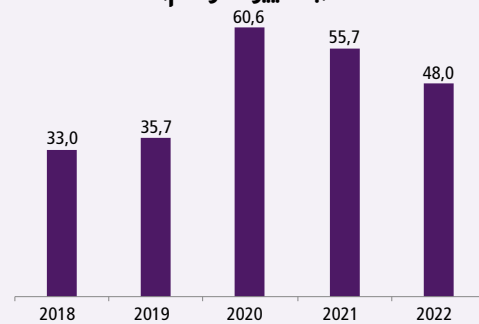


منذ سنة 2020 على وجه الخصوص، بلغت تسهيلات الخزينة الجديدة الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 54,8 مليار درهم في المتوسط السنوي مقابل 35,7 مليار سنة 2019 وانخفضت أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض بين الفصل الرابع من سنة 2019 والفصل الثاني³ من سنة 2022 بمقدار 96 نقطة أساس إلى 4,65% مقابل انخفاض بواقع 77 نقطة أساس إلى 3,59% بالنسبة للمقاولات الكبرى.

رسم بياني إ4.1.7.1: أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الخزينة (بالنسبة المئوية)



رسم بياني إ3.1.7.1: إنتاج القروض النقدية المقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (بمليار الدرهم)

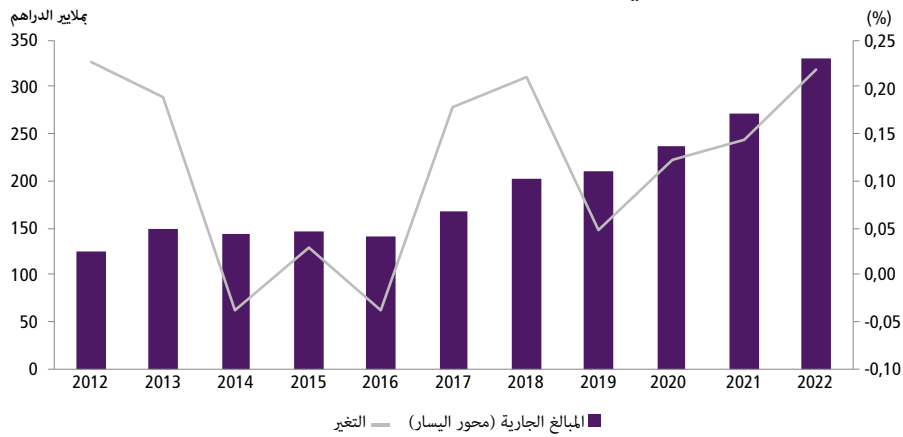


¹ منذ نهاية شتنبر 2022، بدأ بنك المغرب في تشديد سياسته النقدية بهدف مواجهة الضغوط التضخمية المتزايدة. ارتفع سعر الفائدة الرئيسي مرتين بواقع 50 نقطة أساس في شتنبر 2022، ثم في دجنبر 2022.

3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

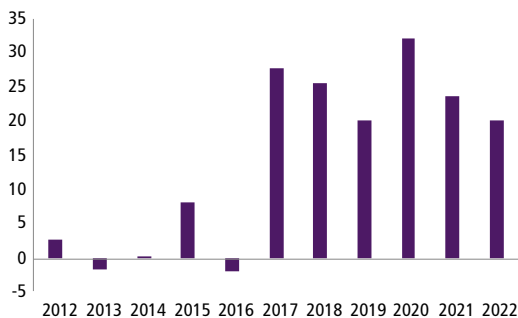
سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية نمواً بنسبة 22,3% سنة 2022 لتصل إلى 333,1 مليار درهم، مما يعكس بالأساس توفير البنك المركزي لمبلغ 21 مليار للخزينة، وهو ما يمثل الباقي المستمد من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي. موازاة مع ذلك، ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها البنوك بنسبة 20,4% لتصل إلى 232,6 مليار، مما يمثل 13,4% من أصولها. ومن جهتها، ارتفعت سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية بواقع 5,4% لتصل إلى 31,8 مليار.

رسم بياني 7.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية

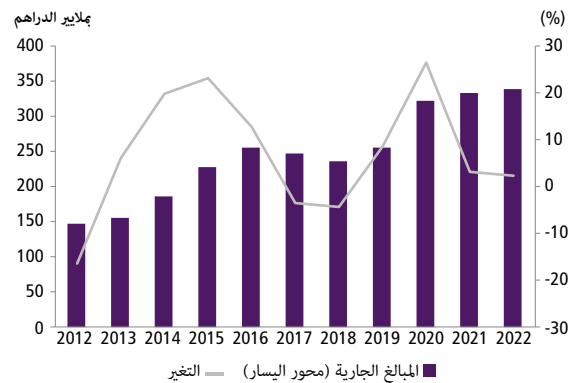


فيما يتعلق بالأصول الاحتياطية الرسمية، فقد واصلت تحسنها مسجلة ارتفاعاً بواقع 2,1% لتصل إلى 337,6 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و13 يوم من واردات السلع والخدمات. يعزى هذا التطور إلى صافي التمويلات الخارجية للخزينة التي بلغت 29,6 مليار، في حين تراجعت الموجودات الخارجية الصافية للبنوك¹ مرة أخرى بنسبة 17% إلى 19,7 مليار.

رسم بياني 9.7.1: الموجودات الخارجية الصافية للبنوك (بمليار الدرهم)



رسم بياني 8.7.1: الأصول الاحتياطية الرسمية



¹ مجموع ديون البنوك على غير المقيمين صافي من التزاماتها الخارجية.

إطار 2.7.1: عمليات السحب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء لمواجهة صدمات السيولة الخارجية، وضع صندوق النقد الدولي أدوات تمويل جديدة، من بينها على وجه الخصوص خط الائتمان المرن سنة 2009 وخط الوقاية والسيولة سنة 2011.

في سنة 2012، في سياق ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية، وقع المغرب وصندوق النقد الدولي على اتفاقية تسري على مدى 24 شهرا في إطار خط الوقاية والسيولة بمبلغ 4,12 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 6,2 مليار دولار. تم تجديد هذه الاتفاقية ثلاث مرات بعد ذلك، مع خفض تدريجي لمبلغها، لتعكس بالتالي التحسن التدريجي للوضع الخارجية للبلد. وبذلك، بلغ مبلغ الاتفاقية للفترة ما بين 2008-2020، 2,1508 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي 2,97 مليار دولار.

بالإضافة إلى الإشارة الإيجابية التي يمثلها الولوج إلى هذه الآلية بالنسبة للمستثمرين والأسواق المالية فيما يرتبط بتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني، تمكن المغرب من سحب مبلغ الاتفاقية بأكمله في أبريل 2020، وذلك بعد صدمة جائحة كوفيد-19، مما نتج عنه فرض يتم تسديده على مدى 5 سنوات مع مهلة أداء تصل إلى 3 سنوات. تم إدراج هذا المبلغ في أصول حويلة البنك المركزي مقابل إضافة حساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي.

مع تحسن احتياطات الصرف، بفضل التعبئة الكبيرة للخزينة بالموارد الخارجية، سدد المغرب استباقيا في 21 دجنبر 2020 مبلغ 651 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 936 مليون دولار أمريكي أو 8,4 مليار درهم.

في سنة 2022، مع التشديد الكبير الذي طرأ على شروط التمويل في السوق الدولية، التمسّت الخزينة من البنك المركزي اللجوء إلى الرصيد المتبقي من عملية السحب من خط الوقاية والسيولة، أي 21 مليار درهم. تم تنفيذ هذه العملية في نونبر 2022 في إطار اتفاقية بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية، في سياق الالتزام الأولي مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق باستخدام موارده لأغراض تهم المالية ووفقا لمقتضيات القانون الأساسي لبنك المغرب.

ترتب عن هذه العملية زيادة بمبلغ يعادل الديون الصافية على الإدارة المركزية، دون التأثير على الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب أو على مستوى المديونية الخارجية للخزينة.

4.7.1 مكونات المجمع النقدي م3

خلال سنة 2022، نمت العملة الائتمانية بنسبة 10,8% إلى 354,7 مليار درهم، مقابل 6,5% سنة من قبل و20,1% في 2020. وعلى نفس المنوال، سجلت الودائع البنكية ارتفاعا بنسبة 6,7%، يشمل تحسن الودائع تحت الطلب بنسبة 8,8% وتراجع الودائع لأجل بنسبة 4,9%. ومن جهتها، ارتفعت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية وحسابات الادخار بنسبة 14,9% و2,9% على التوالي. وفي المجموع، تزايد المجمع النقدي م3 بنسبة 8% إلى 1685,1 مليار درهم.

ويشير تحليل تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية إلى تزايد ودائع المقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 8,4% إلى 189 مليار درهم، نتيجة لارتفاع ودائع هذه المقاولات تحت الطلب بنسبة 8,8% وودائعها لأجل بنسبة 16,1%. وبالنسبة للأفراد، تمت الودائع إجمالاً بنسبة 6,5% إلى 802,4 مليار درهم، تعود 198 مليار منها للمغاربة المقيمين بالخارج. ويشمل هذا التطور نمو الودائع تحت الطلب بنسبة 9,7% وحسابات الادخار بنسبة 3%، وكذا تراجع الودائع لأجل بنسبة 3,7%. أما ودائع المقاولات العمومية، فقد تعززت بنسبة 53,9% إلى 36,4 مليار درهم.

جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية للمجموع م3

م3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	الودائع لأجل لدى البنوك	الحسابات على الدفاتر	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	العملة الائتمانية	
المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (بملايير الدراهم)						
2020	1 485,1	63,9	135,6	169,4	649,3	300,6
2021	1 560,8	71,9	136,5	174,2	698,7	320,1
2022	1 685,1	82,6	129,8	179,3	760,9	354,7
الحصة ضمن المجموع م3 (بالنسبة المئوية)						
2020	100	4,3	9,1	11,4	43,7	20,2
2021	100	4,6	8,7	11,2	44,8	20,5
2022	100	4,9	7,7	10,6	45,1	21,1
التغيرات (بالنسبة المئوية)						
2020	8,4	17,1	-9,5	1,7	10,6	20,1
2021	5,1	12,5	0,6	2,8	7,6	6,5
2022	8,0	14,9	-4,9	2,9	8,8	10,8

5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة¹

تراجع المبلغ الجاري لمجمعات التوظيفات السائلة بنسبة 12,7%، نتيجة بالأساس للانخفاض المسجل على مستوى سندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض بنسبة 22,2%، وسندات هيئات التوظيف في الأسهم والقيم المنقولة المتنوعة بنسبة 13,8%، وفي سندات الخزينة بنسبة 8%.

وباعتبار هذه التطورات، تراجعت نسبة سيولة الاقتصاد، التي يتم حسابها من خلال معدل مجموع التوظيفات السائلة والمجموع م3 نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، من سنة إلى أخرى من 191,8% إلى 184,7%.

¹ تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي تحتفظ بها الوحدات من غير مؤسسات الإيداع. وتشكل هذه الأصول احتياطياً للقدرة الشرائية لكنها ليست سائلة بما يكفي لإدراجها ضمن المجموع النقدي م3.

جدول 7.7.1: مجتمعات التوظيفات السائلة

2022		2021		
التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	
-6,5	447,8	8,8	478,7	مجمع ت.س.1
-8,0	418,8	9,2	455,1	سندات الخزينة
-22,6	17,0	15,9	22,0	سندات شركات التمويل
1928,4	0,1	-99,4	0,0	أوراق الخزينة
645,0	11,8	-52,7	1,6	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
-22,2	235,9	2,6	303,0	مجمع ت.س.2
-22,2	235,9	2,6	303,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
-13,8	87,8	66,5	101,9	مجمع ت.س.3
-13,8	87,8	66,5	101,9	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة
-12,7	771,4	10,9	883,6	المجموع

6.7.1 سوق الصرف

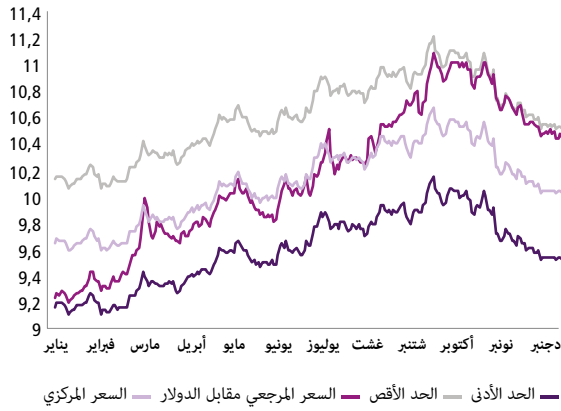
تميزت سنة 2022 بارتفاع الدولار بشكل قوي خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، نظرا بالخصوص للوتيرة السريعة للتشديد النقدي الذي أجراه البنك الفدرالي الأمريكي. وانتقلت المعادلة بين الأورو والدولار من 1,14 دولار أمريكي في بداية 2022 إلى 0,96 بنهاية شتنبر، وهو أدنى مستوى وصل إليه منذ عقدين، قبل أن تنخرط في الارتفاع لتنتهي السنة عند 1,07.

إضافة إلى التطور الذي شهدته المعادلة بين الأورو والدولار، تأثرت قيمة العملة الوطنية طيلة السنة برصيد تدفقات الواردات والصادرات. هكذا، ومع بقائه داخل نطاق التقلب $\pm 5\%$ ، ظل السعر المرجعي للدرهم مقابل الدولار الأمريكي دون مستوى السعر الذي يُحدد بناء على سلة العملات خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة قبل التوجه نحو الحد الأعلى بسبب الهيمنة القوية لتدفقات الواردات. ومع ذلك، تشير التقييمات الفصلية لبنك المغرب إلى أن هذه الانحرافات تتسم بالظرافية وأن قيمة الدرهم لا تزال متماشية إجمالاً مع أسس الاقتصاد الوطني.

وفي مجمل السنة، تراجع الدرهم مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11,5% في المتوسط مما يعكس تأثير السوق¹ بنسبة 5% وتأثير السلة بنسبة 6,6%. ومقارنة بالعملة الأوروبية، فقد الدرهم 0,5% من قيمته.

¹ تأثير السلة هو ذلك الناتج عن تطور مستوى التعادل بين الأورو والدولار، ويمثل الفرق مع التغير المسجل في سعر الصرف المرجعي تأثير السوق.

رسم بياني 11.7.1: السعر المرجعي للدرهم في 2022



رسم بياني 10.7.1: سعر صرف الأورو مقابل الدولار في 2022

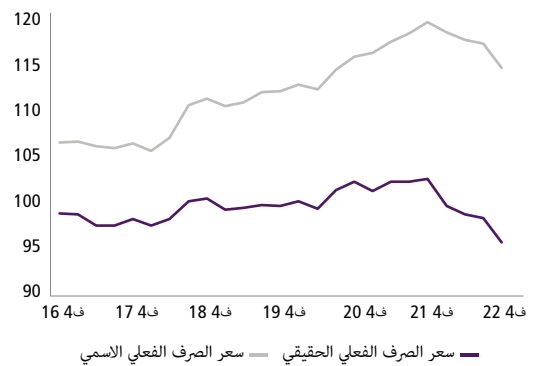


وعلى نفس المنوال، تراجع الدرهم بنسبة 1,3% مقابل الجنيه الإسترليني، وبنسبة 7,6% مقابل اليوان الصيني وبنسبة 15,5% مقابل الريال البرازيلي. وعلى العكس، ارتفعت قيمته بنسبة 68,3% مقابل الليرة التركية. وباعتبار هذه التطورات، انخفض سعر الصرف الفعلي¹ بنسبة 0,8% بالقيمة الاسمية وبنسبة 4% بالقيمة الحقيقية، وبلغ التضخم الوطني على العموم مستوى أدنى من نظيره في الدول الشريكة والمنافسة.

رسم بياني 13.7.1: حجم العمليات ما بين البنوك في سوق الصرف في 2022 (بملايير الدراهم)



رسم بياني 12.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم (الأساس: =100 سنة 2010)

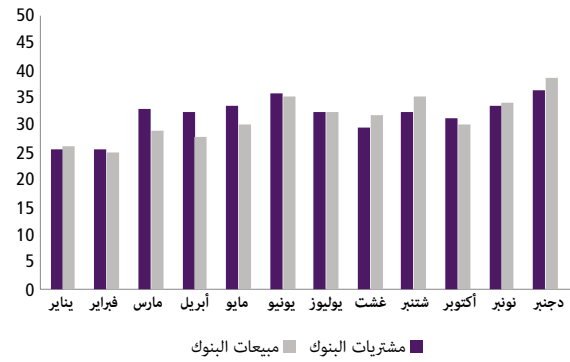
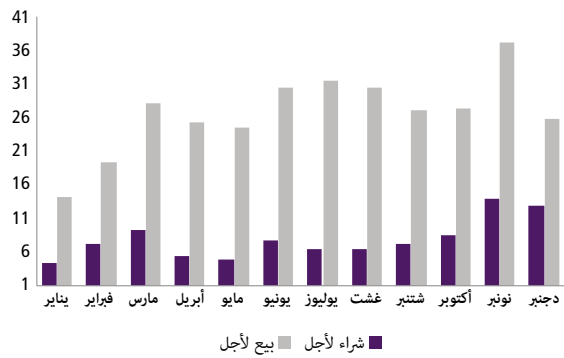


تميزت هذه السنة أيضا باستمرار تعميق سوق الصرف القائمة ما بين البنوك واللجوء المكثف من طرف الفاعلين الاقتصاديين لأدوات التغطية. فقد ارتفع متوسط حجم المبادلات الشهرية للعمليات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك بنسبة 140% إلى 36 مليار. وفيما يتعلق بعمليات البنوك مع الزبناء، تمت مبادلات العملات مقابل الدرهم بالناجز بنسبة 24,1% إلى 31,9 مليار بالنسبة لعمليات الشراء وبنسبة 23,8% إلى 31,4 مليار بالنسبة

¹ انظر التقرير السنوي لبنك المغرب، سنة 2021، الصفحة 127 فيما يخص تحيين منهجية حساب أسعار الصرف الفعلية.

للمبيعات. أما فيما يخص المعاملات لأجل، فقد تزايدت مشتريات البنوك بنسبة 123% إلى 4,7 مليار شهريا وبلغت المبيعات 19,1 مليار درهم مقابل 11,8 مليار في 2021.

رسم بياني 14.7.1: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2022 (بملايير الدراهم) **رسم بياني 15.7.1: عمليات التغطية التي تتجزها البنوك مع الزبناء في 2022 (بملايير الدراهم)**



8.1 أسواق الأصول

تميز تقييم الأصول خلال سنة 2022 بارتفاع أسعار الفائدة المترتب عن التشديد النقدي الذي تم اعتماده لمواجهة الضغوط التضخمية والذي أثر بدرجات متفاوتة على أسواق الأصول.

في أسواق الدين الداخلية، أدت هذه الوضعية إلى سيادة الترقب وسط الفاعلين وإلى رفع المتطلبات من حيث المردودية. وبذلك، توجهت الخزينة نحو الاستحقاقات القصيرة والمتوسطة، وأصدرت للمرة الأولى سندات بأسعار فائدة قابلة للمراجعة، مع اللجوء المكثف إلى التمويلات المحددة وإلى استعمال ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة. وفيما يتعلق بإصدارات سندات الدين الخاص، تراجعت اكتتابات الشركات غير المالية بنسبة 5,2% لكن المبلغ الإجمالي للإصدارات ارتفع بنسبة 4,4%، مدعوما بنمو تلك الخاصة بالشركات المالية.

وبخصوص نشاط تدبير الأموال، أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع في الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، لاسيما أصول صناديق سندات الاقتراض والأسهم. وعرفت هذه الفئة الأخيرة تراجع مردوديتها بشكل ملموس.

وبفعل هذا المناخ غير المواتي، أنهت بورصة الدار البيضاء السنة بأداء سلبي تاريخي مع تراجع مؤشر مازي بنسبة 19,7%. وهم الانخفاض معظم القطاعات، لاسيما المباني ومواد البناء، والاتصالات والبنوك. وتراجع حجم المبادلات سواء في السوق المركزي أو في سوق الكتل، كما تدنت رسملة البورصة من 54,2% إلى 42,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي سوق العقار، ورغم شبه استقرار أسعار الفائدة على القروض الرهنية، انخفض عدد المعاملات بنسبة 12,3% بعد ارتفاعه القوي بنسبة 33,7% في 2021. وبموازاة ذلك، تراجعت حدة انخفاض أسعار العقارات من 3,7% إلى 0,7%.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغيرات بالنسبة المئوية، ما لم يشر لغير ذلك)

2022	2021	2020	2019	2018	
					سوق الدين
-10,9	-5,4	46,2	-9,3	4,0	إصدارات سندات الخزينة
4,4	-18,7	-13,0	25,3	-10,2	إصدارات الدين الخاص
					سوق البورصة
-19,7	18,3	-7,3	7,1	-8,3	مازي
5,1	6,4	6	5,3	6	نسبة السيولة ¹ (السوق المركزية للأسهم، (%))
42,2	54,2	50,8	50,5	48,7	الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
					السوق العقاري
-0,7	-3,7	-0,4	-0,5	0,0	مؤشر أسعار الأصول العقارية
-12,3	33,7	-5,3	-2,4	2,8	عدد المعاملات

المصادر: بنك المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية، بورصة الدار البيضاء، ماروكليز والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

¹ يتم الحصول على معدل السيولة بحساب نسبة الحجم السنوي للمبادلات إلى متوسط الرسملة خلال السنة.

1.8.1 سندات الدين

سندات الخزينة

بفضل المداخيل الاستثنائية التي بلغت 25,1 مليار درهم برسم التمويلات المحددة، تراجعت الحاجة التمويلية للخزينة خلال سنة 2022 بمبلغ 3,9 مليار إلى 71,1 مليار. وقد تم تغطية حوالي 30% منها باستعمال ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة، المودع لدى البنك المركزي. وموازاة ذلك، وفي سياق تميز بتشديد شروط التمويل على المستوى الدولي، تراجع اللجوء الصافي إلى الموارد الخارجية إلى 6,1 مليار، عن طريق التوجه نحو القروض الثنائية ومتعددة الأطراف بشكل كامل.

وفي السوق الداخلية لسندات الخزينة، أدى ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن تشديد السياسة النقدية إلى عدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين وبالتالي إلى اعتماد سلوك الترقب وإلى رفع المتطلبات فيما يخص المردودية. وبذلك، تدنت الاكتتابات بنسبة 10,9% إلى 128,7 مليار وهمت في حدود النصف، مقابل 17% سنة من قبل، الاستحقاقات قصيرة الأجل. ولم تتجاوز حصة السندات طويلة الأمد 10% عوض 25%، أما حصة السندات لأجل متوسط¹، فقد تراجعت من 58% إلى 40%.

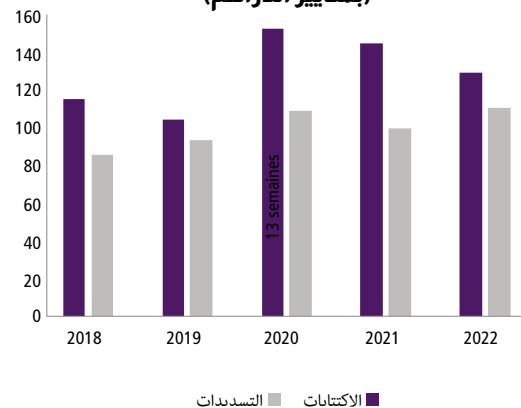
إن أهمية الحاجيات التمويلية ومتطلبات المستثمرين من حيث المردودية جعلت الخزينة تقوم لأول مرة منذ سنة 2013 بإصدار سندات بأجل يقل عن 13 أسبوعاً وإدراج سندات بأسعار فائدة قابلة للمراجعة في نهاية السنة. وبالمقابل، لم يتم إصدار أي سندات بأجل 15 سنة أو أكثر ابتداء من فبراير 2022.

وفيما يتعلق بالمردودية، فقد ارتفعت تدريجياً خلال السنة حيث انتقلت بالنسبة للأذينات لأجل 13 أسبوعاً من 1,35% بنهاية 2021 إلى 2,70% بنهاية 2022 وبالنسبة للسندات لأجل سنتين من 1,73% إلى 2,44%.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



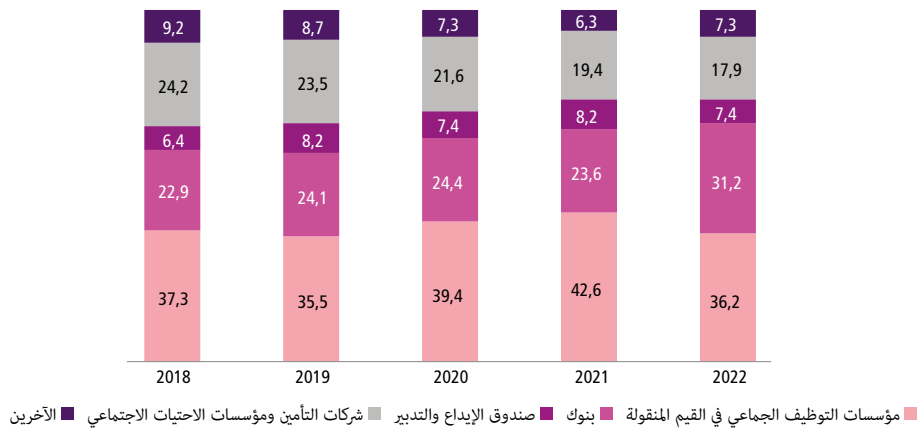
رسم بياني 1.8.1: إصدارات وتسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



¹ آجال الاستحقاق القصيرة هي التي تقل عن أو تساوي سنة واحدة، والمتوسطة هي تلك التي تتراوح مدتها ما بين سنتين و5 سنوات والطويلة هي التي تتجاوز 5 سنوات.

وأخذاً بالاعتبار التسديدات بمبلغ 109,6 مليار درهم، بلغ جاري سندات الخزينة 665,8 مليار، مرتفعا بنسبة 3% مقارنة بسنة 2021. وعرفت بنيته تغيرا طفيفا لفائدة آجال الاستحقاق القصيرة التي انتقلت حصتها من 4% إلى 7%، لكنه يبقى مكونا في الغالب من السندات طويلة الأجل بحصة 56% مقابل 58% سنة من قبل. وحسب الجهة الحائزة، تعززت حصة البنوك بواقع 7,6 نقطة إلى 31,2% خاصة على حساب حصص هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة و«شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي» التي تراجعت إلى 36,2% و17,9% على التوالي.

رسم بياني 3.8.1: بنية سندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

	2022		2021		2020	2019	2018	
	المبلغ	البنية %	المبلغ	البنية %				
100	128 694	100	144 471	152 647	104 393	115 052	الاكتتابات	
50	64 358	17	24 579	47 286	9 427	18 227	أجل قصير	
40	52 035	58	83 495	74 669	39 796	73 982	أجل متوسط	
10	12 301	25	36 396	30 692	55 170	22 843	أجل طويل	
100	109 563	100	98 580	109 067	93 437	85 554	التسديدات	
44	48 087	32	31 734	25 032	22 084	24 405	أجل قصير	
45	49 362	52	50 991	51 450	52 662	57 718	أجل متوسط	
11	12 114	16	15 854	32 585	18 691	3 430	أجل طويل	
100	665 764	100	646 633	600 741	557 160	546 205	المبالغ الجارية	
7	47 474	4	25 670	32 825	10 571	20 097	أجل قصير	
37	245 965	38	248 825	216 320	193 101	207 857	أجل متوسط	
56	372 325	58	372 138	351 596	353 489	318 251	أجل طويل	

سندات الدين الخاص

بعد انخفاض بنسبة 18,7% في 2021، نمت إصدارات سندات الدين الخاص بنسبة 4,4% إلى 63,7 مليار درهم، مدفوعة باقتراضات البنوك التي تزايدت بنسبة 27,3% إلى 42,3 مليار درهم. وهم هذا الارتفاع على حد سواء سندات الاقتراض، التي وصلت إلى 8,1 مليار، وشهادات الإيداع التي ارتفعت إلى 34,2 مليار. وتزايدت أسعار الفائدة المطبقة على هذه الفئة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة لتصل إلى 2,2% في المتوسط السنوي بالنسبة للآجال القصيرة، وإلى 2,4% بالنسبة للآجال المتوسطة وإلى 1,5% بالنسبة للآجال الطويلة. وفيما يتعلق بالشركات المالية الأخرى، فقد تراجعت إصدارات أذونات شركات التمويل بنسبة 41% إلى 5,1 مليار وانخفضت إصداراتها من سندات الاقتراض بمبلغ 2 مليار لتراجع إلى 1,4 مليار.

وفيما يخص إصدارات الشركات غير المالية، فقد تراجعت بنسبة 5,2% إلى 14,9 مليار، ارتباطا بتدنيها لدى المقاولات الخاصة بنسبة 6% إلى 11,1 مليار، وبارتفاعها لدى المقاولات العمومية بنسبة 2,5% إلى 3,9 مليار.

جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2021-2022		2022	2021	2020	2019	2018	
%	بالملايين						
4,4	2 700	63 742	61 042	75 063	86 289	68 874	الإجمالي
7,7	3 509	48 842	45 333	48 720	69 345	54 052	شركات مالية
27,3	9 076	42 299	33 223	38 902	57 684	47 100	البنوك
8,5	2 676	34 199	31 523	32 702	48 884	36 550	شهادات الإيداع
376,5	6 400	8 100	1 700	6 200	8 800	10 550	سندات الاقتراض
-46,0	-5 567	6 543	12 110	9 818	11 661	6 952	شركات مالية أخرى
-41,0	-3 567	5 143	8 710	7 950	9 741	5 327	سندات شركات التمويل
-58,8	-2 000	1 400	3 400	1 868	1 920	1 625	سندات الاقتراض
-5,2	-810	14 900	15 710	26 343	16 943	14 822	شركات غير مالية
-6,0	-710	11 050	11 760	17 843	6 793	6 822	خاصة
2,8	68	2 455	2 388	3 941	3 313	2 612	أوراق الخزينة
-8,3	-777	8 595	9 372	13 902	3 480	4 210	سندات الاقتراض
-2,5	-100	3 850	3 950	8 500	10 150	8 000	عمومية
-	1 500	1 500	-	-	-	-	أوراق الخزينة
-40,5	-1 600	2 350	3 950	8 500	10 150	8 000	سندات الاقتراض

المصدر: ماروكليبر.

وأخذاً بالاعتبار التسديدات سجل المبلغ الجاري للدين الخاص نموًا بنسبة 4,2% إلى 262,7 مليار درهم، أصدرت منها البنوك حوالي النصف. أما الدين الخاص للشركات غير المالية، فقد بلغ 104,5 مليار، 59,2 مليار منها على شكل سندات المقاولات العمومية.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

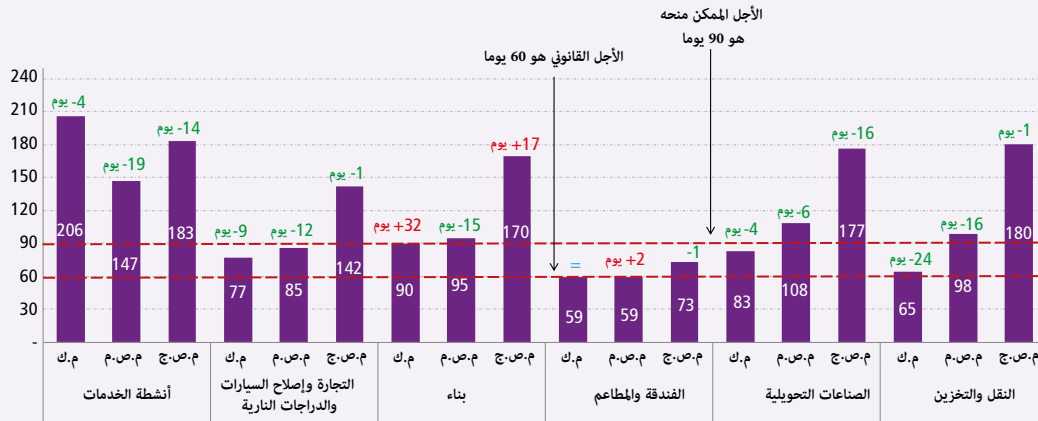
التغير 2022-2021		2022	2021	2020	2019	2018	
%	بالملايين						
4,2	10 653	262 690	252 037	241 458	228 993	197 724	الإجمالي
0,0	-74	158 214	158 288	154 875	153 092	127 772	شركات مالية
2,6	3 088	123 635	120 548	120 859	121 833	103 463	البنوك
-5,1	-2 852	53 310	56 163	57 174	64 348	52 778	شهادات الإيداع
9,2	5 940	70 325	64 385	63 685	57 485	50 685	سندات الاقتراض
-8,4	-3 161	34 579	37 740	34 016	31 259	24 309	شركات مالية أخرى
-10,9	-3 217	26 391	29 608	26 884	25 414	19 769	سندات شركات التمويل
0,7	56	8 188	8 132	7 132	5 845	4 540	سندات الاقتراض
11,4	10 727	104 476	93 749	86 583	75 901	69 952	شركات غير مالية
23,8	8 727	45 319	36 592	32 109	26 852	28 223	خاصة
32,6	442	1 798	1 356	2 312	1 934	1 296	أوراق الخزينة
23,5	8 285	43 521	35 236	29 797	24 918	26 927	سندات الاقتراض
3,5	2 000	59 157	57 157	54 474	49 049	41 729	عمومية
-	-	-	-	-	-	-	أوراق الخزينة
3,5	2 000	59 157	57 157	54 474	49 049	41 729	سندات الاقتراض

إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء

بعد التدهور الكبير المسجل في 2020 في سياق الأزمة الصحية، تحسنت آجال الأداء بين المقاولات بشكل ملموس خلال سنة 2021، وذلك بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي. وتشير الحسابات التي أنجزها بنك المغرب، بناء على بيانات عينة مكونة من 69 ألف مقاول غير مالية خاصة، إلى تسجيل انخفاض شبه عام، رغم أن المستويات لا تزال عموماً أعلى من الآجال القانونية.

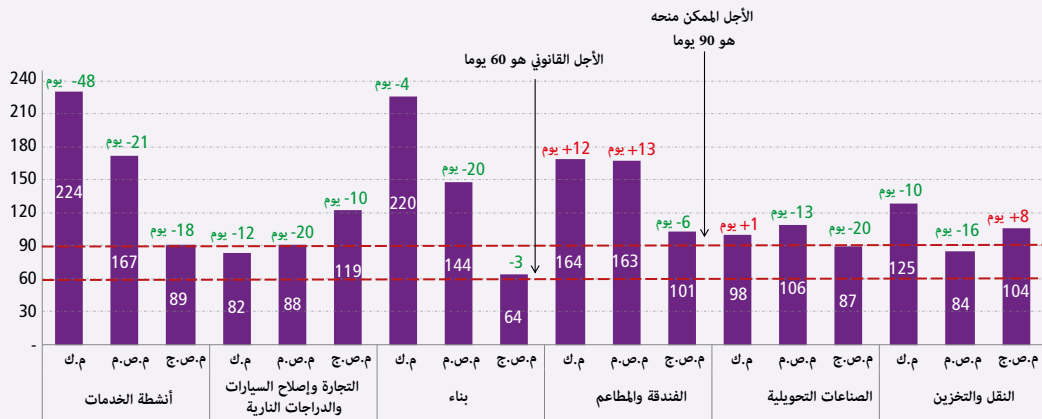
تم أداء مستحقات 55% من المقاولات، بدلا من 51% في سنة 2020، في الآجال القانونية المحددة في 60 يوم. وقد كان التحسن الملحوظ قد سجل في أنشطة النقل والتخزين مع تخفيض متوسط الآجال بواقع 24 يوم بالنسبة للمقاولات الكبرى و16 يوم بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. في المقابل تم تمديد الآجال بواقع 32 يوم بالنسبة للمقاولات الكبرى و17 يوم بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا في قطاع البناء.

رسم بياني إ.1.8.1: تطور آجال الأداء الخاصة بالزبناء في سنة 2021 (عدد أيام رقم المعاملات)



وفيما يتعلق بآجال الأداء للموردين، فقد أدت 62% من المقاولات بدل 59% في سنة 2020 فواتيرها داخل الآجال القانونية. إلا أن السنة تميزت بتمديد الآجال في أنشطة الفندقة والمطاعم التي كانت لاتزال تعاني من القيود الصحية. وقد ارتفع متوسط الآجال بالفعل إلى 12 يوما بالنسبة للمقاولات الكبرى في القطاع و13 يوم بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. في المقابل، سجلت أهم الانخفاضات في أنشطة الخدمات، حيث تم تقصير متوسط الوقت بمقدار 48 يوما للمؤسسات العمومية، و21 يوما للمقاولات الصغرى والمتوسطة، و18 يوما للمقاولات الصغيرة جدا.

رسم بياني إ.2.1.8.1: تطور آجال الأداء الخاصة بالموردين في سنة 2021 (عدد أيام الشراء)



على الصعيد التنظيمي، تميزت السنة بتبني مشروع القانون رقم 69.21 من قبل مجلس الحكومة في 29 شتنبر 2022. ومن بين أبرز إضافات هذا النص، زيادة الحد الأقصى للمدة التي يمكن منحها من 90 يوما إلى 120 يوما فضلا عن استبدال التأخير المدفوع للدائن بغرامة مالية بنسبة 3% لفائدة الخزينة في الشهر الأول مع زيادة بمقدار 1% بالنسبة لكل شهر إضافي. وينص في هذا الصدد على إلزامية الإبلاغ والأداء التلقائي للغرامات فضلا عن اعتماد تاريخ إصدار الفاتورة، بدلا عن تاريخ إنجاز الخدمة أو تسليم السلعة، كنقطة مرجعية لحساب آجال أداء المبالغ المستحقة.

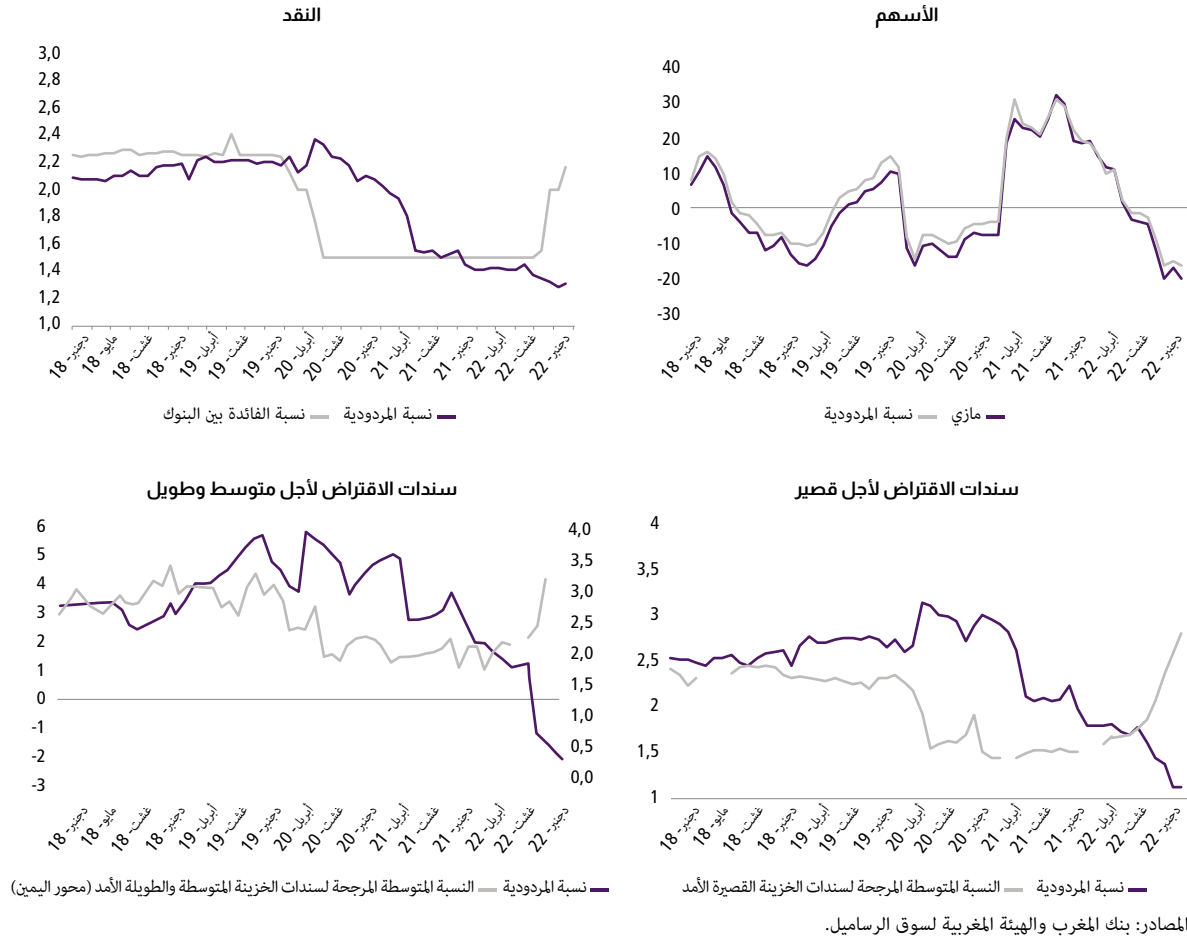
2.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

تأثر نشاط تدبير الصناديق في سنة 2022 بزيادة أسعار الفائدة وتراجع أسعار سوق البورصة. وقد تأثر هذا السياق بشكل خاص بالنسبة لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم النقدية التي تزايدت بنسبة 17,8% إلى 506,1 مليار وكذلك بالنسبة لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية التي ارتفعت إلى 44,5 مليار أي أكثر من الضعف مقارنة بسنة 2021. في المقابل، تراجعت الفئات الأخرى إلى معدلات 13,8% إلى 506,8 مليار بالنسبة لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض وبواقع 48,4% إلى 22 مليارا في هيئات التوظيف في القيم المتنوعة و 3,5% إلى 9 مليار في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم.

نتج عن هذه التطورات، إلى جانب الزيادة العامة في عمليات استرداد مبالغ صافية قدرها 91,9 مليار في الصناديق السندية و 1,2 مليار بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم مقابل تدفقات صافية بقيمة 10,3 مليار و 2,9 مليار في سنة 2021. موازاة مع ذلك، سجلت الفئات الأخرى صافي تدفقات إيجابية بمبالغ 10,1 مليار بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية، و 7,1 مليار في هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية و 2,2 مليار بالنسبة لهيئات التوظيف في القيم المتنوعة.

ومن حيث الأداء، وباستثناء الصناديق النقدية ومؤسسات التوظيف السندية على المدى القصير التي سجلت عائدات إيجابية بواقع 1,3% و 1,1% على التوالي، بينما عرفت الفئات الأخرى أداء سلبيا يتراوح بين 2,3% بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي السندية ذات الأجل المتوسط والطويل و 16,2% بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم.

رسم بياني 4.8.1: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة (%)



في ظل هذه الظروف، انخفض صافي أصول مؤسسات التوظيف الجماعي إلى 500,9 مليار، بتراجع قدره 15,5%. وبلغ التراجع 24% إلى 304 مليار في مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض و19,5% إلى 37,9 مليار في صناديق التوظيف في الأسهم و8% إلى 58 مليار في تلك الخاصة بالقيم المتنوعة. في المقابل، ارتفع صافي سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم النقدية بنسبة 10,2% إلى 89,2 مليار وانتقل من 1,7 إلى 11,8 مليار في الصناديق التعاقدية.

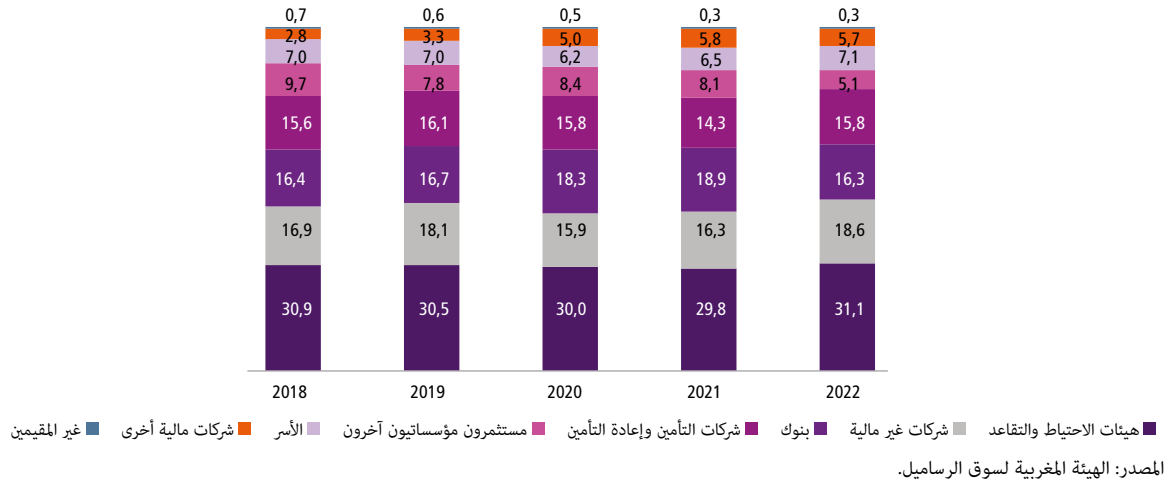
جدول 5.8.1: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايير الدراهم)

2022	2021	2020	2019	2018	
الكتابات					الفئات
9,0	9,3	7,2	7,3	6,5	الأسهم
44,5	16,2	21,0	19,8	20,9	القيم المنقولة التعاقدية
22,0	42,7	10,4	9,2	14,7	القيم المنقولة المتنوعة
506,1	429,5	357,8	353,8	361,7	القيم المنقولة النقدية
226,9	246,7	186,2	185,5	165,1	سندات الإقتراض لأجل قصير
279,9	341,2	357,2	266,7	204,8	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
1 088,5	1 085,6	939,7	842,3	773,6	المجموع
عمليات إعادة الشراء					
10,2	6,4	5,3	5,4	7,0	الأسهم
34,5	18,2	19,6	20,4	20,1	القيم المنقولة التعاقدية
19,8	13,4	8,7	10,3	13,4	القيم المنقولة المتنوعة
499,0	421,9	346,3	356,5	370,7	القيم المنقولة النقدية
256,3	245,1	180,5	190,3	164,2	سندات الإقتراض لأجل قصير
342,4	332,5	339,0	246,4	184,6	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
1 162,3	1 037,5	899,5	829,2	760,1	المجموع
صافي الأصول					
37,9	47,1	37,1	37,4	31,7	الأسهم
11,8	1,7	3,6	2,2	2,8	القيم المنقولة التعاقدية
58,0	63,1	30,8	28,9	27,8	القيم المنقولة المتنوعة
89,2	81,0	72,2	59,5	60,9	القيم المنقولة النقدية
46,8	75,3	72,1	64,6	67,5	سندات الإقتراض لأجل قصير
257,2	324,8	307,4	277,9	244,1	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
500,9	592,9	523,2	470,6	434,8	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وفيما يتعلق ببنية هذا الأصل حسب الجهة الحائزة، فقد عرفت تغيرا طفيفا لاسيما عبر ارتفاعات حصص مؤسسات الاحتياط ونظام التقاعد إلى 31,1% والشركات غير المالية إلى 18,6% وشركات التأمين وإعادة التأمين إلى 15,8%. في المقابل، تراجعت تلك الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى 16,3% و5,7% على التوالي.

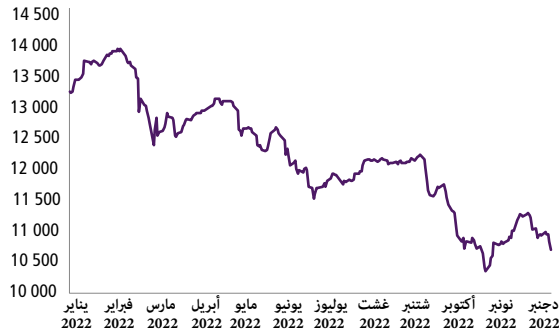
رسم بياني 5.8.1: بنية المبلغ الجاري الصافي لمؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة (%)



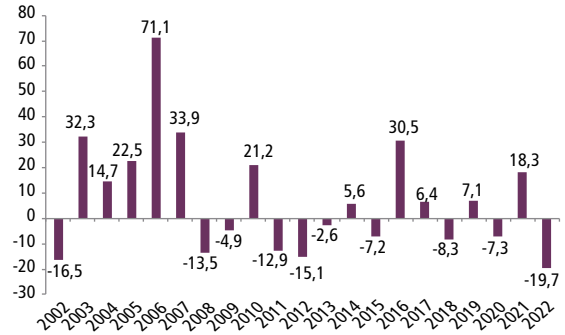
3.8.1 سوق البورصة

عرف نشاط سوق البورصة في بداية سنة 2022 منحى تصاعديا ارتباطا بالآفاق الملائمة لاستمرار التعافي الاقتصادي بعد الانتعاش المسجل في سنة 2021. بيد أنه سرعان ما انقلب هذا التوجه مع تصاعد التوترات الجيوسياسية فيما يتعلق بالصراع في أوكرانيا المخاوف التي أثارها بشأن انعكاساتها على الاقتصاد الوطني. وقد تزايد التراجع عقب تزايد التوقعات القوية برفع أسعار الفائدة في سياق تسارع الضغوط التضخمية. وختاما، أنهى السوق السنة بانخفاض تاريخي، مع تراجع مؤشر مازي بنسبة 19,7%، وهو أهم تراجع له منذ إنطلاقه في سنة 2002.

رسم بياني 7.8.1: التطور اليومي لمؤشر مازي

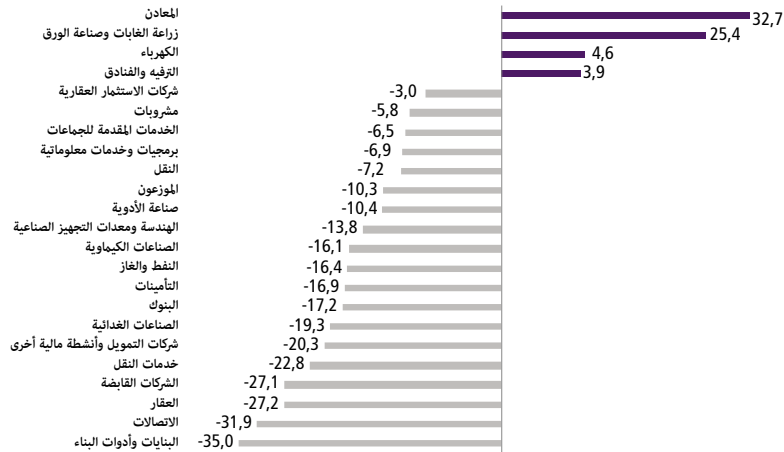


رسم بياني 6.8.1: التغيرات السنوية لمؤشر مازي (%)



ولقد هم التراجع أغلبية القطاعات، مع أداء سلبي بنسبة 35% في قطاع «البنائيات وأدوات البناء» و31,9% في قطاع الاتصالات و17,2% في البنوك. في المقابل، عرفت 4 قطاعات فقط من أصل 23 تطورات إيجابية مع ارتفاع أسعار شركات التعدين بنسبة 32,7%.

رسم بياني 8.8.1: تغيرات المؤشرات القطاعية في سنة 2022 (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء.

وأخذاً في الاعتبار تطور الأسعار، عرفت نسبة السعر إلى الأرباح¹ انخفاضا مهما، حيث تراجعت من 23,8 إلى 18,5، وهو مستوى مرتفع مقارنة بباقي المراكز المالية في «الأسواق الحدودية». في المقابل، فقد أدى تراجع الأسعار مرفوق بسياسة توزيع سخية نسبيا مقارنة بسنة 2021، مع زيادة بنسبة 8,3% في العائدات الموزعة إلى 20,9 مليار درهم، إلى تحسن مردودية العائدات من 2,59% إلى 3,76%.

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للأسواق الناشئة والحدودية

البلدان	الوزن في مؤشر MSCI ¹		نسبة السعر إلى الأرباح		العائد الربحي (%)	
	الفترة	الوزن	2021	2022	2021	2022
الفيتنام	الأسواق الحدودية	27,56	18,00	11,30	1,22	2,16
المغرب	الأسواق الحدودية	9,94	23,80	18,50	2,59	3,76
رومانيا	الأسواق الحدودية	7,30	0,30	4,30	3,57	5,90
الصين	الأسواق الناشئة	32,31	8,80	8,70	2,68	3,94
الهند	الأسواق الناشئة	14,44	24,4	24,3	1,14	1,44
البرازيل	الأسواق الناشئة	5,27	8,3	8	6,62	9,31

¹ في 30 دجنبر 2022.

المصدر: توماس إيكون رويترز.

¹ نسبة السعر إلى الأرباح (PER) هي نسبة السعر إلى الفائدة لكل سهم. يتم احتساب العائدات عبر نسبة سعر السهم إلى العائد عن كل سهم.

وفيما يتعلق بحجم التعاملات، فقد تراجع بنسبة 22,8% إلى 57,7 مليار درهم. ويعزى هذا التطور بشكل خاص إلى انخفاض تداولات الأسهم حيث تقلصت بواقع 8,5 مليار في السوق المركزي وبواقع 2,6 مليار في سوق الكتل. إلى جانب ذلك، بلغت عمليات الزيادة في الرأسمال 1,4 مليار في المجموع، مقابل 2,4 مليار سنة من قبل.

جدول 7.8.1: حجم العمليات (بملايين الدراهم)

2022	2021	2020	2019	2018	
57 354	74 557	55 309	74 864	50 915	I- الأسهم
32 275	40 781	33 001	31 199	37 122	1-السوق المركزية
20 821	23 474	15 837	26 676	8 791	2-سوق الكتل
53 096	64 255	48 838	57 876	45 913	مجموع السوق الثانوية (2+1)
1 372	600	600	-	799	3-الإدراجات
64	6 778	2 096	4 135	251	4-إسهامات السندات
1 056	28	0	2 383	25	5-عروض مقدمة للعموم
391	503	1 368	622	430	6-التحويلات
1 376	2 393	2 406	9 848	3 497	7-الزيادة في الرأسمال
4 258	10 302	6 470	16 988	5 002	مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)
325	186	468	531	1 773	II- السندات
149	36	-	3	55	8- السوق المركزية
175	130	187	527	950	9- سوق الكتل
325	166	187	531	1 005	مجموع السوق الثانوية (8+9)
-	20	-	-	767	10-الإدراجات
-	-	281	-	-	11- إسهامات السندات
-	-	-	-	-	12- التحويلات
-	20	281	-	767	مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)
57 679	74 743	55 777	75 395	52 688	المجموع (II+I)

المصدر: بورصة الدار البيضاء.

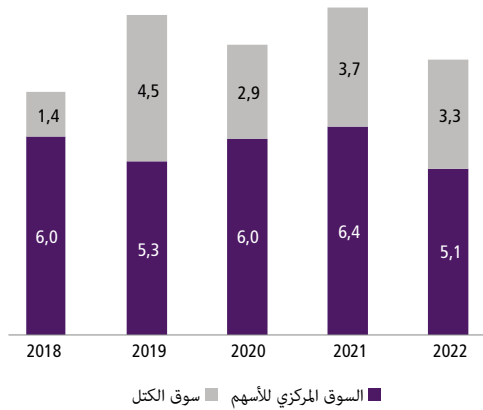
شهدت السنة إدراج شركتين جديدتين في البورصة والتشطيب على نفس العدد، ليظل بذلك عدد الشركات المدرجة مستقرا في 74 شركة. وانضمت شركة Disty Technologies، العاملة في مجال استيراد وتوزيع المنتجات والحلول التقنية الجديدة، إلى البورصة بتاريخ 20 يوليوز ومثلت المقاوله الصغيرة والمتوسطة الأولى المدرجة في السوق البديل الجديد. وتمحورت العملية حول مبلغ 171,1 مليون درهم، من خلال زيادة في الرأسمال بقيمة 62 مليون وتفويت أسهم في حدود 109,7 مليون. وبعدها أدرجت بسعر يصل إلى 284 درهم للسهم الواحد، فقد السهم مع نهاية دجنبر 2021، 26,1% من قيمته.

وتمت عملية الإدراج الثانية بتاريخ 14 دجنبر لشركة Akdital العاملة في ميدان الصحة. وبلغ مقدار ما تمت تعبئته 1,2 مليار درهم، 800 مليون منها عن طريق الزيادة في الرأسمال و400 مليون بواسطة تفويت الأسهم. وبنهاية دجنبر، تراجع سعر السهم بنسبة 8%.

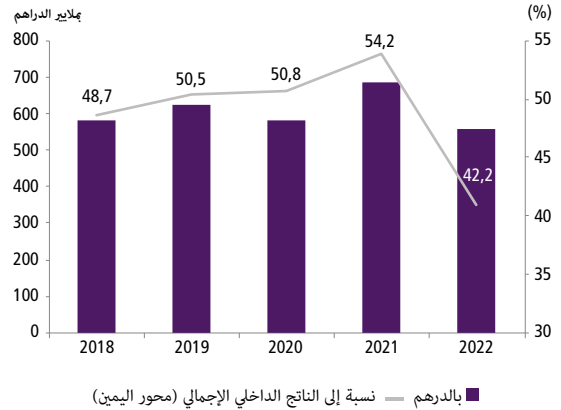
من ناحية أخرى، فقد تم سحب أسهم شركة Centrale Danone من التداول بتاريخ 27 يونيو 2022، والتي تم إيداع العرض العمومي للسحب الخاص بها في 6 دجنبر 2021 من لدن شركة Gervais Danone مبررة ذلك بضعف سيولة السند. وعلى نفس المنوال، تم التشطيب على سهم شركة Lydec بتاريخ 30 دجنبر، في أعقاب العرض العمومي للسحب الذي وضعته شركة Veolia Environnement بالتنسيق مع صندوق VIGIE 50 AS¹.

في ظل هذه الظروف، تقلصت رسملة البورصة بمقدار 129,6 مليار درهم، لتصل إلى 561,1 مليار فيما انخفضت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من سنة لأخرى من 54,2% إلى 42,2%. وتراجع كذلك الرأسمال العائم بنسبة 18,6%، فيما سجل معامل سيولة السوق المركزي للأسهم أيضا تقلصا إلى 5,1% بعد سنتين من التحسن.

رسم بياني 10.8.1: معامل السيولة في سوق الأسهم (%)



رسم بياني 9.8.1: تطور رسملة البورصة



المصادر: معطيات بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب

إطار 2.8.1: سندات الاقتراض المؤمنة، مصدر تمويل جديد للبنوك المغربية

سندات الاقتراض المؤمنة أو «covered bonds» هي أدوات دين صادرة عن البنوك ومضمونة بواسطة محفظة قروض رهنية أو سندات دين عمومية تعطي حق أولوية للمستثمرين في حالة التخلف عن السداد. ويمثل هذا البعد الخاص بالأمان الطابع المشترك بين هذه السندات، إلا أن كفاءات تطبيقها تعتمد على الإطار والسياسات الخاصة لإصدارها.

ظهرت سندات الاقتراض المؤمنة للمرة الأولى في القرن الثامن عشر¹، فيما لم يتم إحداث الأطارات التشريعية والقانونية الأولى الخاصة بها إلا في مرحلة متأخرة، أولا في سويسرا (1931)، ثم في الدانمارك (1951)، وإسبانيا (1981) وألمانيا (1990). وفي سنة 2021، وصل المبلغ الجاري لهذه السندات² على الصعيد العالمي حوالي 2940 مليار أورو، أصدرتها 334 مؤسسة في 34 بلدا، خاصة من أوروبا.

¹ فدرالية الديون الرهنية الأوروبية - المجلس الأوروبي لسندات الاقتراض المؤمنة: «European Cover Bond Fact Book 2022»، شتبر 2022.
² توني أهنرت: «سندات الاقتراض المؤمنة كمورد تمويل لمخاطر القروض الرهنية للبنوك»، مجلة النظام المالي، بنك كندا، يونيو 2018.

وفي المغرب، تم الشروع في التفكير في وضع آلية قانونية تنظم مجال السندات المؤمنة منذ ما يزيد عن عقد من الزمن. وتندرج في إطار تحديث القطاع المالي من خلال (أ) تعبئة موارد طويلة الأمد ومنخفضة التكلفة لتمويل السكن بوجه خاص والجماعات الترابية؛ و(ب) وضع تحت تصرف البنوك أدوات جديدة لإعادة تمويل عملياتها الائتمانية الطويلة الأجل وتدبير الأصول/الخصوم؛ و(ج) تنويع عروض التوظيف الطويلة الأمد بالنسبة للمستثمرين المؤسسيين.

ومع تبني مشروع القانون رقم 94.21 سنة 2022 المتعلق بسندات الاقتراض المؤمنة، أصبح المغرب أول بلد إفريقي يعتمد هذا الإطار. ويعهد هذا القانون لبنك المغرب مهمة المراقبة والإشراف على أنشطة هذه السندات، ويشترط تغطية مبلغها الجاري بديون تستجيب لمعايير محددة ويضع سقفا لمبلغها الجاري في 20% من إجمالي أصول البنك الذي يصدرها. كما ينص أيضا على سجل للأصول المكونة لسلة تغطية هذه السندات، والتي ينبغي أن تكون مخصصة حسب الأولوية لضمان تسديد الرأسمال وأداء الفوائد التي تحققها.

ومن المنتظر أن يساهم وضع هذا الإطار القانوني في تطوير سوق الدين الخاص الذي يتسم لحد الساعة بمستوى منخفض للنشاط وأن يمكن البنوك من الحصول على مورد جديد لإعادة التمويل كفيل بتعزيز قدراتها على منح القروض. غير أنه، وكما يستنتج من تجربة العديد من البلدان المتقدمة، فإن تنفيذ إطار من هذا القبيل ليس مرادفا بالضرورة لتوسيع السوق. علاوة على ذلك، فإن تعقيد السندات، ومستويات المتطلبات في مجال السلامة المروددية المنخفض نسبيا لفائدة المستثمرين هي بعض من العوامل التي قد تحد من جاذبية هذا النموذج التمويلي.

4.8.1 الأصول العقارية

بعد تراجع نسبة 3,7%، انخفض مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 0,7%، ليشمل تدينا بنسبة 1,2% للعقار السكني وبنسبة 2% للعقار الموجه للاستخدام المهني، وكذا ارتفاعا بنسبة 0,7% للأراضي. بموازاة ذلك، وبعد الارتداد المسجل بنسبة 33,7% في 2021، سجل عدد المعاملات انخفاضا بنسبة 12,3% الذي شمل كافة فئات العقارات، مع تراجع بنسبة 16,5% للأراضي الحضرية وبنسبة 12% للعقارات السكنية وبنسبة 6,5% للعقارات الموجهة للاستخدام المهني.

جدول 8.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغيرات%)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2022	2021	2020	2019	2018	2022	2021	2020	2019	2018	
-12,3	33,7	-5,3	-2,4	2,8	-0,7	-3,7	-0,4	-0,5	0,0	الإجمالي
-12,0	28,9	-7,1	-0,4	1,0	-1,2	-4,3	-0,5	-0,1	0,1	الأموال السكنية
-12,8	28,1	-6,2	0,0	0,3	-1,6	-5,2	-0,4	0,0	0,1	الشقق
-1,0	49,1	-22,6	-3,1	12,6	0,1	0,0	-2,1	-0,8	0,3	المنازل
2,1	23,3	-6,9	-13,6	10,8	0,0	-6,5	2,6	0,1	0,3	الفيلات
-16,5	50,6	-1,6	-10,2	7,3	0,7	-2,4	-0,1	-1,3	-0,3	الأراضي
-6,5	42,4	3,7	-3,5	10,2	-2,0	-4,5	-0,6	0,0	0,7	الأموال المهنية
-6,1	39,7	5,0	-5,5	9,9	-1,6	-4,0	-0,6	-0,5	1,5	المحلات التجارية
-8,6	58,7	-3,6	9,7	12,0	-2,4	-6,9	-0,2	1,7	-2,1	المكاتب

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وعلى مستوى المدن الرئيسية، شمل انخفاض الأسعار 7 من أصل 10 مدن غطاها المؤشر، مع تراجع تراوحت ما بين 0,5% في الرباط و3,8% في الجديدة، فيما سجلت المدن الأخرى ارتفاعات بلغت 0,5% في مراكش، 0,6% في أكادير و1,4% في وجدة. وفيما يتعلق بالمبيعات، وباستثناء أكادير التي ارتفعت فيها بنسبة 17%، سجلت باقي المدن الأخرى تراجعا تراوحت بين 0,9% في طنجة و23,7% في الرباط.

جدول 9.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (التغيرات%)

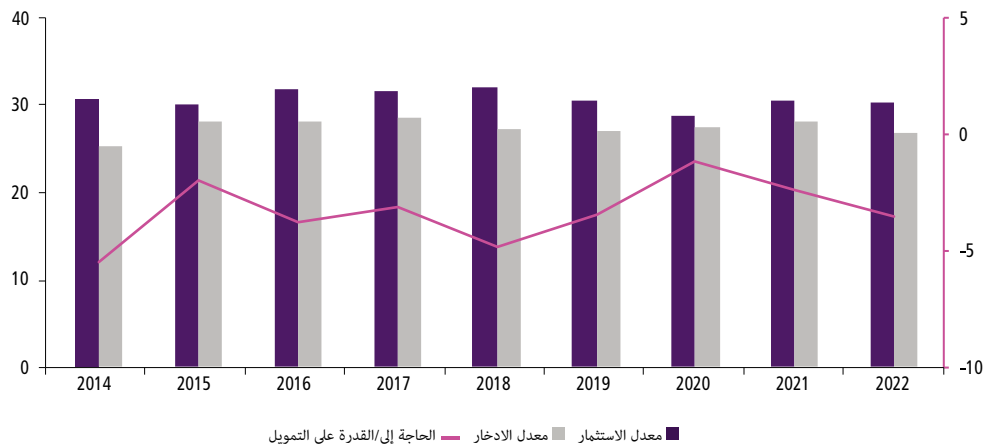
المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2022	2021	2020	2019	2018	2022	2021	2020	2019	2018	
17,0	43,0	0,4	-11,4	15,8	0,6	-4,6	0,0	-0,8	1,1	أكادير
-14,7	17,5	-4,2	3,1	-7,5	-1,7	-4,1	-0,6	-0,8	1,2	الدار البيضاء
-16,1	62,4	-21,5	-11,5	0,5	-3,8	-6,1	1,2	-0,1	-0,4	الجديدة
-11,5	22,6	-0,9	-5,7	6,6	-2,5	-4,6	-1,4	-0,4	-2,0	فاس
-8,1	37,0	-0,3	-2,7	0,7	-0,7	-2,6	-2,9	1,0	0,7	القنيطرة
-14,4	26,5	5,4	-13,6	14,1	0,5	-4,7	0,2	-2,8	-3,2	مراكش
-9,9	46,7	-9,2	-5,3	3,1	-1,2	-4,2	-1,7	0,6	0,6	مكناس
-8,2	37,5	-16,0	-13,8	-10,0	1,4	-1,9	-0,6	-0,7	1,0	وجدة
-23,7	40,8	-10,2	-11,5	20,1	-0,5	-3,8	0,6	-1,1	2,4	الرباط
-0,9	35,7	-17,3	-5,6	17,6	-1,4	-5,1	0,4	0,2	1,3	طنجة
-12,3	33,7	-5,3	-2,4	2,8	-0,7	-3,7	-0,4	-0,5	0,0	الإجمالي

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

9.1 تمويل الاقتصاد¹

في سنة 2022، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1 436,1 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 5,4% من سنة لأخرى. وتزايد الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 7,6% إلى 1 080 مليار فيما تراجع الادخار الوطني بنسبة 0,9% إلى 356,1 مليار، أو ما يعادل 24,8% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وأخذ بالاعتبار نمو الاستثمارات بنسبة 3,6% إلى 403,1 مليار أو 30,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، انتقلت الحاجة إلى التمويل من 29,9 مليار إلى 47 مليار، أي ما يعادل 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



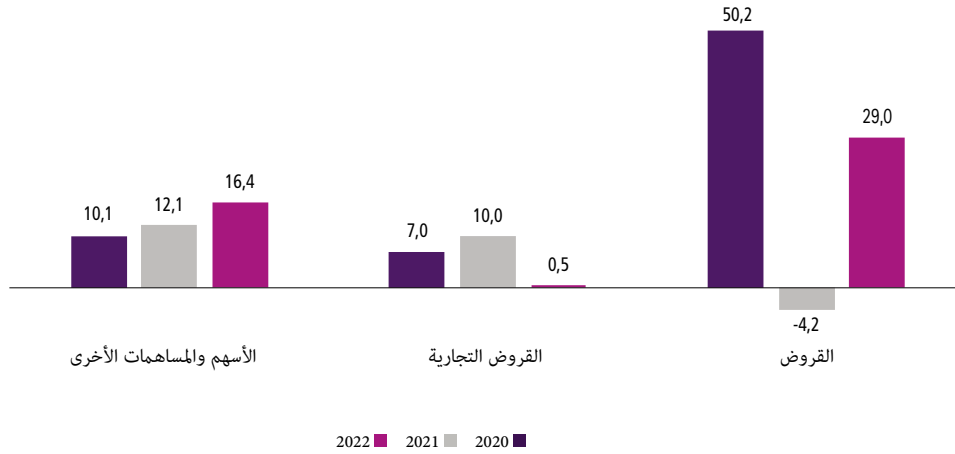
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية حاجيات الاقتصاد إلى التمويل أساسا عن طريق اقتراضات خارجية بما قيمته 29 مليار درهم واتخاذ مساهمات في مقاولات مقيمة بمبلغ 16,4 مليار. وفيما يتعلق بالتدفقات الأخرى، فقد جاءت سلبية بواقع 12,9 مليار بالنسبة للسندات عدا الأسهم، و4,1 مليار بالنسبة للمشتقات المالية و1,3 مليار بالنسبة للودائع.

¹ يعتمد إعداد هذا الفصل على معطيات من مصادر متعددة، ومنها على الخصوص الاحصائيات النقدية لبنك المغرب، وميزان الأداءات والوضعية الخارجية الإجمالية الصادرة عن مكتب الصرف، وكذا الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية التي تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتجميعها. ونظرا لكون هذه الأخيرة غير متاحة وقت إعداد هذا الفصل بالنسبة لسنة 2022، يتم إعداد تقديرات على أساس بنية كل وحدة اقتصادية في سنة 2019، حيث تم اعتبار سنتي 2020 (سنة الأزمة) و2021 (سنة الانتعاش) سنتين غير عاديتين. وبمجرد توفر المعطيات، يقوم البنك بعملية تقييم لهذه التقديرات من أجل استخلاص الدروس الضرورية لصياغة التقرير الخاص بالسنة الموالية.

رسم بياني 2.9.1: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية (التدفقات الصافية بملايير الدراهم)



المصادر: معطيات مكتب الصرف ومعالجة بنك المغرب.

وحسب الوحدات الاقتصادية، تزايدت الالتزامات الخارجية الصافية¹ للشركات غير المالية بواقع 26,3 مليار درهم، لتعكس على الخصوص نمو بواقع 16,9 مليار لتدفقات المساهمات و 10,1 مليار لتدفقات القروض.

وفيما يتعلق بالإدارات العمومية²، فقد تزايدت التزاماتها الخارجية الصافية بواقع 8 مليار درهم، تشمل ارتفاعا بما قيمته 19,6 مليار لاقتراضاتها وتراجعا بمبلغ 11,7 مليار لإصداراتها من السندات عدا الأسهم. وعلى وجه الخصوص، قامت الخزينة بتعبئة موارد إجمالية تصل إلى 29,6 مليار درهم، بدلا من 18,4 مليار سنة من قبل، منها 9,3 مليار من البنك الدولي، و 4,2 مليار من البنك الإفريقي للتنمية و 1,6 مليار من الوكالة الفرنسية للتنمية.

وفيما يتعلق بالأصول الخارجية للمقيمين، فقد ارتفعت بواقع 9,2 مليار درهم بدلا من 12,6 مليار سنة 2021. وبشكل خاص، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بواقع 6,8 مليار درهم، فيما تقلصت احتياطيات مؤسسات الإيداع الأخرى بواقع 4 مليار ارتباطا بتزايد تدفقات الاستيراد. بدورها، ارتفعت موجودات الشركات غير المالية بواقع 3,6 مليار، نتيجة بالأساس لنمو حيازاتها من الأسهم وسندات المساهمة الأخرى بواقع 2,7 مليار واقتراضاتها بواقع 1,9 مليار.

¹ رصيد التدفقات إلى الداخل والخارج برسم الالتزامات.

² تتضمن الإدارة المركزية والجماعات الترابية ومؤسسات الاحتياط ذات النظام الإجباري.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية مع بقية العالم (بمليار الدراهم)

2022				2021				
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
5,5	3,6	0,1	9,2	5,7	6,8	0,1	12,6	موجودات المقيمين لدى بقية العالم ¹
1,0			1,0	12,4			12,4	الذهب وحقوق السحب الخاصة
2,3	-0,3		2,0	-42,3	-1,2		-43,4	النقد والودائع
2,1	2,7	0,1	4,8	2,3	2,5	0,1	4,9	الأسهل وباقي المساهمات
3,1			3,1	34,9			34,9	سندات أخرى من غير الأسهم
0,7	1,9		2,6	0,6	0,7		1,4	القروض
	-0,7		-0,7		4,8		4,8	القروض التجارية
-3,7			-3,7	-2,3			-2,3	مشتقات مالية
-6,7	26,3	8,0	27,6	0,3	20,0	6,4	26,7	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم ¹
-1,3			-1,3	10,0			10,0	الودائع
	-1,3	-11,7	-12,9	-0,9	4,4	-2,2	1,3	سندات غير الأسهم
-0,5	16,9		16,4	1,4	10,6		12,1	الأسهل وباقي المساهمات
-0,8	10,1	19,6	29,0	-8,2	-4,6	8,6	-4,2	القروض
-4,1			-4,1	-2,0			-2,0	مشتقات مالية
	0,5		0,5		10,0		10,0	قروض تجارية
					-0,4		-0,4	حسابات أخرى مستحقة الأداء

¹ دون اعتبار حالات الخطأ أو إغفال.

المصادر: معطيات مكتب الصرف وتقديرات بنك المغرب.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة سنة 2022 بتزايد التزامات الشركات غير المالية وكذا تحسن ودائع الأسر¹.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

اتسمت العمليات المالية للإدارات العمومية مع المقيمين سنة 2022 بارتفاع الاقتراضات بواقع 19,3 مليار درهم مقابل 5,4 مليار سنة من قبل، ارتباطا بلجوء الخزينة لسحب المبلغ المتبقي من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي. بموازاة ذلك، لم تتجاوز الإصدارات الصافية من سندات الخزينة 19,1 مليار بدلا من 45,9 مليار سنة 2021 وبلغت الودائع لدى الخزينة 10,3 مليار مقابل 14,5 مليار.

¹ تشمل الأسر الافراد الخواص، والمقاولين الأفراد والمؤسسات غير الربحية التي تسعى لخدمة الأسر.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

2022	2021	
-14,2	9,9	الائتمانات الصافية للأصول المالية
11,6	1,1	الودائع
1,6	-0,1	سندات الدين القابلة للتداول
-8,9	-8,7	سندات الخزينة
-18,5	17,6	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
48,7	65,8	التعهدات الصافية
10,3	14,5	ودائع لدى الخزينة
19,1	45,9	سندات الخزينة
19,3	5,4	القروض

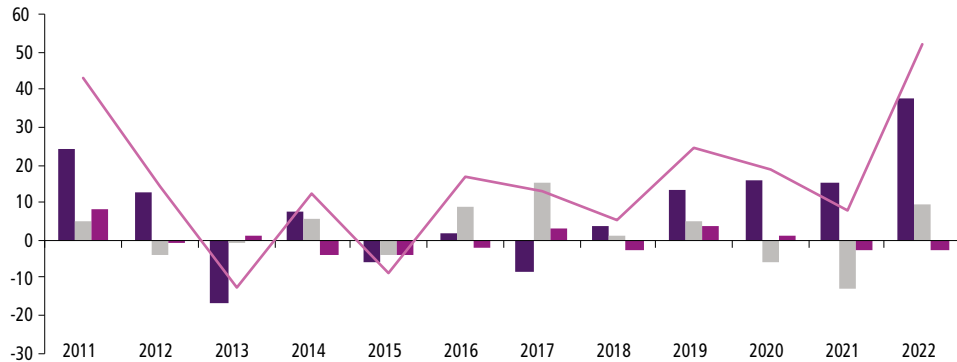
المصادر: بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

وفيما يتعلق بأصولها المالية، المكونة بالأساس من توظيفات مؤسسات الاحتياط والتقاعد ذات النظام الإجباري، فقد انخفضت بواقع 14,2 مليار درهم. وبشكل خاص، سجلت حيازاتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تراجعاً بواقع 18,5 مليار درهم وانخفضت أيضاً أصولها من سندات الخزينة بواقع 8,9 مليار، فيما ارتفعت ودائعها بواقع 11,6 مليار.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

تفاقت التزامات¹ الشركات غير المالية بواقع 69,4 مليار، نتيجة ارتفاع صافي إصداراتها من سندات الدين بواقع 10,7 مليار وتدفقات اقتراضاتها لدى الشركات المالية بواقع 58,6 مليار. وعلى وجه الخصوص، بلغت تدفقات قروض الخزينة التي اقترضتها الشركات الخاصة 27 مليار بدلا من 15,2 مليار سنة من قبل.

رسم بياني 3.9.1: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)



■ الحسابات المدينة وتسهيلات الصندوق ■ قروض التجهيز ■ القروض العقارية ■ القروض البنكية

¹ دون احتساب القروض التجارية والأسهم التي لا تتوفر معطيات بشأنها.

وفيما يتعلق بأصول الشركات غير المالية، فقد ارتفعت بواقع 25,9 مليار درهم، وهو ما يعكس ارتفاع ودائعها بواقع 29,8 مليار واحتياطياتها التقنية الخاصة بالتأمين بواقع 0,4 مليار، وكذا انخفاض محافظها من سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 3,3 مليار وحيازاتها من سندات الخزينة بواقع 0,4 مليار.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بملايير الدرهم)

2022	2021	
25,9	33,2	الاقترانات الصافية للأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
29,8	19,9	الودائع
-0,4	-1,1	سندات الخزينة
-3,3	13,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,4	0,5	احتياطيات تقنية للتأمين
69,4	12,7	التعهدات الصافية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
10,7	6,7	سندات أخرى من غير الأسهم
58,6	6,1	قروض المؤسسات المالية

المصادر: بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

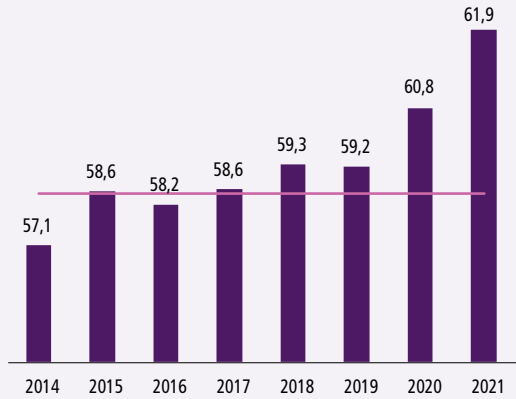
إطار 1.9.1: تطور معدل هامش الشركات غير المالية

يتم تعريف معدل هامش الشركات غير المالية¹، بالمعنى المقصود في الحسابات الوطنية، على أنها حصة الشركات غير المالية من إجمالي فائض التشغيل² في قيمتها المضافة. ويعتبر مؤشرا لقدرة المقاولات على الاستثمار، تحددتها عدة عوامل منها على وجه الخصوص كتلة الأجور، ووضعية المنافسة في السوق والسياسات الحكومية، فضلا عن الظرفية الاقتصادية.

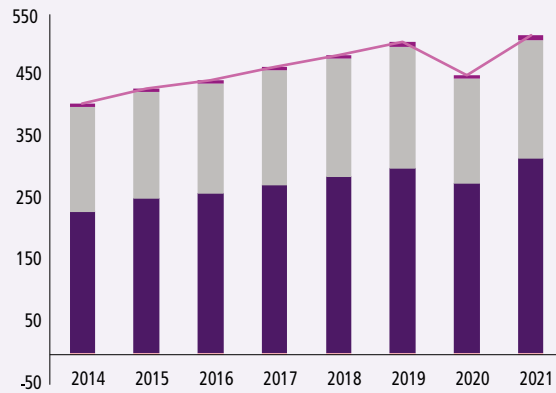
في المغرب، تظهر بيانات الحسابات الوطنية التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط أنه منذ 2014³، ارتفع إجمالي فائض تشغيل الشركات غير المالية بنسبة 4,3% في المتوسط السنوي ليصل إلى 309,8 مليار درهم سنة 2021. أخذنا في الاعتبار تطور قيمتها المضافة، سجلت نسبة الهامش الخاصة بهذه الشركات منحى تصاعدي طفيف، مرتفعة من 57,1% سنة 2014 إلى 60,8% سنة 2020 ثم إلى 61,9% سنة 2021.

تزامنت الزيادة في نسبة الهامش سنة 2020 مع سياق ركود دفع الشركات إلى خفض تكاليفها، لا سيما الأجور، التي انخفضت بنسبة 14,4%. بالإضافة إلى ذلك، يرجح أن يكون تخفيف شروط التمويل، مع تراجع أسعار الفائدة وإطلاق خطوط ضمانات القروض، قد ساهم في هذا التطور.

بالموازاة مع هذا الارتفاع الطفيف في نسبة الهامش، انخفض معدل استثمار⁴ الشركات غير المالية، حيث تراجع من 37,3% سنة 2016 إلى 34,6% سنة 2019 ثم إلى 32,5% سنة 2020، قبل أن ترتفع مرة أخرى لتصل إلى 34% سنة 2021.

رسم بياني 2.1.9.1: نسبة هامش الشركات غير المالية (% من القيمة المضافة)

متوسط 2014-2019 (58,5)

رسم بياني 1.1.9.1: تطور حساب تشغيل الشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.
 1 الشركات غير المالية هي شركات ينصب نشاطها الرئيسي في إنتاج السلع أو الخدمات غير المالية.
 2 يساوي القيمة المضافة، ناقص أجور المستخدمين، والضرائب الأخرى على الإنتاج، زائد إعانات التشغيل.
 3 قامت المندوبية السامية للتخطيط بتعديل سنة الأساس للحسابات الوطنية من 2007 إلى 2014.
 4 يتعلق الأمر بمعدل إجمالي تكوين الرأسمال الثابت للشركات غير المالية إلى إجمالي قيمتها المضافة.

معدل الهامش حسب فرع النشاط

يشير التحليل القطاعي⁵ تسجيل أعلى نسب هامش على مستوى الأنشطة العقارية بمتوسط 98,3% بين 2014 و2019، تليها الفلاحة والاستغلال الغابوي بنسبة 90,8%. من جهة أخرى، بسبب طبيعتها غير السوقية المهيمنة، سجلت فروع «الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري» و«التعليم والصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي» أدنى النسب، أي بواقع 17,9% و11,1% على التوالي. في سنة 2020، بالرغم من الأزمة الصحية، شهدت عشرة فروع من أصل ستة عشر تحسنا في نسبة الهامش.

جدول 1.1.9: نسبة الهامش حسب فرع النشاط للاقتصاد الإجمالي (%). ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك

الفارق (بالنقطة المئوية) 2020/2019	2021	2020	2019	المتوسط 2019-2014	الفروع
0,6	98,7	98,8	98,2	98,3	الأنشطة العقارية
0,9	92,6	91,7	90,8	90,8	الفلاحة والاستغلال الغابوي
0,9	76,1	76,2	75,3	73,8	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
1,7	76,0	75,1	73,4	72,7	الصناعات التحويلية
1,6	74,6	75,7	74,1	72,4	توزيع الكهرباء والغاز والماء- شبكات التطهير ومعالجة النفايات
0,1	74,3	72,6	72,5	72,4	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
-1,1	72,9	64,5	65,6	69,4	صناعة استخراج المعدني
1,7	66,6	67,7	66,0	68,5	الإعلام والاتصال
-0,1	64,9	63,1	63,2	64,2	الأنشطة المالية والتأمينات
-1,9	61,2	60,1	62,0	61,4	النقل والتخزين
-1,5	53,6	57,9	59,4	56,0	خدمات أخرى
6,7	54,6	54,8	48,0	48,2	البناء
-5,4	49,4	35,5	40,8	44,9	الصيد وتربية الأحياء المائية
0,6	46,2	45,1	44,5	42,4	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
-0,9	20,4	18,7	19,5	17,9	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
0,5	11,3	12,6	12,1	11,1	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
0,1	57,2	56,0	55,8	55,6	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مقارنة على الصعيد الدولي

سجلت نسبة هامش الشركات غير المالية ارتفاعا خلال فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 في العديد من الاقتصادات، حيث تشير معطيات عينة تتكون من 20 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁶ إلى أن 16 منها شهدت ارتفاعا بين سنتي 2019 و2021. وسجلت أهم الارتفاعات في اليونان (5,3 نقطة مئوية)، وأيرلندا (4,1 نقطة مئوية) وبولندا (2,9 نقطة مئوية). أما الاقتصادات الأربعة المتبقية من هذه العينة، فقد سجلت بالأحرى انخفاضات بحددة تتراوح ما بين 1,5 نقطة مئوية في البرتغال و3,3 نقطة مئوية في إسبانيا. فيما يتعلق بالمغرب، فقد سجل ارتفاعا قدره 2,7 نقطة مئوية مقابل 1,3 نقطة مئوية في المتوسط بالنسبة للعينة المدروسة.

⁵ يجرى التحليل القطاعي لجميع الوحدات الاقتصادية بسبب عدم توفر المعطيات حسب القطاعات المؤسساتية.

⁶ الدافع وراء اختيار هذه العينة هو توفر المعطيات.

رسم بياني إ1.1.9.3: معدل هامش الشركات غير المالية كمقارنة دولية (% من القيمة المضافة)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمندوبية السامية للتخطيط

جدول إ1.1.9.2: معدل استثمار الشركات غير المالية (% من القيمة المضافة)

2021	2020	2019	
25,8	51,7	69,2	أيرلندا
34,0	32,5	34,6	المغرب
37,0	32,3	32,3	المكسيك
31,9	29,6	32,0	هنغاريا
29,1	28,9	29,1	سويسرا
27,7	28,2	29,7	جمهورية التشيك
26,9	27,6	27,3	بلجيكا
24,7	27,0	27,2	إسبانيا
27,1	26,5	26,0	السويد
26,9	25,9	25,0	البرتغال
25,6	24,7	24,2	فرنسا
24,7	24,6	23,2	الدنمارك
22,6	22,6	22,5	فنلندا
18,3	22,0	23,2	بولندا
23,1	21,6	21,6	إيطاليا
20,6	20,7	21,3	ألمانيا
20,5	19,5	19,0	اليونان
18,5	19,3	19,8	الولايات المتحدة
18,1	18,4	18,5	البلدان المنخفضة
17,9	18,0	18,6	المملكة المتحدة
17,0	16,8	19,0	لوكسمبورغ

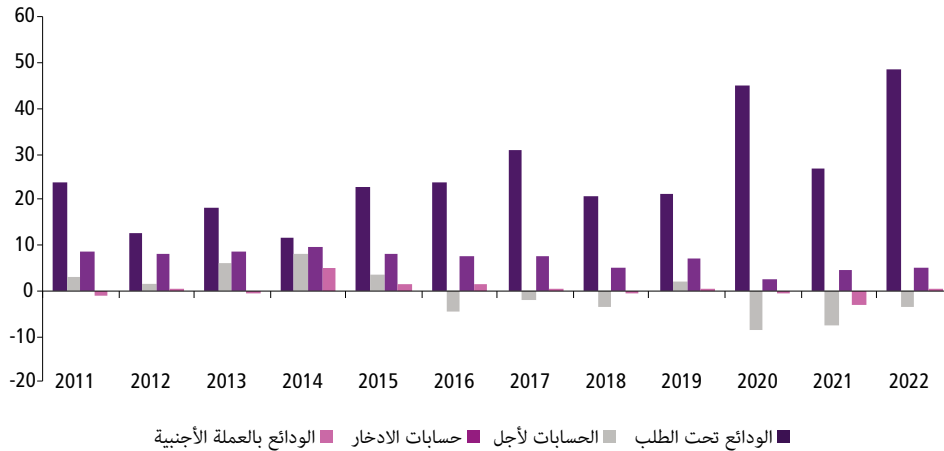
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، شهد تقريبا نصف البلدان التي شملتها الدراسة، التي سجلت زيادة في نسبة الهامش، تحسنا أيضا في معدل استثمار الشركات غير المالية. في الختام، على الرغم من أن بيانات الحسابات الوطنية تسمح لنا بفهم تطور هوامش المقاولات على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنها لا تقدم معلومات دقيقة عن أسباب التطورات الملحوظة. بهذا المعنى، كان من شأن توافر بيانات الاقتصاد الجزئي على مستوى المقاولات أن يسمح بفهم أفضل لسلوكها ووضع سياسات مناسبة في هذا الصدد.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

تزايدت الأصول المالية¹ للأسر بواقع 104,5 مليار درهم في سنة 2022 بعد أن سجلت 65,5 مليار درهم سنة 2021. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع ودائعها بواقع 54,8 مليار، فضلاً عن تزايد حيازتها للنقد بواقع 34,5 مليار، مع تراجع سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها بواقع 3 مليار.

رسم بياني 4.9.1: تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك (بملايير الدراهم)



وفيما يخص التزامات الأسر، ارتفع تدفق القروض الممنوحة من لدن الشركات المالية بمبلغ 17,4 مليار درهم سنة 2022 بعد 21,2 مليار سنة من قبل. وعلى وجه الخصوص، تحسنت قروض الاستهلاك بواقع 1,9 مليار، بعد تسجيلها 1,4 مليار، في حين بلغت قروض السكن 6,6 مليار عوض 10,5 مليار.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

2022	2021	
104,5	65,5	الاقتماءات الصافية للأصول المالية (باستثناء الأسهم والقروض التجارية)
34,5	19,4	العملة
54,8	22,7	الودائع
1,7	-0,6	سندات الدين القابلة للتداول
-3,0	5,9	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
16,6	18,1	الاحتياطيات التقنية للتأمين
17,4	21,2	التدفقات للتعهدات الصافية (باستثناء القروض التجارية)
17,4	21,2	القروض

المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

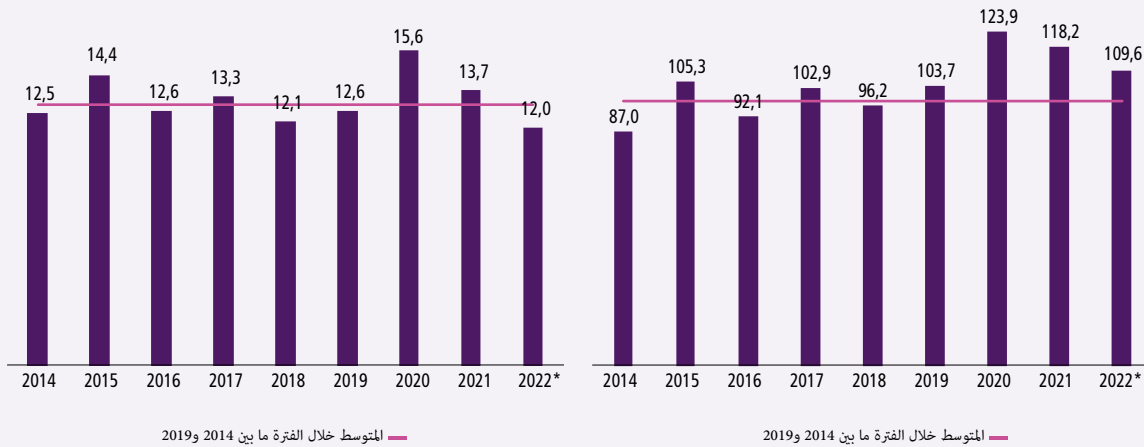
¹ باستثناء القروض التجارية والأسهم.

إطار 2.9.1: تطور ادخار الأسر

يلعب ادخار الأسر، الذي يقصد به الحصة غير المستهلكة من دخلهم المتاح، دوراً أساسياً في تمويل الاستثمار. ويرتبط تطوره بالأساس بسلوك الأسر فيما يتعلق بالخيارات السارية زمنياً، أي المفاضلة بين الاستهلاك الفوري المؤجل، ومدى العزوف عن المجازفة. وفي حالات استثنائية، يمكن أن يكتسي هذا التطور طابعاً قسرياً كما كان عليه الحال بعد فرض القيود الصحية خلال جائحة كوفيد-19.

في المغرب، بعد تسجيل متوسط نمو بنسبة 3,6% بين 2014 و2019، عرف الادخار قفزة بواقع 19,5% سنة 2020، حيث بلغ ذروته بمقدار 123,9 مليار درهم قبل أن يعرف تراجعاً طفيفاً بنسبة 4,6% إلى 118,2 مليار سنة 2021. ومن جهتها، ارتفع معدل ادخار الأسر¹ من 12,9% في المتوسط ما بين 2014 و2019 إلى 15,6% سنة 2020 قبل أن يتراجع إلى 13,7% سنة 2021.

الرسم البياني 1.2.9.1: ادخار الأسر (بملايير الدراهم) **الرسم البياني 2.2.9.1: معدل ادخار الأسر (بالنسبة المئوية من الدخل الإجمالي المتاح)**



* يتعلق الأمر بأرقام تقديرية مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

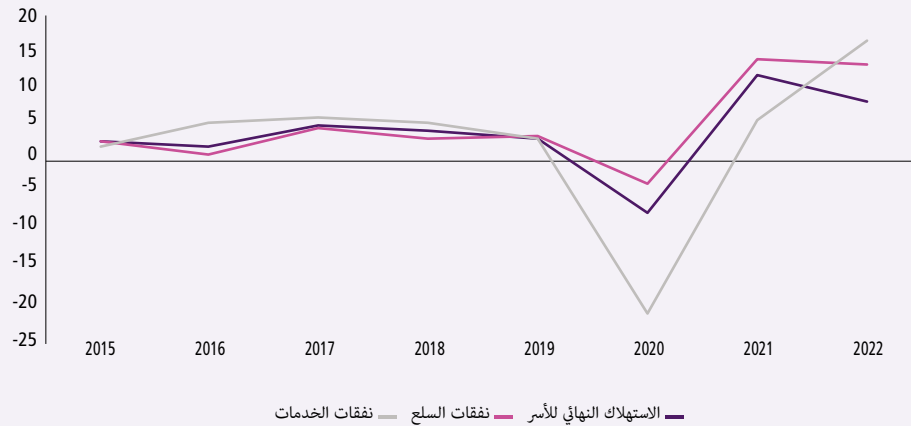
وقد ارتبط ارتفاع الادخار سنة 2020 بالقيود الصحية المفروضة للحد من انتشار الحائجة. وتعزز هذه الملاحظة في انخفاض استهلاك الأسر الذي سجل 7% على العموم و20,9% فيما يتعلق بالخدمات² مقابل 3% بالنسبة للسلع³. وقد كان هذا التراجع واضحاً بشكل خاص خلال الفصل الثاني، وهي فترة كانت قد تزامنت مع الحجر الصحي الصارم الذي فرض على الساكنة، حيث بلغ 18,7% من سنة إلى أخرى.

¹ معدل ادخار الأسر نسبة لدخلهم الإجمالي المتاح.

² يتوافق إنفاق الأسر على الخدمات مع مجموع منتجات فروع القطاع الثالثي المبينة في جدول الموارد والاستخدام.

³ يتوافق إنفاق الأسر على السلع مع مجموع منتجات فروع القطاعين الأولي والثانوي المبينة في جدول الموارد والاستخدام.

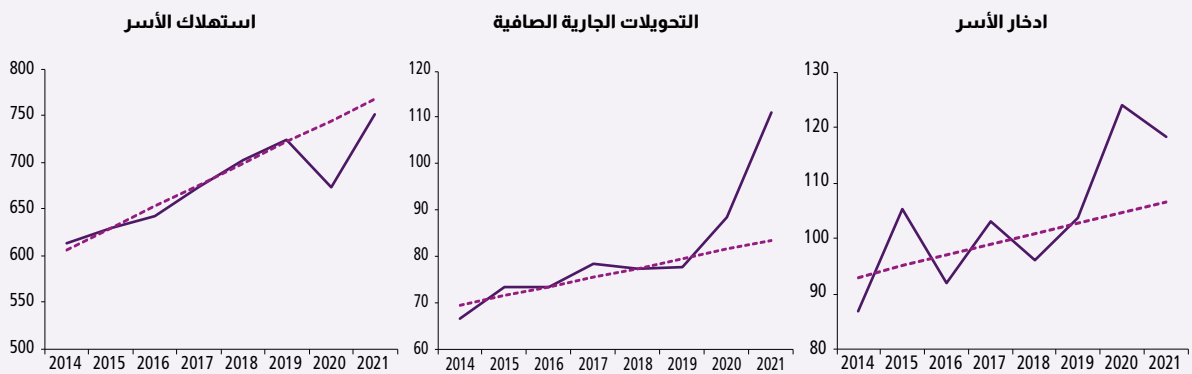
الرسم البياني 3.2.9.1: تطور نفقات الاستهلاك النهائي للأسر فيما يتعلق بالسلع والخدمات (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ومقارنة مع التوجه على المدى البعيد، بلغ فائض الادخار⁴ المتراكم خلال سنوات 2020 و2021 مبلغ 31 مليار درهم رغم تراجع المداديل. ويعزى هذا الفائض بشكل رئيسي إلى انخفاض إجمالي قدره 87,1 مليار في استهلاك الأسر النهائي مقارنة بتوجهه والارتفاعات بواقع 34,3 مليار في التحويلات الجارية الصافية، خصوصا تلك الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج و20,9 بالنسبة للخدمات الاجتماعية الصافية. ويجدر التذكير في هذا الصدد أن الأسر استفادت خلال الأزمة الصحية من تحويلات نقدية مباشرة في إطار عملية «تضامن» بلغت ما مجموعه 23 مليار درهم.

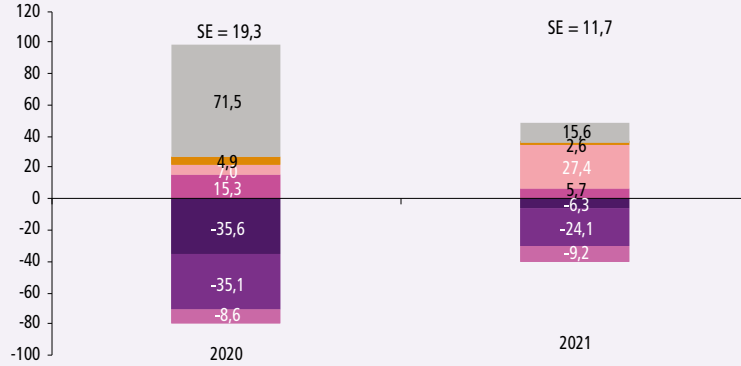
رسم بياني 4.2.9.1: الفوارق مقارنة بالتوجه قبل الأزمة الصحية (بملايير الدراهم)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

⁴ يُحسب فائض الادخار على أنه الفرق بين القيمة الحالية للادخار ومنحاه ما قبل الجائحة.

رسم بياني إ1.2.9.5: تفكيك فائض احتياطي ادخار الأسر بملايير الدراهم



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

تشير المقارنة مع عينة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاع نسبة ادخار الأسر في سنة 2020، وهي ظاهرة دولية تراجعت بشكل طفيف خلال سنة 2021. ومن بين البلدان التي تم اختيارها، سجلت هولندا أعلى معدل في سنة 2020 بنسبة 26,7%، تليها لوكسمبورغ (25,5%) وألمانيا (24,5%). وبخصوص النمو، عرفت لوكسمبورغ أهم تطور في سنة 2020 بواقع 11,2 نقط مئوية مقارنة بمتوسط فترة 2014-2019، متبوعة بإسبانيا بواقع 10,9 وسلوفينيا بما بلغ 10,1 نقطة مئوية.

رسم بياني إ1.2.9.6: نسبة ادخار الأسر حسب عينات الدول (بالنسبة المئوية من الدخل المتاح الإجمالي)



المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمندوبية السامية للتخطيط.

⁵ الدافع وراء اختيار هذه العينة هو توفر المعطيات.



الحكامة وإنجاز مهام البنك



الجزء

أبرز أحداث السنة

تميزت سنة 2022 بظرفية اقتصادية اتسمت بالصعوبة واللايقين، مع تباطؤ في النشاط الاقتصادي وتسارع حاد في التضخم الذي بلغ أعلى مستوى له منذ سنة 1992.

وأمام استمرار الضغوط التضخمية القوية، وبغية تفادي عدم تثبيت توقعات التضخم ولضمان الظروف الملائمة لعودة سريعة إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، قام بنك المغرب بتشديد توجه سياسته النقدية حيث رفع سعر الفائدة الرئيسي مرتين بمقدار 50 نقطة أساس في كل مرة ليصل إلى 2,5%، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تدابير التيسير النقدي الأخرى المتخذة في إطار التصدي للجائحة. وعلى مستوى تدبير السيولة، واصل البنك طوال السنة تلبية جميع طلبات البنوك في إطار طلباته الأسبوعية للعروض، بالموازاة مع المبالغ المالية التي قام بضخها في إطار آليات إعادة التمويل على المدى الطويل.

وعلى صعيد إنجاز مشاريعه الهيكلية، ارتأى البنك أن من غير المناسب الانتقال إلى المراحل الموالية من إصلاح نظام الصرف في ظل السياق الراهن، ومع ذلك فقد واصل مواكبة إعداد الفاعلين الاقتصاديين، والعمل على تعميق سوق الصرف ووضع اللمسات الأخيرة على إطار استهداف التضخم. ويكمن الهدف من ذلك في الاستعداد للمراحل المستقبلية بمجرد انحسار التضخم وتبدد الشكوك التي تخيم على الآفاق الاقتصادية الوطنية والدولية.

وفي مجال الإشراف البنكي، وضع بنك المغرب حدا لتدابير التخفيف الاحترازي المتخذة في سياق جائحة كوفيد-19، واستمر في سياسته الرامية إلى تعزيز مرونة البنوك وتتبع تعرضها لمختلف المخاطر. ومن الناحية التنظيمية، قام بسن الإطار المنظم لنشاط التمويل الجماعي، واتخذ عدة إجراءات تهدف مواكبة تطوير الشق الرقمي في القطاع البنكي. وفيما يتعلق بحماية الزبناء، عمل البنك على رفع قابلية المقارنة بين التكاليف والخدمات البنكية وعزز التواصل مع العموم من خلال إصدار دلائل ومعلومات مفيدة حول هذه الخدمات والحقوق والواجبات في هذا المجال.

وفي إطار أشغال لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية، واصل بنك المغرب تتبع تطور مؤشرات المخاطر التي تلقي بثقلها على استقرار القطاع المالي المغربي بمختلف مكوناته. وتدارس مؤشرات المتانة المالية، كما شدد مراقبة المخاطر الناشئة عن سوق العقار وقطاع الأسر، وأنجز تمارين اختبارات الضغط الكلي لتقييم مدى قدرة القطاع البنكي على الصمود في وجه الصدمات الماكرو اقتصادية.

أما على صعيد النشاط الائتماني، وفي سياق يتسم بانتهاء الأزمة الصحية، واصل البنك جهوده لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد من الأوراق البنكية والقطع النقدية. علاوة على ذلك، وأمام الطلب الكبير على الوثائق التعريفية

والمنفعية المؤمنة، فقد سخر البنك الوسائل اللازمة للاستجابة لهذه الطلبات وفقاً لأفضل معايير الجودة والسلامة ووفقاً للآجال المحددة.

وفي مجال مراقبة وتطوير أنظمة ووسائل الأداء، شهدت السنة بالخصوص استمرار الأشغال المرتبطة بتعزيز قابلية التشغيل البيئي بين الفاعلين في ميدان الأداء عبر الهاتف المحمول والجهود الرامية للنهوض بالخدمات المالية الرقمية. وفي الوقت ذاته، تواصل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، لاسيما مع وضع خارطة طريق وطنية للمتمكين الاقتصادي للمرأة القروية، وكذا تنظيم العديد من جولات (City Tours) في مختلف أرجاء المملكة.

وعلى صعيد آخر لا يقل أهمية، ساهم بنك المغرب مع جميع الأطراف المعنية في تنفيذ الإجراءات التي توجت بقرار مجموعة العمل المالي، خلال اجتماعها العام المنعقد في فبراير 2023، والقاضي بشطب المغرب من قائمة البلدان الخاضعة للمتابعة المعززة، والمعروفة باللائحة الرمادية. ومن خلال هذا الإنجاز وبفضل أسسه الاقتصادية المتينة، استفاد المغرب في 03 أبريل 2023 من اتفاق لمدة سنتين مع صندوق النقد الدولي برسم خط الائتمان المرن، بقيمة حوالي 5 مليار دولار.

وأخيراً، انكب بنك المغرب على مدار السنة على الاستعدادات الخاصة بالاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المقرر انعقادها في أكتوبر 2023 بمراكش. فعلاوة على المساهمة في مختلف جوانب تنظيم هذه الفعاليات، يتأسس والي بنك المغرب للجنة العلمية المكلفة بإعداد برنامج التظاهرات العلمية التي ستجرى في إطار هذه الاستعدادات.

وكمقابلة، واصل بنك المغرب العمل على تعزيز إطار حكامته. فعلى مستوى عملية الافتتاح الداخلي، أكد تقييم خارجي مطابقة البنك للمعايير الدولية. وبالمثل، تمت مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز أمن المعلومات والامتثال للقانون المتعلق بالأمن السيبراني. كما تم تعديل منظومة الأخلاقيات وسياسة محاربة الفساد الخاصة بالبنك لتأخذ بالاعتبار مستجدات السياق الوطني والدولي والممارسات الجيدة في هذا المجال. وفيما يتعلق بسياسة المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، تمثلت التدابير المتخذة على وجه الخصوص في إعداد برنامج لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحديد خارطة طريق خاصة بترشيد المشتريات، فضلاً عن وضع ميثاق للتدبير المسؤول للماء. وعلى ضوء كل هذه الإنجازات، خلصت بعثة مراجعة تابعة لصندوق النقد الدولي إلى أن ممارسات الشفافية الخاصة بإطار حكامة بنك المغرب «موسعة وشاملة»، وأكدت على متانتها.

وفي الوقت نفسه، واصل بنك المغرب التكيف ووضع الأدوات المناسبة لترسيخ إشعاعه وانفتاحه على العالم الخارجي. وتم تعزيز استراتيجية التواصل من خلال تطوير وسائل جديدة وإثراء المحتوى على شبكات التواصل الاجتماعي وتحسين منظومة الاستقبال. كما تميزت السنة بالاحتفال بالذكرى العشرين لافتتاح متحف بنك المغرب، الذي قدم

برنامجاً ثرياً ومتنوعاً في هذا الصدد طيلة السنة. وتميزت سياسة الانفتاح هذه أيضاً بتنوع الشركاء وتعزيز العلاقات المؤسسية والروابط مع البنوك المركزية والسلطات التنظيمية والمؤسسات الوطنية والدولية.

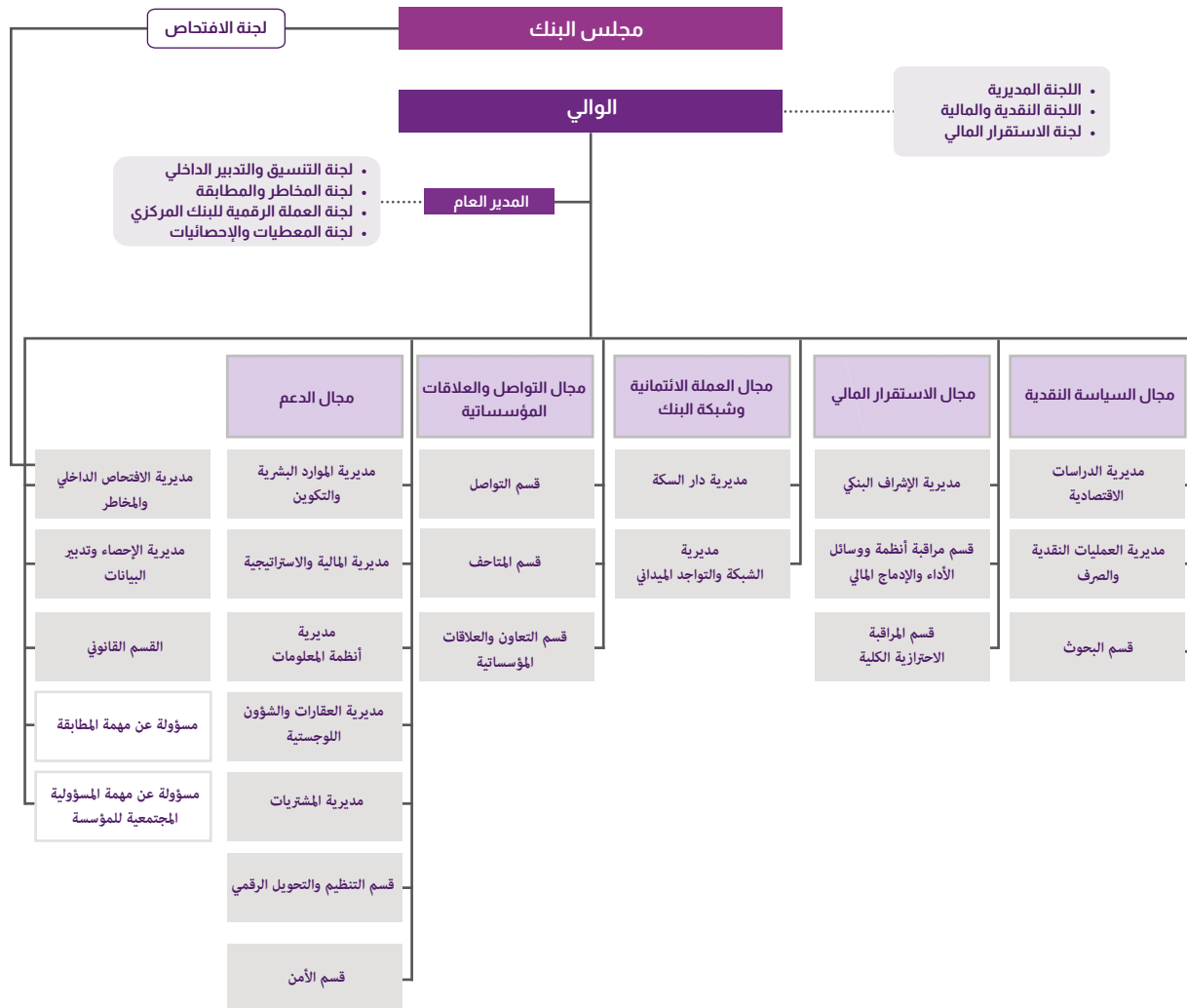
إن كل هذه الإنجازات ما هي إلا ثمرة التفاني والالتزام المثاليين اللذين أبان عليهما مستخدمو بنك المغرب. وإدراكاً منه لأهمية الثروة البشرية، فقد استمر هذا الأخير في وضع رأسماله البشري في صميم اهتماماته، مواصلاً الجهود الرامية لترقيته وتنمية مهاراته والحفاظ على صحته ورفاهيته في العمل. وقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات في هذا الصدد تمثلت بالخصوص في إثراء عرض التكوين وعرض دعم الأبوين، وكذلك تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الأفكار النمطية المبنية على النوع.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 البنية التنظيمية والحكامة

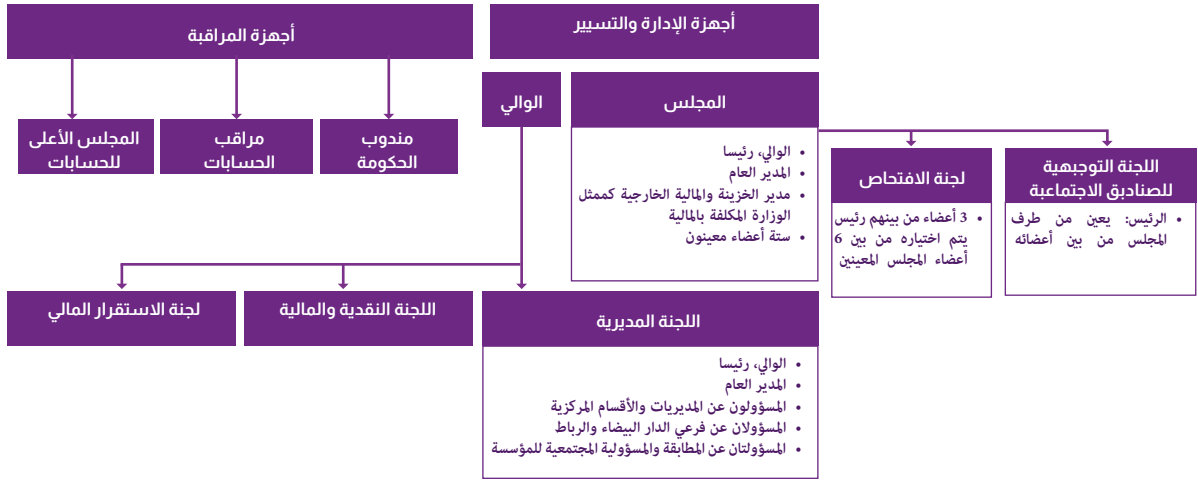
تقوم البنية التنظيمية للبنك، بعد وضع مخططه الاستراتيجي 2019-2023، على 21 وحدة ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، إلى جانب سبع هيئات دائمة للحكامة تتدخل، حسب كل واحدة منها، في مجال أو عدة مجالات أنشطة.

رسم تخطيطي 1.1.2: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. ويتولى مراقبة البنك ثلاثة أجهزة، وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

رسم تخطيطي 2.1.2: أجهزة حكامه بنك المغرب



أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيساً، والمدير العام وكذا ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة. ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وكفاءتها في المجال النقدي والمالي والاقتصادي، والتي لا تمارس انتداباً تشريعياً عموماً ولا تتحمل مناصب مسؤولية في المقاولات العمومية أو الخاصة أو في الإدارة العمومية. ويقترح الوالي ثلاثة من هؤلاء الأعضاء، فيما يقوم الوزير المكلف بالمالية باقتراح الثلاثة الآخرين. وبمناسبة التشكيل الجديد لمجلس الإدارة الذي أجري سنة 2020، تم توضيح معايير التعيين، على النحو المنصوص عليه في القانون المتعلق بالقانون الأساسي للبنك، ولا سيما فيما يتعلق بالمهارات الفردية والجماعية للأعضاء المذكورين، وتنوع ملفاتهم الشخصية والمسار بين الجنسين. وقد تم نشر السير الذاتية للأعضاء المعينين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ويُعين هؤلاء الأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية التابع للوزارة المكلفة بالمالية في المجلس، بصفته عضواً، وذلك دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وتنعقد دورات مجلس البنك مرة واحدة على الأقل كل فصل، وفقاً لجدول زمني محدد سلفاً ومعلن عنه للعموم، ويقوم بتحديد توجه السياسة النقدية بناء على التحاليل والتوقعات المعدة من طرف مصالح البنك. وفي نهاية كل اجتماع، يُصدّر على الفور بيان صحفي يوضح قرارات المجلس والأسس التي استند إليها، ثم يعقد الوالي مؤتمراً صحفياً يبيث مباشرة. هذا ويحدد القانون الداخلي للمجلس كليات إعلان قرارات السياسة النقدية للعموم، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني.

كما يعمل المجلس على تحديد القواعد العامة التي تنظم عملية تدبير احتياطات الصرف ويسهر على تتبع نتائج هذا التدبير. ويحدد خصائص الأوراق البنكية والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويتخذ القرارات المتعلقة بطرحها أو سحبها من التداول وفقاً للمقتضيات القانونية الواردة في هذا الشأن. ويتولى المجلس أيضاً مهمة تسيير البنك، خاصة الجوانب ذات الصلة بالسياسة العامة والتدبير المالي والمحاسبة وكذا التنظيم، وله صلاحية إقرار أي إجراءات يمكن تطبيقها في الحالات الاستثنائية أو الاستعجالية وإحداث أي أداة تدخل أخرى في السوق النقدية أو سوق الصرف عدا تلك الواردة في القانون.

وقد تم إنشاء لجنتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

- لجنة الافتتاح التي تتولى دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتتاح الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء الرأي بشأنها. وتتألف من ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من بين أعضاء المجلس الستة، وتجتمع أربع مرات في السنة، 10 أيام قبل انعقاد اجتماعات المجلس. ويحدد ميثاق، مصادق عليه من طرف المجلس، أدوار لجنة الافتتاح والمسؤوليات المنوطة بها وكليات سيرها، وتحدد هذه الأخيرة بالتفصيل في قانون داخلي. وتشمل أسماء الأعضاء الجدد المعيّنين في 2020 السيد مصطفى الموساوي بصفته رئيساً، والسيدة منى الشراوي والسيد فتح الله ولعلو. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية الافتتاح الداخلي والمخاطر؛
- لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية المكلفة بإدارة الأنظمة الداخلية للتقاعد والتغطية الصحية لمستخدمي البنك، وضمان تتبع تديرها التقني والمالي. ويتألف من أعضاء المجلس، وتتكون من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي، وتدير الموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف، إلى جانب اثنين من ممثلي الموظفين. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس كليات سير هذه اللجنة. وترأس اللجنة منذ سنة 2020 السيدة نجاة المكاوي. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية المالية والاستراتيجية.

وطبقاً لممارسات الحكامة الجيدة، يقوم مجلس البنك بإنجاز تقييم ذاتي لطريقة عمله مرة كل سنتين، كما ينص على ذلك قانونه الداخلي الذي تم اعتماده سنة 2015 وتعديله سنة 2021.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك. ويساعده المدير العام الذي يقوم بممارسة كافة المهام التي يسندها إليه الوالي وتحت سلطته المباشرة. ويحل المدير العام محل الوالي في حال غيابه أو في حال عدم تمكنه من الحضور.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. ويرأس هذه اللجنة الوالي، وتتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المركزية ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وكذا فرعي البنك في الرباط والدار البيضاء. تعقد هذه اللجنة اجتماعات شهرية حسب برنامج محدد مسبقاً. وكما تجتمع في صيغتها المصغرة مرة واحدة كل فصل لضمان تتبع تنفيذ الاستراتيجية الرقمية والمشاريع الكبرى المدرجة في المخطط الاستراتيجي وما يتعلق بالأمن السيبراني.

كما يتلقى الوالي المساعدة من:

- اللجنة النقدية والمالية التي تعنى بمجالات ذات صلة بالسياسة النقدية وسياسة الصرف وتدبير احتياطات الصرف والإشراف البنكي والاستقرار المالي وأنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي والبحث. وتجتمع اللجنة شهرياً وفقاً لبرنامج محدد مسبقاً. ومرة كل فصل، يسبق اجتماعات هذه اللجنة اجتماع تحضيرى، يرأسه المدير العام، يهدف إلى التحضير لاجتماعات اللجنة النقدية والمالية من خلال القيام باستعراض أولي للتوقعات الماكرواقتصادية للبنك. ويشارك فريق التوقعات التابع للمديرية المكلفة بالدراسات الاقتصادية في اجتماعات اللجنة النقدية والمالية والاجتماعات التحضيرية؛
- لجنة الاستقرار المالي التي تجتمع بوتيرة نصف سنوية وفقاً لبرنامج محدد سلفاً، وتتولى مهمة تقييم المخاطر والتهديدات التي تواجه الاستقرار المالي وتدارس التدابير الملائمة للتخفيف منها. وتسبق اجتماعاتها تلك الخاصة بلجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، المنصوص عليها بموجب القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.
- موازاة ذلك، هنالك أربع لجان بالبنك يتراشهما المدير العام، تشمل صلاحياتها مجالات أنشطة محددة، وتخضع قراراتها لموافقة الوالي:
- لجنة التنسيق والتدبير الداخلي التي تعنى بدراسة السياسات والمشاريع والقضايا ذات الصلة بالتدبير الداخلي التي تحتاج إلى تنسيق بين مختلف الوحدات، لا سيما ما يرتبط بالاستراتيجية والسياسات الخاصة بمختلف المجالات ومحفظه المشاريع والميزانية والموارد؛

- لجنة المخاطر والمطابقة التي تقوم بدراسة واعتماد سياسات تدبير المخاطر وكذا آليات سلامة المعلومات والأمن الإلكتروني واستمرارية النشاط وتدبير الأزمات والأخلاقيات والمطابقة. بالإضافة إلى ذلك، تبثق عن هذه اللجنة المؤسسات التالية: لجنة الأخلاقيات، ولجنة استشارية لمطابقة المشتريات، ولجنة للوقاية من غسل الأموال، ولجنة ضريبية؛
- لجنة العملة الرقمية للبنوك المركزية التي تتولى دراسة القضايا المرتبطة بالعملة الرقمية للبنوك المركزية والأصول الرقمية الأخرى من أجل إمعان النظر في هذا المجال؛
- لجنة المعطيات والإحصائيات التي تُكَلِّف بتدارس واعتماد القرارات المرتبطة باستراتيجية معطيات وإحصائيات البنك وبتتبع تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة. وتقوم أيضاً بتدارس والموافقة على الفرص المتعلقة بالأوراش الجديدة للمعطيات، والحاجيات من المعطيات الواجب تجميعها أو إنتاجها وكذا مشاريع البحث وتحليل البيانات (Data Analytics).

أجهزة الرقابة

يراقب مندوب الحكومة لحساب الدولة وباسم الوزير المكلف بالمالية مدى امتثال العمليات المالية للبنك للأحكام القانونية والتشريعية المطبقة عليها. ويحضر اجتماعات مجلس البنك، بصفة استشارية، حيث يقدم كافة الاقتراحات التي يراها ضرورية.

وتخضع حسابات بنك المغرب، بموجب مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 17-40 بمثابة قانونه الأساسي، لافتحاص سنوي تحت مسؤولية مفتحص خارجي يشهد على صحة القوائم التركيبية للبنك، ويعمل على تقييم آليته الخاصة بالمراقبة الداخلية ويرفع تقريره إلى المجلس. ويعين هذا الأخير المفتحص الخارجي بعد مراجعة لجنة الافتحاص لعملية الانتقاء ويحدد مدة انتدابه. وينجز التدقيق القانوني وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب والمستلهمة بشكل كبير من المعايير الدولية للافتحاص (ISA).

ويُنظَّم الافتحاص الخارجي بموجب تعليمية داخلية تحدد معايير الانتقاء التالية: (أ) ألا يكون في وضع رقابة ذاتية، أخذاً بعين الاعتبار القواعد التنظيمية لمهنة المحاسب (هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب والاتحاد الدولي للمحاسبين 2009)؛ و(ب) الانتماء إلى شبكة دولية معروفة متخصصة في الافتحاص المالي؛ و(ج) أن يكون قد أنجز مهام مراقبة الحسابات لفائدة البنوك المركزية سواء بشكل مباشر أو من خلال شبكته الدولية؛ و(د) أن يتمتع بوضع مالي جيد؛ و(هـ) أن يكون مستقلاً إزاء بنك المغرب. وفيما يتعلق بفريق المفتحص الخارجي، يجب أن يكون متعدد الاختصاصات، وأن يتوفر على المؤهلات المطلوبة وعلى خبرة جيدة في الميدانين البنكي والمالي.

كما تحدد هذه التعليمية المعايير الواردة أدناه، التي تتيح التأكد من استقلالية مراقب الحسابات: (أ) منع المدقق الخارجي من إنجاز خدمات استشارية لحساب البنك؛ و(ب) حجم أتعابه بالنظر إلى رقم المبيعات الإجمالي الذي

يحققه؛ و(ج) غياب أية علاقة تبعية أو مصلحة من أي نوع ما مع بنك المغرب أو علاقة قرابة أو مصاهرة مع أعضاء مجلس البنك ومسيريه.

وقد عين مكتب Deloitte منذ سنة 2021 مراقبا لحسابات البنك، وذلك لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

ويخضع البنك لمراقبة مجلس الحسابات. ويقوم سنويا بموافاته وفق الشكليات المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل بالوثائق المحاسبية وكذا تلك الخاصة بهيئات الاحتياط الاجتماعي لمستخدميه. كما يوافيه بمحاضر اجتماعات مجلس البنك الخاص بميزانيته وممتلكاته، مصحوبة بنسخة من تقارير المدققين الخارجيين.

وأخيراً، يمكن أيضاً الاستماع للوالي من لدن اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان، بمبادرة منها، حول مهام البنك وذلك طبقاً لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي كرسه الدستور.

لجنة الافتحاص

خلال سنة 2022، عقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات حيث قامت بمراجعة الحسابات السنوية للبنك المنتهية في 31 دجنبر 2021 وأوصت بالموافقة عليها في مجلس البنك. كما حرصت على استقلالية مدقق الحسابات، بما يتوافق مع اللوائح التنظيمية المعمول بها، ومراجعة خطة تدخل هذا الأخير للسنة المالية 2022. ومن هذا المنطلق، استقصت اللجنة عن نهج المراقبة الخاصة بمدقق الحسابات ونطاق أعماله وقدرته على استيعاب القضايا المرتبطة بأنشطة البنك وآلية التنسيق مع المفتحص الداخلي.

من جهة أخرى، اطلعت اللجنة على الخلاصات الرئيسية للتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2021، لاسيما تقييم مدى نضجه ومختلف مكوناته. كما استفسرت أيضاً عن دليل محاربة الرشوة في القطاع المالي، الذي أعد في إطار اتفاقية موقعة بين السلطات التنظيمية للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي)، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

هذا واستعرضت اللجنة نتائج آلية التحكم في المخاطر التشغيلية والمالية والاستراتيجية وتلك المتعلقة بسمعة المؤسسة برسم سنة 2022، وأبدت رأيها حول البرنامج السنوي للافتحاص الداخلي برسم سنة 2023، قبل الموافقة عليه من لدن مجلس البنك. إضافة إلى ذلك، قامت بتدارس التقدم المحرز في تنفيذ توصياتها التي شملت بالأساس تعزيز آلية تدبير المخاطر والحسابات السنوية والتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية والافتحاص الداخلي. هكذا، ومن أصل 12 توصية في المجمع، تم إنجاز 8 منها برسم سنة 2022 فيما توجد أربع توصيات منها في أطوارها النهائية.

لجنة قيادة الصناديق الاجتماعية

تماشياً مع ميثاق قيادة الصناديق الاجتماعية، اجتمعت لجنة القيادة، التي يرأسها أحد أعضاء مجلس البنك، مع المسيرين الخارجيين للأصول بهدف تدارس إنجازات الصناديق الخاصة بتقاعد المستخدمين والتعاقدية برسم سنة 2022، وقامت بالمصادقة على الحصيلة الاكتوارية لهذين النظامين وبرزع خلاصات التقرير السنوي للصناديق الاجتماعية ومشاريع القرارات إلى مجلس البنك من أجل الموافقة عليها خلال جلسته المنعقدة في مارس 2023.

إطار شفافية البنك

وعيا منه بأن عنصر الشفافية من المكونات الرئيسية لربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة، أطلق بنك المغرب، طبقاً لتوجهاته الاستراتيجية، مشروعاً يهدف إلى ملاءمة إطار شفافيته مع تطور السياق الوطني والدولي ومع الأهداف المحددة لأنشطته المتعلقة «بالمهنة» و«الدعم». وبالتالي، تم إجراء تقييم ذاتي لمستوى شفافية البنك سنة 2021، استناداً إلى ميثاق شفافية البنوك المركزية لصندوق النقد الدولي.

وفي سنة 2022، التمس بنك المغرب من هذا الأخير إنجاز مراجعة لهذا الإطار تمثلت في دراسة وثائقية ومناقشات مع أعضاء مجلس البنك وإدارته، وكذا مع ممثلي الأطراف المعنية الرئيسية¹. وخلص تقرير البعثة، الذي نشر على الموقع الإلكتروني لبنك المغرب وصندوق النقد الدولي، إلى أن ممارسات بنك المغرب في مجال الشفافية، لا سيما فيما يخص السياسة النقدية والاستقرار المالي، «موسعة وشاملة»، ما يخول له أن «يحظى بثقة كبيرة لدى الأطراف المعنية التي تم اللقاء بها». وبالإضافة إلى ذلك، شددت البعثة على متانة ممارسات الشفافية المتعلقة بإطار حكمة البنك.

وتندرج التوصيات في إطار دينامية التحسين وترسخ النتائج المحققة خلال التقييم الذاتي الذي أجراه البنك. وتشمل نشر المعلومات التكميلية ذات الطابع التربوي لتحسين فهم تلك المتوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك، خاصة المتعلقة بوضعه القانوني وبسياسة الصرف أو تدبير احتياطات الصرف. وقد تم في هذا الصدد وضع خارطة طريق لتنفيذ هذه التوصيات. إضافة إلى ذلك، قرر بنك المغرب القيام بمراجعة دورية لإطار شفافيته، وذلك استناداً إلى ميثاق شفافية البنوك المركزية وتماشياً مع دورته الاستراتيجية.

¹ البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات ووزارة الاقتصاد والمالية وهيئات القطاع المالي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات والبنوك والوسط الأكاديمي ووسائل الإعلام.

إطار 1.1.2: ميثاق شفافية البنوك المركزية

يوفر ميثاق شفافية البنوك المركزية، الذي اعتمده صندوق النقد الدولي في يوليو 2020 وحل محل ميثاق شفافية السياسات النقدية والمالية الصادر سنة 1999، إطاراً يخول للبنوك المركزية الإحاطة بشكل أفضل بمدى نضج آليات شفافتها وبالتالي تحديد محاور التحسين التي يجب العمل عليها، تماشياً مع أهدافها الاستراتيجية وتوقعات أطرافها المعنية. وفي نهاية مارس 2023، قامت سبعة بنوك مركزية (كندا وشيلي وسيشيل ومقدونيا الشمالية والمغرب وأوغندا وأوروغواي) بتطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية.

ويمكن ميثاق شفافية البنوك المركزية، الذي يركز على مقارنة تطوعية، البنوك المركزية من قياس درجة شفافتها في خمسة مجالات تسمى «الركائز»، بالاستناد إلى أفضل الممارسات المصنفة في ثلاثة مستويات (مستوى أساسي، ومستوى موسع، ومستوى شامل):

- الركيزة I: حكمة تشمل بالخصوص الجوانب المتعلقة بالوضع القانوني للبنك المركزي وولايته واستقلالته وعملية اتخاذ القرار وآليات تدبير المخاطر والافتحاص الداخلي والشفافية المحاسبية والمالية والأخلاقيات والموارد البشرية، فضلاً عن سياساته الخاصة بالتواصل والسرية؛
- الركيزة II: السياسات المرتبطة بأنشطة «المهنة الأساسية» للبنك المركزي، بما فيها السياسة النقدية وسياسة الصرف وتدابير احتياطات الصرف والسياسة الاحترازية الكلية والشمول المالي وحماية زبناء البنوك؛
- الركيزة III: العمليات التي تُعنى بطريقة تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات (الركيزة II)؛
- الركيزة IV: النتائج المرتبطة بالطريقة التي يتم بها إبلاغ الأطراف المعنية بقرارات البنك المركزي؛
- الركيزة V: العلاقات المؤسسية التي تشمل تفاعلات البنك المركزي مع الحكومة والهيئات الوطنية والدولية.

2.1.2 الاستراتيجية

في سياق صعب يخيم عليه الغموض الشديد، واصل بنك المغرب في 2022 تنفيذ خارطة الطريق الممتدة على خمس سنوات. وفي هذا الصدد، تم إحراز تقدم ملموس عموماً فيما يتعلق بملاءمة السياستين النقدية والاحترازية الكلية وتحسينهما وقدرة النظام المالي على الصمود والشمول المالي، وكذا فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية والتعاون المؤسسي وآليات الموارد البشرية والأمن السيبراني. إلا أن تقدم بعض الأوراش قد تباطأ بحكم ارتباطه بعوامل خارجية، بما فيها إتمام الإصلاحات القانونية.

جدول 1.1.2: التقرير المرحلي الرابع حول تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2019-2023

مجال السياسة النقدية	
إصلاح نظام الصرف	آلية تحليل وتوقع السياسة النقدية
<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة الإجراءات الهادفة إلى تعميق سوق الصرف وبدء التفكير في التدابير الجديدة الرامية إلى تعزيز ديناميته؛ • إعداد المتطلبات القبلية الضرورية لإحداث سوق صرف بين البنوك لأجل؛ • وضع إجراءات ترمي إلى مواكبة الفاعلين حول رهانات مرونة الدرهم وأدوات التحوط من مخاطر الصرف. 	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة أشغال تحسين الإطار المرجعي لاستهداف التضخم؛ • ملاءمة آلية التحليل والتوقعات الماكرو اقتصادية وتلك الخاصة بمحاكاة السياسات.
مجال الاستقرار المالي والإشراف البنكي والشمول المالي	
أنشطة البحث	المعطيات والإحصائيات
<ul style="list-style-type: none"> • نشر أربع وثائق عمل جديدة؛ • إطلاق النسخة الأولى لجائزة بنك المغرب للبحث الاقتصادي والمالي؛ • تعزيز انفتاح البنك على الأوساط الأكاديمية والبحثية. 	<ul style="list-style-type: none"> • التنفيذ التدريجي لاستراتيجية البيانات والاحصائيات.
مجال الاستقرار المالي والإشراف البنكي والشمول المالي	
الإشراف البنكي	
<ul style="list-style-type: none"> • رفع تدابير التلدين الاحترازية المتخذة في سياق جائحة كوفيد؛ • مواصلة سياسة تعزيز المعايير الاحترازية؛ • تقييم المخاطر المالية الناشئة عن المناخ؛ • مواكبة رقمنة الخدمات المالية؛ • مواصلة تعزيز حماية الزبناء؛ • إصدار تعليمات حول تدبير البنوك لمخاطر الفساد. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم منتظم لآثار الأزمة الصحية والحرب في أوكرانيا على القطاع المالي الوطني؛ • إضفاء الطابع الرسمي على الإطار الاستراتيجي للسياسة الاحترازية الكلية ونشره؛ • تحيين مذكرة مراقبة التكتلات المالية؛ • مواصلة العمل بالأدوات الاحترازية الكلية.
أنظمة ووسائل الأداء	الاستقرار المالي
<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة إجراءات التواصل من أجل تعزيز الحل الوطني للأداء عبر الهاتف المحمول؛ • تعزيز مراقبة وسائل الأداء الكتابية؛ • مواكبة البنيات التحتية للأسواق المالية في إطار التحويلات الفورية وتفعيل غرفة المقاصة - الطرف المقابل المركزي للسوق الآجلة؛ • تعزيز الإجراءات الرامية إلى تشجيع تأسيس شركات التكنولوجيا المالية (Fintech)؛ • دعم نتائج الدراسة المتعلقة بقبول الأداءات الإلكترونية والقيام بتشخيص تنظيمي في إطار برنامج المجموعة الاستشارية لتقديم الدعم للفئات الأكثر حرمانا. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم منتظم لآثار الأزمة الصحية والحرب في أوكرانيا على القطاع المالي الوطني؛ • إضفاء الطابع الرسمي على الإطار الاستراتيجي للسياسة الاحترازية الكلية ونشره؛ • تحيين مذكرة مراقبة التكتلات المالية؛ • مواصلة العمل بالأدوات الاحترازية الكلية.

تمويل الاقتصاد والشمول المالي

- التنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى فيما يخص تفعيل عرض مواكبة المقاولات الذاتية في إطار برنامج انطلاقة؛
- مواصلة أشغال تأطير دور البنوك في الشمول المالي للسكان القروية والمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة؛
- إتمام الدراسة حول الوضعية السوسيو اقتصادية للمرأة القروية وإطلاق المبادرة الوطنية من أجل تطوير سياسة لفائدة التمكين الاقتصادي للمرأة القروية.

شبكة البنك والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة

- اعتماد أساليب جديدة لتعبئة الأوراق البنكية وتعزيز البنيات التحتية اللوجستية للدورة النقدية وتحديث النظام المعلوماتي ذي الصلة؛
- تعزيز آلية مراقبة القيم؛
- رفع الطاقة الإنتاجية لوحدة إنتاج بطاقات التعريف المؤمنة والبطاقات الرمادية ورخص السياقة الإلكترونية؛
- إطلاق نشاط طباعة الطوابع البريدية في إطار الاتفاقية المبرمة مع بريد المغرب؛
- سك قطعة تذكارية في إطار الاحتفال بالذكرى العشرين لمتحف بنك المغرب؛
- إبرام اتفاق يهدف إلى إدماج واستعمال تكنولوجيا نظام كشف التزوير على مستوى الأوراق البنكية المغربية؛
- تعزيز "تدبير المعارف" والخبرات الصناعية لدار السكة.

الحكامة

- إجراء تقييم ذاتي لهيئات الحكامة؛
- القيام بمراجعة إطار شفافية البنك بمساعدة صندوق النقد الدولي؛
- تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالأخلاقيات ومحاربة الفساد بين بنك المغرب والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛
- الامتثال للقانون 20-05 المتعلق بالأمن السيبراني؛
- تفعيل القانون 13-31 المتعلق بـ «الحق في الحصول على المعلومات»؛
- إجراء تقييم خارجي لعملية الافتتاح الداخلي؛
- تنفيذ عملية إدماج وتبسيط أنظمة التسيير؛
- تعزيز استراتيجية التواصل؛
- تنفيذ سياسة المسؤولية المجتمعية للبنك؛
- تنفيذ سياسة المطابقة؛
- تعزيز العلاقات المؤسسية للبنك.

الموارد	
نظام المعلومات والتحول الرقمي	الموارد البشرية والتكوين والرفاه
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز البنية التحتية لنظام المعلومات وتقوية أمنها؛ • تفعيل الميثاق المنظم لاستخدام التكنولوجيا السحابية للعموم والاستضافة الوطنية؛ • الشروع في استغلال منتجات جديدة خاصة بنظام المعلومات تقوم على التكنولوجيات الإخلالية وعلى الذكاء الاصطناعي؛ • تعزيز التعاون والتنسيق في مجال الوقاية من الحوادث في مجال الأمن السيبراني؛ • مواصلة إعادة هندسة عملية الدعم؛ • تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار برنامج فضاء العمل الرقمي؛ • تطوير استخدام التحليلات المتقدمة. 	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة جهود تعزيز صورة بنك المغرب كمؤسسة مشغلة؛ • إثراء عروض التكوين؛ • تنفيذ تدابير مبرمجة في إطار مقاربة تعزيز نقل المعارف والخبرات؛ • اعتماد تدابير جديدة لدعم الأبوين وإطلاق حملة توعية حول الأفكار النمطية المبنية على النوع؛ • تحسيس المستخدمين برهانات الوقاية الصحية والرفاه.

3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقيات

نظام المراقبة الداخلية

كل سنة، يتم إعداد حصيلة لكافة مكونات¹ نظام المراقبة الداخلية للبنك، المستوحى من الإطار المرجعي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريداوي COSO. وتستند هذه الحصيلة إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لأنظمة المراقبة الخاصة بها، والخريطة الشاملة للمخاطر التنفيذية وخلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي وكذلك تلك الصادرة عن لجنة الافتحاص.

في ظل سياق يتسم بتواصل الأزمة الصحية، استمر نظام المراقبة الداخلية للبنك في مجمل مكوناته في نفس مستوى نضج السنة الماضية، وذلك بفضل وضع مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في حسن سيره، منها إنجاز التمرين الخامس لمحاكاة الأزمة، وتحسين نهج تدبير مخاطر المشاريع واستمرار اعتماد مشاريع إدماج وتحسين نظم التدبير المعتمدة من قبل البنك.

موازاة مع ذلك، تواصلت الجهود المبذولة لإعادة هيكلة وتعزيز فعالية أنظمة المراقبة الدائمة من خلال تنفيذ العديد من الإجراءات، لاسيما تحسين أدوات وإعداد التقارير وتعزيز المراقبة المتعددة التخصص ووضوح برنامج إصدار الشهادات (تأهيل) للمراقبين الداخليين للبنك.

¹ محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، المعلومات والتسيير.

الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطاً مستقلاً تتجلى مهمته في منح الأطراف المعنية الرئيسية (مجلس البنك، ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضماناً بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه، من خلال اعتماد مقارنة نظامية ومنهجية في تقييم عملياته المتعلقة بالتحكم في المخاطر، والمراقبة الداخلية وحكامة المقاول.

في هذا الصدد، يقوم البنك بالتخطيط للمهام وتنفيذها وفقاً لمقاربة مبنية على المخاطر قائمة على افتحاص شامل يهتم بمجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، التحديات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا توقعات الأطراف المعنية المذكورة أعلاه. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري العمل بها، وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات المتعلقة بها.

العمليات الرئيسية التي خضعت للافتحاص سنة 2022

العمليات المتعلقة بالتسيير العمليات المتعلقة «بالمهن» العمليات المتعلقة «بالدعم»

- | | | |
|--------------------------------|------------------------|--------------------------------|
| • المخاطر والمراقبة الداخلية | • الأنشطة الائتمانية | • أنظمة المعلومات |
| • أمن المعلومات ومتانة الأنشطة | • الشمول المالي | • الموارد البشرية |
| | • عمليات وحساب الخزينة | • المشتريات |
| | | • المعلومات المالية |
| | | • البنيات التحتية وأدوات العمل |

علاوة على ذلك، وطبقاً للمعايير الدولية من أجل الممارسة المهنية المحددة من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA)، تمت برمجة تقييمات داخلية وخارجية للافتحاص الداخلي، بما يتماشى مع الدورة الاستراتيجية للبنك. وتقوم بإنجاز هذه التقييمات مكاتب متخصصة، يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض دولية أو من قبل بنوك مركزية نظيرة. وتتمثل أهدافهم في تقييم مدى امتثال التدقيق الداخلي لبنك المغرب لمعايير معهد المدققين الداخليين وتقييم فعالية عملياته. تم إجراء ست تقييمات منذ سنة 2009 منها تلك التي تمت سنة 2022 والتي قام بها فريق مشترك من بنك فرنسا وبنك كندا، وأكدوا جميعاً على امتثال التدقيق الداخلي للمعايير المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك، واصل التدقيق الداخلي تنفيذ مشاريعه الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز مرونته وكفاءته. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بأتمتة اختبارات التدقيق، مع وضع منظومة تحليل المعطيات فضلاً عن الإسناد الجزئي لتدقيق مطابقة الأسواق فيما يتعلق بالممارسات الجيدة في هذا الصدد.

تدبير المخاطر

المخاطر الاستراتيجية

خلال السنة الماضية، تم تحيين المخاطر التي يمكن أن تعرقل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في المخطط الاستراتيجي 2019-2023، وكذلك المؤشرات الرئيسية لرصدها. وتهم أساسا تنسيق وانخراط كل الأطراف المعنية في المشاريع التي يتم تنفيذها بالاشتراك مع الهيئات الأخرى، والتأخر في الإصلاحات القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مجموعة من المشاريع الاستراتيجية أو مقاومة التغيير المرتبطة أساسا بالمشاريع الرقمنة. وقد حدد البنك حوالي ثلاثين من الإجراءات الوقائية والإصلاحية الضرورية ذات الأولوية من أجل ضمان السيطرة على هذه المخاطر.

المخاطر التنفيذية

يتم تدبير المخاطر التنفيذية حسب مقارنة تميز المخاطر الإنسانية عن التنظيمية والعملياتية، وكذا المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية. وفيما يخص التنظيم، تم تعيين مدير للمخاطر على رأس كل وحدة، وهو مكلف بتقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة والعمليات التي تتم في الوحدة وضمان تطبيق الإجراءات الهادفة إلى التحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية لتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية، إلى جانب دورها في المواكبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر.

اتسمت السنة بإنجاز مراجعة شاملة لخريطة المخاطر التنفيذية لمجمل عمليات البنك وعقب هذه المراجعة، ظهرت بعض المخاطر، المدرجة على أنها عالية على مستوى البنك، ولا سيما بسبب (1) سياق الاقتصاد الكلي المطبوع بالشكوك القوية المرتبطة بعواقب الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي واستمرار تداعيات الأزمة الصحية و(2) تكاثر وتعقيد الهجمات الإلكترونية على المستوى الدولي، وقد عرف هذا الموضوع متابعة عن كثب. وتتعلق هذه المخاطر على وجه الخصوص بالأمن الإلكتروني وبدرجة أقل بتوقعات الاقتصاد الكلي. وقد تم إجراء مجموعة من الإجراءات على مستوى البنك للسيطرة على هذه المخاطر، منها التحسين المستمر للإطار التحليلي والاستشاري للسياسة النقدية وكذلك تنفيذ مجموعة من المشاريع والورشات التي تهدف إلى تعزيز النظام السيبراني.

المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية الفئات التالية:

- مخاطر القروض، والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطات الصرف¹؛
- خطر القروض المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛

¹ تم تفصيل المخاطر المالية الكامنة في إدارة احتياطات النقد الأجنبي في القسم «8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية ذات الصلة بتدبير مخاطر الصرف».

- خطر السوق المرتبط بتغير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملات التي ينجزها البنك؛
 - المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.
- تقوم لجنة منبثقة عن اللجنة المالية والنقدية بمراجعة المؤشرات المحددة لرصد هذه المخاطر وكذلك مراقبة الإجراءات التي تهدف إلى السيطرة عليها.

مخاطر السمعة

وترتبط مخاطر السمعة برأي أو تصور سلبي لفعالية البنك في إنجاز مهامها من قبل مختلف الأطراف المعنية، الداخلية والخارجية.

وخلال سنة 2022، تمثلت العمليات التي تم إجراؤها من أجل السيطرة على مخاطر السمعة في إنجاز مراقبة عن كثب للمخاطر ذات الأهمية المتوسطة والتي يكون أثرها على صورة البنك قوي ومرتبطة «بمهامه الرئيسية» والمتابعة الشهرية لتنقيط صورة البنك في وسائل الإعلام والقيام بإجراءات توعية حول أنظمة الاخلاقيات ومحاربة الرشوة للبنك.

استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

في ظل سياق يتسم بعودة ظهور جائحة كوفيد-19، واصل البنك الجهود من أجل تطوير أنشطة نظام المتانة الخاص به، وحماية المستخدمين وعودة الأنشطة لمجراها الطبيعي. وبالتالي قام البنك بإصلاح شامل لمخطط استمرارية الأنشطة والاستفادة من دروس الأزمة الصحية مع إدماج الحلول المرتبطة بالعمل عن بعد ونظام استمرارية النشاط. وهكذا تم إنجاز مجموعة من تمارين استمرارية النشاط في سنة 2022.

فيما يتعلق بأمن المعلومات، شهدت السنة تصاعدا في الهجمات الإلكترونية على الصعيد الدولي، تفاقمت بسبب الأزمات والتوترات الجيوسياسية. في ظل هذا السياق، واصل البنك جهوده لتعزيز نظام أمن المعلومات الخاص به من خلال تسريع تنفيذ خطة معالجة مخاطر الهجمات الإلكترونية، وتحسين سياسة أمن المعلومات، وكذلك نشر حملة توعية عبر التعليم عن بعد لصالح مستخدمي البنك. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مهام مراقبة حول المواضيع ذات الأولوية المتعلقة بالمخاطر المعلوماتية المتعلقة على وجه الخصوص بإدارة نقاط الضعف والحوادث.

وقد اتسمت السنة بتواصل تنفيذ عمليات مطابقة القانون 05-20 المرتبط بالأمن السيبراني وظهير تنفيذه رقم 21-2-406، خصوصا مراجعة أنظمة المعلومات الحساسة للبنك وإنجاز جميع التصريحات اللازمة ومراجعة نظام تصنيف المعلومات والبيانات وتنفيذ برنامج تدقيق للأنظمة المذكورة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية في هذا الصدد.

الأخلاقيات

تتكون المنظومة الأخلاقية للبنك من منظومتي أخلاق (تنطبق الأولى على أعضاء المجلس والثانية على ولاية البنك ومجمل المستخدمين)، إضافة إلى تفرعات خاصة ببعض الوظائف الحساسة فيما يرتبط بالأخلاقيات (لاسيما بالنسبة للمستخدمين المتدخلين في عملية «الشراء»، والمفتحصين الداخليين، ومتعهدي الخدمات الخارجيين للبنك والممولين). بالإضافة إلى ذلك، تتيح منظومة التحذير الأخلاقي لمستخدمي البنك والشركاء الخارجيين الإبلاغ عن أي تصرف لا يتوافق مع قواعد حسن السلوك. وتم تعزيز نظام الأخلاقيات بالبنك في سنة 2019 من خلال تطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد المعتمد وفقا لمعيار ISO 37001.

تم تحيين المنظومتين المذكورتين¹ أعلاه في سنة 2022 للأخذ بالاعتبار التغييرات في السياق الوطني والدولي وأفضل الممارسات من حيث الأخلاقيات. وبالمثل، تمت مراجعة سياسة البنك لمكافحة الرشوة من أجل مواءمتها مع التغييرات في الإطار القانوني الوطني، ولا سيما القانون 46-19 المتعلق بالسلطة الوطنية للنزاهة والوقاية ومكافحة الرشوة.

وبهذه المناسبة، تم تجديد توقيع الالتزام باحترامها من قبل أعضاء مجلس الإدارة وولاية البنك وكذلك من قبل جميع مستخدميه. وقد استفاد هؤلاء من عمليات تحسيسية مسبقة بهدف ضمان الفهم الجيد للتعدلات المدرجة في النصوص الثلاثة.

أنظمة التدبير

في سنة 2022، ختم بنك المغرب نشر مشروع دمج أنظمة إدارته وتأزرها مع الأنشطة متعددة الخصائص². في ختام هذا الورش، تم إطلاق افتتاح استشاري من أجل تقييم درجة إدماج نظم التدبير وتحديد أي مجالات إضافية للتحسين. موازاة مع ذلك، تم اتخاذ إجراءات للحفاظ على كفاءة هذه الأنظمة وامتثالها استعدادا لتجديد اعتمادها³. وفيما يتعلق بنظام تدبير محاربة الرشوة، تم تحيين الإطار المنهجي الخاص بتدبير مخاطر الرشوة وإجراء حملة تحسيس حول المخاطر لدى المستخدمين الذين يمارسون الوظائف الأكثر عرضة.

على المستوى القطاعي، تمت متابعة تنفيذ اتفاقية التعاون لمحاربة الرشوة في القطاع المالي⁴ في إطار خطة طريق مخصصة تم اعتمادها عبر حملة تحسيس لصالح الجهات الفاعلة في القطاع وتنظيم ورش عمل للتبادل وتقاسم الخبرات. كما تم تعزيز الإطار التنظيمي باعتماد توجيه بشأن الوقاية من مخاطر الفساد وإدارتها من قبل مؤسسات الائتمان.

¹ يتم تحيين ميثاق الأخلاقيات كل سنتين كجزء من دينامية التحسين.

² تتعلق المنظومات متعددة الخصائص بإدارة المخاطر والمراقبة الدائمة وتدبير الأرشيف.

³ المعايير المعنية هي التالية: ISO 9001 و ISO 14001 و ISO 27001 و ISO 37001 و ISO 45001.

⁴ اتفاقية تم توقيعها في نونبر 2019 بين الهيئات التنظيمية الثلاثة للقطاع المالي (بنك المغرب، وهيئة سوق رأس المال المغربية وهيئة مراقبة التأمين والرعاية الاجتماعية - والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية ومكافحة الرشوة).

4.1.2 المطابقة

فيما يتعلق بمطابقة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد ضاعفت السلطات الوطنية مشاريع الإصلاح التي تهدف إلى المصادقة الكاملة على خطة العمل الوطنية المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي، والتي سمحت بإزالة المغرب من اللائحة الرمادية.

وشارك البنك في العمل المخصص للتصميم العام للسجل الوطني للمالكين المستفيدين من الشركات التي تم إنشاؤها في المغرب والهيئات القانونية، لتزويده بالبيانات التصريحية ذات الصلة، بالإضافة إلى تلك المستخرجة بالفعل من السجل التجاري. كما راجع الإطار الإجرائي الداخلي بعد تنفيذ الآليات التي أنشأها القانون رقم 12-18 المعدل والمكمل لقانون العقوبات والقانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، قامت بتحديث القواعد المتعلقة بتحديد المالكين المنتفعين للأشخاص المعنويين الذين تم تأسيسهم في المغرب.

فيما يتعلق بتعزيز نظام حماية البيانات الشخصية الداخلية، واصل بنك المغرب عملياته عبر الأخذ في الاعتبار أبعاد الخصوصية حسب التصميم¹ والخصوصية الافتراضية² في إطار أنشطته وعملياته ومهامه فضلا عن مشاريع الرقمنة. من أجل ضمان التطبيق الفعال لهذه الآلية، أطلق البنك برنامج تدريب وتوعية لصالح الفاعلين ومختلف المتدخلين في عملية معالجة طلبات الولوج إلى المعلومات على الصعيد المركزي والشبكة. كما اضطلع بالعديد من الإجراءات التي تهدف إلى تكريس (الخصوصية حسب التصميم)، ومتطلبات الامتثال لمشاريع معالجة البيانات الشخصية، ومتطلبات مهام وأنشطة العمليات المرتبطة بالمقتضيات القانونية والتنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، قام بإنزال نظام الولوج إلى المعلومات الداخلي من أجل الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحق في الولوج إلى المعلومات. وأخيرا، نفذ إجراءات تتعلق بالحق في الولوج إلى المعلومات والنشر الاستباقي وغيرها من الإجراءات لتسهيل الولوج إلى المعلومات.

ومن جهة أخرى، تم تبني تعليمة تضيي الطابع الرسمي على إطار العمل الخاص بوضع القوانين التنظيمية للبنك. والغرض من هذا الإطار هو تشكيل نظام مرجعي لإنشاء القوانين المذكورة، والتي تتعلق بمبادئها بصياغة القوانين وتنسيقها والتشاور وتوحيدها ونشرها.

¹ يتضمن هذا المبدأ حماية المعطيات الشخصية منذ مرحلة التصميم، ويتعين على وحدات البنك الآن دمج هذا مبدأ منذ تنفيذ المشاريع التي تتطلب معالجة المعطيات من أجل الحد من مخاطر عدم الامتثال المحتمل للمتطلبات القانونية والتنظيمية في هذا المجال.

² نتيجة طبيعية «للخصوصية حسب التصميم» والتي تعني أنه يتم وضع أعلى مستوى من حماية الخصوصية ويكون قابلا للتطبيق افتراضيا، أي أن جميع التدابير المتاحة لحماية البيانات الشخصية والحد من تجميعها يجب أن تكون مفعلة بدون أي تدخل من جانب المستخدم.

5.1.2 المسؤولية المجتمعية للبنك

واصل بنك المغرب منذ سنة 2022 تطبيق برنامجه للمسؤولية المجتمعية. وبخصوص المحور القانوني والأخلاقي لسياسته في المسؤولية المجتمعية، قام بإجراء مجموعة من المبادرات مع الفاعلين في منظومته من أجل تحسين الولوج للخدمات البنكية، وتعزيز السيطرة على مخاطر الفساد داخل القطاع المالي وإنشاء أطر للتفكير وتبادل الآراء حول الإشكاليات المرتبطة بالأمن الإلكتروني ومحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي إطار المسؤولية الاقتصادية، واصل البنك تنفيذ خارطة طريق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. كما أطلق أول نسخة من «بنك المغرب من أجل البحث الاقتصادي والمالي» الذي يهدف لتشجيع البحث الاقتصادي. وفيما يخص بالثقيف الاقتصادي والمالي، فقد تم إنجاز مجموعة من الأنشطة لصالح الوسط الجامعي والمقاولين والشباب والأطفال.

فيما يتعلق بمسؤوليته الاجتماعية، فقد تم إجراء مجموعة من العمليات من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين وتحسين ظروف العمل، لاسيما من خلال حملات التوعية لتعزيز تطوير بيئة عمل شمولية وودية، وتبني إجراءات دعم جديدة من أجل دعم الأبوة والأمومة والتدريب الذي يركز على تنمية المهارات السلوكية.

على صعيد المسؤولية البيئية، واصل بنك المغرب تنفيذ الأوراش التي تم إطلاقها من أجل ضمان الحفاظ على متانة القطاع البنكي أمام مخاطر التغير المناخي، وساهم في مجموعة من المشاريع الوطنية التي تهدف لتسريع تمويل التحول الأخضر للمغرب. فضلا عن ذلك، ومن خلال المساهمة في الجهود الوطنية لترشيد الموارد المائية، فقد تبني ميثاق التزامات الإدارة المسؤولة والمستدامة للمياه.

فيما يتعلق بالمحور المجتمعي لسياسته الخاصة بالمسؤولية المجتمعية للمقاولات، فقد اعتمد البنك تعليمة تحدد التنظيم وطرق تنفيذ منظومة رعاية المهارات، وذلك بهدف تمكين مستخدميها من المساهمة في المشاريع التي تخدم المصلحة العامة من خلال تعبئة مهاراتهم ومعرفتهم.

6.1.2 قواعد الميزانية

على مستوى الميزانية، تبنى بنك المغرب مقاربة مندمجة تتضمن التخطيط الاستراتيجي الذي يوفر القواعد التشغيلية لإعداد الميزانيات ويتيح بلورة التقارير التي تمكن من ضمان تتبع الأهداف وتحديد الإجراءات التصحيحية في حالة وجود فوارق.

تخضع عملية إعداد الميزانية وتنفيذها لميثاق يحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية ويحدد المبادئ والقواعد، مثل الموازنة مع الاستراتيجية، والتدبير المالي الجيد وعدم تعويض التكاليف والإيرادات، وتخصص السنوات المالية وقابلية الاستبدال. وخلال إعداد ميزانيته، يحرص البنك على الامتثال للقواعد

التالية: (1) تمويل الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف التي تمكنه من القيام بمهامه؛ (2) وتعزيز الاستخدام الأمثل للتكاليف، وتكثيف الموارد مع مراعاة الأولويات الاستراتيجية والكفاءة والمطابقة؛ (3) تحديد استثماراتها في إطار نهج الترشيح والنجاحة.

وفقا لجدول الميزانية، تنطلق الأشغال منذ شهر يونيو بمرحلة تحديد النطاق التي تسمح بتحديد معدل التغيير المتوقع في ميزانية تسيير البنك. وخلال شهر أكتوبر، تصادق لجنة التنسيق والتدبير الداخلي على ملاءمة نفقات التشغيل. وفيما يتعلق بميزانية الاستثمار، فهي تخضع لمراقبة تحديد أولويات المشاريع وفحص مدى استصواب جميع الاستثمارات الجديدة من قبل لجان مخصصة قبل تقديمها إلى لجنة التنسيق والتدبير الداخلي. خلال شهر نونبر، تقرر لجنة الاستثمارات ميزانيات الاستثمار الجديدة ومخصصاتها السنوية. في نهاية هذه العملية وبموجب مقتضيات القانون الداخلي، يوافق مجلس البنك خلال جلسة دجنبر على الميزانية السنوية والتعديلات التي أدخلت عليها خلال السنة.

تميزت السنة المالية 2022 بتنفيذ الحل الجديد لتوقعات الميزانية المسمى «ميزانية»، والذي يسمح بإلغاء الطابع المادي للتبادلات مع وحدات البنك، والحد من التأخير وتخزين البيانات في قاعدة مركزية وآمنة. من الناحية التحليلية، تم استكمال النظام المطبق من خلال تطوير التعليمات الخاصة بميثاق المحاسبة التحليلية، والتي تحدد المعالم الرئيسية للعملية وأدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

خلال سنة 2022، قام البنك بتنفيذ سياسته النقدية في سياق اتسم بتصاعد استثنائي للضغوط التضخمية. وإذا كانت هذه الأخيرة في البداية خارجية المصدر بالأساس، فإنها أخذت بالتدريج تتحول إلى ضغوط داخلية وتنتشر وتبين في الأخير أنها أقوى وأكثر استدامة مما كان متوقعا.

ولتفادي عدم تثبيت توقعات التضخم وتوفير الظروف الملائمة لعودة التضخم بسرعة إلى مستويات تنسجم مع هدف استقرار الأسعار، قام بنك المغرب بتشديد توجه سياسته النقدية، حيث رفع سعر الفائدة الرئيسي مرتين بمقدار 50 نقطة أساس، في شتنبر ودجنبر، ليصل إلى 2,5%، مع الإبقاء على التدابير التيسيرية المتخذة في إطار التصدي للجائحة.

وعلى مستوى تدبير السيولة، واصل البنك طيلة السنة تلبية كافة الطلبات المقدمة من البنوك في إطار طلبات العروض الأسبوعية، وذلك بالموازاة مع المبالغ التي يضحها من خلال آلياته لإعادة التمويل على المدى البعيد. هكذا، ولمواجهة الارتفاع المتزايد في حاجة البنوك إلى السيولة الناجم بالأساس عن نمو حجم النقد المتداول، رفع البنك مجموع تدخلاته إلى 93,5 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي عوض 82,9 مليار سنة من قبل.

وفي سوق الصرف، واصلت قيمة الدرهم تطورها داخل نطاق التقلب، لكن مع التوجه ابتداء من شهر شتنبر نحو الحد الأعلى¹، نتيجة لهيمنة تدفقات الواردات. وعلى مدار السنة، أدى هذا التطور، إلى جانب التغير الذي سجلته المعادلة بين الأورو والدولار، إلى تدني قيمة الدرهم بنسبة 11,2% مقابل الدولار وبنسبة 5,8% إزاء الأورو. غير أن التقييمات الفصلية التي أنجزها بنك المغرب بينت استمرار اتساق قيمة العملة الوطنية مع الأسس الاقتصادية. ومن جهة أخرى، عرفت السوق الوطنية تزايد لجوء الفاعلين إلى أدوات التغطية في سياق متمم بتصاعد الشكوك.

قرارات السياسة النقدية

بعد التفاؤل الذي ولده استمرار التعافي من أزمة كوفيد على إثر رفع القيود الصحية وفتح الاقتصادات، عرفت الظرفية الاقتصادية العالمية تحولا مفاجئا مع اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022 وفرض العقوبات على روسيا. وقد تسببت هذه الأحداث في تفاقم اختلالات سلاسل الإمداد وفي تصاعد أسعار المواد الطاقية والغذائية والفلاحية بشكل ملموس، مساهمة بذلك في ارتفاع التضخم بشكل غير مسبوق حيث وصل إلى مستويات لم تسجل منذ عشرات السنين في عدة بلدان.

¹ يوافق الحد الأقصى (الأدنى) لنطاق التقلب تراجعا (ارتفاعا) بنسبة 5% مقارنة بالسعر المركزي للدرهم. ويتم حساب هذا الأخير استنادا إلى سلة مكونة في حدود 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي.

في هذا السياق، شرعت البنوك المركزية في حركية تشديد نقدية سريعة متزامنة إلى حد كبير، مما أدى إلى تضيق شروط التمويل وتراجع النشاط الاقتصادي وآفاقه.

وبالنظر إلى هذا المناخ الخارجي غير المواتي وإلى الجفاف الحاد، كان من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني تباطؤًا ملموسًا إلى جانب ارتفاع قوي في التضخم. وبالتالي، وبعد نسبة 1,4% المسجلة في 2021، أشار بنك المغرب في توقعاته الصادرة في شهر مارس إلى تسارع التضخم إلى 4,7% في 2022، قبل أن يراجع هذه النسبة إلى 5,3% في يونيو. وبالنسبة لسنة 2023، كانت التوقعات تشير إلى عودة التضخم إلى حوالي 2%.

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، وبعد الارتفاع الملحوظ المسجل في 2021، أشارت التوقعات الصادرة في شهر مارس إلى تباطؤ النمو¹ إلى 0,7% في 2022 قبل أن يتحسن ليصل إلى 4,6% في 2023. وقد تمت مراجعة هذه الأرقام في التوقعات الصادرة في شهر يونيو إلى 1% و 4% على التوالي. وكانت توقعات بنك المغرب الصادرة في شهر مارس تشير إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 19,8%، تم تعديلها إلى 15% في يونيو بعد إصدار الوزارة الوصية على القطاع لتقديراتها الخاصة بإنتاج الحبوب. أما الأنشطة غير الفلاحية، فكان من المرتقب أن يتعزز نموها مع تخفيف القيود الصحية، قبل أن تعود إلى وتيرة نموها السابقة في 2023.

وفيما يتصل بالتوازنات الماكرو اقتصادية، وبالرغم من تفاقم تكلفة المقاصة، كان من المتوقع ألا يتزايد عجز الميزانية إلا بشكل طفيف في 2022، بفضل التعبئة الاستثنائية للموارد بالخصوص من خلال آليات التمويل الخاصة، وعائدات الاحتكار ومساهمات الدولة. ويرتقب أن يتواصل هذا التخفيف في 2023، ارتباطًا بالأساس بالتحسن المرتقب في العائدات الضريبية.

بموازاة ذلك، كان من المتوقع أن تؤدي الدينامية القوية للمبادلات إلى جانب انتعاش مداخيل الأسفار وارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، إلى تفاقم عجز الحساب الجاري إلى حوالي 5% في 2022، يليه تراجع في 2023 ارتباطًا بالانخفاض المرتقب في أسعار المنتجات الطاقية. وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كان من المتوقع أن تناهز عائداتها ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق التوقع، وأخذًا بالاعتبار التطورات المرتقبة في باقي مكونات ميزان الأداءات، كان من المرجح أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى ما يعادل أكثر من 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية، تواصل التوجه التنافسي لأسعار الفائدة، لاسيما تلك المطبقة على القروض، وكان من المتوقع أن يحافظ الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي على وتيرة نمو معتدلة تناهز 4% في 2022 وفي 2023.

¹ تجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط أصدرت في 19 أبريل 2022، معطيات الحسابات الوطنية مع اعتماد سنة 2014 كسنة أساس جديدة عوض 2007. وأدى هذا التغيير بالخصوص إلى ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط ما بين 2014 و2020 بنسبة 7,7%.

وأخذاً بالاعتبار المستوى العالي للشكوك المحيطة بهذه التوقعات وعودة التضخم المرتقبة في 2023 إلى مستويات تنسجم مع هدف استقرار الأسعار، قرر مجلس بنك المغرب، خلال اجتماعيه الأولين برسم هذه السنة الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير، مع الاستمرار في تتبع تطور الظرفية الاقتصادية والمالية عن كثب.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2022 (بالنسبة المئوية)

اجتماعات المجلس				
20 دجنبر	27 شتنبر	21 يونيو	22 مارس	
4,5	3,2	3,2	3,3	المتوسط في أفق 8 فصول
6,6	6,3	5,3	4,7	2022
3,9	2,4	2,0	1,9	2023
4,2	-	-	-	2024

إطار 1.2.2: تقديرات التضخم

تلعب توقعات التضخم، التي تعكس انتظارات الفاعلين الاقتصاديين فيما يخص تطور الأسعار، دوراً هاماً في تنفيذ السياسة النقدية وفي انتقال قراراتها. وبالنظر لتأثير هذه التوقعات على تحديد الأسعار والأجور وكذا على سلوك الفاعلين الاقتصاديين بصفة عامة، فهي قد تساهم في دينامية التضخم وفي انبعاث دوامات تضخمية قائمة بذاتها. ولهذا السبب، تقوم البنوك المركزية بتتبع وثيق لتطورها وخاصة لدرجة انسجامها مع الأهداف المسطرة ومع توقعاتها للتضخم.

ولتقييم تطور تقديرات التضخم، يتم استعمال مقاربتين رئيسيتين. تعتمد الأولى على تجميع المعلومات مباشرة من الفاعلين الاقتصاديين من خلال استقصاءات للرأي تشمل ثلاثة أنواع من المشاركين وهم الأسر، والمقاولات ومهنيو التوقعات (الفاعلون في السوق أو الخبراء الماليون). ويتم استجواب هذه الفئة الأخيرة بانتظام من خلال استمارة تتضمن أسئلة حول انتظاراتها بخصوص تطور التضخم عموماً في أفق يمتد من 1 إلى 5 سنوات. وبالإضافة إلى مستواها، فإن التباينات المسجلة بين تقديرات المشاركين توفر أيضاً معلومات قيمة حول درجة الشكوك المحيطة بالتطور المستقبلي للتضخم.

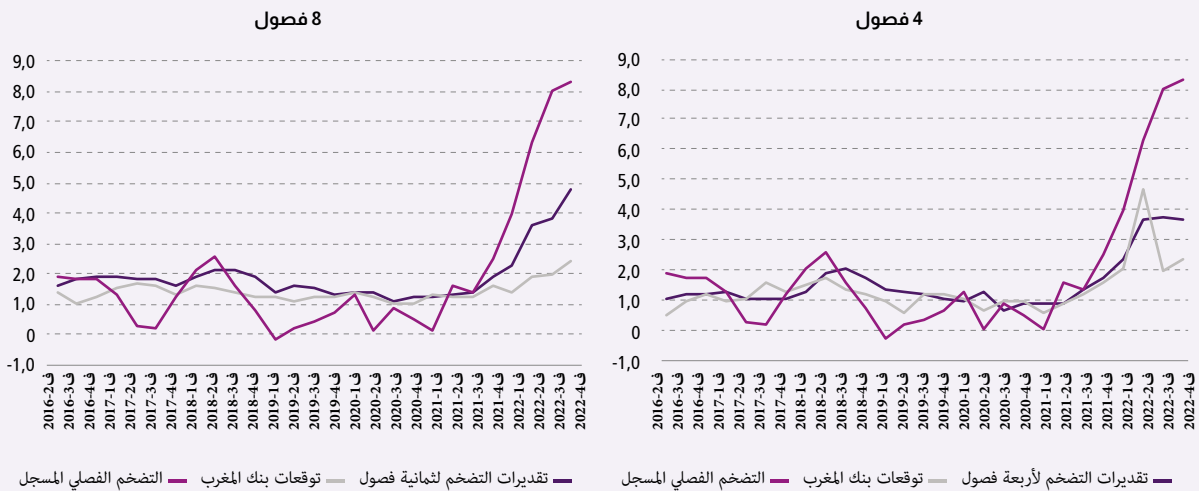
أما المقاربة الأخرى، فتقوم على استخلاص تقديرات التضخم بطريقة غير مباشرة بناء على بيانات الأسواق المالية الخاصة بالأدوات التي يرتبط عائدها بتطور التضخم (سندات الاقتراض المرتبطة بالتضخم، مشتقات التضخم مثل مبادلات الصرف، وخيارات الشراء...). وتمكن مقارنة هذا العائد مع عائد السندات غير المرتبطة بالتضخم من الحصول على تقدير للتضخم المتوقع، الذي يكون مدمجاً فيه ضمناً. وتتمثل المزايا الرئيسية لهذه المقاربة في توفر بيانات الأسواق المالية بوتيرة عالية وفي ملاءمة محتواها المعلوماتي بالمقارنة مع معطيات الاستقصاءات، ذلك أنها تعتمد على معاملات حقيقية.

بالمغرب، وفي غياب منتجات مالية مرتبطة بالتضخم، يبقى المصدر الوحيد للتوقعات هو الاستقصاءات المباشرة لدى الفاعلين الاقتصاديين. ويعتبر الاستقصاء الذي ينجزه بنك المغرب على أساس فصلي منذ سنة 2012 لدى خبراء القطاع المالي أهم هذه الاستقصاءات. ويشمل عينة من أصحاب القرار وأطر القطاع المالي الذي يلجؤون، بطريقة صريحة أو ضمنية، في إطار ممارسة مهامهم، إلى تبني فرضيات حول التطور المستقبلي للتضخم. ومنذ سنة 2013، تم توسيع الفئة المستهدفة لتشمل الوسط الأكاديمي من خلال عينة إضافية مكونة من أساتذة باحثين في العلوم الاقتصادية. ويتم تجميع المعلومات بناء على استمارة تتضمن بالإضافة إلى التطور المرتقب للنشاط الاقتصادي، تقديرات التضخم في أفق مختلفة وكذا محدداتها.

وتقوم استقصاءات منتظمة أخرى على تجميع المعلومات حول توقعات التضخم غير أنها تظل بالأساس ذات طابع نوعي. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالاستقصاء الشهري للظرفية في القطاع الصناعي الذي يعده بنك المغرب والاستقصاءات الفصلية للظرفية التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط لدى مختلف القطاعات الاقتصادية.

يشير التحليل التاريخي لنتائج استقصاء بنك المغرب حول توقعات التضخم إلى أن هذه الأخيرة ترتبط بشكل وثيق بتوقعات البنك، لاسيما في أفق 8 فصول، وتتفاعل بشكل ضعيف مع الإنجازات المسجلة. وخلال سنة 2022 على وجه الخصوص، عرف التضخم تسارعا كبيرا تم أخذه بعين الاعتبار بشكل كبير في توقعات بنك المغرب. وبالفعل، فقد تم تعديل هذه الأخيرة تدريجيا بين أول وآخر فصل من السنة لترتفع من 4,7% إلى 6,6% في السنة الحالية ومن 3,3% إلى 4,5% في أفق 8 فصول. موازاة مع ذلك، تأثرت توقعات التضخم بهذه التطورات، حيث ارتفعت على المدى القصير (4 فصول) من 2,4% إلى 3,7% و8 فصول من 2,3% إلى 4,8%. الاختلاف الوحيد الذي كان ملموسا سُجل في الفصل الثالث من سنة 2022 حيث تشير التوقعات في أفق أربعة فصول إلى استمرار التضخم في مستويات مرتفعة، بينما كان يتوقع بنك المغرب عودة التضخم إلى حوالي 2% في سنة 2023.

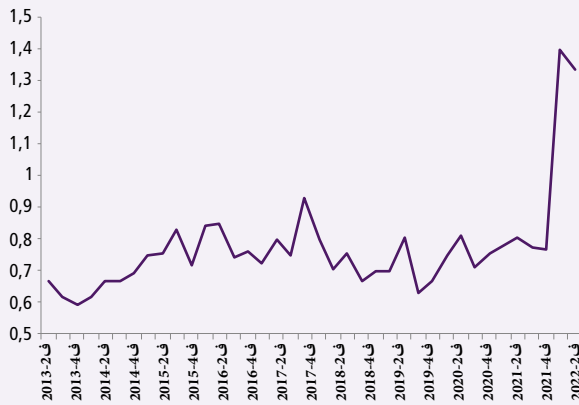
رسم بياني 1.1.2.2: تقديرات التضخم والتوقعات¹ (%)



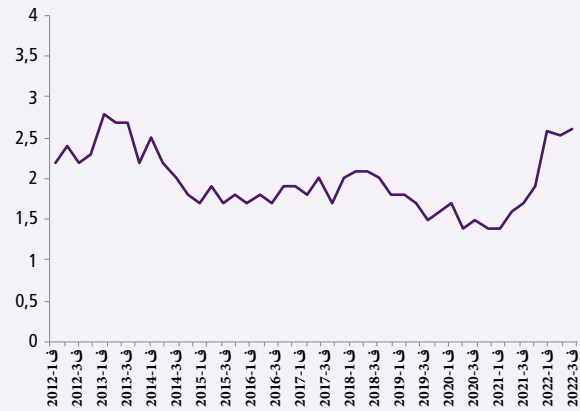
¹ المعلومات المتوفرة حول توقعات بنك المغرب وقت إجراء الاستقصاء.

وقد واکب هذا الارتفاع في التوقعات تزايد في الشكوك به، حيث ارتفع متوسط اتساع النطاق الأكثر ترجيحاً بالنسبة للتضخم² إلى ثمانية فصول من 0,77 نقطة مئوية إلى 1,34 نقطة مئوية في الفصل الثالث 2022. في المقابل، ظلت التوقعات على المدى الطويل (12 فصلاً) راسخة في مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، مما يدل على الثقة في قدرة البنك على تحقيق هذا الهدف.

رسم بياني إ3.1.2.2: درجة الشكوك المحيطة بتوقعات التضخم (%)



رسم بياني إ2.1.2.2: توقعات التضخم في أفق 12 فصلاً (%)



وقد تم أخذ كل هذه التطورات في الاعتبار عند صياغة قرارات السياسة النقدية والزيادة في سعر الفائدة الرئيسي الذي تم خلال الفصلين الأخيرين من سنة 2022 والذي كان هدفه الرئيسي هو تفادي عدم تثبيت التوقعات على المدى البعيد.

² السؤال الذي تمت صياغته هو «في رأيكم، ما هو النطاق (بالنقاط المئوية)، الأكثر ترجيحاً والذي سيشمل التضخم في أفق 8 فصول؟»

استمرت الظرفية الاقتصادية الدولية خلال الفصل الثالث في المعاناة بشكل كبير من آثار جائحة كورونا وانعكاسات الحرب في أوكرانيا. مما أدى إلى تسارع التضخم إلى مستويات مرتفعة لم تسجل منذ عقود في العديد من البلدان، لاسيما المتقدمة. ومع تسليط الضوء على التكلفة المرتفعة على المدى الطويل لنمو احتمالية انطلاق دوامة تضخمية قائمة بذاتها، عززت البنوك المركزية تشديد سياستها النقدية.

في ظل هذه الظروف، كانت المعطيات المتوفرة على الصعيد الوطني تشير إلى ارتفاع متزايد لمستوى التضخم مع انتشار واسع إلى المنتجات غير القابلة للتداول. وفي ظل هذه التطورات، راجع بنك المغرب توقعاته للتضخم في اجتماعه المنعقد في شتنبر إلى 6,3% لسنة 2022 و 2,4% لسنة 2023. وبخصوص النشاط الاقتصادي، فقد خفض توقعاته إلى 0,8% لسنة 2022 ثم إلى 3,6% لسنة 2023.

مع الأخذ في الاعتبار هذه التوقعات والمخاطر المحيطة بها، ولمنع أي عدم اتساق لتوقعات التضخم وضمان شروط العودة السريعة إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، قرر المجلس رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 2% في اجتماع شتنبر. ترتقب أن تكون هذه الزيادة، وهي الأولى منذ سنة 2008، كافية للتأثير على مسار التضخم بالنظر إلى البيانات المتاحة والحفاظ على انتعاش النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك، أشارت هذه المعطيات المحيئة في شهر دجنبر، على الصعيد الدولي والوطني، إلى استمرار تضخم مرتفع لمدة أطول من فصل، متأثرة على وجه الخصوص بالضغوط الخارجية التي تنتشر على صعيد السلع والخدمات غير التجارية وإصلاح نظام المقاصة ابتداء من سنة 2024 المخطط له في إطار البرمجة المالية لثلاث سنوات، الذي تم نشرها للمرة الأولى في نونبر 2022. وكانت توقعات التضخم لسنة 2024، التي وضعت لأول مرة خلال هذه السنة، تشير إلى معدل 4,2%، بعد 6,6% في 2022 و3,9% في سنة 2023.

موازية مع ذلك، وبإدماج المعطيات المتعلقة بالحسابات الوطنية في الفصل الثاني على وجه الخصوص، تم رفع توقعات النمو إلى 1,1% في سنة 2022 وخفضها إلى 3% في سنة 2023. وفي سنة 2024، يرتقب أن تبلغ 3,2%، وكان من المرتقب أن تتحسن وتيرة الأنشطة غير الفلاحية إلى 3,5% والقيمة المضافة الفلاحية بواقع 1,8% مع افتراض تسجيل موسم فلاحى عاد.

وبالنظر لهذه التطورات، وبهدف تجنب عدم اتساق توقعات التضخم وتشجيع العودة لمعدلات تضخم مرتبطة بهدف استقرار الأسعار، قرر المجلس خلال اجتماع دجنبر رفع سعر الفائدة الرئيسي مرة أخرى بواقع 50 نقطة أساس إلى 2,50%.

جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية منذ سنة 2013 *

تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
11 دجنبر 2013			إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013			إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014		خفض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%		
1 يوليوز 2015			اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومستوى تنزيل القرارات التي يتخذها بنك المغرب.
22 مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%		
21 يونيو 2016		رفع من 2% إلى 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض.
24 شتنبر 2019		خفض من 4% إلى 2%	

* بالنسبة لسعر الفائدة الرئيسي والاحتياطي النقدي، لا يتضمن الجدول سوى القرارات المرتبطة بتغيير مستوياتهما.

<ul style="list-style-type: none"> • إرساء آلية إعادة التمويل اللامحدود للقروض البنكية الممنوحة للفئات التي يستهدفها البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاولات. • تطبيق سعر فائدة تفضيلي بنسبة 1,25% لإعادة تمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج 		17 دجنبر 2019
	خفض من 2,25% إلى 2%	17 مارس 2020
<ul style="list-style-type: none"> • توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل سندات الدين الصادرة عن المقاولات والمؤسسات العمومية أو صناديق التوظيف الجماعية للتسديد والسندات الممثلة للديون الخاصة بالدولة أو بالمقاولات والمؤسسات العمومية. • تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي أحدث سنة 2013 (1) من خلال توسيع نطاق إعادة التمويل ليشمل قروض التشغيل بالإضافة إلى قروض الاستثمار و(2) الرفع من دوريته حيث أصبح شهريا بعد أن كان فصليا. 		15 أبريل 2020
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء خط إعادة تمويل للقروض الجديدة والقروض المعاد جدولتها والتي تمنحها البنوك لجمعيات القروض الصغرى خلال الفترة الممتدة ما بين الفصل الثاني لسنة 2020 إلى الفصل الأخير من 2021 . 		
<ul style="list-style-type: none"> • إحداث خط إعادة تمويل «الوكالة بالاستثمار» المبرم بين البنوك التقليدية لصالح البنوك التشاركية خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني من 2020 إلى الفصل الأخير من 2021. • توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل السندات الممثلة للديون الخاصة بجمعيات القروض الصغرى و«الوكالة بالاستثمار» المبرمة مع البنوك التشاركية. 	خفض من 2% إلى 1,5% خفض من 2% إلى 0%	16 يونيو 2020
	رفع من 1,5% إلى 2%	27 شتنبر 2022
	رفع من 2% إلى 2,5%	20 دجنبر 2022

إطار 2.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

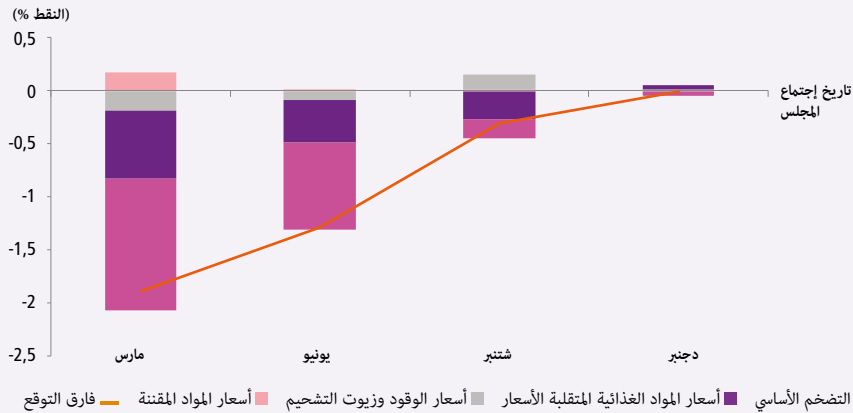
يهدف التحسين الدائم لمنظومته المتعلقة بالتحليل والتوقعات، يقوم بنك المغرب بإجراء تقييم سنوي لمدى وجاهة توقعاته التي يعدها بشكل فصلي بمناسبة اجتماعات مجلسه. انسجاما مع سياسة البنك في الشفافية، يقدم هذا الإطار الذي يتم نشره سنويا نتائج التقييم المتعلق بسنة 2022 لمتغيرات التضخم والنمو.

ينبغي التشديد بداية على أن السنة تميزت بشكوك كبيرة وبنمو استثنائي للضغوط التضخمية. وقد تفاقمت هذه الأخيرة إلى حد كبير بسبب انعكاسات الصراع في أوكرانيا، حيث سجل على الخصوص تزايدا ملموسا في أسعار المواد الأولية لا سيما الطاقة والغذائية إلى جانب تزايد حدة اضطرابات سلاسل الإمداد. فضلا عن هذه الصدمات الخارجية، تعرض الاقتصاد الوطني لتداعيات جفاف حاد في سنة 2022. أما على مستوى آلية التوقع الخاصة ببنك المغرب، فقد تم إجراء تعديل بسيط على نموذج المركزي (MQPM) عقب إصدار المندوبية السامية للتخطيط في يونيو 2022 لمعطيات الحسابات الوطنية وفق القاعدة الجديدة 2014 بدلا من 2007.

وبذلك بلغ التضخم 6,6% في 2022، وهو أعلى مستوى مسجل منذ عام 1992. وكانت توقعات بنك المغرب تشير في التقرير الصادر شهر مارس إلى نسبة 4,7%، التي تم تعديلها تدريجيا نحو الأعلى لتصل إلى 6,6% في دجنبر 2022، حيث أن المعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط شهريا كانت تظهر تجذرا وانتشارا أخذ في الاتساع للضغوط التضخمية.

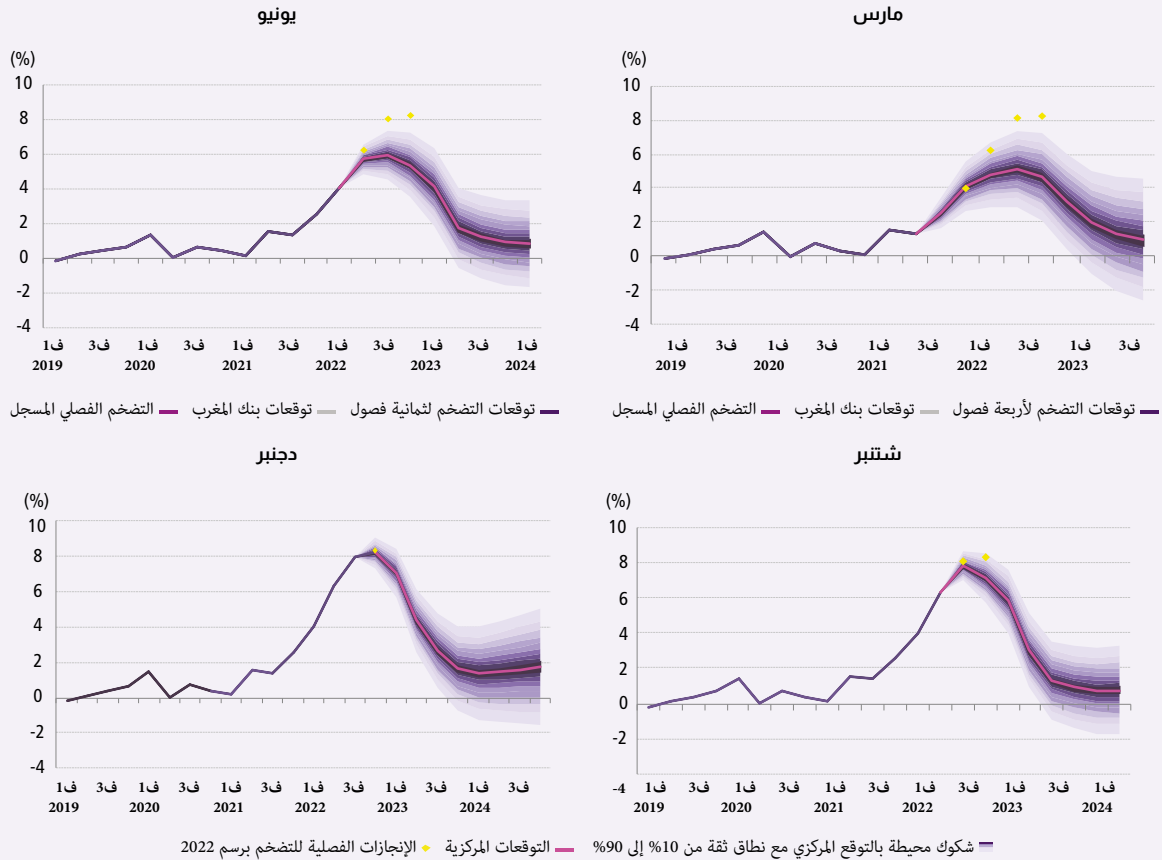
وبلغ الفارق الكلي المتوسط للتضخم 0,9 نقطة للتضخم، وبالنسبة لمكوناته 0,9 نقطة بالنسبة للتضخم الأساسي، و2,8 نقطة للمواد الغذائية المتقلبة الأسعار، و0,2 نقطة للمنتجات مقننة الأسعار، و3,9 نقطة للوقود وزيوت التشحيم، علما أن هذه الأخيرة لا تمثل سوى 2,8% من السلة المرجعية لمؤشر المنتجات الاستهلاكية.

رسم بياني 1.2.2.2: فارق توقع التضخم لسنة 2022



يشير تحليل الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتوقعات الفصلية التي تمثل الشكوك المحيطة بالتقديرات أن نتائج التضخم كانت أعلى من التوقعات وأنه إلى جانب ذلك جاءت تلك الخاصة بالنصف الثاني من السنة خارج نطاق الثقة بواقع 90% خلال تقريرى مارس ويونيو.

رسم بياني إ 2.2.2.2: رسوم بيانية مروحية للتضخم حسب تاريخ انعقاد المجلس سنة 2022 (%)



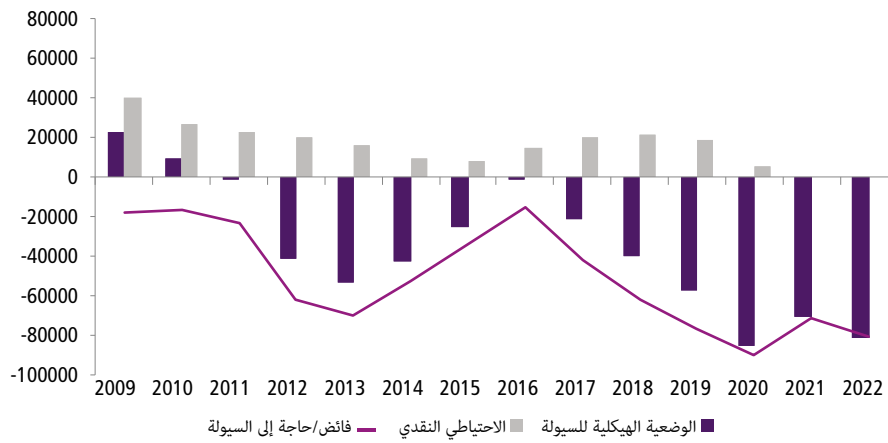
عقب الانتعاش الذي تلا مرحلة ما بعد الكوفيد، سجل النمو الاقتصادي تباطؤا كبيرا إلى 1,3%. وتباينت التوقعات المعدة بمناسبة انعقاد اجتماعات مجلس البنك في سنة 2022 بين 0,7% في مارس و1,1% في دجنبر. ويعكس التقدير الناقص بالأساس ذلك الخاص ببند «الضرائب الصافية من الدعم على المنتجات» وبدرجة أقل بالقيمة المضافة الفلاحية. فقد بلغ فارق التوقع بالنسبة لهذه الأخيرة مقارنة بالمعدل المسجل 6,9 نقطة مئوية في مارس وحوالي نقطتين فيما بعد مع توفر المعطيات حول إنتاج الحبوب¹. ومن جهة أخرى، تم إنجاز تقدير زائد فيما يتعلق بنمو القيمة المضافة غير الفلاحية ما بين يونيو ودجنبر.

¹ كانت تقديرات بنك المغرب في مارس 2022 تشير إلى بلوغ إنتاج الحبوب 25 مليون قنطار برسم الموسم الفلاحي 2021-2022. وفي أبريل من نفس السنة، أعلن قسم الفلاحة عن تقدير أولي للمحصول يصل إلى 32 مليون قنطار، وهو الرقم الذي قام بتعديله إلى 34 مليون قنطار في غشت.

تنفيذ السياسة النقدية التدخلات في السوق النقدية

في سنة 2022، تزايدت حاجيات البنوك إلى السيولة بشكل ملموس، لتصل إلى 80,9 مليار درهم كمتوسط أسبوعي بدلا من 70,8 مليار سنة من قبل. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو العملة الائتمانية بواقع 24,8 مليار بدلا من 26,4 مليار في 2021.

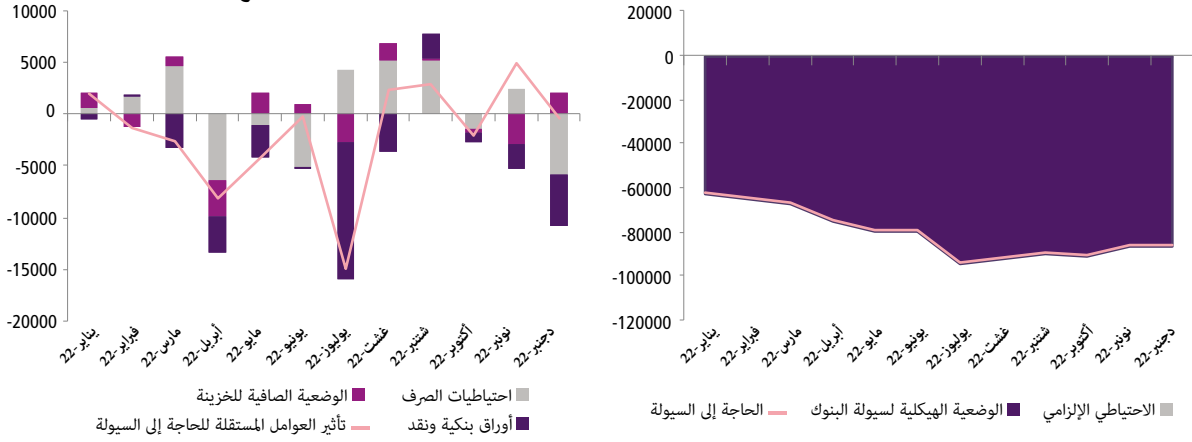
رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة¹ والاحتياطي النقدي (متوسط نهايات الأسبوع، بملايير الدراهم)



في ظل هذه الظروف، استمر بنك المغرب في الاستجابة الكاملة لطلب النظام البنكي، حيث رفع من حجم تدخلاته برسم سنة 2022 إلى 93,5 مليار درهم في المتوسط أسبوعيا بعد 82,9 مليار في السنة الماضية. وحسب الأدوات المستخدمة، رفع البنك حجم تسيقاته لمدة 7 أيام من 34,1 مليار سنة 2021 إلى 42 مليار سنة 2022 وحجم تدخلاته من خلال عمليات الاستحفاظ إلى 28,4 مليار بدلا من 21,2 مليار. بالإضافة إلى ذلك، منح بنك المغرب 23 مليار، مقابل 26,8 مليار سنة 2021، على شكل قروض مضمونة، ولا سيما في إطار برامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وجمعيات القروض الصغرى، والبنوك التشاركية، وبرنامج إعادة تمويل القروض (البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات). وقام البنك أيضا بثلاث عمليات مبادلة للصرف بما مجموعه 1,3 مليار درهم وتم اللجوء إليه مرتين في إطار التسيقات لمدة 24 ساعة التي بلغ مجموعها 660 مليون. وتراجعت بالتالي المدة المتوسطة لتدخلات البنك من 55,6 يوم إلى 44,3 يوم.

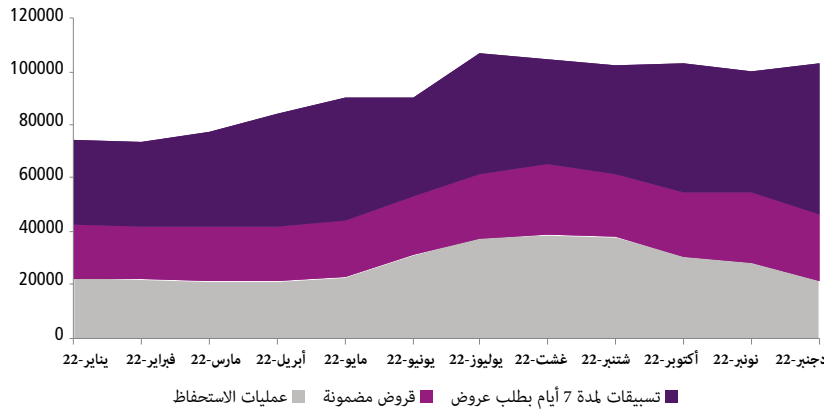
¹ الوضعية الهيكلية للسيولة الخاصة بالبنوك هي مجموع احتياطات الصرف لدى بنك المغرب، والوضعية الصافية للخبزينة والعوامل الصافية الأخرى، ناقص العملة الائتمانية.

رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك (بملايير الدراهم، على أساس متوسط نهاية الأسبوع)
رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة (بملايير الدراهم، على أساس متوسط نهاية الأسبوع)



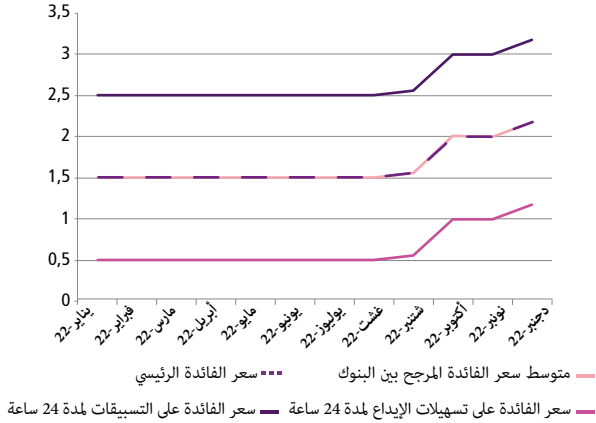
يشير تحليل تطور حاجيات البنوك إلى السيولة إلى توجهه نحو التزايد خلال الستة أشهر الأولى من السنة، حيث ارتفعت من 62,9 مليار في يناير في المتوسط الأسبوعي إلى 79,3 مليار في يونيو، مما يعكس تأثيرا تقييديا في المتوسط نتيجة لنمو النقد المتداول وتراجع احتياطات الصرف لبنك المغرب. وبلغ العجز ذروته في يوليو ليصل إلى مبلغ 94,2 مليار درهم ارتباطا بالأساس بالنمو الموسمي للعملة المتداولة، قبل أن يتأرجح حول 88,9 مليار خلال بقية السنة.

رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب (بملايير الدراهم، متوسطات نهاية الأسبوع)

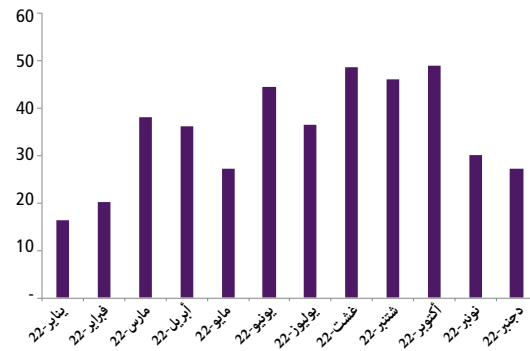


في ظل هذه الظروف، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك، الذي يمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، متماشيا مع سعر الفائدة الرئيسي. بخصوص حجم العمليات في هذا السوق، فقد ظل مستقرا عند 4 مليار درهم في المتوسط اليومي.

رسم بياني 6.2.2: متوسط السعر المرجح في السوق القائمة بين البنوك (المتوسطات الشهرية)



رسم بياني 5.2.2: متوسط حجم العمليات في السوق القائمة بين البنوك (بملايير الدراهم)



تدخلات سوق الصرف

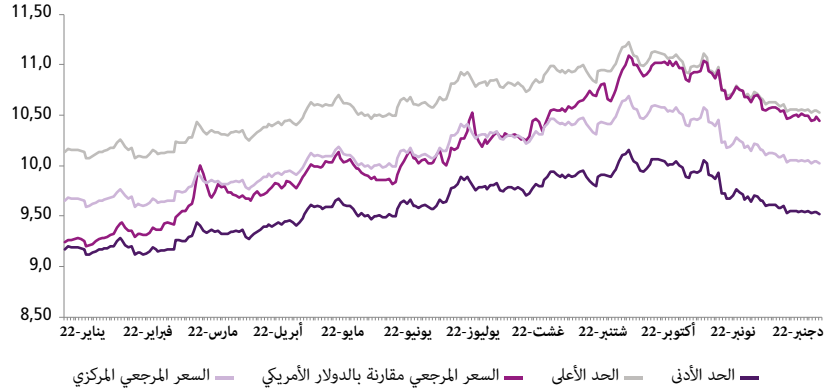
في سوق الصرف، تميزت السنة بارتفاع كبير في قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو خلال الأشهر العشرة الأولى، ويعزى ذلك إلى حد كبير للوتيرة السريعة لتشديد السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي ولشروط التبادل التجاري الأكثر ملاءمة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، ويرجع ذلك بالأساس إلى الارتفاع الكبير لأسعار الطاقة.

أدى هذا التطور في سعر الأورو مقابل الدولار، إلى جانب تأثير السوق¹ غير الملائم على الدرهم إلى انخفاض السعر المرجعي للعملة الوطنية مقابل الدولار بنسبة 11,2% في نهاية السنة. وبسبب وفرة تدفقات الواردات، ولا سيما منتجات الطاقة والقمح، بدأ سعر الصرف في توجيهه نحو الحد الأعلى لنطاق التقلب ابتداء من شتنبر. إلا أن التقييمات الفصلية التي أجراها بنك المغرب تشير إلى أن هذه الانحرافات تتسم بالطابع الظرفي وأن قيمة العملة الوطنية لا تزال متماشية عموماً مع أسس الاقتصاد.

إضافة إلى ذلك، استمر تعميق السوق القائمة بين البنوك، مع ارتفاع حجم المعاملات بنسبة 140% ليصل إلى 431,7 مليار درهم، ولجوء متزايد لأدوات التغطية، حيث ارتفع إجمالي مبلغها السنوي بنسبة 72% إلى 286,7 مليار درهم وارتفع عدد المقاولات من 1064 سنة 2021 إلى 1427.

¹ يمكن تقسيم تغير سعر الصرف إلى جزئين: تأثير السلة الناجم عن تطور مستوى التعادل بين الأورو والدولار، وتأثير السوق الناتج عن انحرافات سعر الصرف نسبة إلى قيمته التي يتم حسابها بناء على السلة المرجعية.

رسم بياني 7.2.2: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي



وبالتالي، فإن الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة، وهي عملية انطلقت في يناير 2018، يتواصل في ظروف جيدة، واستمر البنك في إتمام إطار استهداف التضخم الذي وضعه. ولن يتم الانتقال إلى المراحل اللاحقة من الإصلاح وتنفيذ استهداف التضخم إلا بعد تعزيز المتطلبات الأساسية بشأن التوازنات الماكرو اقتصادية، وانخفاض كاف للتضخم والشكوك التي تحيط بالتوقعات العالمية والوطنية، وهو موقف تقاسمه أيضا بعثة صندوق النقد الدولي برسم المادة الرابعة.

2.2.2 البحوث

تميزت الأبحاث المنجزة في البنك خلال سنة 2022 بنشر أربع وثائق عمل، وقد تطرقت هذه الأخيرة إلى المواضيع التالية: «مساهمات العوامل الداخلية والخارجية في دينامية التضخم في المغرب»، «الدورة المالية، الدورة الحقيقية وانتقال قرارات السياسة النقدية في المغرب»، و«نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي للسياسة الاحترازية الكلية في المغرب»، و«محددات جهود الإنعاش استجابة لأزمة كوفيد-19».

موازية مع ذلك، نظم بنك المغرب بشراكة مع صندوق النقد الدولي و«IMF Economic Review» ندوة تحت شعار «انتعاش تحولي، اغتنام فرص الأزمة»، مؤطرة من قبل السيد كريستوفر، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في سنة 2010. فضلا عن ذلك، نظم البنك بشراكة مع جامعة لويديانا وجامعة كاليفورنيا لقاءً تحت عنوان «المقاولات الصغرى، التطور والنمو». وعلى صعيد آخر، تم تنظيم مجموعة من الندوات عن بعد حول المواضيع التالية:

- «تأثير برنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء الأصول على القدرة على تحمل الديون» مؤطر من قبل السيد إنريكي ألبيرولا، نائب المدير العام لبنك إسبانيا؛

- «مراجعة المقاربات الجزئية والكلية في إطار النمذجة العامة القابلة للحساب» بتأطير السيد لوك سافارد، أستاذ في جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات التقنية؛
- «استعمال النماذج المتعددة الوكلاء، في البنوك المركزية» بتأطير السيد ميشيل ألكسندر دا سيلفا، باحث في البنك المركزي البرازيلي؛
- «الشمول المالي: أي مكانة للمالية التشاركية؟» بتأطير السيد عبد الرحمان الزاهي سعيد علي، خبير اقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي إطار برنامج «الزوار الباحثون»، استضاف البنك ثلاثة باحثين من الوسط الأكاديمي الوطني والدولي من أجل تعميق التفكير في مجموعة من المواضيع مثل سياسة الاحتراز الكلي وادخار الأسر والاحتكار. علاوة على ذلك، وكجزء من الإجراءات التي تهدف إلى دعم البحث في المجالات المتعلقة بمهامها، وترسيخ الانسجام مع الوسط الأكاديمي والمساهمة في تعزيز تطوير منظومة البحوث على الصعيد الوطني، أطلقت أول نسخة من جائزة بنك المغرب للبحوث الاقتصادية والمالية.

3.2.2 أنشطة الإحصائيات وتدبير المعطيات

بعد تحديد استراتيجية البيانات والإحصاء في 2021، تميزت سنة 2022 ببدء تنفيذ مرحلتها الأولى التي يرتقب أن تمتد على مدى سنتين.

وبالتالي، في مجال الحكامة، تم وضع النموذج التنظيمي والإطار المرتبط به، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على اللجان المختصة وتشغيلها وإنشاء خارطة مجالات معطيات مهن البنك، وتطوير مرجع جودة البيانات وكذلك تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين.

فيما يتعلق بتنميط تدبير المعطيات وإنتاج الإحصائيات، تم تنفيذ مجموعة من العمليات، لاسيما تلك المتعلقة بتحديد الحاجيات من المعطيات الإحصائية. وبالمثل، تم إعداد سياسة لمراجعة المعطيات المعدة من قبل بنك المغرب، التي سيتم تنفيذها بشكل تدريجي.

وبخصوص توحيد تدبير وإنتاج المعطيات والإحصائيات، همت الأشغال، من جهة، تأطير المشاريع الرئيسية لهندسة المعطيات المستهدفة، ومن جهة أخرى، نشر النسخ الأولية من مراجع المعطيات وحلول النشر.

وبالنسبة لتطوير التحليل المتطور للمعطيات، تم تنزيل حالات استخدام التحليلات المتقدمة، بخصوص استغلال التقنيات الجديدة للتعلم الآلي من أجل تعزيز مراقبة جودة المعطيات وتشخيص الأفراد الذين لديهم عوارض الأداء.

وفي مجال تعميم استراتيجية وثقافة المعطيات، تم إطلاق برنامج تدريب لصالح مستخدمي البنك من أجل ترسيخ أفضل إطار الحكامة من جهة ومفاهيم وطرق الإحصائيات من جهة أخرى.

فضلا عن ذلك، وفي إطار وضع السجل الاجتماعي الموحد، ساهم البنك في هذا الورش الوطني عبر تنزيل المتطلبات التقنية والتشغيلية والتنظيمية المرتبطة بالمعطيات المتبادلة.

4.2.2 تدبير احتياطات الصرف

إطار تدبير احتياطات الصرف

يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطات الصرف الوطنية. ويتم حيازة هذه الاحتياطات بهدف تلبية احتياجات تمويل ميزان الأداءات والحد من الضعف الخارجي عن طريق الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي السائلة والكافية والتدخل في سوق الصرف الأجنبي عند الحاجة.

تتشكل احتياطات الصرف (الأصول الاحتياطية الرسمية) بشكل رئيسي من التوظيفات بالعملة الأجنبية (الودائع والسندات) والموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملة الأجنبية (أوراق البنك الأجنبية) ووضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

يتم تدبيرها وفقا لأربعة مبادئ مرتبة حسب الأولوية، وهي الأمان والسيولة والمردودية والاستدامة. يهدف مبدأ الأمان إلى تقليل مخاطر فقدان رأس المال، من خلال الحفاظ على محفظة متنوعة ذات جودة ائتمانية جيدة للغاية. يقوم مبدأ السيولة على القيام باستثمارات في الأصول التي يمكن بيعها بسرعة بأقل خسارة في القيمة. يهدف مبدأ العائد إلى الحصول على أفضل عائد ممكن مع احترام أهداف الأمان والسيولة. وأخيرا، يهدف مبدأ الاستدامة إلى تفضيل الاستثمارات المستدامة والمسؤولة (ESG) عند احترام المبادئ الثلاثة الأولى.

وفي هذا الصدد، يحدد البنك سنويا استراتيجية، قابلة للمراجعة عند الحاجة، تحدد توزيع الاحتياطي حسب شرائح وفتات الأصول والعملات في إطار احترام مبادئ التدبير المذكورة. تتم مراجعة هذا التخصيص الاستراتيجي من قبل اللجنة المالية والاستراتيجية قبل الموافقة أو المصادقة عليه من قبل مجلس البنك.

وبالتالي، تتكون الاحتياطات من شريحتين تلبى أهدافا محددة. تتكون شريحة «الاحتياطات الوقائية» التي تهدف لتلبية الحاجيات من العملة الصعبة على مدى سنة، من محفظة يتم حسابها بقيمة السوق واستثمارها على المدى القصير. أما شريحة «الاحتياطات الفائضة» التي تهدف لتمويل الحاجيات من العملة الأجنبية على المدى المتوسط والبعيد، فتتشكل من محفظة يتم حسابها وفقا لقيمة السوق وأخرى تحتسب وفقا للقيمة التاريخية (ومحفظة استثمار تتشكل من السندات المحوزة إلى غاية الاستحقاق)، والتي يتم استثمارها على المدى المتوسط والبعيد.

وفي إطار عمليات التخصيص الاستراتيجي، يسعى بنك المغرب كذلك للحصول على مشورة الخبراء الاستراتيجيين ومسيري المحافظ من المؤسسات المالية الدولية من أجل تحديد سيناريوهات التغييرات في معايير السوق (نسبة الفائدة وسعر الصرف...) المستخدمة في عملية التحسين التي تؤدي إلى اختيار المؤشرات المعيارية لمختلف المحافظ التي تشكل الشرائح الاحتياطية.

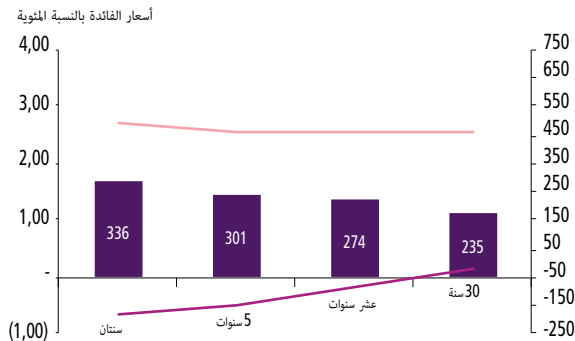
سياق وتدبير احتياطات الصرف برسم سنة 2022

اعتبر محافظو البنوك المركزية في البلدان المتقدمة الرئيسية طوال سنة 2021 وحتى أوائل 2022 أن الضغوط التضخمية «عابرة» بطبيعتها ومن المتوقع أن تنخفض تدريجياً مع انحسار الوباء والتراجع التدريجي لاختلالات سلاسل الإنتاج العالمية. انعكست هذه الرؤية في البداية في توقعات زيادات معتدلة في أسعار الفائدة الرئيسية على جانبي المحيط الأطلسي. ومع ذلك، مع تجذر هذه الضغوط، والتي تفاقمت على وجه الخصوص بسبب الصراع الروسي الأوكراني، تزايدت التوقعات بتشديد السياسات النقدية بشكل أسرع وأكثر وضوحاً في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو.

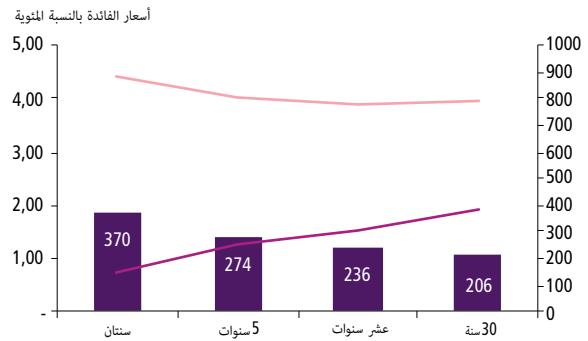
وبالتالي، نتيجة لنسبة التضخم الجذ مرتفعة والمستدامة، تبنت البنوك المركزية سياسات نقدية تقييدية، عكست بشكل سريع وكبير التدابير التيسيرية التي تم تبنيها خلال الوباء. وبالتالي، رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي سبع مرات، ليبلغ سعر الفائدة المستهدف من قبل الفدرالي الأمريكي نطاقاً من (0-0,25%) إلى (4,25-4,5%)، وهو ارتفاع بمجموع 425 نقطة أساس مقابل ارتفاع بواقع 75 نقطة أساس متوقعة في بداية السنة من قبل أسواق أغلبية أعضاء الاحتياطي الفدرالي. وعلى نفس المنوال، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة أربع مرات، حيث رفع سعر الفائدة على الودائع من مستوى سلبي قدره 0,50% إلى 2%، وهو ارتفاع متراكم بواقع 250 نقطة مقابل ارتفاع بواقع 10 نقاط مرتقب في بداية السنة من قبل الأسواق.

وفي أسواق السندات، عرفت عائدات السندات السيادية الأمريكية ارتفاعات قوية وسريعة، لا سيما بالنسبة للجزء القصير والمتوسط من المنحنى.

رسم بياني 9.2.2: تطور منحنى أسعار الفائدة في ألمانيا



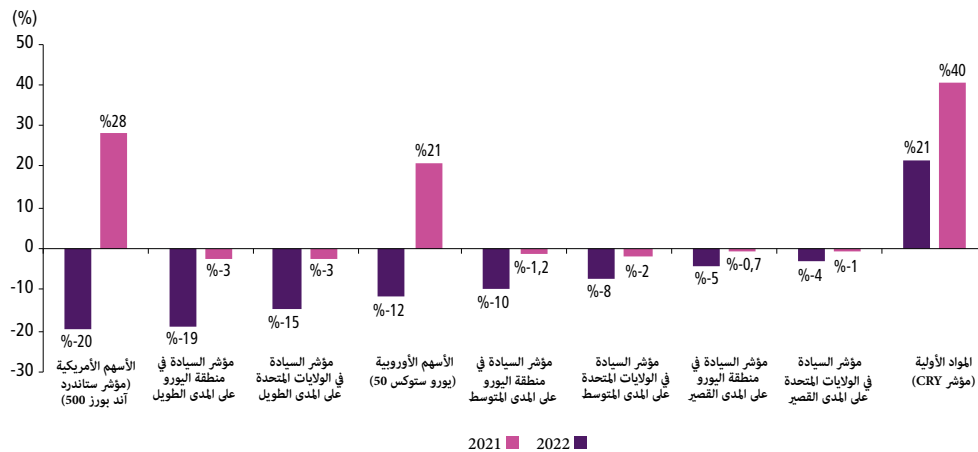
رسم بياني 8.2.2: تطور منحنى أسعار الفائدة في الولايات المتحدة



التطور بالنقطة الأساس (السلم على اليمين) 31 دجنبر 2022 31 دجنبر 2021

بالإضافة إلى ذلك، أدى التشديد غير المسبوق للأوضاع المالية إلى أداء سلبي تاريخي لجميع فئات الأصول تقريبا، بما في ذلك مؤشرات السندات المقومة بالأورو والدولار، والتي سجلت أداء متوسط بنحو -10%.

رسم بياني 10.2.2: الأداء السنوي لفئات الأصول الرئيسية



المصدر: بلومبرغ. المدى القصير: 1-3 سنوات؛ المدى المتوسط: 3-5 سنوات؛ المدى الطويل: 7-10 سنوات

المصدر: بلومبرغ.

في ظل هذا المحيط المستجد، كانت استراتيجية التدبير المتبعة من قبل البنك استباقية للحد من تأثير رفع سعر الفائدة المذكور أعلاه. وبالتالي، في منتصف السنة، تم تعديل المخصصات الاستراتيجية من خلال اتخاذ قرار بتقليل حجم ومدة المحفظة الاستثمارية (المحتسبة بالقيمة السوقية) بهدف تقليل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة وبالتالي الحد من زيادة المخصصات. موازاة مع ذلك، زاد حجم ومدة المحافظ الاستثمارية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق من

أجل ضمان مستويات عوائد عالية. وختاماً، حافظ على الترحيح الزائد (في حدود 5%) من الموجودات من الدولار، حيث أصبحت المرودوية أكثر جاذبية على حساب تلك المقومة بالأورو.

أدت الإستراتيجية الحكيمة لتدبير المحفظة الاستثمارية (مدتها أقل من سنتين)، إلى جانب تعديل التخصيص الاستراتيجي الذي تم إجراؤه في يونيو، إلى أداء جيد بواقع 35 نقطة أساس لهذه المحافظ مقارنة بمؤشرها المعياري (2,34%- مقابل 2,69%-). من جهة أخرى، فإن الحفاظ على السندات الاستثمارية حتى تاريخ الاستحقاق، المسجلة بالقيمة التاريخية، جعل من الممكن الحد من ضعف الأداء العام للمحافظ التي يديرها البنك إلى 0,45%-.

5.2.2 الإشراف البنكي

المراقبة الاحترازية الجزئية

في سنة 2022، شمل مجال مراقبة بنك المغرب 90 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، منها 19 بنكا تقليدياً¹، 5 بنوك تشاركية و29 شركة تمويل، و6 بنوك خارجية، و11 جمعية قروض صغرى و18 مؤسسات أداء، وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات². وعلى الصعيد العابر للحدود، تمتلك المجموعات البنكية 51 فرعاً و23 قسماً مركزياً في 36 دولة، بما في ذلك 27 في إفريقيا و7 في أوروبا و2 في آسيا.

في ظل سياق صعب يتسم بتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم، حرص بنك المغرب على متابعة مقربة للتمويل الممنوح من قبل البنوك للقطاعات المتأثرة من ارتفاع أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي بالإضافة إلى جودة الأصول ونسبة تغطيتها من قبل المخصصات. وفي هذا الصدد، ولتعزيز قدرة البنوك على منح قروض جديدة من خلال تحرير رأس المال للتعامل مع خسائر القروض المتعلقة الأداء، واصل البنك في إطار فريق عمل مشترك بين الوزارات الورش الهادف لخلق سوق ثانوي للديون المتعلقة الأداء.

فضلاً عن ذلك، رفع البنك آخر إجراء للتخفيف الاحترازي المتخذ في إطار سياق كوفيد-19، وواصل سياسته التي تهدف لتعزيز متانة البنوك. وفي هذا الصدد، دعاهم إلى توخي الحذر في مجال توزيع الربحيات برسم سنة 2022. وفي الوقت نفسه، وفي سياق يتسم بتقويم الأسعار المطبقة على السندات، تابع البنك إيلاء اهتمام خاص لرصد تأثير هذا التغيير على المحافظ ونتائج الأنشطة البنكية.

وعلى صعيد المراقبة العابرة للحدود، عقد بنك المغرب لقاء مع اللجنة الإفريقية ونظم الاجتماعات السنوية لمؤتمرات المشرفين على المجموعات البنكية المغربية الثلاث، وتكفل، للسنة الثالثة على التوالي، رئاسة مجموعة المشرفين البنكيين الفرنكفونيين.

¹ ثلاثة منها تحوز نوافذ للنشاط البنكي التشاركي.
² تمتلك نافذة مخصصة لضمان التمويل التشاركي.

وفي إطار تحسين أدوات الإشراف البنكي، وضع البنك منظومة جديدة لتقييم خصائص البنوك ليعوض أداة التصنيف السابقة. تركز هذه المنظومة الجديدة على مقارنة أكثر استباقية تعطي أهمية أكبر لتقييم نموذج الأعمال واختبارات الضغط وأدوات تقييم رأس المال الاقتصادي. موازاة مع ذلك، فقد أجرى عمليات مراقبة في عين المكان ذات طابع موضوعي غطت جودة الأصول والمطابقة فيما يخص إخبار الزبناء وتسعير الخدمات فضلا عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على الصعيد التنظيمي، أشرف البنك على استخدام الحوسبة السحابية والوقاية من مخاطر الفساد، وسن العديد من النصوص لدعم إطلاق أداة التمويل التعاوني وتعديل النصوص المنظمة لمؤسسات الأداء بهدف دعم إدماج شبكات المستخدمين وشبكة التجار الذين يقبلون الأداء عبر الهاتف النقال. كما أصدر بنك المغرب توصية لتعزيز إجراءات القطاع البنكي لصالح النوع وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

كما واصل البنك جهوده من أجل مواكبة وتسريع رقمنة الخدمات المالية. وبذلك ساهم البنك مع مختلف الفاعلين في تنفيذ نظام المصادقة وتحديد الهوية عبر الإنترنت لمستخدمي الخدمات البنكية وتطوير خدمات الثقة الرقمية.

وفي مجال التمويل التشاركي، تم تعزيز هذه المنظومة بمنح موافقة المجلس الأعلى للعلماء على الوثائق التعاقدية المتعلقة «بالسندات الإدارية وغير الإدارية»، و«عائدات تمويل الاستصناع المنقول»، و«المرابحة من أجل تمويل المواد الأولية» والخصائص الفنية لشهادات «صكوك المرابحة» و«المضاربة» و«الوكالة» و«المشاركة» و«سلام» و«الاستصناع».

وبخصوص قطاع القروض الصغرى، الذي لازال يعاني من آثار أزمة كوفيد-19، عمل بنك المغرب بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية من أجل وضع صندوق ضمان لتمويل جمعيات القروض الصغرى ذات الحجم المتوسط، وتحمل الدولة لجزء من الفوائد الناتجة عن إعادة جدولة الديون. كما مدد لمدة سنة إضافية آلية إعادة تمويل القروض الممنوحة من البنوك للقطاع. وعلى الصعيد التنظيمي، قام بإعداد النصوص الخاصة بتطبيق القانون رقم 50-20 المتعلق بالتمويل الأصغر، والذي يهدف إلى تنشيط هذا القطاع من خلال فتحه أمام مشغلين جدد غير جمعيين وتوسيع نطاق نشاطه ليشمل الادخار الأصغر والتأمينات الصغرى.

التمويل الأخضر وتدبير مخاطر المناخ

في مجال التمويل المستدام، أتم البنك برنامج العمل الخاص بالإدارة والإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ. وقد هم هذا الأخير خارطة المخاطر المالية ذات المصدر المناخي في المحافظ البنكية، ودراسة هشاشة القطاع المالي أمام الصدمات المناخية وتعزيز قدرات المنظومة البنكية في الجوانب المتعلقة بتقييم المخاطر ذات الصلة. موازاة مع ذلك، وفي أعقاب الجهود المبذولة من أجل تعزيز قدرات القطاع البنكي في مجال تدبير المخاطر المناخية، أبرم البنك مذكرة ثلاثية مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من أجل تسهيل تقارب ممارسات إدارة المخاطر المناخية في الدولة مع مقتضيات التعليمات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

من جهة أخرى، فقد تعبأ البنك جنباً إلى جنب مع السلطات الوزارية، لتحقيق الأهداف الوطنية للمساهمة في اتفاقية باريس من خلال وضع إطار تنظيمي مشجع ومحفز ويعمل مع السلطات المعنية على تحديد استراتيجية وطنية لصافي الانبعاثات الصفري في أفق 2050.

وعلى الصعيد الدولي، فقد ساهم في أشغال شبكات البنوك المركزية من أجل تخضير النظام المالي والبنوك والأنظمة المالية المستدامة والتحالف من أجل الشمول المالي (AFI) في مجال المالية الخضراء والمستدامة.

حماية الزبناء

واصل البنك الأشغال الهادفة لتعزيز الشفافية وحق العموم في الولوج للمعلومة وتحسين إتاحة المنتجات والخدمات البنكية، وتحفيز المنافسة لصالح المستفيدين من الخدمات وتطوير منظومة تدبير الشكاوى. وقد سنت في هذا السياق، نصوص حول المعلومات بخصوص صاحبي طلبات القروض وإغلاق الحساب.

وفي سياق معالجة الشكاوى، تابع البنك سياسته في تشجيع المركز المغربي للوساطة البنكية، لاسيما عبر مواكبته في إطار أنشطة التواصل المستهدفة وتشجيع مستخدمي الخدمات البنكية على اعتماد هذه الخدمات في إطار التسوية الودية للنزاعات.

6.2.2 المراقبة الاحترافية الكلية

في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر، واصل بنك المغرب، في إطار الأشغال الشهرية للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية (CCSR)، مراقبة تطور مؤشرات المخاطر التي تؤثر على استقرار القطاع المالي المغربي في مكوناته البنكية والتأمينية والسوق المالي.

على صعيد الحكامة، شرع البنك، جنباً إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في CCSRS، في تنفيذ خارطة طريق الاستقرار المالي التي تغطي فترة 2022-2024. على المستوى التحليلي، وبدعم تقني من صندوق النقد الدولي، أجرى البنك

مراجعة لمؤشرات السلامة المالية ونفذ تدريباته نصف السنوية لاختبارات الضغط الكلي لتقييم مرونة القطاع البنكي في مواجهة صدمات التدهور الحاد في أوضاع الاقتصاد الكلي. موازاة مع ذلك، أجرى بالتعاون مع وزارة المالية، تحليلات حول التداخلات بين سياسة الاحتراز الكلي وسياسة الميزانية والضريبية، وشرع، بدعم تقني من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في التحليلات حول التأثيرات الاحترازية الكلية ارتباطا بمشروع «العملة الرقمية للبنوك المركزية».

وبخصوص أدوات سياسة الاحتراز الكلي، تابع البنك الإشراف على المخاطر الناجمة عن سوق العقارات وقطاع الأسر، من خلال رصد وتحليل نسب «القرض إلى القيمة» و«خدمة الدين إلى دخل الأسر». كما أتم، بتنسيق مع السلطات المالية الأخرى والوزارة المكلفة بالمالية بالإطار التنظيمي للإشراف على التكتلات المالية. فضلا عن ذلك، أتم البنك، بشراكة مع الوزارة المذكورة، منظومة منح السيولة الطارئة المحددة في القانون المتعلق بنظامه الأساسي.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

تماشيا مع المهام الموكلة للبنك بموجب قانونه الأساسي، واصل إجراءات مراقبة البنى التحتية للأسواق المالية. وفي هذا الصدد، قام بمهمة لدى إحدى البنى التحتية ذات الأهمية النظامية حول إطار الحكامة ومتابعة تنفيذ توصيات مهمة التقييم السابقة المرتبطة بمطابقة هذه الأخيرة لمبادئ بنك التسويات الدولية.

وبالمثل، واصل البنك مواكبة المشاريع لتحديث وتطوير البنية التحتية للسوق، بما في ذلك على وجه الخصوص تلك المتعلقة بتطوير السوق لأجل للأدوات المالية عبر وضع غرفة نظيرة مركزية للمقاصة (CCP) فضلا عن اعتماد التحويل الفوري الذي من شأنه أن يوسع نطاق وسائل الأداء المتاحة لعامة الناس وضمان الأداء الآمن بشكل آني للمستخدمين النهائيين.

بالإضافة إلى ذلك، عقب التقييمات الذاتية التي تم إجراؤها حول مدى نضج قدرتها على الصمود الإلكتروني، تمت دعوة البنى التحتية للأسواق المالية للقيام بمهمة افتتاح من قبل شركة خارجية من أجل تقييم قدرتها على الصمود الإلكتروني وفقا لإطار CROE¹. وتشير نتائج التقارير الأولى إلى مستوى نضج مرضي على العموم بينما تم وضع مخطط عمل تصحيحي من أجل المطابقة.

وفي مجال مراقبة وسائل الأداء، قام البنك بمهمة مع العديد من مؤسسات الأداء، متعلقة بالحكامه ونظام إدارة المخاطر ومراقبة المخاطر التشغيلية والامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية. كما أشرف على سير العمل المرتبط بتعزيز قابلية التشغيل البيئي بين الفاعلين في مجال الأداء عبر الهاتف المحمول ودعم الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

¹ توقعات مراقبة المرونة السيبرانية للبنية التحتية الخاصة بالسوق المالية.

وفيما يتعلق بتطوير وسائل الأداء، تواصلت الجهود المبذولة لتعزيز الخدمات المالية الرقمية بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، تم إجراء مجموعة من العمليات من أجل تشجيع اعتماد الأداء عبر الهاتف المحمول، وتحسين شبكات الزبناء البديلة وتعزيز استخدام البطاقات البنكية. من جهة أخرى، تم تنظيم أورش توعوية بالتشاور مع المؤسسات المعنية لفائدة تجار القرب لتسليط الضوء عن العقبات المحتملة التي تحول دون اعتماد الأداء الإلكتروني.

فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا المالية، واصل البنك، من خلال شبكته الوحيد، إجراءاته من حيث دعم ومراقبة الفاعلين من أجل تعزيز إقلاعهم وتحديد الابتكارات ذات القيمة المضافة العالية بالنسبة للقطاع.

8.2.2 الشمول المالي

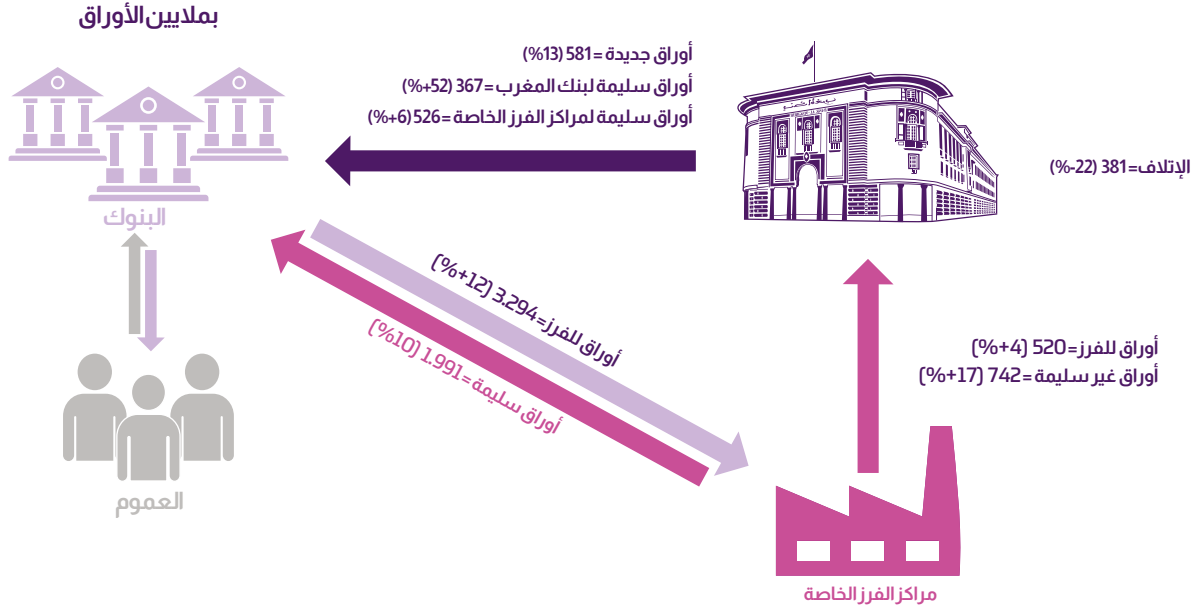
ووعيا بالعقبات التي تواجهها النساء القرويات اللواتي لا يزلن من بين الفئات الأكثر هشاشة من السكان فيما يتعلق بالشمول المالي، عمل بنك المغرب على تعبئة الجهات الفاعلة في القطاع العام والخاص لتطوير خارطة طريق على الصعيد الوطني لتمكينهن اقتصاديا. وفي هذا الصدد، تم إنجاز مهمة مواكبة، بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف دعم المنظومة في قيادة هذا الورش الواسع.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من تنفيذ مبادرة «Greenback» التي أطلقت بالتعاون مع البنك الدولي، تميزت السنة بتنظيم حوالي 12 جولة «City Tours» في جميع أنحاء المملكة لصالح 320 مستفيد من أجل السماح لهم بتجاوز مخاوفهم من المؤسسات المالية وتغيير سلوكهم تجاه الخدمات والمؤسسات المالية. بالإضافة إلى ذلك تم إنجاز استطلاع «الزبون السري» بهدف تحليل العلاقة بين الزبناء والمؤسسات المالية وكذلك ممارسات البيع فيما يتعلق بالشرائح المستهدفة بمبادرات الشمول المالي.

وفي نفس سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، أطلق البنك الأشغال المرتبطة بتصميم مقياس القدرة المالية الذي يستهدف كلا من الأفراد والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات المتناهية الصغر من أجل تعزيز منظومة مراقبة وتقييم برامج التثقيف المالي. بالإضافة إلى ذلك، واصل جهوده لتطوير وتحسين موثوقية مؤشرات القياس والمراقبة، بالنظر إلى دورها المركزي في توجيه عملية تطوير السياسات وتقييمها.

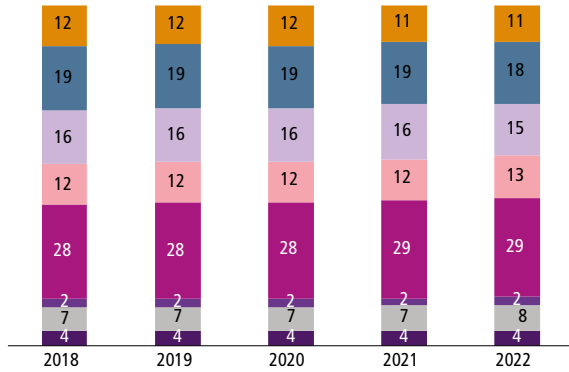
9.2.2 العملة الائتمانية

رسم تخطيطي 1.2.2: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني في سنة 2022

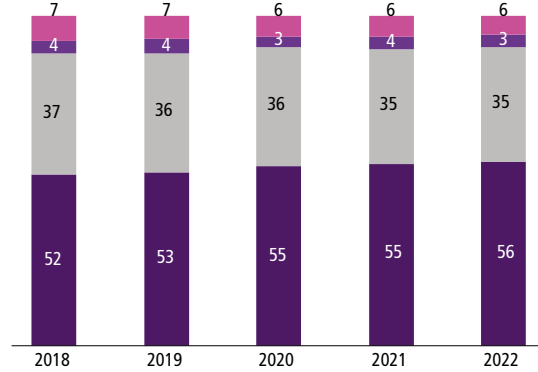


بعد العودة إلى وتيرة اعتيادية خلال سنة 2021، ارتفع تداول النقد بنسبة 10% سنة 2022 ليصل إلى 372 مليار درهم. ويظهر التوزيع حسب نوع العملة أن الأوراق النقدية سجلت زيادة قدرها 9,3% إلى 2,5 مليار ورقة نقدية، وهو ما يعادل 368 مليار درهم، في حين سجلت النقود المعدنية زيادة بنسبة 3,1% إلى 3,1 مليار قطعة، أي ما يعادل 4 مليارات درهم. ولا تزال بنية الأوراق والقطع النقدية تهيمن عليها على التوالي فئة 200 درهم وذلك بحصة تبلغ 56%، والقطعة من فئة 1 درهم بحصة تبلغ 29%.

رسم بياني 12.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة
(بالنسبة المئوية للحجم)



رسم بياني 11.2.2: بنية الأوراق المتداولة
(بالنسبة المئوية للحجم)



10 دراهيم 5 دراهيم درهمان 1 درهم نصف درهم
20 سنتيما 10 سنتيمات أفر

200 درهم 100 درهم 50 درهم 20 درهم

غير ذلك: قطع نقدية تذكارية من شأنها أن تسحب من التداول

ولضمان تزويد الاقتصاد الوطني بالأوراق البنكية والقطع النقدية الجديدة، أنتج البنك 530 مليون ورقة بنكية و95 مليون قطعة نقدية. وفي الوقت ذاته، ومن أجل مواكبة ارتفاع الطلب على النقد، قام بنك المغرب، بمعية المراكز الخاصة للفرز، بالرفع من التوريد بالنقد بما قدره 13,5% ليبلغ 3,5 مليار ورقة بنكية، 2,9 منها صادرة عن عمليات إعادة التدوير. أما فيما يخص تزوير العملة، فقد استمر التوجه التنازلي، حيث تراجعت نسبة تزوير العملة إلى 2,9 ورقة نقدية مزورة لكل مليون ورقة بنكية متداولة، مقابل 3,3 في 2021. وقد استقر عدد الأوراق البنكية المزورة التي تم رصدها عند 7 090، وهو ما يعادل 960 ألف درهم، مع استمرار هيمنة الأوراق البنكية من فئة 200 درهم، بحصة بلغت 52%.

ومن ناحية أخرى، فقد قام البنك بإنتاج وتوزيع مليوني جواز سفر بيومتري، و2,4 مليون رخصة سياقة إلكترونية و37 مليون شهادة تسجيل إلكترونية و37 مليون شارة وطابع لصالح العديد من الهيئات الحكومية، فضلا عن 73 000 رخصة حمل السلاح.

إطار 3.2.2: إصدارات القطع النقدية التذكارية في 2022

لقد أصدر بنك المغرب قطعة نقدية تذكارية من ذهب بمناسبة الذكرى السنوية 59 لميلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تبلغ قيمتها الإسمية 1000 درهم. يحمل وجه القطعة صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إضافة إلى العبارتين: «محمد السادس» و«المملكة المغربية»، كما يحمل في الأسفل التواريخ 2022-1444. فيما يحمل ظهر القطعة في الأعلى عبارة: «الذكرى 59 لميلاد جلالة الملك محمد السادس»، وفي الأسفل ترجمتها إلى الفرنسية: «59^e anniversaire de l'intronisation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI».

**الذكرى السنوية 59 لميلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس
(50 قطعة من ذهب)**



وبمناسبة الذكرى السنوية 23 لترتبع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش، فقد أصدر البنك قطعة نقدية تذكارية من ذهب، تبلغ قيمتها الإسمية 1000 درهم؛ وأخرى من فضة، تبلغ قيمتها الإسمية 250 درهم. ويحمل وجه هاتين القطعتين التذكريتين صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وكذا العبارتين «محمد السادس» و«المملكة المغربية»؛ وفي الأسفل التواريخ 2022-1444. ويحمل ظهر القطعتين في الأعلى عبارة: «الذكرى 23 لترتبع جلالة الملك على العرش»، وفي الأسفل ترجمتها إلى الفرنسية: «23^e anniversaire de l'intronisation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI» ويحمل وسط الظهر شعار المملكة وصورة منمقة للباب الرئيسي للقصر الملكي بالرباط، وكذا القيمة الإسمية بالحروف والأرقام.

**الذكرى السنوية 23 لترتبع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش
(50 قطعة من ذهب)**



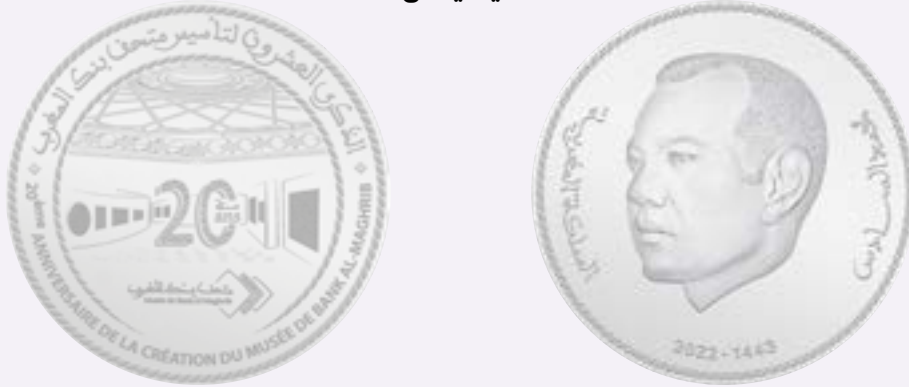
(1000 قطعة من فضة)



أصدر بنك المغرب ميدالية تذكارية من فضة بمناسبة الذكرى السنوية 20 لتأسيس متحف المؤسسة. ويحمل وجه الميدالية صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إضافة إلى العبارتين: «محمد السادس» و«المملكة المغربية»، كما يحمل في الأسفل تواريخ 2022-1443. ويحمل ظهر الميدالية في الأعلى عبارة: «الذكرى العشرون لتأسيس متحف بنك المغرب»؛ وفي الأسفل، ترجمتها إلى الفرنسية: «20^e anniversaire de la création du Musée de Bank Al-Maghrib» ويتضمن وسط ظهر الميدالية كتابة محفورة لعبارة «متحف بنك المغرب» وكذا هويته البصرية، وتصويرا فنيا لرواق عرض المتحف وقبة المقر التاريخي لبنك المغرب.

الذكرى السنوية العشرون لتأسيس متحف بنك المغرب

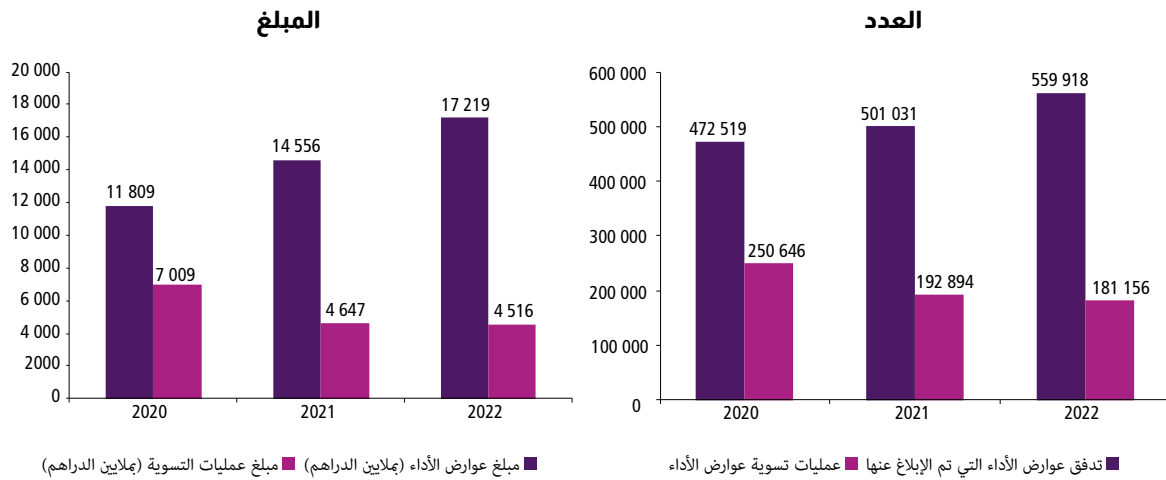
(1000 ميدالية من فضة)



10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

لقد سجلت المصلحة المركزية لعوارض الأداء ما قدره 559 918 عارضاً متعلقاً بالشيكات تم الإبلاغ عنه في 2022، مما يمثل ارتفاعاً بنسبة 12% مقارنة بالسنة الماضية، ومبلغاً قدره 17,2 مليار درهم. وموازاة ذلك، تراجع عدد التسويات بنسبة 6%، حيث انخفض من 192 894 إلى 181 156 حالة، بينما سجل مبلغها انخفاضاً قدره 2,8% ليستقر عند 4,5 مليار درهم.

رسم بياني 13.2.2: تطور عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات وعمليات التسوية



وفيما يخص عوارض الأداء على الكمبيالات، فقد ازدادت نسبتها بواقع 13%، ليلبغ عددها الإجمالي 590 953 كمبيالة، فيما بقي عدد عمليات التسوية شبه مستقر عند 26 237.

لقد ارتفع عدد عقود القروض النشيطة المسجلة في سجلات مكاتب الاستعلامات الائتمانية بنسبة 0,7% ليلبغ 5,9 مليون عقد ممنوح لما يقارب 3,3 مليون شخص، معظمهم أشخاص ذاتيون. فيما يخص الاستفادة من الخدمات التي توفرها المصلحة المركزية للقروض، فقد بلغ إجمالي استشارات المستخدمين لتقارير الملاءة 2,8 مليون استشارة. علاوة على ذلك، فقد مكنت الخدمات التي وضعتها مكاتب الاستعلامات الائتمانية من معالجة ما يفوق 5 300 شكوى صادرة عن كل من الزبناء ومؤسسات الائتمان.

وشملت مصلحة مركزة الشيكات غير الصحيحة التي تم تشغيلها سنة 2021، 14 مليون حساب بنكي في وضعية غير صحيحة، بما في ذلك 12,3 مليون حساب تم إغلاقه، و1,8 مليون حساب خضع لحضر بنكي أو قضائي، و338 ألف حساب خضع للتجميد، و303 ألف حساب خضع للتعرض. وقد مكنت الاستشارات المنجزة من قبل مستخدمي هاته الخدمة من كشف أن 7 شيكات تم التحقق منها من أصل كل 100 توجد في وضعية غير صحيحة.

3.2 التواصل والانفتاح

واصل بنك التكيف واستحداث آليات ملائمة من شأنها أن تيسر قراراته من جانب سائر الجهات المستهدفة. وهكذا، فقد اتسمت سنة 2022 بالعودة إلى عقد لقاء السيد الوالي مع الصحافة، الذي ينظم في نهاية اجتماع المجلس، بشكل حضوري من جديد، بعد أن تم تنظيمه عن طريق تقنية التواصل المرئي سنتين على التوالي، وذلك في أعقاب للقيود الصحية. كما يستمر بث اللقاء مباشرة على قناة اليوتيوب الخاصة بالبنك لصالح العموم. وفضلا عن ذلك، أعد البنك قناة اتصال جديدة لصالح البرلمان، تدعى «من بنك المغرب إلى البرلمان»، حيث يتم من خلالها نشر قراراته وأخباره الرئيسية. وعلاوة على ذلك، وسعيا لتلبية حاجيات العموم، قام البنك بإثراء المحتويات التي يتيحها عبر شبكات التواصل الاجتماعي وكذا الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتم نشر أدلة ومقاطع فيديو بشأن مواضيع متنوعة بصفة منتظمة. كما واصل البنك تحسين آلية الاستقبال الخاصة به، وذلك من خلال إنشاء قناة للاستقبال الإلكتروني، بغية تيسير معالجة الأسئلة الصادرة عن العموم على نحو أفضل. وأخيرا، وبغية تحسين فهم إصداراته المؤسسية، قام البنك بتصميم ونشر رسوم بيانية تحيل إلى أبرز الأرقام والبيانات المستخرجة من شتى الوثائق، مع نشرها على شبكات التواصل الاجتماعي على أساس منتظم.

كما تميزت السنة بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتدشين متحف بنك المغرب. ولتخليد هذه المناسبة، بادر المتحف بتطوير برنامج مكثف ومبتكر تحت شعار «الفن والنقود»، وهو موضوع مستجد في المغرب، يستمد أساسه من هوية المتحف المتعددة. وقد انطوى البرنامج الاحتفالي على إخراج فيلم استعادي يستعرض تاريخ المتحف من خلال الشهادات التي أدلى بها عدد ممن سهروا على إشعاعه. وقد أصدرت المؤسسة ميدالية، إلى جانب طابع بريدي تذكاري أصدرته بتعاون مع بريد المغرب. كما تم نشر كتيب يسلط الضوء على تاريخ المتحف ويسترجع أبرز لحظاته وكذا أهم إنجازاته منذ تأسيسه. وأخيرا، أعد المتحف أربعة معارض تقدم تجربة غامرة عبر تاريخ المملكة. وقد كشفت تلك المعارض للعموم عن الرموز الأيقونية والرسومية التي تزين القطع والأوراق النقدية في المغرب منذ العصور القديمة حتى العصر الحديث والمعاصر مرورا بالعصر الإسلامي. وقد قامت بالربط بينها وبين مجموعة من الأعمال الفنية التي تشهد على القيمة الجمالية المميزة للمملكة الشريفة في مجال الفن الغربي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حتى ظهور الفنون المغربية الحديثة والمعاصرة بتياراتها المختلفة.

أما فيما يخص التعاون الدولي والعلاقات المؤسسية، فقد واصل بنك المغرب تعزيز العلاقات التي تربط بينه وبين نظرائه، حيث نظم عشرات أنشطة التعاون لصالح مستخدميه بالتعاون مع البنوك المركزية التابعة لمجموعة من البلدان منها فرنسا وإسبانيا وإنجلترا ولوكسمبورغ وسويسرا والمكسيك وشيلي وكندا، إضافة إلى البنك المركزي لدول غرب إفريقيا. كما نظم مجموعة من الأنشطة لصالح بنوك مركزية أخرى، منها اللجنة المصرفية لوسط إفريقيا والبنوك المركزية لمدغشقر وتونس وموزمبيق وغامبيا وباكستان، فضلا عن تنظيم أربع زيارات تدريبية إلى بنك المغرب لصالح ثلاثة بنوك مركزية وهي جزر القمر وموريتانيا ومدغشقر، وذلك علاوة على زيارتي مساعدة تقنية، إحداهما لصالح بنك المغرب قدمها خبراء من بنك البرتغال، والأخرى فاستفاد منها البنك المركزي للبوروندي.

بالإضافة إلى ذلك، أبرم بنك المغرب اتفاقيات شراكة مع العديد من المؤسسات بشأن مواضيع ذات الاهتمام المشترك. فقد تم التوقيع على اتفاقيات مع الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات، وصندوق الإيداع والتدبير للاستثمار ورئاسة النيابة العامة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات واللجنة الوطنية لمراقبة حماية البيانات الشخصية، ومكتب الصرف الأجنبي.

كما سهر البنك على رعاية العلاقات المتميزة التي تجمعها مع العديد من المؤسسات، الوطنية منها والدولية وكذا متعددة الأطراف، وذلك من خلال المساهمة في عدد من التظاهرات العالية المستوى، منها:

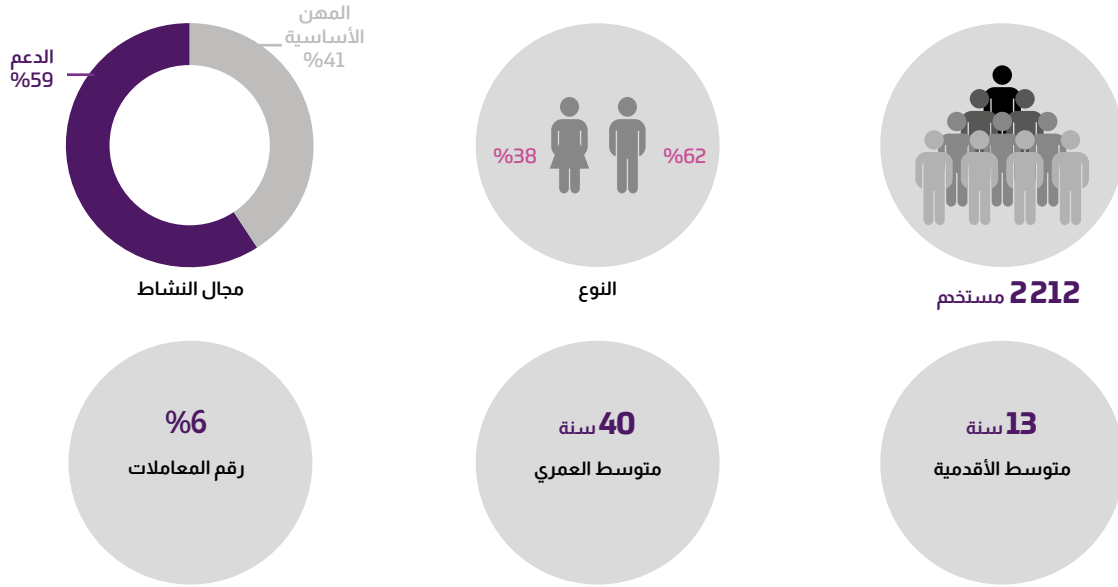
- اجتماعات الربيع واللقاءات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- الاجتماعات العالية المستوى نصف الشهرية وكذا المؤتمرات المواضيعية لبنك التسويات الدولية، والتي تركز بشكل خاص على «المخاطر وعدم اليقين والتقلب على الصعيد العالمي» وعلى «العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية في إفريقيا»؛
- اجتماع اللجنة التقنية لشمال إفريقيا والاجتماع العادي الرابع والأربعون لمجلس المحافظين؛
- المائدة المستديرة المنظمة من لدن صندوق النقد العربي بشأن الاقتصاد الدائري للكربون؛
- الجمعية العامة لبرنامج تمويل التجارة العربية؛
- إحياء الذكرى الخمسين لتأسيس بنك دول وسط إفريقيا؛
- إحياء الذكرى الستين لتأسيس الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي نظمه البنك المركزي لدول غرب إفريقيا؛
- المؤتمر والنقاشات التي نظمها المجلس الأعلى للحسابات في إطار الدورة «أيام الجمعة الخاصة بالقضايا المالية»؛
- المؤتمر العالي المستوى حول الأنشطة غير الرسمية في شمال إفريقيا، الذي نظمته جامعة محمد الخامس بالشراكة مع صندوق النقد الدولي ووزارة الاقتصاد والمالية؛
- المؤتمر الدولي «التحول الرقمي: بين التنظيم والقدرة التنافسية» الذي نظمه مجلس المنافسة؛
- تدخلات الوالي في البرلمان.

ومن ناحية أخرى، وبتعاون وثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وغيره من الأطراف المعنية، قام بنك المغرب بتحضير الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المقرر عقدها في مراكش في شهر أكتوبر 2023. وفي ظل هذه الخلفية، تم وضع لجنة علمية يتأسسها السيد والي بنك المغرب وهي لجنة تضم نخبة من ممثلي الوزارات والعالم الأكاديمي ومراكز البحوث والمجتمع المدني، وذلك بغرض الاستشارة بشأن المواضيع التي سوف يتطرق لها مختلف الدورات المقررة في إطار هذه النسخة.

4.2 الموارد

1.4.2 الموارد البشرية

رسم تخطيطي 1.4.2: الرأسمال البشري للبنك في بضعة أرقام



لقد واصل بنك المغرب إيلاء اهتمام خاص لتنمية وتعزيز رأسماله البشري، مع السهر على توفير مناخ عمل شامل للجميع ومحفز للأداء والرفاهية في العمل. وفيما يخص التنمية المهنية، فقد تواصل إثراء عرض التكوين بإدراج مواضيع جديدة تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية للبنك. وقد تم تنظيم 297 دورة تكوينية حول أزيد من 240 موضوعا استفاد منها 50% من المستخدمين. كما تميزت السنة بالعودة التدريجية إلى التكوين الحضوري، مع الاستمرار في تقديم الدورات عبر الإنترنت. ومن جهة أخرى، لا يزال تطوير المهارات القيادية يمثل إحدى أولويات الموارد البشرية. فبالإضافة إلى مختلف الدورات التكوينية الرامية إلى تنمية المهارات السلوكية والكفاءات التديرية، تم تنظيم مؤتمر لفائدة حوالي 300 مدير تحت شعار «التسيير الودي: نحو الجمع بين الأداء والرفاه في العمل».

ومن أجل تعزيز رأسماله البشري، واصل البنك تنفيذ سياسة جذب المواهب بهدف التعريف بمهنة وخبراته، وتنويع قنوات التزود الخاصة به وتعزيز صورته المؤسسية كمشغل. هكذا، التحق ببنك المغرب 142 مستخدما جديداً، مما مكن من إثراء كفاءات الفرق في العديد من مجالات الأنشطة. وعلى الصعيد الداخلي، مكنت الحركة المهنية 109 مستخدما من تنويع مساراتهم المهنية وإغناء كفاءاتهم. وفي إطار رؤية تطلعية وسعيًا لاستباق الاحتياجات من

الكفاءات على أفضل وجه، يتم إعداد خطط لضمان الخلف من أجل تشكيل مجمع من المرشحين المحتملين لتولي المناصب الشاغرة في المستقبل.

وتماشياً مع توجهاته الاستراتيجية، واصل البنك تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز مناخ عمل ودي وشامل يحترم حقوق الجميع. هكذا، تم إثراء عرض الدعم المقدم للوالدين عن طريق تدابير رامية إلى تيسير التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية على نحو أفضل، ولا سيما عبر تمديد إجازة الأبوة وتراخيص الرضاعة، بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات الرامية لدعم الكفالة. كما واصل البنك جهوده من أجل مكافحة النمطية المبنية على الجنس في مقر العمل، وذلك من خلال إطلاق حملة توعية عبر الإنترنت، تتيح للمستخدمين إمكانية إدراك مدى تأثرهم بالصور النمطية، واعتماد ردود أفعال أنسب أمام التصرفات المرتكزة على هذا الأساس، كما تحفز المسؤولين على تبني تسيير شامل وممارسات استباقية لتعزيز التنوع.

2.4.2 نظام المعلومات

تميزت السنة الماضية بالعديد من الإنجازات المهمة في مجال تطوير النظم المعلوماتية، بما فيها على وجه الخصوص تحديث حلول إدارة عمليات قاعة التداول (Murex et Accurate)، وتعديل حل إدارة التصريحات لدى مكتب الصرف (المصلحة المركزية للتصريحات لدى مكتب الصرف) ووضع حل لتدبير الصيانة باستخدام الحاسوب بالنسبة لعملية «العملة الائتمانية». وبالموازاة مع ذلك، تواصلت الجهود المبذولة من أجل اعتماد مفاهيم تكنولوجية جديدة من خلال تفعيل حل «تفويض» الخاص بإدارة الاعتمادات، القائم على تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain).

فيما يخص الجانب التقني، واصل بنك المغرب تنفيذ أوراش تهدف إلى تعزيز البنية التحتية المعلوماتية وأمنها، لاسيما من خلال تفعيل بنية «معرفة برمجيات» (SD-WAN¹)، وحلول تصفية الشبكة الإلكترونية وإدارة التصحيحات.

وبالموازاة، اتبع البنك استراتيجية استضافة للنظم المعلوماتية، تتمحور حول بنية يطلق عليها اسم «تكنولوجيا معلوماتية هجينة». وتنقسم إلى ثلاث طرق (مراكز بيانات خاصة تابعة للبنك والاستضافة الوطنية والسحابة العمومية). ويسمح هذا التنوع في أسلوب الاستضافة بتعزيز متانة النظم المعلوماتية وضمان استمرارية سير عمليات المهن والدعم الخاصة بالبنك.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، وأخذا بعين الاعتبار لتحديات التعقيد والتطور المتزايد للهجمات السيبرانية، عمل بنك المغرب على تحسين النظام المعلوماتي من خلال تعزيز آلية الدفاع السيبراني الخاصة به، في حين واصل فريق البنك الذي يعنى بالاستجابة للطوارئ الحاسوبية الانضمام إلى المجتمع الدولي العامل في مجال الأمن السيبراني، وذلك من أجل تعزيز تعاون وتنسيق أفضل في مجال الوقاية من حوادث الأمن السيبراني.

¹ «الشبكة واسعة النطاق المعرفة ببرنامجات» هي تقنية لاستخدام البرمجيات من أجل جعل الشبكات الواسعة أكثر ذكاء ومرونة.

3.4.2 التحول الرقمي

واصل بنك المغرب تجربة استخدام التكنولوجيات المبتكرة لدعم أنشطته. وعليه، وفي إطار «مختبر الابتكار» التابع له، قام بإنهاء إجراء التجارب المتعلقة بتحسين مسار مستخدمي الخدمات ذات الاهتمام المشترك، ومتابعة ومراقبة خدمات الصيانة المقدمة من قبل مصادر خارجية.

بالموازاة مع ذلك، خول العمل بخطة إدارة التغيير إشراك ما يزيد عن 500 إطار في ندوات إلكترونية موضوعاتية ترمي إلى إرساء الأسس لفهم التحديات والفرص التي ينطوي عليها التحول الرقمي وكذا تطوير عقلية مرنة. علاوة على ذلك، تابع ما يقرب من 70 إطارا مسارا تثقيفيا سمح لهم بالتمكن من أساسيات التحول الرقمي. كما تم تنظيم حملة لشحذ الأفكار حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بهدف تعريف المشاركين بمقاربة الابتكار.

وعلى مستوى العملة الرقمية للبنوك المركزية، سمحت الأشغال التي أنجزت بدعم تقني من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في مرحلة أولى، بتحديد الأهداف الاستراتيجية الأولية التي من الممكن أن تحققها العملة الرقمية في السياق الوطني. ويتعلق الأمر بالأساس بالمساهمة في تطوير الشمول المالي وتقليل استخدام النقد، وتعزيز المنافسة ورفع كفاءة أنظمة الأداء وتحسين فعالية التحويلات المالية. وفيما يتعلق بالأصول المشفرة، ساهم بنك المغرب بهمة في إعداد إطار تنظيمي مناسب، وذلك ضمن مجموعة العمل الوطنية المحدثة لهذا الغرض.



التقرير المالي للبنك



الجزء

في هذا الجزء من التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

1.3 نظرة على الوضعية المالية خلال سنة 2022¹

1.1.3 الحصيلة

مع متم السنة المالية 2022، سجل مجموع حصيلة البنك ارتفاعا سنويا بنسبة 15% إلى 498 978 477 ألف درهم. ويفسر هذا التطور بالخصوص، على مستوى الأصول، باستمرار القروض الممنوحة في إطار الاستجابة لحاجيات النظام البنكي من السيولة، وبارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملات وكذا باستخدام الدولة لما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي في 2020. وعلى مستوى الخصوم، يعكس نمو كل من حجم النقد المتداول وحساب تقييم احتياطات الصرف.

جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

التغيير %	2021	2022	بالآلاف الدراهم (منها)
10	337 710 576	372 786 283	التداول النقدي
-2	-284 505 249	-278 004 179	عمليات مع الخارج
<-100	5 265 450	-16 682 686	عمليات مع الدولة
-31	-62 875 251	-82 219 314	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
-62	1 861 075	700 727	العمليات المتعلقة بممتلكات البنك ²

خصوم-أصول.

هكذا، وبعد نمو بنسبة 6% في 2021، تزايد التداول النقدي بنسبة 10% إلى 372 786 283 ألف درهم.

وتراجعت العمليات مع الخارج بنسبة 2% لتصل إلى 278 004 179 ألف درهم، وذلك بالخصوص بفعل تأثير انخفاض سندات التوظيف وتدني الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

وانحسر رصيد العمليات مع الدولة إلى -16 682 686 ألف درهم، منخفضا بمبلغ 21 948 136 ألف درهم مقارنة بسنة 2021، نتيجة لاستعمال الدولة للقيمة المقابلة بالدرهم لما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة، وبدرجة أقل لتراجع الموجودات في الحساب الجاري للخبزينة العامة إلى 4 087 201 ألف درهم (-22%).

ومن جهتها، انتقلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان من -62 875 251 ألف درهم إلى -82 219 314 ألف درهم، مما يعكس تزايد التسهيلات المقدمة للبنوك لمواجهة تفاقم عجز السيولة البنكية.

ومن جهة أخرى، تراجع رصيد العمليات المتعلقة بممتلكات البنك بنسبة 62% إلى 700 727 ألف درهم، بالنظر إلى النتيجة الصافية السلبية المسجلة هذه السنة بمبلغ 412 850 ألف درهم.

¹ تتم معالجة تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف بالتفصيل على مستوى التعليقات الخاصة بالقوائم التركيبية. ولأغراض التحليل، تم، في هذا الجزء من التقرير، تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.

² أخذوا بالاعتبار النتيجة الصافية للسنة المالية.

2.1.3 النتيجة

في سياق دولي استثنائي تميز بالخصوص بارتفاع قوي في أسعار السندات السيادية، وبتشديد الأوضاع النقدية وتراجع ملموس في قيمة الدرهم، بلغ صافي نتيجة البنك 412 850 - ألف درهم بنهاية 2022، متراجعا بمبلغ 1 349 883 ألف درهم مقارنة بسنة 2021، وذلك ارتباطا بالأساس بما يلي:

- تراجع قوي في نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف إلى 1 231 118 - ألف درهم (34% - في 2021)، نتيجة بالخصوص لانكماش العائد الصافي لمحفظه التوظيفات السنديّة (2 554 344 - ألف درهم مقارنة بسنة 2021) الذي تأثر بشدة بتطور المخصصات الصافية للمؤونات عن نقصان قيمة سندات التوظيف (2 410 036 + ألف درهم)، ويعزى هذا الأخير إلى الارتفاع العام لأسعار السندات السيادية في سياق ارتفاعات أسعار الفائدة الرئيسية للبنك الاحتياطي الفيدرالي (425 + نقطة أساس) والبنك المركزي الأوروبي (250 + نقطة أساس)، أما التوظيفات السنديّة والنقدية، فقد أفرزت من جهتها، فوائد صافية بمبلغ 2 915 446 ألف درهم، متزايدة بنسبة 36% مقارنة بنهاية سنة 2021؛
- نمو نتيجة عمليات السياسة النقدية بنسبة 24% إلى 1 561 971 ألف درهم مقابل 1 262 510 ألف درهم في نهاية 2021، ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع المبلغ الجاري المتوسط لتسهيلات البنوك، على إثر تفاقم عجز السيولة وبفعل رفع سعر الفائدة الرئيسي في شتنبر ودجنبر بما مجموعه 100 نقطة أساس ليصل إلى 2,50%؛
- ارتفاع نتيجة العمليات الأخرى بنسبة 57% إلى 1 337 652 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتزايد تلك الخاصة بعمولات الصرف الصافية (90%+) نظرا لتنامي مبيعات الأوراق البنكية الأجنبية من طرف البنوك لبنك المغرب ومبيعات الوثائق المؤمنة (23%+)؛
- ارتفاع التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 4% إلى 2 010 592 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتزايد تكاليف التشغيل (7%+) في سياق تصاعد أسعار السلع الأساسية. وقد تراجع هذا الارتفاع بفعل انخفاض المخصصات الصافية للاستخدامات والمؤونات (8%-)؛
- ارتفاع النتيجة غير المتكررة¹ من 72 065 + ألف درهم إلى 43 751 - ألف درهم، ارتباطا بالخصوص بالمساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح بمبلغ 96 463 ألف درهم مقابل 106 939 ألف درهم سنة من قبل.

جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2021	2022	بالآلاف الدراهم
<-100	1 583 059	-1 231 118	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
24	1 262 510	1 561 971	نتيجة عمليات السياسة النقدية
57	849 462	1 337 652	نتيجة العمليات الأخرى
-55	3 695 032	1 668 505	نتيجة الأنشطة
4	-1 928 359	-2 010 592	التكاليف العامة للاستغلال
<-100	1 766 673	-342 087	النتيجة الإجمالية للاستغلال
62	-115 815	-43 751	نتيجة غير متكررة
-96	-713 824	-27 012	ضريبة على النتيجة
<-100	937 033	-412 850	نتيجة صافية

2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

1.2.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2022

2021	2022	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
12 008 623	13 498 946	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
298 416 554	318 867 128	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
50 752 727	52 900 450		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
239 508 275	257 366 426		- سندات خزينة أجنبية ومثلاتها
8 155 552	8 600 252		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
21 596 724	22 770 832	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 097 811	2 248 490		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
19 105 311	20 100 998		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
393 602	421 344		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	20 853 545	4	ديون على الخزينة العامة
91 359 926	114 602 736	5	ديون على مؤسسات الائتمان ومثلاتها المغربية
22 749 736	21 533 559		- قيم مستحقة
68 474 368	92 886 621		- تسبيقات للبنوك
135 822	182 557		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
3 988 298	3 706 864	6	أصول أخرى
4 773 927	4 678 426	7	قيم ثابتة
432 144 052	498 978 477		مجموع الأصول

2.2.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2022

2021	2022	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
337 710 576	372 786 283	8	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
333 902 150	368 820 223		- أوراق بنكية متداولة
3 808 426	3 966 060		- قطع نقدية متداولة
5 102 421	6 742 577	9	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
5 102 421	6 742 577		- التزامات بالعملات الأجنبية
19 566 060	21 230 274	10	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
19 554 414	21 212 432		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
11 646	17 842		- التزامات أخرى
38 967 531	42 444 609	11	ودائع والتزامات بالدرهم
5 258 034	4 087 201		الحساب الجاري للخرينة العامة
28 484 675	32 383 423		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
28 484 675	32 383 423		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 176 044	1 331 794		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
4 048 778	4 642 191		- حسابات أخرى
5 735 780	30 670 166	12	خصوم أخرى
18 426 682	19 725 415	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 697 969	5 792 002	13	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 169 757	5 263 461		- احتياطات ¹
28 212	28 542		- مرحل من جديد
-	-		- رساميل ذاتية أخرى
937 033	-412 850		نتيجة صافية للسنة المالية
432 144 052	498 978 477		مجموع الخصوم

¹ مهاي في ذلك الاحتياطي عن خسارة الصرف.

3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 ديسمبر 2022

2021	2022	إيضاحات	بآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
-	-		العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
-	-		الدراهم المتوقعة تحصيلها بالناجز
		14	عمليات الصرف لأجل
3 747 394	4 834 546		العملات المتوقعة تحصيلها لأجل
3 745 375	4 851 467		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
5 142 569	9 265 794	14	عمليات الصرف - الودائع بالذهب والعملات الأجنبية
		14	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
-	-		العملات الأجنبية المتوقعة تحصيلها
-	-		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		15	التزامات على السندات
73 832 432	95 487 149		سندات محصلة على التسيقات الممنوحة
10 324 200	11 492 600		سندات محصلة على التسيقات المتوقعة منحها
25 520 307	29 789 531		ضمانات أخرى محصلة على التسيقات الممنوحة
9 807 990	10 917 970		تسيقات من المتوقع منحها
1 177 569	-		سندات أجنبية متوقع تحصيلها
1 162 318	-		سندات أجنبية متوقع تسليمها
		16	التزامات أخرى
92 470	100 424		ضمانات محصلة على الصفقات
906 678	922 152		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
9 159	13 188		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2022

2021	2022	إيضاحات	بألاف الدراهم
5 282 811	6 876 041		العائدات
2 418 155	3 340 653	17	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 244 143	1 562 197	18	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
12 610	9 758	19	فوائد محصلة أخرى
651 047	1 121 250	20	عمولات محصلة
569 062	295 166	21	عائدات مالية أخرى
310 627	382 028	22	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
16 011	47 049	23	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحب على الاستخدامات
60 699	111 191	24	مؤونات مسترجعة
458	6 748	25	عائدات غير جارية
4 345 777	7 288 891		التكاليف
108 708	282 269	26	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
153 540	200 982	27	فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
28 856	30 810	28	عمولات ممنوحة
769 534	1 673 613	29	تكاليف مالية أخرى
880 452	898 809	30	تكاليف خاصة بالموظفين
313 924	370 771	31	شراء المواد والأدوات
357 299	370 044	32	تكاليف خارجية أخرى
896 435	3 323 110	33	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
123 205	111 468	34	تكاليف غير جارية
713 824	27 012	35	ضريبة على النتيجة
937 033	-412 850		نتيجة صافية

5.2.3 جدول تدفقات الخزينة

جدول 5.2.3: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2022

2021	2022	بالآلاف الدراهم
91 108 812	58 108 674	السيولة والودائع بالعملة الأجنبية في بداية السنة المالية
-11 499 848	-40 289 051	تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية
3 646 418	3 721 084	فوائد محصلة
651 047	1 121 250	العمولات المحصلة على العمليات البنكية
384 042	301 398	عائدات أخرى محصلة
-291 136	-510 307	فوائد وعمولات مدفوعة
-883 911	-754 750	تكاليف خاصة بالموظفين مدفوعة
-1 331 431	-490 346	ضرائب ورسوم مؤداة
-588 725	-969 121	تكاليف أخرى مدفوعة
-984 017	-1 170 833	+/- تغير ودائع الخزينة العامة بالدرهم
3 665 661	3 898 726	+/- تغير الودائع إزاء الأبنك المغربية بالدرهم
-11 434 621	2 195 281	+/- تغير ودائع زبناء آخرين بالدرهم وبالعملة الأجنبية
1 820 767	940 432	+/- تغيرسندات التوظيفات الأجنبية بالعملة الأجنبية
1 101 606	-	+/- تغيرسندات المعاملات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-6 988 536	-23 196 076	+/- تغير التسيقات لفائدة البنوك
-829 865	-25 196 422	+/- تغير ديون الخصوم الأخرى
562 852	-179 368	+/- تغيرالأصول الأخرى
-38 594 011	-46 526 366	التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية
-37 175 788	-44 042 968	+/- تغير سندات الاستثمارات الأجنبية بالعملات الأجنبية
-	-	+/- تغيرالاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
-12 082 320	-2 337 566	+/- تغير موجودات من حقوق السحب الخاصة
-	-	+/- تغير الموجودات والتوظيفات بالذهب
-	-	+/- تغير الودائع لدى صندوق النقد الدولي
-	-	+/- تغير الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي
10 937 793	-	+/- تغيرمخصصات حقوق السحب الخاصة
-273 710	-139 798	حيازة الأصول الثابتة
14	-6 034	عائدات تفويت الأصول الثابتة
18 428 407	35 075 708	التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة التمويل
18 428 407	35 075 708	+/- تغير الأوراق والقطع النقدية المتداولة
-1 334 685	30 344 679	إعادة تقييم وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية
58 108 674	36 713 644	وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية

6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية

جدول 6.2.3: تغير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2022

الرصيد عند إغلاق سنة 2022	عمليات على رأس المال (+ارتفاع / -انخفاض)	نتيجة 2022	توزيع الربحيات ⁽²⁾	احتياطات	تخصيص نتيجة 2021 ⁽¹⁾	الرصيد عند افتتاح سنة 2022	بآلاف الدراهم
500 000						500 000	رأس المال
28 542			-843 000	-93 703	937 033	28 212	مرحل من جديد
5 263 461				93 703		5 169 757	احتياطات
-412 850		-412 850					نتيجة السنة المالية
-					-937 033	937 033	نتيجة قيد التخصيص
5 379 152	-	-412 850	-843 000	-	-	6 635 002	المجموع

⁽¹⁾ أخذوا بالاعتبار الاحتياطي عن خسارة الصرف المكون في السنتين الماليتين 2021 و2022.

⁽²⁾ طبقا للمقتضيات القانونية.

7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.7.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقاً للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات فيما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

بموازاة ذلك، يقوم البنك سنوياً بإعداد وضعية لخارج الحصيلة، وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الرساميل الذاتية.

2.7.2.3 طرق التقييم

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل التي يترتب عنها:

- تغير أحد الموجودات أو الالتزامات في إحدى العملات الأجنبية وتغير أحد الالتزامات والموجودات بالدرهم؛ أو
- تغير أحد الموجودات أو الالتزامات في إحدى العملات الأجنبية وتغير أحد الالتزامات والموجودات في عملة أخرى.

ويتم تقييم هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

إعادة تقييم الموجودات بالذهب والعملات

يتم تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية بما فيها مخصصات حقوق السحب الخاصة وفق أسعار الصرف المعمول بها في آخر يوم عمل من السنة المالية.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في «حساب تقييم احتياطات الصرف» المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية الجديدة المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 1 نونبر 2022 بين بنك المغرب والدولة والتي تلغي أحكام الاتفاقية الموقعة في 29 دجنبر 2006.

وطبقا لأحكام هاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» دائما بحد أدنى يساوي 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية للبنك في تاريخ نهاية السنة المالية. في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع هذا الرصيد إلى مستوى أقل من هذا الحد الأدنى، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص بالبنك برسم السنة المالية المعنية، وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة، ويودع في حساب «احتياطات عن خسارة الصرف».

أما إذا كان رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» مدينا، فيتم إدراج هذا الأخير في أصول حصيلة البنك ولا يتم تشكيل أية مؤونة لتغطية المخاطر والتكاليف. وبالمقابل، يتم اقتطاع احتياطي لتغطية خسارة الصرف في حدود 20% من الربح الصافي.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض وناقص القيمة الناتجة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. يتم احتسابها طبقا للقواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة.
- لا يتم تقييد فوائض القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييد ناقص القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يعتبر البنك أن السند الذي يسجل تناقصا في القيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

بتاريخ 1 يناير 2020، انتقل البنك من طريقة المعدل الثابت إلى الطريقة الإكتوارية لتوزيع التخفيضات / الزيادات عن سندات الاستثمار، وذلك ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتعتبر هذه الطريقة مقبولة أيضا من طرف المخطط المحاسبي لبنك المغرب كما تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، على غرار طريقة المعدل الثابت.

إلى حدود 31 دجنبر 2022، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة. وفيما يخص سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا، يتم تقييدها حسب سعر تسديدها؛ ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل. ويتم تقييد هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد فوائض ونواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلغ بها المفوض بالتدبير.

الديون على الخزينة العامة للمملكة

في إطار الاتفاقية المبرمة بين البنك والدولة في نونبر 2022 والتي تحدد كيفية استعمال هذه الأخيرة للمبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، تم تقييد هذه العملية، في حسابات البنك، كدين تجاه الدولة، وذلك وفقا للتوصيات الواردة في دليل صندوق النقد الدولي.

ويتم إعادة تقييم هذا الدين بانتظام بسعر الصرف في تاريخ حصر الحسابات.

ويتضمن المخطط المحاسبي للبنك على مستوى عرض حصيلة أصوله، فيما يتعلق بعلاقاته مع الدولة، فقط بند «قروض مالية للدولة». غير أن عملية تفويت خط الوقاية والسيولة، وإن كانت مسجلة كدين تجاه الدولة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها قرضا ماليا للدولة، ذلك أن البنك يلعب فقط دور الوسيط بين صندوق النقد الدولي والدولة.

وبالتالي، ومع مراعاة مبدأ الصورة الحقيقية والمطابقة، تم إجراء ما يلي:

- تغيير عنوان قسم «القروض المالية للدولة» إلى «ديون على الخزينة العامة»؛
- إضافة بند خاص «دين متعلق باستخدام خط الوقاية والسيولة»؛
- الإبقاء على بند «القروض المالية للدولة» في القسم.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، باعتماد طريقة المعدل الثابت حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، فيما يلي:

جدول 7.2.3: آجال استحقاق الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكثبي

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها المحاسبية الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المحتملة المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفيما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

بالنسبة للسندات غير المحررة كليا، يتم تقييدها في الأصول لقيمتها الإجمالية بما فيها السندات المتبقية الواجب تحريرها. ويتم تقييد الحصة غير المحررة في مقابل حساب الدين ضمن خصوم الحصيلة.

ويتم تقييم المؤونات المحتملة عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة في تاريخ حصر الحسابات وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي:

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
 - المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة (الأوراق والمداد والقوالب، والشرائح الإلكترونية، والبطاقات، إلخ)؛
 - المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة ووثائق أخرى)؛
 - القطع النقدية التذكارية
- تُفيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.
- وتُفيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.
- أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع، فتُفيد في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية ذات الصلة بتدبير مخاطر الصرف

تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف فيما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:
 - من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.
 - ومن جهة أخرى، خطر تراجع التصنيف الائتماني لدى طرف مقابل من طرف وكالة أو عدة وكالات التقييم.
- **خطر السوق**، أو خطر الخسارة الناتجة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق نتيجة بالأساس لتغيرات نسب الفائدة أو سعر الصرف.
- **خطر السيولة** الذي يمثل عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الآنية للبلد من خلال بيع الأصول دون تأثير هام على أسعارها.

إطار الحكامة

في إطار مهمته المتعلقة بتدبير احتياطات الصرف، وضع البنك آلية لتدبير المخاطر المالية. وتمكن هذه الآلية من تحديد ومراقبة والتخفيف من المخاطر المتعلقة بعمليات توظيف احتياطات الصرف، وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

ولبلوغ هذا الهدف، يستند تدبير المخاطر داخل بنك المغرب إلى إطار حكامه واضح وتراتبى.

كل سنة، يتولى **مجلس البنك** المصادقة على سياسة توظيف احتياطات الصرف وتحمل المخاطر، كما يصادق على محيط الاستثمارات وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. وتسهر **اللجنة النقدية والمالية** على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي كما تصادق على استراتيجية تدبير احتياطات الصرف. وتقوم أيضا بدراسة تطور مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بتدبير الاحتياطات. وبدورها، تقوم **لجنة الافتحاص** بدراسة التطور السنوي للمخاطر المالية والعملياتية للبنك.

وتحدّد أهداف الاحتفاظ بالاحتياطات وتدبيرها، ومبادئ التوظيف والحدود حسب فئة الأصول وقواعد أهلية وتمركز الجهات المصدرة والمقابلة في إطار تعليمة تتعلق بالاستثمار في حين تحدد المؤشرات المرجعية للمحافظ وطرق تدبيرها في إطار التخصيص الاستراتيجي الذي يحدده مجلس البنك.

ومن الناحية العملية، تتم مراقبة وتتبع كافة تعرضات البنك بالعملة الأجنبية بشكل يومي، بغية التقيد بتوجيهات التعليمات المتعلقة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي الذي صادق عليه مجلس البنك.

في هذا الإطار، يتم تحليل هذه التعرضات بالتفصيل على مستوى التقارير التي تعد بانتظام وترسل إلى مختلف هيئات حكمة البنك.

يؤدي كل تجاوز للقواعد المحددة إلى رفع تقرير إلى اللجنة النقدية والمالية خلال اجتماعاتها، من أجل المصادقة عليها.

تدبير المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتدبير خطر الائتمان من خلال تحديد معايير أهلية الجهات المصدرة والأطراف المقابلة، مع السهر على التأكد من مراعاة التوظيفات لمبدأي الأمان والسيولة.

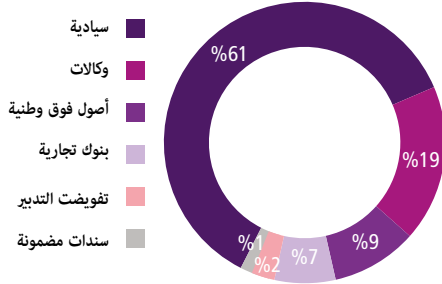
وتتباين المعايير الدنيا حسب خطر الائتمان المترتب عن مختلف الأدوات، حيث تكون مرتفعة بالنسبة للعمليات التي تنطوي على خطر ائتمان مباشر، مثل الودائع غير المضمونة، مقارنة بالعمليات التي تنجز داخل أحد أنظمة التسوية-التسليم. وحاليا، يصل متوسط التنقيط الأدنى للائتمان إلى (A-) بالنسبة للتوظيفات النقدية لدى المقابلات البنكية، وإلى (BBB-) بالنسبة للتوظيفات في سندات الاقتراض.

وإلى جانب معايير الأهلية، يضع البنك حدودا تمكن من تفادي درجة كبرى من التعرض للمخاطر ومن التمرکز. ويتعلق الأمر بحدود التعرض حسب جهة الإصدار، والطرف المقابل، وفئة الأصول، والبلد والتنقيط الائتماني.

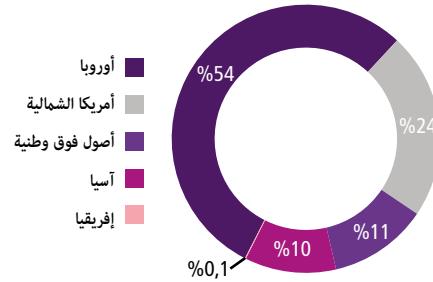
ومن أجل ضمان تقييم التعرض الإجمالي لخطر الائتمان، يقوم البنك يوميا بحساب وتتبع التنقيط الائتماني المتوسط الخاص بالمحافظ التي يتولى تدبيرها وكذا الخسارة المحتملة القصوى للائتمان (VaR Crédit) بنسبة 99%، التي تمكن من تقييم مبلغ الخسائر المحتملة في أفق سنة ارتباطا بحدث يتعلق بالائتمان (تخفيض التنقيط أو التخلف عن الأداء).

وبتاريخ 31 دجنبر 2022، بلغ متوسط التصنيف الائتماني لاحتياطات الصرف (AA-)، مما يعكس الجودة العالية للتصنيف الائتماني للأصول المحتفظ بها.

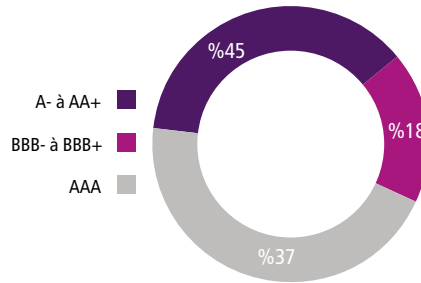
رسم بياني 2.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول



رسم بياني 1.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات



رسم بياني 3.2.3: توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب تصنيفها



مخاطر السوق

تترتب مخاطر السوق المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف أساسا عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

• مخاطر سعر الفائدة

يدبر البنك مخاطر سعر الفائدة من خلال مؤشرات مرجعية بالنسبة لكافة المحافظ وفوارق المدة المسموح بها في إطار التخصيص الاستراتيجي استنادا إلى هذه المؤشرات.

ويتم قياس التعرض لخطر سعر الفائدة من خلال عدة مؤشرات، لاسيما الخسارة المحتملة القصوى (VaR)، والمدة وتغير الأداء المحقق مقارنة بالمؤشرات المرجعية (Tracking Error).

وفي 31 دجنبر 2022، بلغت المدة الإجمالية لاحتياطات الصرف 2,1 سنة في المتوسط مقابل 2,4 سنة في نهاية 2021.

• مخاطر الصرف

تترتب مخاطر الصرف عن تأثير تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم. وينجم هذا الخطر من جهة عن الانحراف المسجل ما بين تركيبة احتياطيات الصرف وترجيح سلة الدرهم المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي (يتم تأطيرها من خلال حد الانحراف الأقصى بنسبة 5% حسب التخصيص الاستراتيجي)، ومن جهة أخرى، عن تغير الفارق بين السعر المرجعي للدرهم والسعر المركزي لنطاق التقلب.

مخاطر السيولة

يقوم البنك بتدبير خطر السيولة من خلال تشكيل محافظ سائلة ضمن احتياطيات الصرف:

- **الاحتياطيات الوقائية:** تتكون من الأصول المتاحة والسائلة وتمكن من تمويل احتياجات البنك على المدى القصير. وفي 31 دجنبر 2022، بلغ مستوى الاحتياطيات الوقائية 58,4 مليار درهم.
- **محافظ الاحتياطيات الفائضة:** تتكون من أصول سائلة يمكن تعبئتها في حال استنفاد شريحة «الاحتياطيات الوقائية». وبلغت قيمة هذه المحافظ بتاريخ 31 دجنبر 2022 ما يعادل 52,3 مليار درهم.

ويتم تدبير مخاطر السيولة أيضا، على مستوى محافظ السيولة المذكورة، من خلال قواعد تتعلق بالحجم الأدنى وبمعدل الأرباح الأقصى بالنسبة لسندات الاقتراض.

9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

الأصول

بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطيات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنب، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات والتوظيفات وفق سعر السوق. وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف¹، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة في فاتح نونبر 2022 بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

¹ لا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو رسده لأي استخدام آخر.

جدول 8.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب

2021	2022
16 889	18 985
711 032	711 032
12 008 623	13 498 946
22,12	22,12

تمن أوقية ذهب بالدرهم⁽¹⁾

الكمية بأوقية الذهب

القيمة السوقية⁽²⁾

مخزون الذهب (بالطن)

⁽¹⁾ سعر الذهب/الدرهم المغربي.⁽²⁾ بآلاف الدراهم.

وبنهاية سنة 2022، بلغ مقابل قيمة الموجودات من الذهب 13 498 946 ألف درهم، نتيجة الارتفاع المزدوج في سعر صرف الذهب (المقوم بالدولار) وانخفاض قيمة الدرهم مقابل الدولار.

وظلت الكمية من أوقيات الذهب مستقرة في 711 032 أوقية (ما يعادل 22 طن) من سنة إلى أخرى.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند بالأساس مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية والتي يتم استثمارها على شكل ودائع نقدية (حسابات تحت الطلب ولأجل) وسندات اقتراض أجنبية.

وتزايدت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية مع نهاية 2022 بنسبة 7% لتصل إلى 318 867 128 ألف درهم مقابل 298 416 554 ألف درهم في 2021، وهو ما يعزى بالأساس لأثر صرف إيجابي مرتبط بانخفاض قيمة الدرهم.

جدول 9.2.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

الحصة	2021	الحصة	2022	بآلاف الدراهم
%4	12 860 589	%5	14 950 449	حسابات تحت الطلب
%7	21 406 349	%6	20 036 244	حسابات لأجل
%27	79 297 421	%21	68 150 160	سندات التوظيف ⁽¹⁾
%80 {	%54 160 210 855	%81 {	%59 189 216 267	سندات الاستثمار
-	-	-	-	سندات المعاملات
%8	24 641 341	%8	26 514 010	أخرى ⁽²⁾
%100	298 416 554	%100	318 867 128	المجموع

⁽¹⁾ بما في ذلك انخفاض مخصصات قيمة السندات. وقد بلغ تقييم سندات التوظيف بسعر السوق في متم دجنبر 2022 ما يعادل 68 291 970 ألف درهم.

⁽²⁾ تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

وتمثل الموجودات من العملات الأجنبية 64%، بدلا من 69% في 2021، من أصول البنك، وتوظف في حدود 81% في سندات الإقتراض. وضمن هذه الفئة، ارتفعت محفظة الاستثمار بنسبة 18% إلى 189 216 267 ألف درهم، على إثر انتعاش التوظيفات المنجزة على مستوى هذه المحفظة في النصف الثاني من السنة. ومن جهتها، انخفضت محفظة سندات التوظيف بنسبة 14% إلى 68 150 160 ألف درهم.

وارتفعت بدورها الودائع والتوظيفات النقدية بنسبة 2% لتنتقل من 34 266 938 ألف درهم إلى 34 986 692 ألف درهم، لتمثل بذلك 11% من الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية.

جدول 11.2.3: التوزيع حسب الأجل المتبقي (**)

2021	2022	
%17	%23	أقل من أو تساوي سنة
%83	%77	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

(*) السندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا، بما فيها شهادات الإيداع.

جدول 10.2.3: التوزيع حسب العملة

التغير %	2021	2022	بآلاف الدراهم
8	166 880 329	180 047 841	الأورو
7	127 455 073	136 424 149	الدولار الأمريكي
-41	4 081 153	2 395 138	عملات أخرى
7	298 416 554	318 867 128	المجموع

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

تزايد هذا البند، الذي يعكس الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، بنسبة 5% ليصل إلى 22 770 832 ألف درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة بالنظر إلى تحسن قيمة سعر صرف حقوق السحب الخاصة (7%+).

الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي

في جانب الأصول:

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (18,1%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويتكون من:

جدول 12.2.3: الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي

التغير %	2021	2022	بآلاف الدراهم
			الأصول
7	2 097 811	2 248 490	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
5	19 105 311	20 100 998	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
5	21 203 122	22 349 488	المجموع
			الخصوم
7	18 426 682	19 725 415	مخصصات حقوق السحب الخاصة
9	19 496 197	21 169 525	حسابات رقم 1 و2(*)
8	37 922 879	40 894 940	المجموع

(*) يتضمن مبلغ السحب من خط الوقاية والسيولة، الذي تم تسديده جزئيا في يناير 2021 (234 806 ألف درهم).

- الجزء القابل للتصرف: 147,35 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (2 048 814 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق النقد الدولي بالعملة الأجنبية. ويحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب. وينبغي الإشارة إلى أن آخر اكتتاب لبنك المغرب، ويتعلق بمبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، يعود إلى سنة 2016 وذلك عقب عملية الزيادة في رأسمال صندوق النقد الدولي، بموجب المراجعة العامة الرابع عشرة لحصص المساهمة في هذا الصندوق.

- الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,36 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (199 676 ألف درهم)، وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية في حصته لدى صندوق النقد الدولي، والمودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا. وقد أفرزت عملية إعادة تقييم الشريحة المعبأة برسم السنة المحصورة في نهاية دجنبر 2022 تقويما بمبلغ 15 784 + ألف درهم مقابل 10 370 - ألف درهم سنة من قبل.

- **موجودات من حقوق السحب الخاصة:** تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وكذا تسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات في سنة 2021، عقب إصدار صندوق النقد الدولي لتخصيص عام لحقوق السحب الخاصة لفائدة البلدان الأعضاء بقيمة 456 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة، منها 857,2 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 10,9 مليار درهم¹) تمثل الحصة المخصصة للمغرب برسم هذا التخصيص.

وبنهاية سنة 2022، بلغت قيمتها المقابلة بالدرهم 20 100 998 ألف درهم، متزايدة بمبلغ 995 687 ألف درهم مقارنة بنهاية 2021 نتيجة ارتفاع سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 7% إلى 13,90 درهم، مما عوض بشكل كبير انخفاض الموجودات من حقوق السحب الخاصة. هذا الانخفاض، البالغ 25,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، يعادل على الخصوص المصاريف المالية برسم خط الوقاية والسيولة المقتطع من الموجودات من حقوق السحب الخاصة وفق الجدول الزمني لصندوق النقد الدولي بقيمة تصل إلى 361 864 ألف درهم مقابل 244 676 ألف درهم في 2021.

ويشمل جانب **خصوم** الحصيلة بند «مخصصات حقوق السحب الخاصة» الذي يوافق القيمة بالدرهم للمخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)² الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. وفي 2021، تم تقييد 10,9 مليار درهم في دائنية هذا الحساب تمثل حصة المغرب برسم المخصصات العامة (857,2 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) المنجزة في غشت من تلك السنة من طرف صندوق النقد الدولي.

وبنهاية سنة 2022، ارتفع هذا البند بنسبة 7% (+1 298 733 ألف درهم) إلى 19 725 415 ألف درهم، ارتباطا بالارتفاع المشار إليه آنفا في سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدرهم (+7%).

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي. وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي المفتوح لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 845 ألف درهم)؛

¹ تؤثر على مستوى الأصول، على الموجودات من حقوق السحب الخاصة، وعلى مستوى الخصوم، على المخصصات من حقوق السحب الخاصة.

² منها 436 مليون من حقوق السحب الخاصة برسم التخصيص العام الذي يعادل 74,13% من حصة المغرب في 2009 (588,2 مليون من حقوق السحب الخاصة) و39,7 مليون من حقوق السحب الخاصة المتعلقة بالتخصيص الخاص الممنوح وفق التعديل الرابع لصندوق النقد الدولي.

- 21,69 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية والتي يتحمل البنك فيها 10,10 مليون دينار عربي (421 344 ألف درهم)، ظلت ثابتة منذ آخر زيادة في رأسمال صندوق النقد العربي سنة 2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي منها 9,10 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على الخزينة العامة

يضم هذا البند الديون المتعلقة باستخدام الدولة للمبلغ المتبقى من سحب خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي.

قامت الخزينة في نونبر 2022 بسحب ما يعادل بالدرهم كافة مبلغ خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، والبالغ 1 499,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المبرمة في هذا الصدد يوم 11 من نفس الشهر بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

إطار 1.2.3: استعمال الدولة لخط الوقاية والسيولة

قامت الدولة المغربية في السابع من أبريل 2020، في إطار مواجهتها الاستباقية لجائحة كوفيد-19، بسحب مبلغ 2,15 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة من خط الوقاية والسيولة الممنوح بموجب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في 2012 والذي تم تجديده للمرة الثالثة في دجنبر 2018 بمبلغ يعادل حوالي 3 مليار دولار أمريكي، قابلة للاسترداد على 5 سنوات مع فترة سماح تصل إلى 3 سنوات. ويتمثل الهدف المتوخى في تمويل ميزان الأداءات والحفاظ على احتياطات الصرف في مستوى مريح. وتم تقييد عائد خط الوقاية والسيولة، الذي يعادل 29 مليار درهم، على مستوى أصول الحصيلة كموجودات بالعملة الأجنبية وفي جانب الخصوم في الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي.

وتم القيام بتسديد جزئي لخط الوقاية والسيولة، في حدود 651 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 963 مليون دولار أو 8,4 مليار درهم) بتاريخ 8 يناير 2021 لفائدة صندوق النقد الدولي. ويمكن هذا التسديد المبكر من التخفيف من الالتزامات المالية للدولة علاوة على تقليص الكلفة بفضل الشروط الجذبة المشجعة التي استفادت منها الاقتراضات الخارجية للخزينة في سنة 2020.

وقامت الدولة في 14 نونبر 2022، عملاً بأحكام الاتفاقية الخاصة المبرمة بين بنك المغرب والدولة، باستخدام المبلغ الكلي لخط الوقاية والسيولة قصد الاستجابة لحاجيات الخزينة من السيولة. وتحققت هذه العملية على مستوى حصيلة البنك من جانب الأصول بتسجيل دين بحقوق السحب الخاصة إزاء الدولة، يصل إلى 1,5 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الحساب الجاري للخزينة العامة. وليست لهذه العملية أي تأثير لا على الأصول الاحتياطية الرسمية للبنك ولا على مستوى المديونية الخارجية للخزينة.

إيضاح رقم 5: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقاً للمادة 7 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

واتسم سياق تنفيذ السياسة النقدية في سنة 2022 بارتفاع ملموس للضغوط التضخمية. ومن أجل تفادي عدم تثبيت توقعات التضخم وضمن شروط العودة السريعة لمستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، رفع بنك المغرب سعره الرئيسي مرتين، في شتنبر ودجنبر 2022، بمقدار 50 نقطة أساس لكل منهما لرفعه إلى 2,50%.

وتزايدت حدة حاجة البنوك للسيولة في سنة 2022، لتبلغ 80,9 مليار في المتوسط الأسبوعي بدلا من 70,8 مليار في السنة التي قبلها. ونتج هذا التغيير بشكل أساسي عن الزيادة الحادة في التداول النقدي والتي قوبلت جزئياً بزيادة احتياطات النقد الأجنبي. وفي ظل هذه الظروف، استمر البنك في تلبية مجمل حاجيات السوق النقدي، وذلك عبر الزيادة في حجم تدخلاته بواقع 93,5 مليار درهم، في المتوسط الأسبوعي، بعد 82,9 مليار درهم قبل سنة.

في 31 دجنبر 2022، بلغت الديون على البنوك مبلغ 114 420 180 ألف درهم منها:

جدول 13.2.3: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2021	2022	بآلاف الدراهم
29	70 023 104	90 618 180	عمليات إعادة الشراء
46	47 273 368	69 084 621	التسيقات لمدة 7 أيام
-5	22 749 736	21 533 559	عمليات الإستحفاظ
12	21 201 000	23 802 000	القروض المضمونة ^(*)
25	91 224 104	114 420 180	المجموع

(*) شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة.

• 69 084 621 ألف درهم برسم تسيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي؛

• 21 533 559 ألف درهم المرتبطة بعمليات إعادة الشراء (1 و3 أشهر)، تم تفعيلها منذ مارس 2020 حسب سعر الفائدة؛

• 23 802 000 ألف درهم برسم عمليات القروض المضمونة الممنوحة في إطار برامج دعم تمويل الاقتصاد (المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات¹، وجمعيات القروض الصغرى والبنوك التشاركية).

¹ 1 962 000 000 بنهاية السنة بسعر 1,25%.

إيضاح رقم 6: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية.

تراجعت الأصول الأخرى من سنة لأخرى من 3 988 298 ألف درهم إلى 3 706 864 ألف درهم، متراجعة بنسبة 7%.

إيضاح رقم 7: القيم الثابتة الصافية

جدول 14.2.3: القيم الثابتة الصافية

التغير %	2021	2022	بآلاف الدراهم
			(منها)
-1	787 976	777 326	قروض ثابتة
-8	2 107 218	1 942 407	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
4	7 574 594	7 885 307	أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة
1	10 470 029	10 605 343	القيم الثابتة الإجمالية
4	-5 696 102	-5 926 917	الاستخدامات والمخصصات
-2	4 773 927	4 678 426	القيم الثابتة الصافية

بلغ هذا البند 4 678 426 ألف درهم، بتراجع بلغ 2% نتيجة ارتفاع أهم للاستخدامات (230 816+ ألف درهم) مقارنة بتلك المسجلة في الاستثمارات (135 314+ ألف درهم).

سندات المساهمة واستخدامات مماثلة

جدول 15.2.3: سندات المساهمة واستخدامات مماثلة

التغير (3)%	القيمة المحاسبية الإجمالية 2021	2022				طبيعة النشاط	بآلاف الدراهم
		الحصة (%)	الوضعية الصافية المحاسبية ⁽²⁾	القيمة المحاسبية الصافية ⁽¹⁾	القيمة المحاسبية الإجمالية		
-74	221 709			53 749	56 824		السندات المملوكة في المؤسسات المغربية واستخدامات مماثلة (منها)
-	1 265	1,69	233 329	0	1 265	المالي	دار الضمان
-	4 000	20,00	317 618	4 000	4 000	المالي	الوديع المركزي (ماروك كلير)
-	50 000	10,00	496 899	49 690	50 000	المالي	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-	59	4,59 ⁽⁴⁾	9 054 ⁽⁴⁾	59	59	المالي	الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
-100	164 885			-	-		ديون متعلقة بمساهمات ⁽⁵⁾
0,004	1 885 510			1 873 793	1 885 583		السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	6,85	84 620 USD	23 228	23 228	المالي	يوباك كيراساو (Ubac Curaçao)
-	519	0,02	616 152 EUR	519	519	المالي	سويفت (Swift)
1	5 771	0,02	1 423 834 DA ⁽⁶⁾	5 845	5 845	المالي	صندوق النقد العربي
-	16 856	0,28	1 176 045 USD	16 856	16 856	المالي	برنامج تمويل التجارة العربية
-	175 142	4,46	408 817 USD	175 142	175 142	المالي	إفريقيا 50- لتمويل المشاريع
-	19 460	4,49	16 378 USD	7 670	19 460	المالي	إفريقيا 50- لتطوير المشاريع
	1 644 533	0,53	23 447 000 SDR ⁽⁷⁾	1 644 533	1 644 533	المالي	بنك التسويات الدولية
-8	2 107 218			1 927 543	1 942 407		إجمالي سندات المساهمة و استخدامات مماثلة

(1) صافية من المؤونة المكونة برسم نقصان قيمة مساهمات البنك.

(2) الوضعية الصافية للهيئات التي يمتلك البنك مساهمات فيها (بالآلاف)، تحسب حسب طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية لسنة 2021.

(3) تغير القيمة المحاسبية الإجمالية ما بين 2021 و2022.

(4) رفع رأسمال المؤسسة نقدا في حدود 944 ألف درهم إلى 4 374 ألف درهم بإصدار أسهم جديدة، بناء على قرار الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 1 يونيو 2021. وبالتالي، انتقلت

حصة بنك المغرب من 5,94% في 2021 إلى 4,59% في 2022.

(5) شراء فضاءات مخصصة للمكاتب على مستوى برج القطب المالي للدار البيضاء- تطبيقا للمقتضيات القانونية المنظمة لهذه العملية.

(6) دينار عربي.

(7) حقوق السحب الخاصة.

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 16.2.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الإجمالي 2021	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الإجمالي 2022
مباني تشغيلية	2 122 741	193 363		2 316 104
منقولات ومعدات تشغيلية	2 844 789	87 956	39 490	2 893 255
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	1 057 919	45 731	1 374	1 102 275
أصول مجسدة غير تشغيلية	769 050	2 677	472	771 255
أصول غير مجسدة	780 095	45 468	23 146	802 417
المجموع	7 574 594	375 194	64 482	7 885 307

في نهاية سنة 2022، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 7 885 307 ألف درهم، بارتفاع سنوي بلغ 310 712 ألف درهم. وتتوزع إستثمارات هذه السنة بالأساس كالتالي:

- 60% تمثل الاستثمارات العقارية المرتبطة، على وجه الخصوص، حيازة المحلات المتواجدة ببرج القطب المالي للدار البيضاء التي توجد بها مديرية الإشراف البنكي وبناء وكالات في الرشيدية والداخلة.
- 32% تمثل تحديث وتقوية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وترقية معدات الإنتاج الخاصة بدار السكة ونظم المعلومات، وتحديث مجموعة من التجهيزات والتهيئة على صعيد مقرات البنك فضلا عن إثراء الموروث النقدي والفني.
- 6% ترتبط بتعيين بعض نظم المعلومات واقتناء الرخص المعلوماتية.

وتهم الاقتطاعات على وجه الخصوص المعدات والأثاث غير صالح للاستعمال التي يبيعها البنك (معدات النقل وأثاث المكاتب والمعدات المعلوماتية) والتي تُمنح كتبرعات لجمعية خيرية.

الخصوم

إيضاح رقم 8: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وتزايدت العملة الائتمانية بنسبة 10% إلى 372 786 283 ألف درهم، ما يمثل 75% من حصيلة البنك بدلا من 78% في السنة التي قبلها. وتطابقا مع توجهها الموسمي، عرفت ارتفاعا كبيرا خلال أشهر يونيو ويوليو وغشت التي عرفت استهلاكا كبيرا للنقد (فترة العطلة الصيفية والاحتفال بعيد الأضحى والدخول المدرسي).

إيضاح رقم 9: الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية وغير المقيمين بالعملات الأجنبية. وقد بلغ مقدارها 6 742 577 ألف درهم، أي ما يمثل نموا بواقع 32%، ارتباطا بتزايد التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 10: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

جدول 17.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغيير %	2021	2022	بالآلاف الدراهم
8	19 554 414	21 212 432	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
-26	57 655	42 684	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
9	19 496 759	21 169 747	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
53	11 646	17 842	التزامات أخرى
9	19 566 060	21 230 274	المجموع

ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا تعديل الموجودات في هذا الحساب وكذا في «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة. وعرفت في نهاية سنة 2022 ارتفاعا بواقع 9% إلى 21 169 525 ألف درهم، عقب إعادة تقييم الموجودات بالدرهم لصندوق النقد الدولي برسم السنة المالية المنتهية في 30 أبريل 2022 بمبلغ 957 719 ألف درهم، والتي تم تعديلها في نهاية دجنبر 2022 بواقع 715 672 وفق أسعار الصرف المعمول بها في آخر يوم عمل عند اختتام السنة.

إيضاح رقم 11: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

جدول 18.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

التغيير %	2021	2022	بالآلاف الدراهم
-22	5 258 034	4 087 201	الحساب الجاري للخرينة العامة
14	28 484 675	32 383 423	الحسابات الجارية للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الودائع وودائع الإدارات
13	1 176 044	1 331 794	والمؤسسات العمومية
15	4 048 778	4 642 191	حسابات أخرى
9	38 967 531	42 444 609	المجموع

• الحساب الجاري للخرينة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 16 من قانونه الأساسي؛ الذي تتم مكافأته حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009 كما يلي:

- بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل مليار درهم، يؤدي عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس، أي 2,00%؛

- أما الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليار درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مئة نقطة أساس، أي 1,50%؛
 - ولا تؤدي أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.
 - تم تحرير حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادتين 25 و66 من القانون الأساسي المذكور، لصالح البنوك بقرار من المجلس في 16 يونيو 2020؛
 - ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:
 - عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس، أي 2,00%؛
 - وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك من توظيف فائض الخزينة، وذلك بمبادرة منها. وتكافؤ هذه الودائع بمعدل الفائدة الرئيسي ناقص مئة نقطة أساس، أي 1,50%.
- في نهاية سنة 2022، بلغ هذا البند 42 444 609 ألف درهم، بارتفاع بلغ 3 477 078 ألف درهم مقارنة بسنة 2021 تحت التأثير المزدوج لارتفاع موجودات البنوك المغربية (3 898 748 + ألف درهم) وانخفاض موجودات الحساب الجاري للخزينة العامة (1 170 833 - ألف درهم).

إيضاح رقم 12: خصوم أخرى

جدول 19.2.3: خصوم أخرى

بألاف الدراهم	2022	2021	التغير %
عمليات أخرى على السندات	361	361	-
دائنون مختلفون	583 006	592 808	-2
حسابات التسوية	233 179	465 831	-50
مستوجبات بعد التحصيل	173 226	52 267	>100
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	245 934	203 023	21
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	29 434 461	4 421 489	>100
المجموع	30 670 166	5 735 780	>100

تشمل الخصوم الأخرى خصوصا ما يلي:

- دائنون مختلفون، يتشكلون بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية؛

وقد بلغ رصيد هذا البند في متم 2022 ما مجموعه 583 006 ألف درهم، 431 768 ألف درهم، تمثل مستحقات الموردين. يتم تقسيم الدين حسب الاستحقاق، بموجب مقتضيات القانون رقم 10-32 المرتبط بآجال الأداء الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2013 وتقدم في سنة 2022 كالتالي:

جدول 20.2.3: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين

تاريخ الإغلاق	مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها			بالآلاف الدراهم
			أقل من 30 يوما	بين 31 و60 يوما	بين 61 و90 يوما	
سنة 2021	411 251	411 190	7	-	-	54
سنة 2022	431 768	431 704	-	-	-	64

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية، تراجعت من 465 831 ألف درهم إلى 233 179 ألف درهم، بين 2021 و2022:
 - بلغت المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل 173 226 ألف درهم في نهاية 2022 مقابل 52 267 ألف درهم قبل سنة؛
 - المؤونات عن المخاطر والتكاليف الموجهة لتغطية الأحداث الجارية أو السابقة لكن إنجازها غير مؤكد، وبلغت 245 934 ألف درهم في نهاية 2022، مقابل 203 023 ألف درهم في السنة التي قبلها. وهي تتكون أساسا من مؤونات التزامات الصناديق الاجتماعية التي بلغت 180 000 ألف درهم والمؤونة عن الغرامات المرتبطة بأداءات الموردين التي تجاوزت الأجل القانوني التي بلغت 36 ألف درهم، المشكلة حسب القانون 10-32 (انظر الجدول 3.2.36 من الإيضاح رقم 33 من حساب العائدات والتكاليف)؛
 - حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقيده فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية¹.
- وتنص هذه الاتفاقية كذلك على وجوب الحفاظ على رصيد تقييم احتياطات الصرف دائما في حد أدنى بنسبة 2,5% في الموجودات الخارجية الصافية، والتي لا يمكن أن تدرج ضمن عائدات السنة أو توزيعها أو تخصيصها لأي استخدام أو في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي في حدود 10%. وفي حالة وجود أرصدة مدينة غير مغطاة من قبل احتياطي تغطية خسائر الصرف، سيتم تموين هذا الأخير بخصم صافي الربح في حدود 20%. إذا كان الرصيد أكبر من 20% من الربح، سيتم إجراء خصومات متتالية من الأخير.

¹ أنظر قسم متعلق بقواعد المحاسبة الرئيسية وطرق التقييم.

جدول 21.2.3: تغير في حساب تقييم احتياطات الصرف

2021	2022	بآلاف الدراهم (منها)
19 198	1 490 323	الذهب
4 974 559	15 164 109	الدولار الأمريكي
-6 506 960	9 836 450	الأورو

في سنة 2022، ارتفع حساب تقييم احتياطي الصرف بشكل كبير، مما يعكس تطورات سوق الصرف، حيث وصل إلى ذروة تقدر بـ 32 536 401 ألف درهم في نهاية نونبر، وختم السنة برصيد دائن بلغ 29 434 461 ألف درهم، بارتفاع قوي (25 012 972+ ألف درهم) مقارنة بسنة 2021. يفسر هذا التغيير بارتفاع أسعار الدولار الأمريكي بشكل خاص (13%+) وأوقية الذهب (12%+) والأورو (6%+). في نهاية دجنبر 2022، مثل هذا الرصيد 9,9% من صافي الأصول الأجنبية للبنك (298 مليار درهم) مقابل 1,5% سنة من قبل.

إيضاح رقم 13: رساميل ذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تحوزه الدولة كاملاً. وقد تتم الزيادة في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاستماع إلى مندوب الحكومة، في حدود 50% من رأس المال.

وتم أيضاً تشكيل الصندوق العام للاحتياطات، طبقاً للمادة 48 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطات الخاصة، بمقتضى المادة 48 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح. إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2006، وتشكل الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الذاتية.

تم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف منذ سنة 2021 وذلك عن طريق تخصيص 10% من الربح الصافي في سنتي 2020 و2021، بما مجموعه 262 120 ألف درهم وذلك طبقاً لمقتضيات القانون الداخلي والأحكام الخاصة بالاتفاقية المنظمة لحساب تقييم احتياطات الصرف.

جدول 22.2.3: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

التغير %	2021	2022	بآلاف الدراهم
-	500 000	500 000	الرأسمال
2	5 169 757	5 263 461	الاحتياطات
-	500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطات
-	4 501 340	4 501 340	صناديق الاحتياطات الخاصة
56	168 417	262 120	الإحتياطي عن خسارة الصرف
1	28 212	28 542	مرحل من جديد
2	5 697 969	5 792 002	المجموع

10.2.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

تعكس وضعية خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها، والتي لا تسجل في حساب العائدات والتكاليف وتتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- شراء وبيع السندات والعملات بين تاريخ التداول (تاريخ الالتزام) وتاريخ التسليم / أو التسوية (تاريخ القيمة)
- عمليات مبادلة العملات الأجنبية بين تاريخ التداول (تاريخ الالتزام) وأجل الاستحقاق (تاريخ الاستحقاق)؛
- الضمانات التي حصل عليها البنك فيما يتعلق بتسيير السياسة النقدية والتسهيلات المسبقة؛
- الالتزامات فيما يخص إعادة تمويل البنوك؛
- الكفالات الممنوحة أو المستلمة من قبل البنك (الأسواق).

إيضاح رقم 14: عمليات الصرف

يسجل هذا البند عمليات مبادلات الصرف بالعملات الأجنبية المنجزة، خاصة في إطار الضبط النقدي وكذا عمليات المفاضلة الانتقالية بين العملات الأجنبية.

جدول 23.2.3: عمليات الصرف

2021	2022	بالآلاف الدراهم
		عمليات الصرف لأجل
3 747 394	4 834 546	عملات متوقع تحصيلها لأجل
3 745 375	4 851 467	عملات متوقع تسليمها لأجل
5 142 569	9 265 794	عمليات الصرف - الودائع بالذهب والعملات الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
-	-	عملات أجنبية متوقع تحصيلها
-	-	عملات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 15: التزامات على السندات

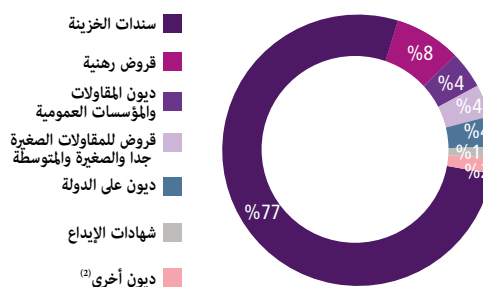
تفيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك بالإضافة للتسبيقات¹. وفي إطار إجراءات التيسير التي تم وضعها في سنة 2020 استجابة لأزمة كوفيد-19، وسع البنك لائحة الأصول المؤهلة كضمان لعمليات إعادة التمويل البنكي.

¹ التسبيقات المحتملة لفائدة النظام المغربي للأدوات الإجمالية من أجل تجنب أي عطل نظامي

جدول 24.2.3: التزامات على السندات

2021	2022	بالآلاف الدراهم
73 832 432	95 487 149	سندات محصلة على التسيبقات الممنوحة
10 324 200	11 492 600	سندات محصلة على التسيبقات المتوقع منحها
25 520 307	29 789 531	ضمانات أخرى محصلة على التسيبقات الممنوحة
9 807 990	10 917 970	تسيبقات من المتوقع منحها
1 177 569	-	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
1 162 318	-	سندات أجنبية متوقع تسليمها

رسم بياني 4.2.3: بنية الالتزامات على السندات المحصلة⁽¹⁾



⁽¹⁾ ضمانات محصلة على التسيبقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية.

⁽²⁾ وكالة الاستثمار.

إيضاح رقم 16: التزامات أخرى

جدول 25.2.3: التزامات أخرى

2021	2022	بالآلاف الدراهم
92 470	100 424	ضمانات محصلة على الصفقات
906 678	922 152	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
9 159	13 188	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

11.2.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المرتبط بمستويات احتياطات الصرف ونسب الفائدة، الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطات الصرف الموكلة إليه:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف والصفقات)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 26.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

التغير %	2021	2022	بآلاف الدراهم
>100	-	4 208	التوظيفات بالذهب
15	2 356 292	2 702 879	التوظيفات في سندات الاقتراض
>100	32 649	326 676	التوظيفات النقدية
>100	7 164	262 239	ديون على صندوق النقد الدولي
>100	22 050	44 650	فوائد أخرى ^(*)
38	2 418 155	3 340 653	المجموع

^(*) تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية.

بلغت الفوائد الناتجة عن التوظيفات بالعملات الأجنبية 3 340 653 ألف درهم، بارتفاع بلغ 38% مقارنة بسنة 2021، مما يعكس بشكل أساسي انتعاش الاستثمارات وتحسين نسبة عائد التوظيفات في القيم النقدية وحقوق السحب الخاصة.

وارتفعت الفوائد المترتبة عن التوظيفات في سندات الاقتراض والتي تمثل 81% بنسبة 15% لتبلغ 2 702 978 ألف درهم، وتنقسم كالتالي:

- 2 202 522 ألف درهم برسم محفظة الاستثمار (+22%) نتيجة لتعزيز حجم هذه المحفظة؛
- 500 357 ألف درهم برسم محفظة التوظيف (-10%)، وهو ما يعكس بشكل خاص الانخفاض في حجم ومدة محافظ التوظيفات السائلة.

ومن جهتها، أفرزت التوظيفات في القيم النقدية عائدات بمبلغ 326 676 ألف درهم، أي 294 027 + ألف درهم مقارنة بسنة 2021، ارتباطاً بالأساس بارتفاع أسعار الإيداع بالأورو والدولار الأمريكي.

أما الموجودات من حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت الفوائد ذات الصلة إلى 262 239 ألف درهم. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى ارتفاع متوسط سعر العائد على حقوق السحب الخاصة بواقع 114 نقطة أساس لتبلغ 1,19% (0,05% في 2021 و 0,20% في 2020).

وبلغ إجمالي الفوائد على التوظيفات بالذهب 4 208 ألف درهم، وذلك بعد استثناء عمليات إقراض الذهب.

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 5 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

سجلت هذه الفوائد نمواً بنسبة 26% إلى 1 562 197 ألف درهم، مرتبطة بارتفاع المبالغ التي يرضخها البنك وبرفع سعر الفائدة بنقطة مئوية إلى 2,50%. وتتكون مما يلي:

جدول 27.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان			
التغير %	2021	2022	بالآلاف الدراهم (منها)
38	513 311	710 172	تسبيقات لمدة 7 أيام
-95	880	46	تسبيقات لمدة 24 ساعة
46	322 162	470 036	عمليات الاستحفاظ
-6	407 529	381 692	قروض مضمونة
26	1 244 143	1 562 197	المجموع

• 710 172 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام التي ارتفعت بنسبة 38% ارتباطاً بتزايد متوسط المبلغ الجاري لهذه الأداة بنسبة 24% إلى 42 406 479 ألف درهم (34 220 742 ألف درهم سنة 2021) وبتأثير رفع سعر الفائدة الرئيسي على امتداد فصل واحد؛

• 470 036 ألف درهم برسم عمليات إعادة الشراء لأجل شهر وثلاثة أشهر والتي تزايدت بنسبة 46%

نتيجة بالأساس لارتفاع متوسط المبلغ الجاري بواقع 34% إلى 28 761 273 ألف درهم؛

• 381 692 ألف درهم تتعلق بعمليات القروض المضمونة (1 شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة)، مسجلة تراجعاً بواقع 6% نتيجة لانخفاض متوسط المبلغ الجاري بواقع 14% إلى 23 326 653 ألف درهم.

إيضاح رقم 19: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدميه من أجل شراء وبناء المساكن. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية دجنبر 2022 ما مجموعه 9 758 ألف درهم مقابل 12 610 ألف درهم سنة من قبل.

إيضاح رقم 20: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

جدول 28.2.3: عمولات محصلة

التغير %	2021	2022	بالآلاف الدراهم
95	540 804	1 051 880	عمولات عن عمليات الصرف
-85	23 161	3 527	هامش الوساطة
-29	70 104	49 433	تدبير سندات الخزينة
-3	16 978	16 410	عمولات أخرى
72	651 047	1 121 250	المجموع

وقد ارتفعت هذه العمولات سنة 2022 بنسبة 72% لتبلغ 1 121 250 ألف درهم، ارتباطا بشكل رئيسي بنمو عمولات الصرف التي تضاعفت تقريبا (+95%) نتيجة ارتفاع عمليات تفويت الأوراق البنكية الأجنبية من طرف البنوك إلى بنك المغرب.

من ناحية أخرى، انخفضت العمولة التي يقطعها البنك برسم مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة بنسبة 29% إلى 49 433 ألف درهم، مما يعكس اللجوء الضعيف للخزينة خلال سنة 2022 إلى السوق الأولية لتمويل عجزها.

إيضاح رقم 21: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن سندات الاستثمار وأرباح عمليات مبادلة الصرف.

مع متم سنة 2022، تراجعت هذه العائدات بنسبة 48% إلى 295 166 ألف درهم، نتيجة بالأساس لانخفاض فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف (338 144- ألف درهم)، في سياق تميز بارتفاع الأسعار. وقد خفف تطور توزيع التخفيضات عن سندات الاستثمار جزئيا من هذا الارتفاع (109 345+ ألف درهم).

وخلال سنة 2022، بلغت الأرباح التي حصلها البنك برسم مساهمته في رأسمال بعض المؤسسات الدولية 11 471 ألف درهم، منها 11 194 ألف درهم متأتية من بنك التسويات الدولية (19 856 ألف درهم في 2021)، على أساس عائد إجمالي لما عدده 275 وحدة من حقوق السحب الخاصة للسهم الواحد (520 وحدة من حقوق السحب الخاصة في 2021)، على إثر قرار مجلسه المنعقد في 26 يونيو 2022.

جدول 29.2.3: عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2022	2021	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	85 966	424 110	-80
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	175 642	66 297	>100
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	-	18 634	-100
الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (السياسة النقدية)	162	18 629	-99
الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (تأجيل/ترحيل)	15 705	17 884	-12
الربحيات عن سندات المساهمة	11 471	20 100	-43
عائدات أخرى	6 221	3 408	83
المجموع	295 166	569 062	-48

إيضاح رقم 22: مبيعات السلع المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات مبيعات مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، وبطاقات التعريف المؤمنة. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا بالخصوص إلى سعر التكلفة الناتج عن معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند أيضا تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وفي متم سنة 2022، بلغت هذه المبيعات 382 028 ألف درهم، بزيادة قدرها 71 402 ألف درهم مقارنة بسنة 2021. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع عائدات مبيعات الوثائق المؤمنة إلى 376 218 ألف درهم، 197 606 ألف درهم منها برسم جوازات السفر البيومترية و162 013 ألف درهم تتعلق ببطاقات التعريف المؤمنة¹ التي بدأ إنتاجها في 2020.

إيضاح رقم 23: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة بالخصوص مساهمة البنوك في نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية. وقد انتقلت هذه العائدات ما بين نهاية 2021 ونهاية 2022 من 16 011 ألف درهم إلى 47 049 ألف درهم منها 16 795 ألف درهم برسم عائدات نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

إيضاح رقم 24: مؤونات مسترجعة

وصل رصيد هذا البند بنهاية سنة 2022 إلى 111 191 ألف درهم، تشمل على الخصوص استرجاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية في حدود 58 023 ألف درهم مقابل 11 952 ألف درهم في سنة 2021 وبرسم تغطية التزام التقاعد بمبلغ 20 000 ألف درهم، في إطار تنفيذ مخطط تمويل الانتقال التدريجي إلى جدول الوفيات 88-90 TV، وبرسم تدني قيمة سندات المساهمة بمبلغ 9 097 ألف درهم (انظر الجدول 3.2.36 من الإيضاح رقم 33 من حساب العائدات والتكاليف).

1 يتعلق الأمر برخصة السياقة وبشهادة التسجيل الإلكترونية.

إيضاح 25: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية وغير المتكررة. وبنهاية سنة 2022، بلغ رصيده 6 748 ألف درهم مقابل 458 ألف درهم سنة من قبل، ارتباطا بتقييد عائدات تفويت بعض الأصول الثابتة للبنك.

إيضاح 26: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

ارتفعت هذه الفوائد بواقع 173 561 + ألف درهم لتبلغ 282 269 ألف درهم بنهاية 2022، نتيجة بالخصوص لتزايد العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة إلى 237 677 ألف درهم، بفعل تأثير ارتفاع نسبة الفائدة المؤداة عن حقوق السحب الخاصة (1,19% في 2022 مقابل 0,05% في 2021). وقد خفض من حدة هذا الارتفاع تدني الفوائد عن الودائع النقدية إلى 44 593 ألف درهم.

إيضاح 27: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخرينة العامة وكذا برسم الاحتياطي الإلزامي (بالنسبة لشروط أداء الفوائد برسم تلك الحسابات، انظر الإيضاح رقم 11 في الحويلة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

جدول 30.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

التغير %	2021	2022	بالآلاف الدراهم (منها)
-	-	-	حسابات الاحتياطي النقدي
31	152 458	199 328	حسابات أخرى (منها)
17	24 508	28 689	الحساب الجاري للخرينة العامة
31	153 540	200 982	المجموع

في سنة 2022، تمت هذه الفوائد بنسبة 31% إلى 200 982 ألف درهم، بالموازاة مع ارتفاع عائدات حسابات زبناء بنك المغرب.

إيضاح رقم 28: عمولات ممنوحة

يتضمن هذا البند العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية¹ للوساطة في عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين.

وفي نهاية سنة 2022، بلغت هذه العمولات 30 810 ألف درهم، بزيادة بنسبة 7% مقارنة بسنة 2021 (28 856 ألف درهم)، تشمل بالخصوص ارتفاع حقوق حيازة السندات الأجنبية (5 903+ ألف درهم) نتيجة لتزايد حجم محفظة سندات الاقتراض، وهو العمولات على عمليات صرف الأوراق البنكية الأجنبية (4 144+ ألف درهم) وكذا انخفاض الهامش السلبي للوساطة على عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين (8 131- ألف درهم).

¹ يقصد بهامش الوساطة السلبي الفارق السلبي بين سعر الصرف المتداول والسعر المرجعي بالنسبة لعمليات الصرف / التحويل المنجزة مع البنوك المغربية.

إيضاح رقم 29: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة على سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

جدول 31.2.3: تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2022	2021	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف ^(*)	152 785	39 846	>100
توزيع المكافآت على السندات الأجنبية	769 626	548 384	40
الفوائد السلبية على سندات التوظيف	114 166	163 521	-30
نقصان قيمة تفويضات التدبير	627 014	14 032	>100
خسائر برسم عمليات مبادلة العملات	1 066	1 134	-6
تكاليف أخرى	8 957	2 616	>100
المجموع	1 673 613	769 534	>100

(*) الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر التفويت.

وبلغت هذه التكاليف 1 673 613 ألف درهم بنهاية 2022، متزايدة بمبلغ 904 080 ألف درهم. ويعزى هذا الارتفاع بالخصوص إلى تزايد نواقص القيمة على توكيلات التدبير (612 982 ألف درهم) وعلى سندات التوظيف (112 938 ألف درهم) خاصة بالدولار الأمريكي، ارتباطا بالارتفاع القوي لأسعار السندات السيادية، وكذا التوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار (221 242 ألف درهم).

إيضاح رقم 30: تكاليف خاصة بالمستخدمين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلا عن مختلف أقساط تأمين المستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

جدول 32.2.3: تكاليف خاصة بالمستخدمين

بآلاف الدراهم	2022	2021	التغير %
رواتب المستخدمين	679 773	671 461	1
التحملات الاجتماعية	196 913	192 532	2
تكاليف التكوين	5 480	2 419	>100
تحملات أخرى	16 643	14 040	19
المجموع	898 809	880 452	2

وبلغت تكاليف المستخدمين 898 809 ألف درهم، متزايدة بنسبة 2% مقارنة بسنة 2021، نظرا بالخصوص للارتفاع المتحكم فيه لكتلة الأجور وللاستئناف التدريجي للأنشطة المعقدة خلال الأزمة الصحية (المطعم، والتكوين الحضوري، إلخ).

إيضاح رقم 31: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح والبطاقات الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية، كما يغطي تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

جدول 33.2.3: مشتريات المواد والأدوات

بـآلاف الدرهم	2022	2021	التغير %
مشتريات المواد الأولية	178 513	197 374	-10
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	140 674	73 143	92
مشتريات أخرى	51 585	43 407	19
المجموع	370 771	313 924	18

ويعزى ارتفاع هذا البند بنسبة 18% إلى 370 771 ألف درهم بالخصوص إلى تزايد مصاريف شراء المواد الأولية واللوازم المستخدمة في صناعة وثائق التعريف، لاسيما الأوراق والمواد المستخدمة لتغطية المعدات الإلكترونية ولصناعة القوالب النقدية، وذلك في سياق يتميز بالطلب المتزايد على صناعة الوثائق المؤمنة وبالارتفاع القوي في أسعار المواد الأولية.

إيضاح رقم 32: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

جدول 34.2.3: تكاليف خارجية أخرى

بـآلاف الدرهم	2022	2021	التغير %
نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة	127 444	126 565	1
إيجارات	43 454	38 855	12
نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات	29 845	26 699	12
تكاليف النقل- التنقل- المهام والاستقبالات	21 700	7 729	>100
نفقات البريد والاتصالات	49 928	39 990	25
ضرائب ورسوم	21 333	21 172	1
نفقات أخرى	76 340	96 288	-21
المجموع	370 044	357 299	4

وانتقلت التكاليف الخارجية الأخرى، من سنة لأخرى، من 357 299 ألف درهم إلى 370 044 ألف درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4%، يعزى بالأساس إلى تزايد مصاريف النقل الجوي للقيم، ومشتريات المحروقات، ونظم الإرسال عن بعد بواسطة شبكات الاتصالات اللاسلكية، وكراء البرامج الحاسوبية على إثر الاكتتاب في عقود جديدة وكذا تنظيم عدة تظاهرات بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المتحف.

إيضاح رقم 33: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 35.2.3: مخصصات للاستخدامات

بآلاف الدراهم	2022	2021	التغير %
(منها)			
مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	265 228	308 369	-14
المباني ⁽¹⁾	121 457	111 696	9
الأثاث والمعدات	114 431	164 247	-30
أصول ثابتة أخرى مجسدة	-	-	-
أصول ثابتة غير مجسدة	29 340	32 426	-10
مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات	10 080	5 035	100
المجموع	283 535⁽²⁾	325 097	-13

⁽¹⁾ بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

أنهت مخصصات المؤونات عن فقدان قيمة سندات التوظيف سنة 2022 برصيد قدره 2 940 197 ألف درهم مقابل 484 089 ألف درهم سنة من قبل، ما يعكس انخفاض قيمة هذه المحفظة بالنظر إلى الارتفاع الهام لأسعار السندات السيادية الأمريكية وفي منطقة الأورو.

جدول 36.2.3: مخصصات للمؤونات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 31/12/2021	المخصصات	عمليات استرجاع	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 31/12/2022
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	531 378	2 940 197	58 023	-581	3 412 971
قيم ومخزونات مختلفة	7 822	12 180	7 822		12 180
سندات مساهمة مغربية	3 135		60		3 075
سندات مساهمة أجنبية	18 457	2 370	9 037		11 790
مؤونات أخرى ⁽³⁾	5 677	5 668			11 345
مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)	202 635	79 161	36 250		245 546
مؤونات برسم التزامات التقاعد	140 000	60 000	20 000		180 000
مؤونات عن المخاطر	50 635	9 703	4 250		56 088
غرامات عن التأخر في الأداء	262	36	262		36
مؤونات أخرى	389				389
المجموع		3 039 575⁽²⁾	111 191⁽⁴⁾		

⁽²⁾ بما مجموعه 3 323 110 ألف درهم، تمثل مبلغ بند «المخصصات للاستخدامات والمؤونات» في حساب العائدات والتكاليف.

⁽³⁾ تشمل بالأساس المخصصات لديون الزبناء التي تمثل درجة عالية من خطر عدم التحصيل.

⁽⁴⁾ تعادل مبلغ بند «استعادة المؤونات» في حساب العائدات والتكاليف.

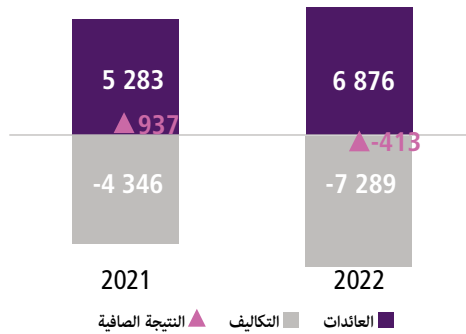
إيضاح رقم 34: تكاليف غير جارية

بلغت التكاليف غير الجارية بنهاية 2022 ما مجموعه 111 468 ألف درهم، تمثل 96 463 ألف درهم منها المساهمة الاجتماعية للتضامن من الأرباح، التي يتم حسابها بناء على 3,5% من النتيجة الصافية للسنة المالية السابقة مقابل 106 939 ألف درهم تم أدائها في 2021 من النتيجة الصافية لسنة 2020.

إيضاح رقم 35: الضريبة على النتيجة

بالنظر إلى وضعية العائدات والتكاليف لسنة 2022 التي أفرزت رصيذا محاسبيا سلبيا بنتيجة ضريبية سلبية، سيتم دفع المساهمة الدنيا للخزينة طبقا للمادة 144 من المدونة العامة للضرائب. وبلغ السعر المطبق 0,40% ذلك أن النتيجة الجارية دون احتساب الاستخدامات إيجابية.

وبالتالي، بلغت المساهمة الدنيا 27 012 ألف درهم بنهاية 2022 مقابل ضريبة على النتيجة بمبلغ 713 824 ألف درهم في متم 2021.

رسم بياني 5.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)

3.3 الإلتزامات تجاه الصناديق الإجتماعية

يستفيد مستخدمو البنك من نظامين داخليين للتقاعد وللتغطية الصحية يحملان على التوالي مسمى «صندوق تقاعد مستخدمي بنك المغرب» و«التعاضدية».

ويضمن صندوق التقاعد لمستخدمي البنك أو لذوي حقوقهم كلا من معاش التقاعد، ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق والمخصصات المشتركة رأسمال-معاش. وتتولى التعاضدية تعويض المصاريف الطبية والدوائية لفائدة مستخدمي البنك وأفراد أسرهم المستحقين.

ويتمتع هذان النظامان بالاستقلالية المحاسبية رغم كونهما لا يتوفران على الشخصية المعنوية.

جدول 1.3.3: التزامات وتمويل الصناديق الاجتماعية

صندوق التعاضدية		صندوق التقاعد لمستخدمي بنك المغرب		بالآلاف الدراهم
2021	2022	2021	2022	
614 659	645 612	3 723 465	3 933 697	الالتزام الإجمالي
481 715	453 433	3 601 092	3 321 428	الأصول المخصصة للتغطية
- 132 944	-192 179	- 122 372	-612 269	الالتزام الصافي ^(*)

^(*) إلتزام صافي للصناديق الاجتماعية تم تمويله بشكل جزئي في متم 2022، في حدود 180 000 ألف درهم (انظر الإيضاح رقم 12 من الحويلة).

يتم احتساب التزامات التقاعد والمرض وفقا للمعايير الاكتوارية، من خلال استخدام طريقة وحدات الاقتراض المتوقعة التي تأخذ بعين الاعتبار تطور الرواتب، وإعادة تقييم المعاشات واحتمالية تلقي الخدمة.

وتخضع المعطيات والفرضيات المعتمدة في عمليات التقييم الاكتوارية وكذا التزامات التقاعد والمرض للموافقة من لدن إكتواري مستقل.

ويندرج تدبير أصول الصناديق الاجتماعية في إطار التخصيص الاستراتيجي، الذي يحدد توزيعا حسب فئة الأصول، أخذا بالاعتبار أهداف نظامي التقاعد والتغطية الصحية سواء من حيث المرودودية أو المخاطر.

وطبقا لأحكام ميثاق تسيير الصناديق الاجتماعية، يتم إعداد تقرير سنوي يتضمن من جهة نتائج الحويلة الإكتوارية المنجزة داخليا والتي تمت الموافقة عليها والمصادقة عليها من طرف إكتواري مستقل ومن جهة أخرى، الإنجازات من حيث التدبير المالي لأصول التغطية. وتتم موافاة لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بهذا التقرير لتدارسه والمصادقة عليه وتعرض القرارات الناجمة عنه على مصادقة مجلس البنك.

4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2022

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأى

طبقاً للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب المرفقة بهذا التقرير، والتي تتضمن الحصيلة للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2022، حساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية. وطبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5.379.152 ألف درهم مغربي وخسارة صافية بمبلغ 412 850 - ألف درهم مغربي.

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية وكذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2022 وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها في المغرب.

أساس ابداء الرأى

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير المتفق عليها بالمغرب، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن البنك وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين بالمغرب، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن إدارة البنك هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير المعمول بها في المغرب، وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للسماح بإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة البنك مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للبنك.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتمخدة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير أو محذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من طرف البنك.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعلومات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 22 مارس 2023

مراقب الحسابات
Deloitte Audit

السيدة سكيمة بنسودة قرشي

5.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 21 مارس 2023، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2022.



الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2022**	2021*	2020*	
الاقتصاد العالمي⁽¹⁾			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
3,4	6,3	-2,8	العالم
3,5	5,4	-6,1	منطقة الأورو
2,1	5,9	-2,8	الولايات المتحدة الأمريكية
4,0	7,6	-11,0	بريطانيا
2,9	5,0	-3,3	البرازيل
3,0	8,4	2,2	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)			
8,7	4,7	3,2	العالم
8,4	2,6	0,3	منطقة الأورو
8,0	4,7	1,3	الولايات المتحدة الأمريكية
9,1	2,6	0,9	بريطانيا
9,3	8,3	3,2	البرازيل
1,9	0,9	2,5	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)			
6,8	7,8	8,0	منطقة الأورو
3,6	5,4	8,1	الولايات المتحدة الأمريكية
3,7	4,5	4,6	بريطانيا
7,9	11,1	14,2	البرازيل
4,2	4,0	4,2	الصين
الاقتصاد الوطني⁽²⁾			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسر السنة الماضية (التغير السنوي بالنسبة المئوية)			
1,3	8,0	-7,2	الناتج الداخلي الإجمالي
3,1	6,7	-7,1	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
3,0	6,3	-6,9	القيمة المضافة غير الفلاحية
3,9	10,3	-8,3	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات
-12,9	19,5	-8,1	القيمة المضافة الفلاحية
-0,7	6,9	-5,6	الاستهلاك النهائي للأسر
3,3	7,2	-0,6	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
-6,5	13,8	-11,9	الاستثمارات
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
1 330,2	1 274,7	1 152,5	الناتج الداخلي الإجمالي
1 436,1	1 362,9	1 222,7	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
26,8	28,2	27,6	الإدخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
30,3	30,5	28,8	نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-47,0	-29,9	-13,4	متطلبات التمويل
-3,5	-2,3	-1,2	متطلبات التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي. صندوق النقد الدولي إبريل 2023.

(2) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

2022**	2021*	2020*	
الاقتصاد الوطني			
الشغل و البطالة			
44,3	45,3	44,8	معدل النشاط (بالنسبة المئوية)
39,1	39,7	39,4	معدل الشغل (بالنسبة المئوية)
-24	230	-432	صافي مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
11,8	12,3	11,9	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
0,4	3,9	-4,9	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية (التغير بالنسبة المئوية)
الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)			
6,6	1,4	0,7	التضخم
6,6	1,7	0,5	التضخم الأساسي
الحسابات الخارجية			
428,6	329,4	263,1	الصادرات الإجمالية (بدون التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
737,4	528,6	422,9	الواردات الإجمالية (باعتبار التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
23,2	15,6	13,9	عجز الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
170,8	-5,1	-53,7	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
16,0	40,1	4,8	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-3,5	-2,3	-1,2	رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
3,0	2,6	2,3	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
المالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)			
-5,2	-5,9	-7,1	رصيد الميزانية الإجمالي ⁽¹⁾
71,6	69,5	72,2	المبلغ الجاري للدين للخزينة (الدين المباشر)
54,3	53,5	54,9	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخزينة
17,2	16,0	17,3	المبلغ الجاري للدين الخارجي للخزينة
31,8	29,8	32,7	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام
النقد والظروف النقدية			
-80,9	-70,8	-90,3	الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)
2,50	1,50	1,50	سعر الفائدة الرئيسي ⁽²⁾ (بالنسبة المئوية)
4,50	4,44	4,42	أسعار الفائدة على القروض ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
2,50	1,50	1,50	سعر الفائدة ما بين البنوك ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
337,65	330,83	320,57	الأصول الاحتياطية الرسمية (بملايير الدراهم) ⁽²⁾
5,4	5,3	7,1	الأصول الاحتياطية الرسمية بالأشهر من الواردات ⁽²⁾
7,5	2,6	4,7	القروض البنكية (التغير بالنسبة المئوية)
7,9	2,9	4,2	القروض البنكية للقطاع غير المالي (التغير بالنسبة المئوية)
8,4	8,6	8,4	نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)
1 685,1	1 560,8	1 485,1	الكتلة النقدية (م3) (بملايير الدراهم)
-4,0	1,3	1,3	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)

(*) أرقام مراجعة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.

(**) أرقام مؤقتة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.

(1) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.

(2) إلى متم شهر دجنبر.

(3) معدل المتوسط المرجح إلى متم شهر دجنبر.

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) و بنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية

(التغيرات بالنسبة المئوية)

2022**	2021*	2020*	2019	2018	
					الناتج الداخلي الإجمالي
1,3	8,0	-7,2	2,9	3,1	
					القطاع الأولي
-12,7	19,0	-7,1	-3,9	4,5	
-12,9	19,5	-8,1	-5,0	5,6	الزراعة والاستغلال الغابوي
-9,7	9,9	12,2	13,8	-12,5	الصيد وتربية الأحياء المائية
					القطاع الثانوي
-1,7	7,1	-5,2	4,1	3,1	
-9,4	7,3	2,6	2,3	-0,8	صناعة الاستخراج المعدني
0,3	7,8	-7,4	3,4	3,2	الصناعة التحويلية
-3,2	7,5	-1,3	14,7	8,8	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات
-3,6	4,7	-4,1	0,5	1,3	البناء
					القطاع الثالثي
5,4	5,8	-7,9	3,9	2,9	
0,4	8,2	-6,6	2,1	-0,2	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
3,8	10,5	-28,5	5,5	-0,5	النقل والتخزين
53,7	15,4	-54,6	3,6	6,2	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
2,6	-1,5	5,1	2,5	3,5	الإعلام والاتصال
7,0	4,8	0,6	5,3	1,9	الأنشطة المالية والتأمينات
1,4	2,9	-0,8	1,8	3,2	الأنشطة العقارية
5,4	9,6	-13,4	8,3	6,1	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
4,2	5,1	5,3	6,6	3,9	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
5,5	3,6	0,8	2,0	4,1	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
2,7	5,0	-23,2	0,2	1,5	خدمات أخرى
					القيمة المضافة الإجمالية
1,0	7,8	-7,0	3,0	3,1	
					الناتج الداخلي غير الفلاحي
3,1	6,7	-7,1	3,8	2,8	
					القيمة المضافة غير الفلاحية
3,0	6,3	-6,9	4,0	2,8	
					صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات
3,9	10,3	-8,3	2,3	2,4	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

2022**	2021*	2020*	2019	2018	
1 330 158	1 274 727	1 152 477	1 239 836	1 195 237	الناتج الداخلي الإجمالي
137 426	152 911	122 896	134 428	135 128	القطاع الأولي
130 299	143 963	117 094	127 851	127 084	الفلاحة والاستغلال الغابوي
7 127	8 948	5 802	6 577	8 044	الصيد وتربية الأحياء المائية
338 886	328 875	300 147	313 058	301 694	القطاع الثانوي
38 297	24 298	16 659	20 392	20 789	صناعة الاستخراج المعدني
199 747	192 034	174 916	183 041	177 736	الصناعة التحويلية
28 101	45 360	44 343	42 938	37 031	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات
72 741	67 183	64 229	66 687	66 138	البناء
724 634	661 711	613 006	663 041	634 322	القطاع الثالثي
151 084	129 930	111 643	122 214	119 305	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
36 820	37 264	33 754	43 097	38 724	النقل والتخزين
41 736	26 501	23 416	50 617	48 214	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
32 950	32 112	32 727	31 249	30 286	الإعلام والاتصال
59 809	56 578	51 956	52 094	52 304	الأنشطة المالية والتأمينات
93 209	89 957	86 599	86 344	82 619	الأنشطة العقارية
64 472	56 924	51 623	59 112	54 407	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
132 153	126 029	119 152	112 999	105 827	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
96 469	91 233	87 739	86 816	84 471	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
15 932	15 183	14 397	18 499	18 165	خدمات أخرى
1 200 946	1 143 497	1 036 049	1 110 527	1 071 144	القيمة المضافة الإجمالية
1 199 859	1 130 764	1 035 383	1 111 985	1 068 153	الناتج الداخلي غير الفلاحي
1 070 647	999 534	918 955	982 676	944 060	القيمة المضافة غير الفلاحية
129 212	131 230	116 428	129 309	124 093	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات والأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

% التغير		2022**	2021*	2020*	2019	2018	
2022** 2021	2021* 2020						
							الموارد
4,3	10,6	1 330 158	1 274 727	1 152 477	1 239 836	1 195 237	الناتج الداخلي الإجمالي
38,4	23,4	748 962	541 101	438 514	519 554	519 049	واردات السلع والخدمات
							الاستعمالات
8,2	11,7	813 450	751 470	672 606	723 177	702 020	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
5,5	8,3	255 627	242 213	223 638	225 389	215 092	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
9,7	21,3	10 912	9 949	8 204	8 799	8 700	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
7,5	11,0	360 825	335 620	302 245	337 145	332 976	التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت
-22,8	86,6	39 746	51 484	27 596	40 024	48 798	التغير في المخزونات
20,7	15,6	2 521	2 089	1 807	2 158	2 370	صافي اقتناء النفائس
40,9	19,2	596 039	423 003	354 895	422 698	404 330	صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه

(بملايين الدراهم)

% التغير		2022**	2021*	2020*	2019	2018	
2022** 2021	2021* 2020						
4,3	10,6	1 330 158	1 274 727	1 152 477	1 239 836	1 195 237	الناتج الداخلي الإجمالي
7,5	59,8	-18 929	-17 606	-11 018	-18 673	-17 982	الدخل الخارجي الصافي
4,3	10,1	1 311 229	1 257 121	1 141 459	1 221 163	1 177 255	الدخل الوطني الإجمالي
18,1	30,3	124 889	105 776	81 200	73 111	74 333	التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج
5,4	11,5	1 436 118	1 362 897	1 222 659	1 294 274	1 251 588	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
7,6	11,0	1 079 989	1 003 632	904 448	957 365	925 812	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
8,2	11,7	813 450	751 470	672 606	723 177	702 020	للإدارات العمومية
5,5	8,3	255 627	242 213	223 638	225 389	215 092	للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
9,7	21,3	10 912	9 949	8 204	8 799	8 700	الإدخار الوطني الإجمالي
-0,9	12,9	356 129	359 265	318 211	336 909	325 776	

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار و الإيداع بالأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

% التغير		2022**	2021*	2020*	2019	2018	
2022** 2021	2021* 2020						
-0,9	12,9	356 129	359 265	318 211	336 909	325 776	الموارد
-	-	0	0	3	0	0	الإيداع الوطني الإجمالي تحويلات صافية بالرساميل
							الاستثمارات
7,5	11,0	360 825	335 620	302 245	337 145	332 976	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
-22,8	86,6	39 746	51 484	27 596	40 024	48 798	التغير في المخزونات
20,7	15,6	2 521	2 089	1 807	2 158	2 370	صافي اقتناء النفائس
56,9	122,8	-46 963	-29 928	-13 434	-42 418	-58 368	قدرة إحتياجات التمويل

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف الهكتار / الإنتاج بملايين قنطار، والمردود بالقنطار/هكتار)

الموسم الفلاحي 2022 - 2021			الموسم الفلاحي 2021 - 2020			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
10	34	3 574	24	103	4 354	الحبوب الرئيسية
12	19	1 602	27	51	1 877	القمح الطري
10	8	834	25	25	988	القمح الصلب
6	7	1 137	19	28	1 489	الشعير
4	1	224	19	3	156	القطاني
327	75	228	316	75	238	زراعات الخضر

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات.

جدول م 7.2 إنتاج الكهرباء

(جيجاواط ساعة)

% التغير	2022*	2021	2020	2019	
2022 2021					
0,4	41 420	41 260	38 755	40 348	الإنتاج المحلي الصافي⁽¹⁾
2,4	33 669	32 866	31 045	32 214	الطاقة الحرارية
-44,0	679	1 213	1 290	1 654	الطاقة المائية
5,3	5 292	5 024	4 516	4 634	الطاقة الريحية
-21,0	1 452	1 839	1 546	1 581	الطاقة الشمسية
-	1 397	-163	232	-928	رصيد مبادلات الكهرباء^(**)

(1) الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يمثل مساهمة الأغير.

(*) أرقام مراجعة.

(**) الفرق بين الواردات و الصادرات.

المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 8.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

(أساس 100:2015)

التغير % 2022 2021	2022	2021	القطاع و الفرع
-18,6	115,2	141,6	الصناعات الاستخراجية
3,0	103,6	100,6	استخراج خامات المعادن
-19,4	115,8	143,7	صناعات استخراجية أخرى
0,8	114,1	113,2	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول
4,7	131,4	125,5	الصناعات الغذائية
10,5	103,2	93,4	صناعة المشروبات
10,3	106,7	96,7	صناعة منتجات التبغ
-0,9	90,1	90,9	صناعة النسيج
-0,1	97,9	98,0	صناعة الملابس
16,7	75,4	64,6	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)
1,6	86,7	85,3	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب و الحلفاء
-6,1	115,4	122,9	صنع الورق والورق المقوى
16,9	128,0	109,5	الطباعة ونسخ التسجيلات
-8,4	135,4	147,8	صناعة كيميائية
11,3	128,6	115,5	الصناعة الصيدلانية
0,2	122,1	121,9	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك
-7,9	92,2	100,1	صنع منتجات أخرى غير معدنية
10,1	100,4	91,2	التعدين
-5,9	90,1	95,7	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات
7,0	88,7	82,9	صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات إلكترونية و بصرية
7,3	115,2	107,4	صنع الأجهزة الكهربائية
-1,5	113,9	115,6	صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر
12,7	124,7	110,6	صناعة السيارات
3,7	117,3	113,1	صنع وسائل النقل الأخرى
8,3	92,6	85,5	صنع الأثاث
1,4	86,5	85,3	صناعات تحويلية أخرى
-15,3	94,9	112,1	إصلاح وتركيب الآلات و المعدات
0,3	132,0	131,6	إنتاج و توزيع الكهرباء

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 9.2 السياحة

التغير % 2022 2021	2022	2021	2020	2019	
192,0	10 868 857	3 721 702	2 777 802	12 932 260	مجموع السياح الوافدين
294,3	5 064 774	1 284 335	1 407 994	7 043 006	السياح الأجانب المقيمين
334,9	3 799 334	873 634	1 002 807	5 004 616	دول الاتحاد الأوروبي
204,8	1 505 443	493 933	412 179	1 990 813	فرنسا
806,2	901 672	99 495	200 136	880 818	إسبانيا
340,2	171 219	38 894	79 077	413 384	ألمانيا
753,9	481 905	56 435	113 258	551 499	المملكة المتحدة
356,1	239 879	52 588	57 105	351 916	إيطاليا
282,3	326 191	85 330	93 912	466 595	دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي
305,2	383 873	94 741	99 063	603 885	أمريكا
244,8	231 006	66 991	54 103	346 702	الولايات المتحدة
267,9	71 685	19 485	21 305	131 497	كندا
593,5	22 309	3 217	9 596	47 113	البرازيل
114,0	161 552	75 487	47 311	198 454	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
154,3	117 656	46 265	49 240	227 281	المغرب العربي
89,7	163 992	86 466	53 779	188 792	إفريقيا باستثناء المغرب العربي
343,7	92 485	20 845	55 974	307 871	آسيا
1 156,6	19 691	1 567	5 908	45 512	بلدان أخرى
138,1	5 804 083	2 437 367	1 369 808	5 889 254	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامن.

جدول م 1.3 الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

2022	2021	2020	
27 502	27 127	26 750	السكان في سن النشاط
12 191	12 280	11 971	السكان النشيطون
7 591	7 511	7 291	الوسط الحضري
4 599	4 770	4 680	الوسط القروي
44,3	45,3	44,8	معدل النشاط
41,9	42,3	41,9	الوسط الحضري
49,1	50,9	50,0	الوسط القروي
39,1	39,7	39,4	نسبة التشغيل
35,3	35,1	35,3	الوسط الحضري
46,5	48,4	47,0	الوسط القروي
11,8	12,3	11,9	معدل البطالة
			حسب مكان الإقامة
15,8	16,9	15,8	الوسط الحضري
5,2	5,0	5,9	الوسط القروي
			حسب الجنس
10,3	10,9	10,7	ذكور
17,2	16,8	16,2	إناث
			حسب فئات السن
32,7	31,8	31,2	15 إلى 24 سنة
19,2	19,6	18,5	25 إلى 34 سنة
6,4	7,0	6,9	35 إلى 44 سنة
3,3	3,8	4,0	45 سنة فما فوق
			حسب المستوى التعليمي
4,2	4,6	5,6	غير الحاصلين على شهادة
18,6	19,6	18,5	الحاصلون على شهادة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 بنية التوظيف القطاعي⁽¹⁾

خلق فرص الشغل (بالآلاف)	التغيرات بنقط الأساس	بنية (%)		
		2022	2021	
-24	-	10 749	10 772	المجموع (بالآلاف)
-215	-1,9	29,3	31,2	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
28	0,3	12,0	11,7	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
-1	0,0	11,2	11,2	البناء والأشغال العمومية
164	1,6	47,4	45,8	الخدمات

(1) بهم تشغيل الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 معدل النشاط، الشغل والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

معدل البطالة			نسبة التشغيل			معدل النشاط			السنة	
المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري		
10,4	3,2	15,5	44,6	55,7	38,4	49,8	57,6	45,4	2021	طنجة-تطوان-الحسيمة
9,7	3,4	14,1	45,2	56,2	39,1	50,1	58,2	45,6	2022	
18,1	11,9	20,8	34,8	41,7	32,2	42,5	47,4	40,7	2021	الجهة الشرقية
17,4	12,4	19,4	34,7	39,8	32,9	42,0	45,4	40,8	2022	
13,4	4,7	18,9	36,6	45,9	31,8	42,3	48,1	39,2	2021	فاس-مكناس
13,5	5,3	18,7	36,5	45,7	31,8	42,2	48,3	39,1	2022	
12,2	5,3	15,1	38,8	47,5	35,8	44,2	50,2	42,2	2021	الرباط-سلا-القنيطرة
11,0	4,2	13,8	39,5	48,5	36,4	44,3	50,6	42,2	2022	
9,6	5,5	14,4	40,2	49,3	32,3	44,4	52,2	37,7	2021	بني ملال-خنيفرة
10,5	6,3	15,3	37,8	45,5	31,2	42,2	48,6	36,8	2022	
14,6	4,3	18,2	40,8	55,7	36,7	47,7	58,3	44,8	2021	الدار البيضاء-سطات
13,8	5,0	16,7	40,3	53,4	36,8	46,7	56,2	44,2	2022	
7,6	3,2	13,9	43,2	49,4	36,1	46,8	51,0	41,9	2021	مراكش-آسفي
6,9	3,2	11,8	41,9	46,7	36,5	45,0	48,2	41,4	2022	
9,6	6,4	16,0	39,4	43,6	32,3	43,6	46,6	38,5	2021	درعة-تفيلالت
9,7	7,6	13,8	37,0	39,8	32,4	41,0	43,1	37,6	2022	
11,3	5,9	14,4	36,6	38,4	35,6	41,3	40,8	41,6	2021	سوس-ماسة
11,4	6,6	13,9	34,0	33,5	34,2	38,3	35,9	39,7	2022	
20,1	10,5	22,9	35,5	46,1	33,0	44,5	51,5	42,8	2021	جهات الجنوب
20,1	10,3	22,9	35,5	46,3	33,0	44,5	51,6	42,8	2022	
12,3	5,0	16,9	39,7	48,4	35,1	45,3	50,9	42,3	2021	المجموع
11,8	5,2	15,8	39,1	46,5	35,3	44,3	49,1	41,9	2022	

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 14 التخصم
(التغير السنوي %)

(الأساس = 100 2017)

التخصم														الفترة			
التخصم الأساسي															المقياس العام		
مواد و خدمات أخرى (1)	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة (1)	المواصلات	النقل (2)	الصحة (1)	أثاث ومعدات	الصيانة العادية للمساكن	الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى (1)	الملابس والأحذية	المتنجات المدرجة في التخصم الأساسي	المنتجات المقتناة والأسعار	الوقود وزيوت التشحيم			المواد الغذائية المعقاة والأسعار	
24	1,0	1,6	1,1	-0,2	1,7	2,2	1,1	1,6	1,6	1,9	1,8	1,7	1,2	12,9	-1,3	1,4	2021
0,6	0,6	1,7	-0,6	0,0	1,1	1,6	0,5	1,3	1,3	0,4	-0,3	0,4	2,1	-11,5	-2,4	0,0	يناير
0,6	0,8	1,7	-0,2	-0,1	0,9	1,7	0,5	1,1	1,1	0,7	0,0	0,5	1,9	-4,7	-2,8	0,3	فبراير
0,9	0,9	1,7	0,1	-0,1	1,0	2,0	0,5	1,5	1,5	1,0	0,0	0,6	1,8	4,6	-6,1	0,1	مارس
1,4	0,9	1,7	0,2	-0,1	1,4	2,2	0,7	1,5	1,5	1,6	0,1	0,8	1,8	23,6	0,4	1,4	أبريل
1,5	1,1	1,7	1,0	-0,2	1,0	1,8	0,8	1,7	1,7	1,9	0,3	0,9	1,8	25,6	3,5	1,9	ماي
1,7	1,1	1,8	1,0	-0,3	1,2	2,0	0,9	1,7	1,7	2,1	0,7	1,1	1,4	17,7	0,9	1,5	يونيو
2,9	1,3	1,8	1,1	-0,3	1,6	2,0	1,1	1,7	1,7	2,1	1,4	1,5	0,9	13,6	6,2	2,2	يوليو
2,7	1,3	1,8	1,4	-0,4	1,3	2,0	1,2	1,9	1,9	2,4	1,4	1,6	1,2	13,7	-4,5	0,8	أغسطس
3,0	1,2	1,3	1,5	-0,4	1,9	2,2	1,4	1,9	1,9	2,5	3,9	2,6	0,7	15,7	-6,6	1,2	سبتمبر
4,4	1,0	1,4	2,1	-0,4	2,3	2,9	1,5	1,9	1,9	3,0	4,6	3,1	0,2	21,2	-4,6	1,7	أكتوبر
4,4	1,0	1,3	2,2	-0,3	2,6	3,2	2,0	1,9	1,9	3,1	5,0	3,3	0,2	25,2	-0,9	2,6	نوفمبر
4,5	1,0	1,3	3,4	-0,2	3,1	2,1	2,4	2,1	2,1	3,0	5,5	3,6	0,1	19,9	3,1	3,2	ديسمبر
3,5	2,8	2,2	5,7	0,3	4,4	2,1	5,1	2,3	2,3	4,8	11,9	6,6	-0,1	42,3	11,1	6,6	2022
4,4	1,5	1,3	2,8	-0,2	3,2	1,9	2,7	2,3	2,3	3,1	6,0	3,9	0,3	18,3	1,3	3,1	يناير
4,6	1,2	1,3	2,8	0,0	3,3	1,9	3,1	2,5	2,5	3,2	7,2	4,4	-0,1	22,0	2,9	3,6	فبراير
4,4	1,2	1,3	2,6	0,0	3,0	1,8	3,3	2,3	2,3	3,7	8,2	4,8	-0,2	28,6	12,8	5,3	مارس
4,2	1,0	1,3	2,6	0,1	3,2	2,1	3,4	2,3	2,3	4,7	9,9	5,5	-0,2	46,9	9,6	5,9	أبريل
4,4	1,2	1,3	6,4	0,1	4,3	2,7	4,9	1,9	1,9	4,8	12,4	6,7	-0,1	50,3	2,9	5,9	ماي
4,4	2,5	1,3	7,4	0,4	5,0	2,9	5,7	2,1	2,1	5,1	13,9	7,5	0,0	62,1	6,8	7,2	يونيو
3,1	3,1	1,3	7,5	0,4	4,6	2,9	6,0	2,1	2,1	5,4	14,5	7,6	0,0	64,0	9,6	7,7	يوليو
3,2	3,6	1,3	7,7	0,6	5,5	2,4	6,2	2,1	2,1	5,8	14,0	7,5	-0,5	46,8	16,9	8,0	أغسطس
3,5	4,1	3,5	7,9	0,6	5,1	1,9	6,4	2,3	2,3	5,7	12,8	7,4	-0,3	46,1	20,9	8,3	سبتمبر
2,1	4,6	4,2	7,5	0,7	5,6	1,3	6,7	2,2	2,2	5,2	13,5	7,6	0,1	40,0	16,8	8,1	أكتوبر
2,2	4,6	4,5	7,1	0,7	5,4	2,2	6,4	2,5	2,5	5,1	14,6	8,0	0,1	45,3	16,1	8,3	نوفمبر
2,3	5,1	4,5	6,1	0,6	5,6	1,9	6,3	2,4	2,4	5,1	15,5	8,3	0,1	35,5	16,4	8,3	ديسمبر

(1) دون احتساب المنتجات والخدمات المقتناة بسعر.
(2) باستثناء المنتجات والخدمات المقتناة بسعر والوقود و مواد التشحيم.
المصدر: معطيات المدوينة السامية للتخطيط و حسابات بنك المغرب.

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
(التغير السنوي %)

التضخم الأساسي	أسعار السلع غير التجارية	أسعار السلع التجارية	الفترة
1,7	1,4	1,9	2021
0,4	0,3	0,4	يناير
0,5	0,3	0,6	فبراير
0,6	0,6	0,6	مارس
0,8	1,0	0,7	أبريل
0,9	1,2	0,7	ماي
1,1	1,4	1,0	يونيو
1,5	1,8	1,3	يوليو
1,6	1,5	1,7	غشت
2,6	1,9	3,1	شتنبر
3,1	2,4	3,7	أكتوبر
3,3	2,3	4,2	نونبر
3,6	2,3	4,7	دجنبر
6,6	3,1	9,5	2022
3,9	2,3	5,2	يناير
4,4	2,4	6,0	فبراير
4,8	2,4	6,7	مارس
5,5	2,5	7,9	أبريل
6,7	2,7	10,0	ماي
7,5	3,0	11,1	يونيو
7,6	3,0	11,4	يوليو
7,5	2,8	11,4	غشت
7,4	3,5	10,5	شتنبر
7,6	3,6	10,8	أكتوبر
8,0	3,8	11,4	نونبر
8,3	4,1	11,8	دجنبر

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط و حسابات بنك المغرب.

جدول م 3.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
(التغير السنوي %)

التغير % 2022 2021	2022													
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر		
	0,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		
0,2	0,4	0,4	0,4	0,4	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,2	0,4	0,4	0,4	0,4	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,0
12,7	6,3	10,3	11,0	11,3	13,4	13,4	15,1	15,7	15,0	14,3	14,3	14,3	13,8	13,8
13,5	10,8	10,7	12,6	13,2	16,7	16,3	16,0	14,8	14,2	13,1	13,0	13,0	10,5	10,5
2,9	2,3	2,3	2,6	2,6	2,6	4,1	4,1	4,1	4,1	4,1	4,1	4,1	1,4	1,4
6,9	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	0,0
6,8	8,2	8,2	8,7	8,6	8,6	6,8	5,8	5,6	5,5	7,6	5,1	3,7	3,7	3,7
2,6	4,1	3,4	4,0	3,6	3,7	2,2	3,0	1,8	0,7	2,4	1,2	0,6	0,6	0,6
3,8	6,0	6,0	6,0	6,0	6,0	4,9	4,9	4,9	1,2	-0,1	0,0	0,0	0,0	0,0
11,5	12,8	12,9	12,9	12,4	13,0	13,6	14,7	14,4	14,5	11,0	2,0	2,0	3,9	3,9
3,2	6,3	6,3	6,3	6,3	6,3	5,8	1,6	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,7	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,0	1,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
37,3	7,1	28,4	28,6	28,9	37,3	37,0	47,2	48,4	46,1	49,7	53,2	53,2	53,2	53,2
-0,7	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	-0,8	0,0
2,8	4,9	5,0	5,0	2,9	2,8	3,8	3,7	3,7	0,9	0,8	1,3	-1,4	-1,4	-1,4
4,0	4,8	5,3	5,6	5,8	5,7	4,8	4,7	4,2	3,8	2,2	0,9	1,0	1,0	1,0
17,9	4,0	5,6	7,9	10,1	12,2	17,9	18,9	36,7	41,7	19,1	23,5	26,8	26,8	26,8
3,5	2,1	2,1	3,9	4,0	3,9	3,9	4,0	4,3	4,3	4,2	3,0	3,0	3,0	3,0
1,0	0,6	0,6	0,4	0,3	0,3	0,2	0,1	1,4	1,4	2,0	2,1	2,0	2,0	2,0
6,7	4,0	3,9	3,8	4,0	4,3	4,3	9,1	10,1	10,2	10,6	8,6	8,9	8,9	8,9
1,4	4,8	4,8	1,8	1,6	1,6	1,5	1,1	0,5	0,2	0,1	-0,4	-0,5	-0,5	-0,5
3,6	4,7	4,7	4,7	4,5	4,5	4,5	3,2	3,2	2,2	2,2	2,2	2,2	2,2	2,2
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
3,8	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,7	4,2	4,2	4,2	4,8	0,0	0,0	0,0	0,0
0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر: المديرية السامية للتخطيط.

جدول م 15 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بألاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	النسبة ب % 2022**		التغير		2022**		2021*		
	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
			%	مطلق					
100,0	100,0	39,5	208 870	4,0	2 448	737 441	62 920	528 571	60 472
11,8	21,7	44,9	26 867	15,5	1 836	86 734	13 675	59 868	11 839
29,9	43,9	81,2	11 604	28,7	1 339	25 898	6 008	14 294	4 669
9,1	11,4	33,7	1 998	4,6	69	7 924	1 562	5 926	1 493
8,9	15,3	27,5	1 672	-3,4	-75	7 746	2 097	6 074	2 172
8,1	11,8	22,5	1 289	-5,8	-99	7 008	1 609	5 719	1 708
3,7	6,0	330,8	2 457	168,3	513	3 199	817	743	305
3,3	1,1	8,2	216	5,0	7	2 846	153	2 630	146
3,0	0,6	39,5	737	23,2	15	2 603	82	1 866	66
2,6	0,4	24,1	430	8,5	5	2 219	61	1 789	57
31,5	9,4	31,0	6 463	5,0	62	27 290	1 285	20 827	1 224
20,8	42,1	102,1	77 395	7,0	1 726	153 187	26 458	75 792	24 733
49,9	28,2	112,3	40 388	7,7	536	76 369	7 462	35 980	6 926
17,2	18,5	50,9	8 869	39,6	1 389	26 302	4 893	17 433	3 504
15,8	45,6	128,3	13 606	-3,0	-369	24 213	12 054	10 607	12 422
17,2	7,7	123,5	14 532	9,0	169	26 304	2 049	11 772	1 880
2,7	2,7	28,3	4 405	-3,6	-63	19 979	1 676	15 575	1 739
40,6	31,3	40,6	2 345	3,6	18	8 120	525	5 775	506
14,9	32,6	1,1	34	-10,5	-64	2 981	546	2 948	609
8,0	3,9	26,9	336	92,5	31	1 588	65	1 252	34
6,4	4,7	62,8	491	11,7	8	1 274	78	783	70
4,7	1,1	17,1	138	0,1	0	945	18	807	18
25,4	26,6	26,5	1 061	-11,4	-57	5 071	445	4 010	502
3,3	11,7	74,0	10 326	-2,5	-193	24 278	7 381	13 952	7 573
77,3	84,9	74,8	8 029	-6,7	-452	18 768	6 264	10 739	6 716
14,8	9,8	76,2	1 557	40,0	206	3 602	722	2 045	516
7,9	5,3	63,3	740	15,7	53	1 907	394	1 168	341

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

(***) تظل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 15 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير				2022**		2021*		المنتجات نصف مصنعة
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
		%	مطلق	%	مطلق					
23,0	17,4	46,5	53 831	-6,9	-818	169 685	10 955	115 854	11 772	البلاستيك واللدائن المتنوعة
12,8	9,0	34,4	5 544	12,7	111	21 677	983	16 133	873	الأمونيك
12,6	17,2	209,3	14 480	14,0	231	21 397	1 885	6 917	1 654	المواد الكيميائية
9,9	20,0	35,0	4 373	-26,3	-780	16 873	2 186	12 500	2 966	الورق والورق المقوى والمنتجات من الورق والورق المقوى
5,9	7,2	48,7	3 266	20,8	136	9 967	788	6 702	652	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس
4,8	0,8	32,1	2 000	16,9	13	8 221	88	6 221	76	المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)
3,4	3,9	73,0	2 429	22,3	78	5 757	427	3 328	350	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبكية
3,1	0,0	91,8	2 551	31,8	0	5 329	1	2 778	1	الأسمدة الطبيعية والكيميائية
3,1	4,3	58,8	1 918	7,2	31	5 179	467	3 260	436	المنيويم خام وخرده ومسحوق الألمنيوم
2,9	5,5	71,4	2 050	-28,4	-240	4 921	606	2 871	846	أكسوارارات الأنيبيب و البناء المعدنية
2,6	1,4	54,9	1 583	16,2	22	4 466	154	2 883	133	أسلاك وكابلات الكهربائية
2,5	1,1	67,9	1 721	25,7	25	4 257	123	2 536	98	منتجات نصف مصنعة من الحديد، أو الفولاذ غير السبكية.
2,2	0,4	40,2	1 081	19,7	7	3 771	43	2 690	36	خشب جاهز ومواد خشبية
2,2	4,8	-27,8	-1 441	-41,6	-374	3 737	525	5 177	899	منتجات نصف مصنعة أخرى
2,2	3,8	38,3	1 020	12,1	45	3 683	418	2 663	373	المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
29,7	20,6	28,7	11 255	-5,1	-122	50 450	2 260	39 195	2 382	الأدوات والآلات الفلاحية
0,2	0,0	-12,4	-227	-23,8	-9	1 598	29	1 825	38	أدوات الحرث والجرارات الآلية
70,3	72,6	-13,2	-171	-25,9	-7	1 123	21	1 294	28	غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
28,7	26,8	-9,2	-47	-17,3	-2	459	8	506	9	المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي
1,0	0,6	-36,4	-9	-21,4	0	16	0	25	0	أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية
18,9	1,5	19,8	23 059	1,9	19	139 704	973	116 646	954	محركات المكبس ومحركات أخرى وأجزاءها
10,7	0,4	57,4	5 460	26,5	1	14 976	4	9 515	3	الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء
9,5	9,2	31,2	3 146	21,0	16	13 225	90	10 079	74	آلات وأجهزة متنوعة
8,0	6,1	39,0	3 133	25,2	12	11 159	60	8 026	48	أجهزة لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات
7,5	8,4	2,5	258	-9,4	-8	10 505	81	10 247	90	
7,5	3,0	13,2	1 226	-1,9	-1	10 481	29	9 255	30	

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 (***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استهلاكه، وحصة كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع.
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 15 الواردات حسب أبرز المنتجات (نهاية)

(الوزن بآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	القيمة بـ 2022***		التغير			2022**		2021*	
	الوزن	القيمة	الوزن	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
				%	مطلق				
5,5	8,4	12,7	868	0,2	0	7 713	82	6 845	81
4,3	0,4	-6,7	-433	-7,3	0	6 066	4	6 499	4
3,0	3,9	7,0	274	-13,1	-6	4 195	38	3 922	44
2,8	8,0	5,2	191	-4,3	-4	3 904	78	3 713	82
2,7	0,4	58,5	1 383	33,0	1	3 749	4	2 366	3
2,6	0,4	13,7	432	-12,8	-1	3 587	4	3 155	5
2,4	0,8	14,4	416	8,8	1	3 301	8	2 885	7
2,2	0,9	17,0	447	4,9	0	3 075	9	2 628	8
1,9	1,5	79,4	1 154	32,7	4	2 608	14	1 454	11
29,5	48,1	14,2	5 103	0,8	4	41 161	468	36 058	464
19,3	2,8	10,2	13 098	-2,7	-50	142 006	1 774	128 908	1 824
17,0	15,9	22,4	4 411	-5,2	-16	24 138	282	19 727	298
13,5	8,5	3,9	721	-4,0	-6	19 223	151	18 502	158
8,0	6,1	26,7	2 398	17,6	16	11 364	108	8 966	92
6,1	0,5	-34,3	-4 508	2,1	0	8 616	10	13 124	9
5,4	7,4	24,9	1 520	8,6	10	7 624	131	6 104	121
4,9	5,7	0,6	40	-14,5	-17	7 016	102	6 976	119
3,4	6,3	29,8	1 121	3,0	3	4 875	112	3 755	109
2,8	2,1	7,1	261	-11,3	-5	3 906	37	3 645	42
2,4	3,0	15,8	467	-2,8	-2	3 419	53	2 952	55
2,4	1,0	26,4	712	7,4	1	3 415	17	2 702	16
2,0	1,6	17,1	404	-2,6	-1	2 769	28	2 365	29
1,9	0,8	5,1	131	-7,3	-1	2 704	15	2 573	16
30,2	41,0	14,4	5 419	-4,4	-34	42 936	727	37 517	761
0,0	0,0	76,4	116	26,4	0	268	0	152	0

(*) أرقام مراجعة.
 (***) أرقام مؤقتة.
 (***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

القيمة	التغير		2022**		2021*		الوزن
	القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	
	%	مطلق					
100,0	30,1	99 207	-13,3	-4 599	329 405	34 576	إجمالي الصادرات
17,5	19,4	12 228	8,3	354	62 990	4 273	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ
14,3	2,4	-740	-18,9	-26	11 493	137	القشريات والخريجات والمحار
13,8	16,0	2 699	17,3	109	7 711	631	الطماطم الطازجة
11,6	4,2	1 440	1,6	3	8 750	190	مستحضرات ومصبرات السمك والقشريات
8,5	12,8	906	4,2	24	6 383	567	الخضروات الطازجة ، المجعدة أو في الماء المالح
7,6	3,6	27,1	24,8	33	5 695	134	الفراولة والتوت
7,3	13,6	699	3,4	21	4 819	608	الحوامض
7,1	8,0	1 032	11,6	38	4 297	332	أسماك طرية أو ملحقة أو مجففة أو مبخنة
6,6	3,1	987	37,3	39	3 997	104	فواكه طرية أو مجففة أو مجعدة أو ملحقة
23,1	36,4	3 992	7,2	113	13 404	1 570	مواد غذائية أخرى
1,0	1,0	2 010	50,8	99	2 317	196	منتجات الطاقة وزيوت التشحيم
86,3	94,6	2 108	59,9	104	1 628	174	زيوت النفط و زيوت التشحيم
13,7	5,4	-98	-24,0	-5	689	21	مواد طاقية أخرى
2,0	1,0	1 309	13,7	35	7 261	255	المنتجات الخام من أصل نباتي وحيواني
26,8	11,8	-474	-15,6	-6	2 774	41	نباتات وأجزاء النباتات
18,9	15,8	1 033	52,7	16	587	30	الشحوم والزيوت السمكية
9,6	11,4	213	6,0	2	611	31	زيت الزيتون الخام والمكرر
9,1	14,2	33	165,7	26	750	16	المنتجات الحيوانية الثانوية غير الصالحة للأكل
8,2	11,1	282	4,2	1	421	31	زيت فول الصويا الخام أو المكرر
5,7	0,2	66	-10,3	-0	422	1	أصماغ وراتنجات وعصارات ومستخلصات نباتية أخرى
5,1	0,7	-81	-84,9	-12	519	14	الزيوت النباتية الأخرى الخام أو المكررة
3,2	3,3	41	4,0	0	236	9	النباتات الحية ومنتجات زراعة الأزهار
13,3	31,3	197	10,1	8	941	82	منتجات خام أخرى من أصل نباتي وحيواني
5,2	32,4	5 645	-29,5	-4 072	16 493	13 780	المنتجات الخام من أصل معدني
60,5	54,8	4 447	-46,1	-4 545	8 943	9 865	الفوسفات
12,2	1,0	417	-3,5	-3	2 288	98	الخرقة، النفايات، بقايا مشتقة من النحاس ، الحديد و الصلب وغيرها
7,4	1,3	-24	-4,2	-5	1 634	130	النحاس
5,3	12,1	289	6,8	74	888	1 103	كبريتات الباريوم
14,6	30,8	515	15,8	407	2 717	2 584	مواد أخرى من أصل معدني

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تدل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تبع و نهاية)

(الوزن بالألف الأطنان/القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير				2022**		2021*	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
29,2	45,4	37,6	34 152	-8,3	-1 229	125 047	13 616	90 895	14 845
63,4	69,9	53,9	27 755	-11,8	-1 269	79 266	9 520	51 511	10 788
18,3	15,1	15,2	3 010	-2,3	-49	22 827	2 056	19 817	2 106
5,4	0,0	62,5	2 578	-31,0	0	6 703	1	4 126	1
1,4	0,1	9,2	143	-3,5	-1	1 697	15	1 554	15
1,1	0,0	12,6	159	-5,0	0	1 426	3	1 267	3
0,7	0,0	55,6	325	35,4	1	909	4	584	3
9,8	14,8	1,5	182	4,6	89	12 219	2 018	12 037	1 929
0,0	0,0	16,9	27	81,4	0	184	1	157	0
13,9	50,7	117,2	14	90,8	0	26	0	12	0
3,6	20,0	987,8	6	841,2	0	7	0	1	0
82,5	29,3	4,7	7	11,0	0	152	0	145	0
16,2	1,0	26,1	14 396	12,4	34	69 612	306	55 216	272
53,7	66,0	30,7	8 780	14,3	25	37 350	202	28 570	177
19,4	0,9	38,0	3 725	22,8	1	13 528	3	9 803	2
11,0	5,8	12,3	836	-1,5	0	7 623	18	6 787	18
2,5	0,1	21,3	301	15,2	0	1 717	0	1 416	0
2,3	2,5	-12,9	-234	-21,3	-2	1 583	8	1 818	10
1,8	0,5	43,5	382	25,8	0	1 261	2	878	1
9,4	24,2	10,2	607	15,8	10	6 550	74	5 943	64
28,8	3,8	31,5	29 523	18,7	178	123 235	1 134	93 712	955
43,1	43,0	40,2	15 234	17,9	74	53 120	487	37 886	413
22,4	7,7	21,9	4 966	10,6	8	27 611	87	22 645	79
9,1	16,7	52,3	3 834	61,3	72	11 164	189	7 330	117
6,9	4,1	12,6	945	1,3	1	8 475	46	7 529	46
2,5	2,3	23,3	589	20,8	5	3 114	27	2 525	22
16,0	26,2	25,0	3 954	6,8	19	19 751	297	15 797	278
0,1	0,0	-22,9	-83	-28,5	0	280	0	363	0

(*) رقم مرجعي
 (**) رقم موقت
 (***) تباين حصة كل منتج داخل مجموعة استهلاكه وحصة كل مجموعة استهلاكه ضمن المجموع
 المصدر: مكتب الصرف

جدول م 3.5 توزيع المبادلات التجارية حسب الشركاء الأساسيين

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات (باعتبار التكلفة والتأمين والشحن)		الصادرات (بدون التكلفة والتأمين والشحن)		
2022**	2021*	2022**	2021*	2022**	2021*	
-308 829	-199 166	737 441	528 571	428 612	329 405	مجموع المبادلات
-134 910	-103 994	410 341	323 910	275 431	219 916	أوروبا
-19 874	-12 109	103 996	82 965	84 122	70 856	إسبانيا
2 465	11 668	78 058	55 570	80 523	67 238	فرنسا
-26 830	-23 309	37 980	30 501	11 150	7 192	تركيا
-14 298	-12 694	33 405	26 719	19 107	14 025	إيطاليا
-16 636	-13 433	30 167	23 113	13 531	9 681	ألمانيا
-21 975	-16 548	22 880	18 250	905	1 702	روسيا الاتحادية
-7 621	-10 093	13 628	14 732	6 007	4 640	البرتغال
-30 142	-27 477	90 226	72 059	60 084	44 583	دول أوروبية أخرى
-133 229	-84 320	195 524	123 224	62 296	38 904	آسيا
-70 623	-58 682	74 007	61 941	3 384	3 258	الصين
-66 626	-26 559	71 025	29 921	4 435	3 399	الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط
13 334	6 610	13 952	9 632	27 286	16 242	الهند
-5 809	-3 225	6 432	3 745	623	520	جمهورية كوريا
-721	-2 154	3 921	3 902	3 200	1 748	اليابان
-1 959	-630	2 645	1 061	686	430	إندونيسيا
-1 172	64	2 178	1 335	1 006	1 399	سنغافورة
-1 940	-1 375	2 067	1 460	127	85	تاييلاند
5 568	2 784	15 985	9 047	21 550	11 823	دول آسيوية أخرى
-58 002	-22 800	102 613	60 078	44 611	37 278	أمريكا
-40 357	-23 647	54 713	33 571	14 355	9 924	الولايات المتحدة
4 092	10 612	13 128	7 632	17 220	18 244	البرازيل
-8 056	-4 723	12 546	7 445	4 491	2 722	الأرجنتين
-4 821	-3 188	7 211	5 145	2 391	1 957	كندا
1 591	1 302	1 707	1 448	3 299	2 749	المكسيك
-85	-212	524	359	439	148	تشيلي
-10 367	-2 944	12 784	4 479	2 417	1 535	دول أمريكية أخرى
13 253	6 250	25 589	19 896	38 842	26 146	أفريقيا
-9 735	-6 619	10 378	7 366	643	747	مصر
-4 713	-892	5 569	1 314	856	422	جنوب إفريقيا
-1 926	-981	3 147	2 277	1 221	1 296	تونس
-888	-4 837	1 694	5 869	806	1 032	الجزائر
-215	362	1 013	328	798	690	ليبيا
2 620	2 980	563	242	3 182	3 223	ساحل العاج
68	160	483	234	550	394	الغابون
1 481	893	391	284	1 872	1 177	نيجيريا
26 561	15 184	2 352	1 981	28 913	17 165	دول أفريقية أخرى
4 059	5 698	3 373	1 463	7 432	7 160	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات

(بملايين الدراهم)

رصيد	2022*		
	مدین	دائن	
			حساب المعاملات الجارية
-153 347	749 386	596 039	السلع والخدمات
-269 142	640 035	370 893	السلع
-270 122	639 783	369 661	البضائع العامة
+1 079	-	1 079	صافي الصادرات قيد المتاجرة
-99	252	153	الذهب غير النقدي
+115 795	109 351	225 146	الخدمات
+19 052	23	19 075	خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لآخرين
+2 070	1 112	3 182	خدمات الصيانة والإصلاح ⁽¹⁾
-17 726	53 553	35 827	خدمات النقل
-21 114	40 323	19 209	النقل البحري
+4 914	8 283	13 197	النقل الجوي
-1 057	4 349	3 292	طرق النقل الأخرى
-469	598	129	خدمات البريد وحمل الرسائل
+74 383	19 255	93 638	خدمات السفر
+2 999	1 215	4 214	أسفار لأغراض العمل
+71 384	18 040	89 424	أسفار لأغراض شخصية
+66	2 998	3 064	خدمات البناء والإنشاءات
-178	1 515	1 337	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
-357	995	638	الخدمات المالية
-1 771	1 798	27	الرسوم على استخدام الملكية الفكرية ⁽¹⁾
+15 558	5 795	21 353	خدمات الاتصال و الكمبيوتر والمعلومات
+28 496	12 912	41 408	خدمات الأعمال الأخرى
+570	740	1 310	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
-4 368	8 655	4 287	السلع والخدمات الحكومية ⁽¹⁾
-18 929	27 016	8 087	الدخل الأولي
-19 677	26 983	7 306	دخل الاستثمارات
-12 354	16 942	4 588	الاستثمارات المباشرة
-4 434	4 482	48	الاستثمارات الحافظة
-5 546	5 559	13	الاستثمارات الأخرى
+2 657	-	2 657	الأصول الاحتياطية
+748	33	781	الدخل الأولي الآخر
+125 313	6 625	131 938	الدخل الثانوي
+1 123	893	2 016	الدخل الثانوي العمومي
+124 190	5 732	129 922	الدخل الثانوي الخاص
-46 963	783 027	736 064	رصيد حساب المعاملات الجارية
+23	-	23	حساب الرأسمال
-46 940			صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)

(*) الأرقام الأولية.

(1) غير مدرجة في موضع آخر.

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات (تابع)

(بملايين الدراهم)

الرصيد	2022*		
	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
			الحساب المالي
			الاستثمارات المباشرة
-15 508	21 758	6 250	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-9 842	13 525	3 683	أدوات الدين
-5 666	8 233	2 567	استثمارات الحافظة
+11 095	-10 006	1 089	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-1 821	2 910	1 089	سندات الدين
+12 916	-12 916	-	المشتقات المالية
+437	-4 105	-3 668	الاستثمارات الأخرى
-19 836	20 149	313	حصص الملكية الأخرى
+64	-	64	العملة والودائع
+2 035	-1 266	769	القروض
-20 727	20 731	4	نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
-46	178	132	الائتمانات التجارية والتسبيقات
-1 162	506	-656	الأصول الاحتياطية
-1 685	-	-1 685	مجموع تغيرات الأصول والخصوم
-25 497	27 796	2 299	صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)
-25 497			صافي السهو والخطأ
+21 443			

(*) الأرقام الأولية.
المصدر : مكتب الصرف.

(بملايين الدراهم)

2022**			2021*			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-584 713,7	661 127,1	76 413,4	-609 427,1	677 413,3	67 986,2	الإستثمارات المباشرة
-515 629,1	582 824,1	67 195,0	-545 676,2	607 402,9	61 726,7	حصة الملكية و أسهم صناديق الإستثمار
-515 629,1	582 824,1	67 195,0	-545 676,2	607 402,9	61 726,7	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-69 084,6	78 303,0	9 218,4	-63 750,9	70 010,4	6 259,5	أدوات الدين
-69 084,6	78 303,0	9 218,4	-63 750,9	70 010,4	6 259,5	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-116 027,6	129 799,5	13 771,9	-123 163,0	135 372,0	12 209,0	إستثمارات الحافظة
-16 603,4	30 101,5	13 498,1	-21 383,2	33 338,0	11 954,8	حصة الملكية و أسهم صناديق الإستثمار
-9 776,1	10 707,8	931,7	-10 801,3	11 788,1	986,8	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-6 827,3	19 393,7	12 566,4	-10 581,9	21 549,9	10 968,0	القطاعات الأخرى
2 564,1	2 049,6	4 613,7	1 220,2	1 888,1	3 108,3	الشركات المالية الأخرى
-9 391,4	17 344,1	7 952,7	-11 802,1	19 661,8	7 859,7	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-99 424,2	99 698,0	273,8	-101 779,8	102 034,0	254,2	سندات الدين
273,8	-	273,8	254,2	-	254,2	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-66 115,0	66 115,0	-	-71 280,0	71 280,0	-	الحكومة العامة
-33 583,0	33 583,0	-	-30 754,0	30 754,0	-	القطاعات الأخرى
-	-	-	-	-	-	الشركات المالية أخرى
-33.583,0	33.583,0	-	-30.754,0	30.754,0	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
313,6	344,9	658,5	527,9	130,4	658,3	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
-428 737,8	533 094,0	104 356,2	-375 085,6	465 076,0	89 990,4	الإستثمارات الأخرى
4 529,2	-	4 529,2	4 431,8	-	4 431,8	رؤوس الاموال الأخرى
9 208,5	53 397,8	62 606,3	5 897,2	48 625,4	54 522,6	العملة والودائع
-2 010,9	2 919,1	908,2	-2 150,1	2 775,2	625,1	البنك المركزي
8 908,4	50 478,7	59 387,1	6 054,7	45 850,2	51 904,9	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
2 311,0	-	2 311,0	1 992,6	-	1 992,6	القطاعات الأخرى
37,1	-	37,1	34,8	-	34,8	الشركات المالية أخرى
2 273,9	-	2 273,9	1 957,8	-	1 957,8	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-372 367,0	373 024,4	657,4	-325 787,1	326 505,5	718,4	القروض
-20 940,8	20 940,8	-	-19 415,2	19 415,2	-	البنك المركزي
-8 403,4	9 060,8	657,4	-7 064,1	7 782,5	718,4	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-165 235,0	165 235,0	-	-134 816,0	134 816,0	-	الحكومة العامة
-177 787,8	177 787,8	-	-164 491,8	164 491,8	-	القطاعات الأخرى
-737,0	737,0	-	-606,3	606,3	-	الشركات المالية أخرى
-177 050,8	177 050,8	-	-163 885,5	163 885,5	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
412,9	3 098,4	3 511,3	459,2	2 920,4	3 379,6	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
-50 726,0	83 778,0	33 052,0	-41 590,0	68 528,0	26 938,0	الانتماءات التجارية والسلف
-50 726,0	83 778,0	33 052,0	-41 590,0	68 528,0	26 938,0	القطاعات الأخرى
-50 726,0	83 778,0	33 052,0	-41 590,0	68 528,0	26 938,0	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	حسابات أخرى مستحقة القبض أو الدفع
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	القطاعات الأخرى
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-19 725,4	19 725,4	-	-18 426,7	18 426,7	-	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
337 645,1	-	337 645,1	330 828,5	-	330 828,5	الأصول الاحتياطية
13 498,9	-	13 498,9	12 008,6	-	12 008,6	الذهب النقدي
19 992,3	-	19 992,3	19 003,7	-	19 003,7	حقوق السحب الخاصة
2 048,8	-	2 048,8	1 913,9	-	1 913,9	وضع الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
302 105,1	-	302 105,1	297 902,3	-	297 902,3	أصول احتياطية أخرى
-791 520,4	1 324 365,5	532 845,1	-776 319,3	1 277 991,7	501 672,4	مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة .

المصدر : مكتب الصرف.

(بملايين الدراهم)

تغيرات الإنجاز بالنسبة السنوية	2022			2021			
	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز**	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز*	
20,8	117,3	286 812	336 501	107,6	259 010	278 664	الموارد العادية
17,1	112,8	251 768	284 035	109,4	221 681	242 466	الموارد الجبائية
24,8	116,0	97 693	113 285	113,3	80 112	90 790	الضرائب المباشرة
40,0	121,4	51 447	62 434	116,6	38 236	44 592	الضريبة على الشركات
8,1	111,6	43 041	48 024	111,6	39 797	44 430	الضريبة على الدخل
59,9	88,2	3 204	2 827	85,1	2 079	1 768	ضرائب مباشرة أخرى
11,9	109,1	127 148	138 734	106,8	116 073	123 961	الضرائب غير المباشرة (1)
15,2	111,2	96 352	107 129	106,9	87 009	93 001	الضريبة على القيمة المضافة
-9,4	83,1	34 780	28 914	90,4	35 305	31 931	داخلي
28,1	127,0	61 571	78 215	118,1	51 704	61 070	استيراد
2,1	102,6	30 796	31 605	106,5	29 063	30 960	ضريبة الاستهلاك المحلي
3,7	107,3	11 813	12 674	109,0	11 211	12 222	التبغ
-1,1	95,2	16 995	16 185	102,7	15 926	16 363	منتجات الطاقة
15,5	138,0	1 989	2 745	123,4	1 926	2 376	أخرى
16,9	115,5	12 027	13 895	110,4	10 768	11 885	الرسوم الجمركية
14,5	121,6	14 901	18 121	107,5	14 729	15 829	رسوم التسجيل والتبغ
50,5	157,3	30 944	48 666	95,0	34 029	32 327	الموارد غير الجبائية (2)
22,7	94,0	13 985	13 146	62,6	17 118	10 711	احتكارات
64,3	209,4	16 959	35 520	127,8	16 912	21 616	مداخل أخرى
110,6	208,9	12 000	25 066	85,0	14 000	11 900	مداخل وآليات مبتكرة
-1,9	92,7	4 100	3 800	117,3	3 300	3 872	موارد بعض الحسابات الخصوصية
15,8	112,4	368 959	414 579	104,9	341 141	357 872	نفقات الإجمالية
14,5	110,2	290 967	320 770	102,6	273 041	280 101	النفقات العادية
7,2	100,4	216 967	217 916	98,8	205 710	203 254	السلع والخدمات
5,2	100,1	147 537	147 755	100,4	139 860	140 456	نفقات الموظفين
11,7	101,1	69 430	70 161	95,4	65 850	62 798	خدمات وسلع أخرى
5,5	101,9	28 075	28 600	97,9	27 678	27 106	الدين العام
5,4	101,0	23 390	23 628	95,1	23 560	22 409	الداخلي
5,8	106,1	4 684	4 972	114,1	4 118	4 697	الخارجي
92,8	247,4	17 020	42 115	161,2	13 550	21 840	المقاصة
15,2	111,2	28 905	32 139	106,9	26 103	27 900	التحويلات للجماعات الترابية
-	-	-4 155	15 731	-	-14 031	-1 437	الرصيد العادي
20,6	120,3	77 993	93 809	114,2	68 100	77 771	نفقات الاستثمار
-	-	4 500	8 626	-	7 000	3 579	رصيد الحسابات الخصوصية
-	-	-77 648	-69 452	-	-75 131	-75 628	رصيد الميزانية
-	-	-	-1 637	-	-	-4 758	تغير العمليات المتعلقة
-	-	-77 648	-71 088	-	-75 131	-80 387	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
-	-	20 672	6 070	-	34 351	8 201	التمويل الخارجي
-	-	40 000	29 644	-	41 000	18 442	السحوبات
-	-	-19 328	-23 574	-	-6 649	-10 241	الاستخدامات
-	-	51 976	65 019	-	36 780	66 770	التمويل الداخلي
-	-	5 000	0	-	4 000	5 416	عائدات بيع مساهمات الدولة

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(2) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 17 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

المتوسط السنوي	2022												2021		نهاية الفترة
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديجنبر	المتوسط السنوي	
10,687	11,133	11,001	10,782	10,670	10,537	10,437	10,563	10,582	10,625	10,726	10,648	10,514	10,460	10,634	1 أورو ⁽¹⁾
10,166	10,517	10,799	10,964	10,772	10,403	10,245	9,992	10,000	9,822	9,734	9,389	9,289	9,253	8,992	1 دولار أمريكي ⁽¹⁾
98,334	95,873		98,594	99,019	99,852								102,880	102,382	سعر الصرف الفعلي الحقيقي ^(*)
117,521	115,090		117,787	118,215	118,992								120,130	118,439	سعر الصرف الفعلي الاسمي ^(*)

(*) معطيات فصلية.

(1) المتوسط الشهري للسعر المرجعي.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

المتوسط السنوي 2022	2022												المتوسط السنوي 2021	
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
عمليات الصرف بالتأجير														
106 463	97 556	129 706	140 005	138 561	114 515	168 142	109 653	77 697	74 221	87 300	78 135	62 069	50 326	شراء/بيع العملات مقابل العملات مع المراسلين بالخارج
42 955	38 107	40 402	56 111	54 267	54 834	45 902	53 099	33 670	43 881	47 085	25 994	22 108	19 795	شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك ^(*)
15 112	17 220	16 800	11 245	16 848	18 719	14 428	15 573	14 074	19 458	14 380	11 361	11 242	10 301	توظيفات العملات بالخارج
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك
عمليات الصرف الآجلة														
26 921	25 896	37 239	27 443	27 304	30 647	31 702	30 650	24 584	25 391	28 390	19 387	14 416	15 601	شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)
7 951	12 981	13 945	8 528	7 408	6 531	6 534	7 923	5 108	5 470	9 350	7 235	4 403	3 544	بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)

(*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعداً، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد الوطني (اتجاه واحد). زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية (1)

(بملايين الدراهم)

	ديجنبر- 2022	نوفمبر- 2022	أكتوبر- 2022	سبتمبر- 2022	غشت- 2022	يوليوز- 2022	يونيو- 2022	ماي- 2022	أبريل- 2022	مارس- 2022	فبراير 2022	يناير- 2022	ديجنبر- 2021
الأوراق والقطع النقدية	370 152	365 294	362 965	362 029	364 391	360 776	347 455	347 309	344 267	340 790	337 571	337 621	337 055
الوضعية الصافية للخزينة (2)	-5 373	-7 500	-4 568	-4 304	-4 430	-6 151	-3 454	-4 436	-6 511	-3 162	-4 162	-2 947	-4 445
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	295 393	301 241	298 753	300 233	294 956	289 783	285 491	290 635	291 714	298 165	293 519	291 796	291 251
العناصر الأخرى الصافية	-6 385	-14 577	-22 222	-22 895	-18 028	-17 065	-13 840	-17 999	-15 747	-20 927	-15 972	-14 109	-14 590
الوضعية البنوية لسيولة البنك (3)	-86 517	-86 130	-91 002	-88 994	-91 893	-94 210	-79 258	-79 109	-74 811	-66 714	-64 187	-62 880	-64 840
الاحتياطي النقدي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الفاصل أوالحاجة إلى السيولة	-86 517	-86 130	-91 002	-88 994	-91 893	-94 210	-79 258	-79 109	-74 811	-66 714	-64 187	-62 880	-64 840
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	103 302	100 352	103 510	102 707	104 921	107 602	91 416	90 871	85 000	77 508	74 158	74 886	82 769
تسيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	56 632	44 953	48 460	40 434	39 495	44 895	37 175	46 075	42 784	35 348	31 910	32 270	36 494
اتفاقات إعادة الشراء	21 861	28 733	30 893	38 028	38 928	37 984	31 236	23 179	21 487	21 528	22 358	22 699	22 725
تسيقات لمدة 24 ساعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
القروض المضمونة	24 809	26 569	24 125	24 245	26 497	24 183	22 593	21 554	20 729	20 632	19 889	19 917	23 490
مبادلات الصرف	0	98	33	0	0	540	413	63	0	0	0	0	60

(1) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.
(2) تحسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسيقات لفائدة الخزينة وميزانات بنك المغرب من أذونات الخزينة المكتسبة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من جهة، و مجموع أرصدة حسابات الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.
(3) تمكس الوضعية البنوية لسيولة البنك الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنك، وتحسب كما يلي: الوضعية البنوية لسيولة البنك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2022

(بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		سعر فائدة تدخلات بنك المغرب (*)		شهور
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 7 أيام	
1,50	1,50	2,50	1,50	يناير
1,50	1,50	2,50	1,50	فبراير
1,50	1,50	2,50	1,50	مارس
1,50	1,50	2,50	1,50	أبريل
1,50	1,50	2,50	1,50	ماي
1,50	1,50	2,50	1,50	يونيو
1,50	1,50	2,50	1,50	يوليو
1,50	1,50	2,50	1,50	غشت
2,00	1,57	2,55	1,55	شتنبر
2,00	2,00	3,00	2,00	أكتوبر
2,00	2,00	3,00	2,00	نونبر
2,50	2,18	3,16	2,16	دجنبر

(*) المتوسط الشهري.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(بالنسبة المئوية)

2022		2021		أسعار الفائدة على الحسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
1,24	1,05	1,03	1,27	

(1) يساوي معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذونات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالزيادة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.7 سعر الفائدة على الودائع في 2022

(بالنسبة المئوية)

لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	شهور
2,62	2,02	يناير
2,36	2,12	فبراير
2,47	2,16	مارس
2,62	2,04	أبريل
2,45	2,10	ماي
2,34	2,02	يونيو
2,38	2,04	يوليو
2,39	2,07	غشت
2,39	2,11	شتنبر
2,41	2,08	أكتوبر
2,63	2,41	نونبر
2,67	2,24	دجنبر

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 77 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

(بالنسبة المئوية)

سنة	أجال											
	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتان	أسبوعا 52	أسبوعا 26	أسبوعا 13	يوما 45	يوما 32		
3,34	2,94	2,68	2,38	1,99	1,76	1,55	1,47	1,43	-	-		يناير 2021
-	2,89	2,63	2,35	1,93	1,67	1,53	1,42	1,36	-	-		فبراير
3,27	2,82	2,62	2,29	1,95	1,66	1,53	1,41	1,32	-	-		مارس
3,27	2,83	-	-	1,95	1,71	-	-	-	-	-		أبريل
-	2,83	2,63	2,32	1,96	1,68	1,51	1,42	1,32	-	-		ماي
-	2,83	-	2,33	1,98	1,69	1,52	1,41	-	-	-		يونيو
3,28	2,84	2,64	2,36	2,03	1,78	1,57	-	1,39	-	-		يوليوز
-	-	2,65	2,36	2,04	1,77	1,57	1,41	1,38	-	-		غشت
-	2,84	-	2,37	2,06	1,76	1,56	1,40	1,36	-	-		سنتبر
3,28	-	2,64	2,38	2,04	1,73	1,55	-	-	-	-		أكتوبر
3,28	2,84	2,64	2,32	1,98	1,71	1,53	1,39	1,35	-	-		نوفمبر
-	-	-	2,32	2,01	1,73	1,56	1,40	1,35	-	-		دجنبر
3,28	-	2,71	2,43	2,09	1,82	-	-	-	-	-		يناير 2022
-	-	2,69	2,43	2,07	1,83	-	-	-	-	-		فبراير
-	-	-	-	-	1,85	1,61	1,49	-	-	-		مارس
-	-	-	-	2,17	1,85	1,67	-	-	-	-		أبريل
-	-	-	-	2,32	1,93	1,76	1,64	1,51	-	-		ماي
-	-	-	-	2,33	1,96	1,79	1,69	1,52	-	-		يونيو
-	-	-	-	-	-	1,85	1,75	1,62	-	-		يوليوز
-	-	-	-	-	2,27	2,03	1,93	1,79	-	-		غشت
-	-	-	-	2,64	2,39	2,18	2,02	1,86	-	-		سنتبر
-	-	-	3,20	-	-	-	-	2,35	2,38	-		أكتوبر
-	-	-	-	-	2,44	-	-	2,58	-	-		نوفمبر
-	-	-	-	-	-	-	3,07	2,70	-	2,86		دجنبر

المصدر: بنك المغرب

جدول م 8.7 معدلات ⁽¹⁾ إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

2022	2021	
		شهادات الإيداع
1,80	-	أقل من 32 يوم
1,71 - 3,35	1,51 - 2,20	من 32 إلى 92 يوم
1,75 - 2,70	1,64 - 3,20	من 93 إلى 182 يوم
1,75 - 3,20	1,64 - 3,00	من 183 إلى 365 يوم
2,03 - 3,50	1,85 - 3,30	من 366 يوم إلى سنتين
1,75 - 3,20	2,13 - 2,30	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
2,16 - 2,85	2,35 - 2,66	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
3,55 - 4,30	2,37 - 3,00	أزيد من 5 سنوات
		سندات شركات التمويل
		سنتين
2,15 - 2,86	1,98 - 2,28	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
2,10 - 2,84	2,04 - 2,39	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
2,57 - 2,82	2,24 - 2,71	أكثر من 5 سنوات
2,66	-	
		أوراق الخزينة
		أقل من 32 يوم
3,70 - 4,35	3,80 - 4,35	من 32 إلى 92 يوم
2,48 - 5,25	2,16 - 4,95	من 93 إلى 182 يوم
2,08 - 4,85	2,06 - 4,35	من 183 إلى 365 يوم
2,09 - 5,00	2,05 - 4,15	

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(-) بدون إصدار.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 9.7 النسبة ⁽¹⁾ المطبقة على السندات الخاصة

(بالنسبة المئوية)

2022	2021	
2,50 - 3,84	1,89 - 4,00	أقل من 4 سنوات
2,56 - 5,24	2,38 - 4,97	أكثر من 4 سنوات إلى 5 سنوات
2,61 - 4,69	2,12 - 5,16	أكثر من 5 سنوات إلى 7 سنوات
2,57 - 4,87	2,42 - 4,69	أكثر من 7 سنوات إلى 10 سنوات
2,20 - 3,70	-	أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة
-	-	أكثر من 15 سنة إلى 20 سنة
-	-	أكثر من 20 سنة إلى 25 سنة
2,37 - 4,11	3,59	أكثر من 25 سنة إلى 30 سنة
3,82* - 6,22*	3,96*- 4,63*	أكثر من 30 سنة

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(-) بدون إصدار.

(*) يتعلق الأمر بسندات دائمة.

المصدر: الوديع المركزي مراكش.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

فصل 4-2022	فصل 3-2022	فصل 2-2022	فصل 1-2022	الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي
4,50	4,24	4,29	4,28	متوسط أسعار الفائدة على القروض
5,72	5,33	5,14	5,23	قروض للأفراد
4,32	4,19	4,19	4,21	قروض سكنية
6,40	6,39	6,32	6,50	قروض الاستهلاك
7,49	5,21	5,19	4,91	القروض المقدمة للمقاولين الأفراد
8,44	5,88	5,39	5,29	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
5,56	3,75	3,79	4,12	قروض التجهيز
5,70	5,44	8,31	5,64	قروض الإنعاش العقاري
4,30	4,04	4,03	4,00	قروض للمقاولات
				حسب الغرض الاقتصادي
4,19	3,93	3,84	3,83	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
4,38	4,14	4,60	4,31	قروض التجهيز
5,61	5,41	5,83	5,53	قروض الإنعاش العقاري
				حسب حجم المقاولات
5,04	4,94	4,82	4,85	مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة
4,19	3,87	3,79	3,65	مقاولات كبرى

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(بالنسبة المئوية السنوية)

أبريل 2023 - مارس 2024	أبريل 2022 - مارس 2023	أبريل 2021 - مارس 2022	أبريل 2020 - مارس 2021	الفترة السعر
12,94	13,09	13,36	13,52	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية

(1) تحسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

	2022												2021	2020			
	على أساس سنوي (%)																
	2022	2021	2020	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	أغسطس	سبتمبر			أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التداول الائتماني	10,8	6,5	20,1	354,7	347,8	344,5	342,9	344,3	344,4	333,2	328,7	331,5	324,4	321,5	320,7	320,1	300,6
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	10,4	5,8	19,7	372,8	365,9	362,4	361,0	362,7	361,9	352,7	346,3	350,0	341,4	337,8	337,3	337,7	319,3
الموجودات لدى البنوك	2,6	-5,7	12,8	18,1	18,1	17,9	18,1	18,4	17,5	19,5	17,6	18,5	17,0	16,3	16,6	17,6	18,7
النقد المكتابه	9,8	6,7	8,6	841,6	803,6	795,7	795,0	784,4	783,3	788,8	772,5	763,0	769,6	750,0	755,7	766,7	718,8
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	18,4	-3,1	24,4	3,3	2,8	3,1	3,3	3,2	4,0	3,9	4,8	5,1	5,2	4,9	4,7	2,8	2,8
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	8,8	7,6	10,6	760,5	727,5	722,4	724,4	711,9	712,7	717,8	698,1	692,1	700,0	680,8	685,5	698,7	649,3
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	19,3	-2,1	-7,6	77,8	73,3	70,2	67,3	69,3	66,6	67,1	69,6	65,8	64,4	64,2	65,4	65,3	66,6
المجموع م 1	10,1	6,6	11,8	1196,3	1151,3	1140,2	1137,9	1128,7	1127,8	1122,0	1101,2	1094,5	1094,0	1071,5	1076,4	1086,8	1019,4
التوظيفات تحت الطلب	2,9	2,8	1,7	179,3	178,3	178,5	178,0	177,3	176,9	176,0	176,2	176,1	175,2	174,9	174,6	174,2	169,4
حسابات الادخار لدى البنوك	2,9	2,8	1,7	179,3	178,3	178,5	178,0	177,3	176,9	176,0	176,2	176,1	175,2	174,9	174,6	174,2	169,4
المجموع م 2	9,1	6,1	10,2	1375,6	1329,6	1318,7	1315,9	1306,0	1304,7	1298,0	1277,4	1270,6	1269,2	1246,4	1251,0	1261,0	1188,8
أصول نقدية أخرى	3,2	1,2	1,4	309,4	326,3	303,6	298,7	316,9	303,2	311,2	302,7	303,0	311,3	309,5	302,2	299,8	296,4
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-4,9	0,6	-9,5	129,8	128,5	122,1	121,2	127,5	124,7	125,1	124,7	130,3	133,1	134,8	131,3	136,5	135,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	14,9	12,5	17,1	82,6	97,1	83,9	77,3	82,7	76,1	79,8	74,8	70,1	76,7	76,2	74,0	71,9	63,9
ودائع بالعملة الأجنبية (1)	13,7	5,4	-5,4	47,6	52,6	48,2	50,6	51,7	49,5	54,7	47,2	47,2	45,5	45,5	45,9	41,9	39,8
اتفاقيات إعادة الشراء	-11,4	-19,0	128,7	9,2	10,5	11,0	8,1	12,6	10,8	10,3	13,7	12,9	11,4	12,7	12,2	10,4	12,8
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	-13,1	-2,4	3,5	25,1	26,2	26,9	27,2	30,4	29,1	29,2	30,4	30,4	28,2	28,6	27,4	28,9	29,6
ودائع لأجل لدى الخزينة	-29,2	13,5	-16,6	5,5	6,8	6,9	7,0	7,2	7,6	8,0	7,8	7,7	8,2	7,9	7,8	7,8	6,9
ودائع أخرى (2)	296,4	-68,8	145,7	9,5	4,5	4,7	7,3	4,9	5,3	4,3	4,2	4,4	8,2	3,7	3,7	2,4	7,7
المجموع م 3	8,0	5,1	8,4	1685,1	1655,9	1622,3	1614,5	1622,9	1607,9	1609,2	1580,2	1573,6	1580,5	1555,8	1553,2	1560,8	1485,1
مجمعات التوظيفات السائلة	-12,7	10,9	7,4	771,4	782,1	802,5	796,3	833,8	827,0	847,3	840,5	854,0	877,1	874,5	874,0	883,6	796,5
مجمع التوظيفات السائلة 1	-6,5	8,8	7,5	447,8	439,7	453,4	444,6	449,3	444,9	454,1	433,4	447,0	464,7	458,5	456,8	478,7	440,1
مجمع التوظيفات السائلة 2	-22,2	2,6	8,3	235,9	252,6	258,2	256,5	284,9	284,3	294,8	308,7	305,7	313,3	314,5	313,1	303,0	295,2
مجمع التوظيفات السائلة 3	-13,8	66,5	2,3	87,8	89,8	90,8	95,1	99,5	97,8	98,4	98,4	101,3	99,1	101,4	104,1	101,9	61,2

(1) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.
(2) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسساتية

بملايير الدراهم	2022												2021	2020			
	على أساس سنوي (%)																
	2022	2021	2020	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتتبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل			مارس	فبراير	يناير
الأمر	7,3	2,8	5,3	853,0	835,2	832,6	828,5	823,2	820,7	818,6	809,9	807,9	802,6	796,8	794,3	794,9	773,5
ودائع تحت الطلب	9,3	5,6	9,8	561,9	545,4	543,6	544,1	538,7	537,6	536,3	528,5	526,8	522,8	516,8	514,0	513,9	486,8
حسابات الادخار لدى البنوك	2,9	2,8	1,7	179,3	178,3	178,5	178,0	177,3	176,9	176,0	176,2	176,1	175,2	174,9	174,6	174,2	169,4
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-4,2	-8,0	-6,7	84,1	83,7	83,3	82,6	83,7	83,3	84,4	84,2	84,9	84,5	85,5	86,2	87,8	95,4
ودائع بالعملات الأجنبية	7,3	-22,0	-2,1	10,0	10,1	10,1	10,0	9,9	10,0	9,8	9,3	9,5	9,6	9,5	9,3	9,3	11,9
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	55,5	-21,7	-1,2	4,1	3,5	3,5	2,9	2,8	2,8	2,6	2,6	2,6	2,4	2,3	2,5	2,6	3,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	92,6	7,0	-2,8	13,7	14,4	13,6	11,0	10,8	10,1	9,7	9,1	8,0	7,9	7,8	7,8	7,1	6,6
شركات غير مالية خاصة	7,4	16,6	2,5	228,9	229,9	217,8	218,7	216,3	212,2	221,3	213,9	203,2	216,5	208,4	209,7	213,2	182,9
ودائع تحت الطلب	8,8	11,4	10,8	154,5	145,6	142,5	143,5	139,2	139,0	141,3	137,7	132,4	139,0	133,2	136,6	142,0	127,5
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	16,1	-1,8	-17,6	20,2	20,0	19,5	18,1	18,1	16,5	16,5	17,0	17,2	18,0	17,3	16,5	17,4	17,7
ودائع بالعملات الأجنبية	-4,9	23,1	3,3	14,2	16,3	15,4	16,0	16,5	16,2	19,1	16,1	15,1	14,8	15,9	15,5	14,9	12,1
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	4,1	51,4	-12,3	39,7	47,4	39,8	40,5	41,7	39,7	43,6	42,4	37,8	44,0	41,4	40,5	38,1	25,2
القطاع العام	27,8	16,0	14,3	47,9	47,8	36,3	34,5	39,3	36,6	41,7	35,1	38,0	41,9	38,4	36,5	37,5	32,3
ودائع تحت الطلب	31,3	21,1	-2,9	20,5	16,2	16,4	16,8	15,5	15,4	18,2	15,4	14,8	18,9	14,4	14,8	15,6	12,9
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	77,5	64,9	-40,1	10,8	9,9	4,8	3,5	6,4	5,8	5,5	6,0	7,6	7,6	8,0	6,2	6,1	3,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	-17,0	-0,4	105,5	11,5	14,7	13,1	12,0	14,4	12,0	11,9	10,5	11,0	11,8	13,1	11,7	13,8	13,9
شركات مالية أخرى	-5,5	0,0	28,5	101,3	100,0	98,0	100,5	108,9	105,0	104,5	100,1	104,9	107,0	103,8	103,9	107,2	107,2
ودائع تحت الطلب	-21,5	41,9	67,1	14,4	11,6	10,8	11,9	11,2	13,5	14,5	9,7	12,0	12,2	10,2	13,2	18,4	13,0
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-47,4	39,0	3,8	11,8	12,0	11,4	14,0	16,0	16,3	15,9	14,6	17,8	20,3	21,2	19,6	22,4	16,1
ودائع أخرى	353,2	-72,9	184,9	9,2	4,1	4,3	7,0	4,5	4,9	3,9	3,8	4,0	7,9	3,4	3,4	2,0	7,4
ودائع بالعملات الأجنبية	16,7	14,0	-13,2	18,2	18,9	20,4	22,2	22,0	19,7	19,4	18,4	17,8	17,2	16,9	17,3	15,6	13,7
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	-18,9	-1,4	4,1	20,7	22,2	22,8	23,7	26,8	25,5	25,8	27,0	27,1	25,0	25,6	24,2	25,6	25,9
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	38,7	-29,6	48,2	17,8	20,7	17,3	13,7	15,7	14,3	14,7	12,9	13,2	13,0	13,9	13,9	12,9	18,2
اتفاقات إعادة الشراء	-11,8	-18,9	183,6	9,2	10,5	11,0	8,1	12,6	10,8	10,3	13,7	12,9	11,4	12,7	12,2	10,4	12,8

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.8 مقابلات المجمع م3

على أساس سنوي (%)	2022												يناير	2021 ^(*)	2020 ^(**)		
	2022	2021	2020	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل				مارس	فبراير
	7,1	3,8	4,9	1 259,5	1 245,3	1 248,2	1 239,0	1 227,4	1 218,1	1 226,9	1 189,6	1 185,5	1 187,1	1 168,4	1 167,3	1 176,3	1 132,7
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	7,1	3,9	4,9	1 258,5	1 243,4	1 246,3	1 237,6	1 226,2	1 216,9	1 225,8	1 188,5	1 184,3	1 185,8	1 167,1	1 166,0	1 174,9	1 131,1
القرض البنكي	7,5	2,6	4,7	1 059,0	1 024,1	1 031,6	1 036,5	1 015,0	1 011,1	1 027,6	984,7	980,1	988,5	962,3	964,9	984,9	960,1
منها : التمويل التشاركي	21,7	42,9	48,1	23,5	23,2	22,8	22,5	22,2	21,7	21,5	21,0	20,7	20,4	19,9	19,6	19,3	13,5
الديون الصافية على الإدارة المركزية	22,3	14,3	12,2	333,1	311,1	293,8	296,0	300,6	302,1	294,1	300,6	295,1	300,3	294,1	289,9	272,5	238,3
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	14,0	13,7	14,5	314,6	295,4	297,3	298,2	301,8	303,4	295,5	304,6	296,9	303,7	296,0	292,6	275,9	242,6
قروض	-4,2	9,9	-7,6	57,0	56,1	55,5	59,0	58,0	57,9	58,8	58,9	58,6	58,0	59,9	59,8	59,5	54,1
سندات الخزينة	18,4	14,0	22,2	264,4	246,0	251,6	253,2	250,2	253,7	248,2	252,9	250,3	251,9	250,5	248,4	223,3	195,8
البنوك	20,4	14,5	15,8	232,6	212,9	219,0	222,6	220,8	223,9	221,5	226,0	224,0	225,7	222,2	218,6	193,2	168,7
سندات التوظيف الجماعي التقديرية	5,4	11,3	85,9	31,8	33,1	32,6	30,6	29,4	29,8	26,7	26,9	26,3	26,2	28,2	29,8	30,2	27,1
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقبلة	0,2	0,1	20,0	317,6	324,1	307,3	310,6	318,2	309,6	309,2	309,2	314,7	317,3	315,9	316,1	316,9	316,5
الأصول الاحتياطية الرسمية	2,1	3,2	26,5	337,6	344,5	339,6	340,7	337,4	330,1	329,4	325,9	329,2	332,7	335,7	331,0	330,8	320,6
الذهب النقدي	12,4	0,2	15,4	13,5	13,4	12,7	13,0	12,9	12,9	13,1	13,0	13,6	13,3	13,0	12,0	12,0	12,0
العملات الأجنبية	7,1	-39,0	314,5	17,1	15,4	16,8	20,3	20,0	15,2	11,1	14,9	14,5	17,0	16,3	15,2	15,9	26,1
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية	1,1	2,9	20,4	285,1	293,4	287,6	284,9	282,5	280,2	283,6	276,6	279,5	281,0	285,0	282,6	282,0	274,0
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	7,0	1,3	-3,3	2,0	2,1	2,1	2,1	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	1,9	1,9	1,9
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	5,2	187,3	-7,3	20,0	20,2	20,3	20,4	20,0	19,8	19,6	19,4	19,6	19,5	19,4	19,2	19,0	6,6
مقابلات الودائع لدى الخزينة	14,1	-0,6	-8,5	83,4	80,1	77,1	74,3	76,4	74,3	75,0	77,4	73,5	72,6	72,2	73,3	73,1	73,5
موارد ذات طابع غير نقدي	8,5	4,3	1,3	279,6	280,9	277,3	274,9	270,9	268,6	260,6	261,1	261,8	261,8	262,6	260,1	257,7	247,0
رأسمال واحتياطيات مؤسسات الإيداع	9,2	4,2	1,4	187,3	190,6	186,3	185,2	180,2	177,6	173,2	176,1	176,6	174,9	178,0	174,1	171,5	164,7
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	7,1	4,6	1,1	92,3	90,3	91,1	89,7	90,7	91,0	87,3	85,1	85,2	86,9	84,6	86,0	86,2	82,4
بنود صافية أخرى	42,6	-30,0	30,7	-28,9	-23,9	-26,8	-30,5	-28,9	-27,6	-35,5	-35,4	-33,5	-35,0	-32,1	-33,2	-20,3	-28,9
مجموع المقابلات (*)	8,0	5,1	8,4	1 685,1	1 655,9	1 622,3	1 614,5	1 622,9	1 607,9	1 609,2	1 580,2	1 573,6	1 580,5	1 555,8	1 553,2	1 560,8	1 485,1

(*) مجموع المقابلات = الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقبلة + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد + مقابلات الودائع لدى الخزينة - الموارد غير النقدية - بنود صافية أخرى.
 (***) أرقام مراجعة المصدر : بنك المغرب.

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي (*)

2022	على أساس سنوي (%)		2022												2021 ^(**)	2020 ^(**)
	2021	2020	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر		
7,5	2,6	4,7	1059,0	1024,1	1031,6	1036,5	1015,0	1011,1	1027,6	984,7	980,1	988,5	962,3	964,9	984,9	960,1
17,0	9,5	8,6	264,0	259,5	268,2	266,7	256,7	254,7	249,6	239,2	236,4	226,9	221,3	224,2	225,7	206,1
6,3	-6,0	-2,1	179,7	177,7	175,9	174,9	173,4	174,2	173,1	172,6	173,3	172,8	169,8	169,7	169,1	179,8
2,5	2,6	3,0	300,0	298,5	298,2	297,3	296,8	296,4	297,4	295,6	294,8	294,4	293,1	293,6	292,7	285,3
2,8	4,7	3,4	239,4	238,8	238,0	237,4	236,9	236,5	236,4	235,5	235,0	234,5	233,7	233,4	232,8	222,4
18,9	40,6	45,3	18,9	18,7	18,5	18,2	18,0	17,7	17,4	17,1	16,9	16,7	16,4	16,1	15,9	11,3
-1,8	-6,8	0,4	54,9	52,7	53,3	53,0	53,6	54,9	56,7	56,6	54,5	55,8	55,0	54,5	56,0	60,0
3,3	2,5	-4,1	57,5	58,0	57,7	57,5	57,4	57,2	57,2	56,7	56,4	56,2	55,9	55,7	55,6	54,2
7,7	1,6	10,1	169,0	140,8	142,2	151,5	142,1	140,7	163,1	133,2	133,2	151,8	136,3	137,5	156,9	154,4
3,4	2,7	11,5	147,2	122,6	125,2	134,8	125,5	124,4	147,1	118,5	118,6	137,3	122,8	122,7	142,4	138,6
49,9	-8,2	-0,6	21,7	18,2	16,9	16,6	16,5	16,3	16,0	14,7	14,6	14,5	13,4	14,8	14,5	15,8
4,7	5,7	14,7	88,8	89,7	89,4	88,6	88,5	87,9	87,2	87,4	86,0	86,3	85,9	84,2	84,8	80,2
7,9	2,9	4,2	908,2	898,3	901,3	896,0	886,3	881,7	876,5	862,7	853,7	846,5	842,2	841,7	842,0	818,1
16,1	-8,8	4,3	81,3	79,0	75,9	74,0	70,1	70,0	69,1	68,1	66,9	67,2	70,4	70,4	70,0	76,8
2,6	4,3	8,0	26,1	25,7	25,6	25,1	25,1	25,1	25,2	25,1	25,1	25,3	25,3	25,4	25,4	24,4
23,7	-14,9	2,7	55,2	53,3	50,3	48,8	45,0	44,9	43,9	43,1	41,8	41,9	45,1	45,0	44,6	52,4
7,1	4,1	4,1	826,9	819,3	825,4	822,0	816,1	811,8	807,4	794,6	786,8	779,3	771,8	771,3	772,0	741,4
10,3	4,1	4,7	446,9	437,9	445,6	444,3	439,5	435,2	431,8	421,5	415,2	409,0	403,0	402,1	405,1	389,3
3,6	4,2	3,6	380,0	381,5	379,8	377,7	376,6	376,6	375,5	373,1	371,6	370,3	368,8	369,2	366,9	352,1
3,6	4,1	3,6	378,2	379,7	377,8	375,7	374,7	374,9	373,8	371,5	370,0	368,8	367,2	367,6	365,1	350,6
2,9	4,7	2,9	335,9	336,9	335,6	333,9	332,3	332,3	331,9	330,6	329,7	328,7	328,0	327,8	326,6	311,8
9,8	-0,6	8,9	42,3	42,8	42,2	41,8	41,5	42,5	41,9	40,9	40,3	40,0	39,2	39,7	38,6	38,8
0,5	16,1	7,9	1,7	1,8	2,0	2,0	1,9	1,7	1,7	1,6	1,6	1,5	1,6	1,6	1,7	1,5
5,6	0,7	7,8	150,9	125,8	130,3	140,4	128,7	129,4	151,1	121,9	126,4	142,0	120,1	123,2	142,9	141,9
15,5	2,5	-1,7	60,9	58,7	57,2	56,0	54,7	55,2	54,5	53,2	52,7	52,3	51,0	52,3	52,7	51,5
31,2	2,3	-9,0	32,3	33,3	35,7	36,0	34,1	33,2	31,4	28,1	27,4	26,8	26,0	25,6	24,6	24,0
-34,3	-10,3	53,3	16,6	7,5	8,5	16,3	12,0	12,5	24,5	10,2	15,1	25,7	13,6	13,6	25,3	28,2
2,0	5,3	10,9	41,0	26,3	28,9	32,2	28,0	28,5	40,7	30,4	31,2	37,1	29,6	31,7	40,3	38,2

(1) مكونة من القروض الممنوحة للزبناء من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.
 (2) مكونة أساساً من الديون التي تم اقتناؤها بواسطة شراء وتحصيل الديون.
 (3) شركات تدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في القسم العقارية، وشركات البورصة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وهيئات الاحتياط الاجتماعي والصناديق التوظيف الجماعي المستفيد.
 (*) قروض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتحويل البنوك والتوفاك التشاكي.
 (**) أرقام مراجعة.
 المصدر: بنك المغرب.

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(الجاري بملايير الدراهم)

التغير على أساس سنوي (%)			2022				2021*	2020*	
2022	2021	2020	أكتوبر	سبتمبر	يونيو	مارس			
7,5	2,6	4,7	1 059,0	1 036,5	1 027,6	988,5	984,9	960,1	القروض البنكية ⁽¹⁾
									حسب أجل الاستحقاق ⁽²⁾
									الأمد القصير
17,5	-4,9	10,2	338,3	338,7	321,0	290,1	287,9	302,7	استحقاقات غير مؤداة
39,0	-5,8	12,2	13,4	15,0	11,8	10,6	9,6	10,2	الأمد المتوسط
0,2	7,7	1,0	229,2	220,2	230,9	225,2	228,7	212,2	الأمد الطويل
5,0	5,1	0,7	402,7	389,0	388,4	386,8	383,5	364,9	ديون معلقة الأداء
4,7	5,7	14,7	88,8	88,6	87,2	86,3	84,8	80,2	حسب فروع النشاط الاقتصادي
									القطاع الأولي
8,1	7,4	-6,0	41,8	41,2	40,7	38,4	38,7	36,0	الزراعة و الصيد البحري
8,1	7,4	-6,0	41,8	41,2	40,7	38,4	38,7	36,0	القطاع الثاني
12,7	1,2	-6,3	262,2	259,1	250,4	237,8	232,7	230,1	الصناعات الاستخراجية
15,9	-36,3	20,8	19,1	19,5	18,1	16,7	16,5	25,8	الصناعات التحويلية
12,7	9,6	3,9	109,8	109,6	105,2	100,0	97,5	89,0	الصناعات الغذائية والتبغ
8,7	10,9	4,7	40,3	41,6	41,0	39,2	37,1	33,5	صناعات النسيج, الألبسة و الجلد
-0,6	11,6	14,7	8,0	8,1	8,1	8,1	8,1	7,2	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
15,3	-6,6	-8,6	11,1	11,4	10,2	9,9	9,6	10,3	الصناعات المعدنية و الميكانيكية و الإلكترونية
14,3	8,0	-3,3	23,2	23,9	22,5	20,3	20,3	18,8	الصناعات التحويلية الأخرى
21,5	16,8	15,4	27,2	24,6	23,4	22,5	22,4	19,2	الكهرباء و الغاز و الماء
36,1	12,9	-17,1	54,1	51,5	47,2	40,8	39,8	35,2	البناء و الأشغال العمومية
0,2	-1,3	-16,8	79,1	78,5	79,9	80,3	79,0	80,0	القطاع الثالث
5,8	2,8	9,6	755,0	736,2	736,6	712,3	713,5	694,0	التجارة، تصليح السيارات و السلع المنزلية
22,2	6,5	9,7	85,6	82,6	77,4	70,9	70,0	65,7	الفنادق و المطاعم
0,1	20,5	18,5	20,0	19,7	19,8	20,0	20,0	16,6	النقل و الاتصالات
-3,0	1,7	1,4	39,8	40,4	36,5	34,6	41,1	40,4	الأنشطة المالية
6,9	-3,3	6,7	159,6	148,9	159,3	149,2	149,4	154,5	الأفراد و مغاربة مقيمون بالخارج
2,9	4,7	2,9	335,9	333,9	331,9	328,7	326,6	311,8	إدارات محلية
2,6	4,3	8,0	26,1	25,1	25,2	25,3	25,4	24,4	غيرها ⁽³⁾
8,4	0,6	64,2	87,9	85,5	86,5	83,6	81,0	80,6	

(*) أرقام مراجعة.

(1) قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية.

(2) الأمد القصير: أقل من سنتين، الأمد المتوسط: بين 2 و 7 سنوات و الأمد الطويل: فوق 7 سنوات.

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد والخدمات المنزلية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي (1)

(الجاري بملايير الدراهم)

التغير على أساس سنوي (%)	2022						2021	2020	
	2022	2021	2020	دجنبر	شتنبر	يونيو			
1,4	8,2	2,8	343,9	345,3	343,0	340,6	339,1	313,4	ديون على الوحدات غير المالية
6,8	3,1	-2,4	163,0	157,8	156,1	152,3	152,7	148,0	قروض ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى
6,4	3,7	-0,9	130,2	125,9	124,9	123,0	122,4	118,1	شركات التمويل
4,0	3,0	-0,2	32,2	31,9	31,6	31,1	30,9	30,0	قروض الاستهلاك
4,9	3,2	-3,4	70,5	68,2	67,7	67,2	67,2	65,1	القروض الإيجارية
5,7	10,1	18,8	16,3	16,5	16,0	15,9	15,4	14,0	ديون معلقة الأداء
17,5	9,9	-11,4	13,7	12,6	12,3	11,7	11,6	10,6	البنوك الخارجية
65,9	-10,9	-46,6	4,8	4,0	3,7	2,9	2,9	3,2	تسهيلات الخزينة
1,9	16,8	22,3	8,2	7,9	7,9	8,1	8,1	6,9	قروض التجهيز
25,2	-60,8	-22,8	2,3	2,8	2,2	1,0	1,8	4,6	صندوق الإيداع والتدبير
50,9	-66,1	-38,0	1,0	1,0	0,7	0,6	0,6	1,9	تسهيلات الخزينة
-	-	-0,2	1,3	0,6	0,7	0,0	0,0	2,1	قروض التجهيز
4,4	2,2	9,9	8,7	8,6	8,7	8,5	8,3	8,1	جمعيات القروض الصغرى
-6,6	31,5	-8,8	7,7	7,4	7,6	7,8	8,2	6,2	صندوق التوظيف الجماعي للتسديد
-4,7	13,8	8,4	169,8	177,4	177,5	179,5	178,2	156,5	سندات صادرة عن الشركات غير المالية وتحوزها الشركات المالية الأخرى
-13,9	29,8	8,8	72,1	79,9	81,6	84,5	83,7	64,5	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
4,8	6,3	5,6	63,2	62,1	61,0	60,7	60,3	56,7	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
6,1	-16,2	38,4	11,0	11,3	11,1	10,4	10,4	12,4	صندوق الإيداع والتدبير
-1,0	3,5	1,8	23,0	23,0	23,0	23,3	23,3	22,5	صناديق التقاعد ⁽²⁾
35,2	-6,1	1,4	11,2	10,1	9,3	8,7	8,3	8,8	ديون أخرى

(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية.

(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات. المصدر: بنك المغرب.

جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

	2022												2021	
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	المتوسط
متوسط المبلغ الجاري	8 918	12 056	10 858	11 662	7 508	7 521	6 336	7 566	7 086	8 648	9 093	9 081	8 923	
متوسط الحجم المتبادل	3 978	5 559	2 362	5 059	3 271	3 136	3 649	4 110	3 947	4 567	4 319	4 286	3 869	

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 8.8 الاكتتابات في أذونات الخزينة بالمزايدة

	2022												مجموع 2021		أجال الاستحقاق
	المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع	
مجموع الاكتتابات	128 694	23 479	5 700	12 308	7 945	6 908	5 183	9 434	9 934	2 973	2 745	11 880	30 205	144 471	
الأمد القصير	64 358	17 979	1 700	12 158	3 050	5 779	5 183	8 084	7 434	1 765	1 225	-	-	24 579	
32 يوما	10 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
45 يوما	8 630	-	-	8 630	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
13 أسبوعا	20 941	6 949	1 700	3 528	475	3 791	650	1 734	2 113	-	-	-	-	4 153	
26 أسبوعا	10 706	1 030	-	-	1 375	803	3 218	3 050	1 130	-	100	-	-	4 428	
52 أسبوعا	14 081	-	-	-	1 200	1 185	1 315	3 300	4 191	1 765	1 125	-	-	15 998	
الأمد المتوسط	52 035	5 500	4 000	-	4 895	1 129	-	1 350	2 500	1 208	1 520	7 285	22 649	83 495	
سنتان	23 427	-	500	-	3 395	1 129	-	700	800	508	1 520	5 226	9 650	45 310	
5 سنوات	28 608	5 500	3 500	-	1 500	-	-	650	1 700	700	-	2 059	12 999	38 186	
الأمد الطويل	12 301	-	-	150	-	-	-	-	-	-	-	4 595	7 556	36 396	
10 سنوات	9 586	-	-	150	-	-	-	-	-	-	-	4 105	5 331	21 306	
15 سنة	2 093	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	490	1 603	4 437	
20 سنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6 000	
30 سنة	622	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	622	4 654	

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة
(حسب فئات المكتبتين الأولي)

مؤسسات التوظيف الجماعي شركات التأمين والاحتياط الاجتماعي البنوك صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾ مؤسسات مالية أخرى المقاولات غير المالية شركات التمويل الشركات غير المقبلة	الانخفاض بالنسبة المئوية		2022	2021	2020	2019	2018
	2022	2021/2020					
36,2	-12,5	16,4	240 842	275 290	236 533	197 575	203 962
17,9	-4,9	-3,3	119 046	125 246	129 539	131 179	131 910
31,2	36,2	4,1	207 947	152 686	146 651	134 237	125 184
7,4	-6,7	19,2	49 398	52 956	44 423	45 964	35 021
4,4	23,8	-1,1	29 277	23 650	23 918	24 374	27 187
2,3	-8,2	-15,1	15 017	16 361	19 282	23 325	22 269
0,6	972,5	-1,7	4 164	388	395	497	672
-	29,8	-	73	56	-	10	-
-	3,0	7,6	665 764	646 633	600 741	557 161	546 205
إجمالي مزايدات سندات الخزينة							

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.9 المبلغ الجاري وإصدارات سندات الدين القابلة للتداول
(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

فئة السندات	2022						2021					
	المجموع	مكتتبون آخرون	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي	مؤسسات الإئتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	هيئات التوظيف الجماعي للشهر المنقولة للقيم المنقولة	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي	مؤسسات الإئتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	
المبلغ الجاري	81 499	6 623	61 200	3 696	9 980	87 127	5 293	69 191	2 084	10 558		
شهادات الإيداع	53 310	6 229	39 120	2 268	5 693	56 163	4 664	43 473	1 246	6 779		
سندات شركات التمويل	26 391	396	20 701	1 426	3 868	29 608	629	24 462	838	3 679		
أوراق الخزينة	1 798	-	1 379	-	419	1 356	-	1 256	-	100		
الإصدارات	43 297	5 814	29 396	2 090	5 997	42 620	4 782	32 784	765	4 289		
شهادات الإيداع	34 199	5 562	23 092	1 122	4 423	31 523	4 532	23 944	400	2 646		
سندات شركات التمويل	5 143	231	3 082	855	975	8 710	250	6 577	365	1 518		
أوراق الخزينة	3 955	21	3 222	113	599	2 388	-	2 263	-	125		

المصدر : بنك المغرب.

(بملايين الدراهم)

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

2022	2022				2021	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
181 191	181 191	178 305	174 164	171 490	164 910	المبلغ الجاري
94 416	94 416	92 607	89 307	89 957	89 092	القطاع العمومي
59 157	59 157	58 507	57 507	57 157	57 157	الشركات غير المالية
35 260	35 260	34 100	31 800	32 800	31 935	البنوك
86 774	86 774	85 698	84 857	81 533	75 818	القطاع الخاص
35 065	35 065	34 450	34 450	32 450	32 450	البنوك
43 521	43 521	43 271	43 075	40 951	35 236	الشركات غير المالية
8 188	8 188	7 977	7 332	8 132	8 132	شركات مالية أخرى
20 445	4 450	4 680	4 600	6 715	18 422	الإصدارات
6 950	2 300	3 300	350	1 000	4 650	القطاع العمومي
4 600	1 300	2 300	-	1 000	700	البنوك
2 350	1 000	1 000	350	-	3 950	الشركات غير المالية
13 495	2 150	1 380	4 250	5 715	13 772	القطاع الخاص
3 500	1 500	-	2 000	-	1 000	البنوك
8 595	250	380	2 250	5 715	9 372	الشركات غير المالية
1 400	400	1 000	-	-	3 400	شركات مالية أخرى

المصدر: بيانات الوديع المركزي مروكلير و حسابات بنك المغرب.

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة

الرسمة (بملايين الدراهم)	مؤشر المازي 20	مؤشر المازي	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	فترة
484 448		9 620,1	13 429,6	دجنبر 2014
453 316		8 925,7	20 286,6	دجنبر 2015
583 380		11 644,2	22 115,5	دجنبر 2016
626 965		12 388,8	21 047,7	دجنبر 2017
582 155		11 364,3	18 220,2	دجنبر 2018
626 693	1000,0	12 171,9	17 253,4	دجنبر 2019
584 976	924,8	11 287,4	16 970,9	دجنبر 2020
690 717	1 085,7	13 358,3	20 395,0	دجنبر 2021
561 104	857,4	10 720,3	19 515,3	دجنبر 2022
601 086	951,9	11 630,0	3 308,6	يناير 2021
585 906	926,3	11 358,2	1 777,2	فبراير
595 331	935,7	11 483,7	9 141,6	مارس
611 042	963,7	11 811,2	2 148,0	أبريل
626 206	991,0	12 114,5	5 785,0	ماي
637 517	1 016,2	12 409,2	9 589,4	يونيو
633 231	1 005,1	12 304,2	9 361,7	يوليوز
653 223	1 036,7	12 694,2	2 518,2	غشت
677 260	1 081,3	13 186,8	4 171,1	شتنبر
697 510	1 104,8	13 555,5	3 663,9	أكتوبر
674 660	1 063,0	13 085,4	2 883,3	نونبر
690 717	1 085,7	13 358,3	20 395,0	دجنبر
719 282	1 132,0	13 883,5	3 793,0	يناير 2022
681 886	1 055,7	13 071,0	4 241,5	فبراير
667 768	1 037,1	12 818,1	2 566,7	مارس
685 035	1 064,5	13 136,7	2 429,9	أبريل
644 961	995,3	12 339,6	2 896,2	ماي
623 859	970,1	12 009,4	4 982,5	يونيو
614 002	954,7	11 818,5	1 780,4	يوليوز
630 219	981,5	12 128,7	1 110,5	غشت
603 621	937,3	11 613,1	5 395,8	شتنبر
562 364	864,6	10 822,6	6 529,5	أكتوبر
567 329	874,7	10 910,9	2 437,5	نونبر
561 104	857,4	10 720,3	19 515,3	دجنبر

المصدر : بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة السنوية	2022**	2021*	
-0,7	108,9	109,7	المجموع
-1,2	107,9	109,2	عقارات سكنية
-1,6	105,1	106,9	شقق
0,1	119,5	119,4	منازل
0,0	120,4	120,4	فيلات
0,7	114,5	113,6	أراضي
-2,0	108,7	110,9	عقارات للاستعمال المهني
-1,6	111,7	113,5	محلات تجارية
-2,4	97,9	100,3	مكاتب

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

جدول م 6.9 حجم المعاملات حسب الفئة

التغير بالنسبة السنوية		حجم المعاملات
2022/2021	2021/2020	
-12,3	33,7	المجموع
-12,0	28,9	عقارات سكنية
-12,8	28,1	شقق
-1,0	49,1	منازل
2,1	23,3	فيلات
-16,5	50,6	أراضي
-6,5	42,4	عقارات للاستعمال المهني
-6,1	39,7	محلات تجارية
-8,6	58,7	مكاتب

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.

جدول م 7.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

التغير بالنسبة السنوية 2022/2021		المدن
حجم المعاملات	مؤشر أسعار الأصول العقارية	
17,0	0,6	أكادير
-14,7	-1,7	الدار البيضاء
-16,1	-3,8	الجديدة
-11,5	-2,5	فاس
-8,1	-0,7	القنيطرة
-14,4	0,5	مراكش
-9,9	-1,2	مكناس
-8,2	1,4	وجدة
-23,7	-0,5	الرباط
-0,9	-1,4	طنجة

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.



المحتويات

المحتويات

المقدمة.....x-i

الجزء 1 • الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي 3

1.1.1 النمو الاقتصادي 4

2.1.1 سوق الشغل 7

3.1.1 أسواق السلع الأساسية 8

4.1.1 التضخم 13

5.1.1 المالية العمومية 16

6.1.1 الحسابات الخارجية 18

7.1.1 السياسات النقدية 20

8.1.1 الأسواق المالية 24

2.1 الإنتاج والطلب 29

1.2.1 الإنتاج 30

2.2.1 الطلب 41

3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية 46

3.1 سوق الشغل 49

1.3.1 الساكنة النشيطة 49

2.3.1 تطور التشغيل 53

3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص 57

4.3.1 الإنتاجية والأجور 60

4.1 التضخم 62

1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك 63

2.4.1 السلع والخدمات 69

3.4.1 التضخم المسجل خلال السنة 69

4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن 70

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي 73

5.1 المالية العمومية 78

1.5.1 قانون المالية 2022 79

2.5.1 تنفيذ الميزانية 84

3.5.1 تمويل الخزينة 95

4.5.1 الدين العمومي 97

102	6.1 ميزان المدفوعات
103	1.6.1 الميزان التجاري
112	2.6.1 ميزان الخدمات
115	3.6.1 ميزان المداخيل
116	4.6.1 الحساب المالي
119	5.6.1 وضع الاستثمار الدولي
121	7.1 الأوضاع النقدية
122	1.7.1 أسعار الفائدة
124	2.7.1 الائتمان البنكي
129	3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
130	4.7.1 مكونات المجمع النقدي م 3
131	5.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة
132	6.7.1 سوق الصرف
135	8.1 أسواق الأصول
136	1.8.1 سندات الدين
141	2.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
144	3.8.1 سوق البورصة
148	4.8.1 الأصول العقارية
150	9.1 تمويل الاقتصاد
150	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
152	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

الجزء 2 • الحكامة و إنجاز مهام البنك

165	أبرز أحداث السنة
168	1.2 الحكامة والاستراتيجية
168	1.1.2 البنية التنظيمية والحكامه
175	2.1.2 الاستراتيجية
178	3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقيات
183	4.1.2 المطابقة
184	5.1.2 المسؤولية المجتمعية للبنك
184	6.1.2 قواعد الميزانية
186	2.2 مهام البنك
186	1.2.2 السياسة النقدية
199	2.2.2 البحوث

200	3.2.2 أنشطة الإحصائيات وتدبير المعطيات
201	4.2.2 تدبير احتياطات الصرف
204	5.2.2 الإشراف البنكي
206	6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية
207	7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء
208	8.2.2 الشمول المالي
209	9.2.2 العملة الائتمانية
213	10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات
214	3.2 التواصل والانفتاح
217	4.2 الموارد
217	1.4.2 الموارد البشرية
218	2.4.2 نظام المعلومات
219	3.4.2 التحول الرقمي

الجزء 3 • التقرير المالي للبنك

223	1.3 نظرة على الوضعية المالية خلال سنة 2022
223	1.1.3 الحصيلة
224	2.1.3 النتيجة
226	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
226	1.2.3 الحصيلة (الأصول)
227	2.2.3 الحصيلة (الخصوم)
228	3.2.3 خارج الحصيلة
229	4.2.3 حساب العائدات والتكاليف
230	5.2.3 جدول تدفقات الخزينة
231	6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية
232	7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
237	8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية ذات الصلة بتدبير مخاطر الصرف
240	9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة
253	10.2.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة
255	11.2.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف
264	3.3 الإلتزامات تجاه الصناديق الإجتماعية
265	4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
265	5.3 مصادقة مجلس البنك
319	المحتويات

فهرس البيانات

4.....	التطور الفصلي للنمو في 2022 في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الرئيسية.....	رسم بياني 1.1.1
7.....	تطور نسبة البطالة في الدول المتقدمة	رسم بياني 2.1.1
8.....	تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة	رسم بياني 3.1.1
8.....	التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية	رسم بياني 4.1.1
8.....	التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2022	رسم بياني 5.1.1
10.....	التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية	رسم بياني 6.1.1
10.....	التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية في 2022.....	رسم بياني 7.1.1
11.....	مؤشرات أسعار المواد غير الطاقية	رسم بياني 8.1.1
11.....	أسعار الفوسفات والأسمدة	رسم بياني 9.1.1
14.....	التضخم في العالم	رسم بياني 10.1.1
14.....	التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو	رسم بياني 11.1.1
17.....	تطور رصيد الميزانية	رسم بياني 12.1.1
17.....	تطور الدين العمومي	رسم بياني 13.1.1
18.....	الصادرات من السلع والخدمات من حيث الحجم	رسم بياني 14.1.1
21.....	أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي	رسم بياني 15.1.1
22.....	أسعار فائدة بنك إنجلترا وبنك اليابان	رسم بياني 16.1.1
22.....	أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية في الدول الصاعدة الرئيسية	رسم بياني 17.1.1
24.....	مؤشرات البورصة الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة	رسم بياني 18.1.1
24.....	مؤشر MSCI EM	رسم بياني 19.1.1
25.....	مؤشرات تقلب أسواق البورصة	رسم بياني 20.1.1
25.....	عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات في الولايات المتحدة والدول الرئيسية لمنطقة الأورو	رسم بياني 21.1.1
26.....	تطور الائتمان في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو	رسم بياني 22.1.1
27.....	سعر صرف الأورو	رسم بياني 23.1.1
27.....	تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية تجاه الدولار	رسم بياني 24.1.1
31.....	إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة	رسم بياني 1.2.1
31.....	إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب	رسم بياني 2.2.1
32.....	الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي	رسم بياني 3.2.1
32.....	المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية	رسم بياني 4.2.1
33.....	إنتاج الكهرباء حسب المصدر	رسم بياني 5.2.1
33.....	إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد	رسم بياني 6.2.1
34.....	إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم	رسم بياني 7.2.1

34.....	: القيمة المضافة للبناء ومبيعات الإسمنت	رسم بياني 8.2.1
35.....	: معدل عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية سنة 2022 مقارنة ب 2019	رسم بياني 9.2.1
38.....	: مساهمة السياحة الداخلية في الإنفاق السياحي لسنة 2019	رسم بياني 1.1.2.1
39.....	: لياالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة.....	رسم بياني 2.1.2.1
41.....	: الاستهلاك الوطني النهائي	رسم بياني 10.2.1
42.....	: المساهمة في تطور الدخل الإجمالي المتاح للأسر بين سنتي 2015 و2021	رسم بياني 1.2.2.1
42.....	: القدرة الشرائية للأسر ومكوناتها	رسم بياني 2.2.2.1
43.....	: القدرة الشرائية ومؤشر ثقة الأسر.....	رسم بياني 3.2.2.1
45.....	: الاستثمار	رسم بياني 11.2.1
46.....	: مساهمة مكونات الطلب في النمو	رسم بياني 12.2.1
46.....	: إجمالي الدخل الوطني المتاح.....	رسم بياني 13.2.1
46.....	: الادخار الوطني.....	رسم بياني 14.2.1
47.....	: معدل الاستثمار	رسم بياني 15.2.1
47.....	: الحاجة للتمويل	رسم بياني 16.2.1
50.....	: بنية الساكنة النشيطة في 2022	رسم بياني 1.3.1
50.....	: معدل النشاط	رسم بياني 2.3.1
51.....	: البطالة لدى الشباب في 2022	رسم بياني 1.1.3.1
52.....	: تطور بطالة الشباب بعد الجائحة	رسم بياني 2.1.3.1
52.....	: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية بالمغرب	رسم بياني 3.1.3.1
53.....	: عدد المناصب الصافية المحدثة	رسم بياني 3.3.1
54.....	: المساهمات في تطور الشغل	رسم بياني 4.3.1
54.....	: بنية الشغل حسب قطاع النشاط	رسم بياني 5.3.1
55.....	: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم في 2022	رسم بياني 6.3.1
56.....	: متوسط النمو الاقتصادي الجهوي السنوي خلال الفترة 2014-2019	رسم بياني 1.2.3.1
58.....	: بنية السكان العاطلين في سنة 2022	رسم بياني 7.3.1
58.....	: نسبة البطالة حسب الجنس	رسم بياني 8.3.1
58.....	: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية	رسم بياني 9.3.1
59.....	: نسبة التشغيل ناقص حسب وسط الإقامة	رسم بياني 10.3.1
59.....	: نسبة التشغيل ناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة	رسم بياني 11.3.1
60.....	: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية	رسم بياني 12.3.1
62.....	: تطور التضخم	رسم بياني 1.4.1
62.....	: المساهمة في التضخم.....	رسم بياني 2.4.1
64.....	: المساهمات في التطور الشهري لأسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان خلال 2022	رسم بياني 3.4.1
64.....	: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر أساس 100 = 2017) وسعر البرنت	رسم بياني 4.4.1

64.....	: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي	رسم بياني 5.4.1
65.....	: مساهمة المنتجات المقننة في التغير الشهري للأسعار في 2022.....	رسم بياني 6.4.1
66.....	: توزيع مكونات التضخم الأساسي حسب مستوى التغير	رسم بياني 7.4.1
67.....	: تطور التضخم الأساسي ومكوناته التجارية وغير التجارية	رسم بياني 8.4.1
68.....	: سعر الصرف الثنائي لبعض العملات مقابل الدولار	رسم بياني 1.1.4.1.إ
69.....	: أسعار السلع والخدمات	رسم بياني 9.4.1
69.....	: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم	رسم بياني 10.4.1
70.....	: تطور التضخم خلال سنة 2022.....	رسم بياني 11.4.1
72.....	: بنية إنفاق الأسر حسب مكان الإقامة	رسم بياني 1.2.4.1.إ
72.....	: بنية إنفاق الأسر حسب الخمس	رسم بياني 2.2.4.1.إ
72.....	: تطور فجوة التضخم بين الخمسين الأول والخامس منذ سنة 2013.....	رسم بياني 3.2.4.1.إ
72.....	: مساهمة بنود النفقات المختلفة في فجوة التضخم بين الخمسين الأول والخامس	رسم بياني 4.2.4.1.إ
73.....	: نسبة المنتجات المدعمة حسب الخمس من إنفاق الأسر.....	رسم بياني 5.2.4.1.إ
73.....	: الميزانية السنوية من المنتجات المدعمة حسب الخمس من إنفاق الأسر.....	رسم بياني 6.2.4.1.إ
74.....	: تطور أسعار الإنتاج الصناعي باستثناء التكرير سنة 2022.....	رسم بياني 12.4.1
76.....	: مساهمات عاملي العرض والطلب في التضخم.....	رسم بياني 1.3.4.1.إ
77.....	: تفكيك تطور مؤشر الإنتاج الصناعي.....	رسم بياني 2.3.4.1.إ
84.....	: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي	رسم بياني 1.5.1
84.....	: الرصيد الإجمالي للميزانية	رسم بياني 2.5.1
85.....	: تفكيك رصيد الميزانية	رسم بياني 1.2.5.1.إ
86.....	: توجه السياسة المالية وفجوة الإنتاج.....	رسم بياني 2.2.5.1.إ
87.....	: الحافز المالي وفجوة الناتج	رسم بياني 3.2.5.1.إ
89.....	: تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل	رسم بياني 3.5.1
89.....	: عائدات الاحتكار والمساهمات	رسم بياني 4.5.1
90.....	: الموارد العادية	رسم بياني 5.5.1
90.....	: بنية الموارد العادية	رسم بياني 6.5.1
92.....	: النفقات الإجمالية	رسم بياني 7.5.1
92.....	: بنية النفقات الإجمالية	رسم بياني 8.5.1
93.....	: كتلة الأجور	رسم بياني 9.5.1
93.....	: تكلفة المقاصة	رسم بياني 10.5.1
94.....	: الرصيد العادي.....	رسم بياني 11.5.1
94.....	: نفقات الاستثمار	رسم بياني 12.5.1
94.....	: مخزون العمليات قيد الأداء	رسم بياني 13.5.1

94	: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر	رسم بياني 14.5.1
95	: التمويل الصافي للخزينة	رسم بياني 15.5.1
95	: التمويل الخارجي للخزينة	رسم بياني 16.5.1
97	: بنية إصدارات الخزينة حسب أجل الاستحقاق	رسم بياني 1.3.5.1
97	: تطور متوسط أسعار الفائدة المرجحة في السوق الثانوية	رسم بياني 2.3.5.1
98	: مديونية الخزينة	رسم بياني 17.5.1
98	: الدين الخارجي العمومي	رسم بياني 18.5.1
100	: الدين العمومي المباشر، النمو والتضخم 2022-1990	رسم بياني 1.4.5.1
101	: الرسمان البيانيان 2.4.5.1: عينة الدول الصاعدة والنامية	
101	: الرسمان البيانيان 3.4.5.1: عينة الدول المتقدمة	
101	: الرسمان البيانيان 4.4.5.1: الدين وعتبة استدامة الدين	
103	: الميزان التجاري	رسم بياني 1.6.1
106	: مساهمات المنتجات الرئيسية في تطور الواردات في 2022	رسم بياني 2.6.1
107	: صادرات الفوسفات ومشتقاته	رسم بياني 3.6.1
109	: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات في 2022	رسم بياني 4.6.1
110	: المبيعات العالمية من السيارات الكهربائية والعربات ذات المحرك الحراري في 2022	رسم بياني 1.1.6.1
110	: النفقات العمومية لدعم السيارات الكهربائية على الصعيد العالمي	رسم بياني 2.1.6.1
112	: مداخيل الأسفار	رسم بياني 5.6.1
112	: نفقات الأسفار	رسم بياني 6.6.1
113	: بنية صادرات الخدمات المغربية	رسم بياني 1.2.6.1
115	: مؤشر المزايا النسبية الظاهرة الموحد لصادرات الخدمات المغربية مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	رسم بياني 2.2.6.1
117	: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع	رسم بياني 7.6.1
117	: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أبرز الدول المصدر	رسم بياني 8.6.1
118	: الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج حسب القطاع	رسم بياني 9.6.1
118	: الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج حسب أبرز الدول المستقطبة	رسم بياني 10.6.1
119	: الأصول الاحتياطية الرسمية	رسم بياني 11.6.1
119	: وضع الاستثمار الدولي	رسم بياني 12.6.1
122	: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك في 2022	رسم بياني 1.7.1
123	: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة قصيرة الأمد	رسم بياني 2.7.1
123	: منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية	رسم بياني 3.7.1
124	: القروض البنكية	رسم بياني 4.7.1
124	: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي	رسم بياني 5.7.1
125	: الديون المتعلقة الأداء	رسم بياني 6.7.1

128.....	: تسبيقات من بنك المغرب في إطار برامج القروض المضمونة.....	رسم بياني إ 1.1.7.1
128.....	: حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في إجمالي القروض المقدمة إلى الشركات الخاصة غير المالية.....	رسم بياني إ 2.1.7.1
128.....	: إنتاج القروض النقدية المقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.....	رسم بياني إ 3.1.7.1
128.....	: أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الخزينة.....	رسم بياني إ 4.1.7.1
129.....	: الديون الصافية على الإدارة المركزية.....	رسم بياني 7.7.1
129.....	: الأصول الاحتياطية الرسمية.....	رسم بياني 8.7.1
129.....	: الموجودات الخارجية الصافية للبنوك.....	رسم بياني 9.7.1
133.....	: سعر صرف الأورو مقابل الدولار في 2022.....	رسم بياني 10.7.1
133.....	: السعر المرجعي للدرهم في 2022.....	رسم بياني 11.7.1
133.....	: سعر الصرف الفعلي للدرهم.....	رسم بياني 12.7.1
133.....	: حجم العمليات ما بين البنوك في سوق الصرف في 2022.....	رسم بياني 13.7.1
134.....	: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2022.....	رسم بياني 14.7.1
134.....	: عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء في 2022.....	رسم بياني 15.7.1
136.....	: إصدارات وتسديدات سندات الخزينة.....	رسم بياني 1.8.1
136.....	: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية.....	رسم بياني 2.8.1
137.....	: بنية سندات الخزينة حسب الجهة الحائزة.....	رسم بياني 3.8.1
140.....	: تطور آجال الأداء الخاصة بالزبناء في سنة 2021.....	رسم بياني 1.1.8.1.1
140.....	: تطور آجال الأداء الخاصة بالموردين في سنة 2021.....	رسم بياني 2.1.8.1.1
142.....	: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة.....	رسم بياني 4.8.1
144.....	: بنية المبلغ الجاري الصافي لمؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة.....	رسم بياني 5.8.1
144.....	: التغيرات السنوية لمؤشر مازي.....	رسم بياني 6.8.1
144.....	: التطور اليومي لمؤشر مازي.....	رسم بياني 7.8.1
145.....	: تغيرات المؤشرات القطاعية في سنة 2022.....	رسم بياني 8.8.1
147.....	: تطور رسملة البورصة.....	رسم بياني 9.8.1
147.....	: معامل السيولة في سوق الأسهم.....	رسم بياني 10.8.1
150.....	: الحاجة إلى التمويل.....	رسم بياني 1.9.1
151.....	: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية.....	رسم بياني 2.9.1
153.....	: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية.....	رسم بياني 3.9.1
155.....	: تطور حساب تشغيل الشركات غير المالية.....	رسم بياني إ 1.1.9.1
155.....	: نسبة هامش الشركات غير المالية.....	رسم بياني إ 2.1.9.1
157.....	: معدل هامش الشركات غير المالية كمقارنة دولية.....	رسم بياني إ 3.1.9.1

158.....	: تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك.....	رسم بياني 4.9.1
159.....	: ادخار الأسر.....	الرسم البياني 1.2.9.1
159.....	: معدل ادخار الأسر.....	الرسم البياني 2.2.9.1
160.....	: تطور نفقات الاستهلاك النهائي للأسر فيما يتعلق بالسلع والخدمات.....	الرسم البياني 3.2.9.1
160.....	: الفوارق مقارنة بالتوجه قبل الأزمة الصحية.....	رسم بياني 4.2.9.1
161.....	: تفكيك فائض احتياطي ادخار الأسر بملايير الدراهم.....	رسم بياني 5.2.9.1
161.....	: نسبة ادخار الأسر حسب عينات الدول.....	رسم بياني 6.2.9.1
189.....	: تقديرات التضخم والتوقعات.....	رسم بياني 1.1.2.2
190.....	: توقعات التضخم في أفق 12 فصلا.....	رسم بياني 2.1.2.2
190.....	: درجة الشكوك المحيطة بتوقعات التضخم.....	رسم بياني 3.1.2.2
193.....	: فارق توقع التضخم لسنة 2022.....	رسم بياني 1.2.2.2
194.....	: رسوم بيانية مروحية للتضخم حسب تاريخ انعقاد المجلس سنة 2022.....	رسم بياني 2.2.2.2
195.....	: فارق توقع النمو لسنة 2022.....	رسم بياني 3.2.2.2
195.....	: رسوم بيانية مروحية للنمو حسب تاريخ انعقاد المجلس سنة 2022.....	رسم بياني 4.2.2.2
196.....	: الوضعية الهيكلية للسيولة والاحتياطي النقدي.....	رسم بياني 1.2.2
197.....	: وضعية سيولة البنوك.....	رسم بياني 2.2.2
197.....	: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة.....	رسم بياني 3.2.2
197.....	: تدخلات بنك المغرب.....	رسم بياني 4.2.2
198.....	: متوسط حجم العمليات في السوق القائمة بين البنوك.....	رسم بياني 5.2.2
198.....	: متوسط السعر المرجح في السوق القائمة بين البنوك.....	رسم بياني 6.2.2
199.....	: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي.....	رسم بياني 7.2.2
203.....	: تطور منحنى أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.....	رسم بياني 8.2.2
203.....	: تطور منحنى أسعار الفائدة في ألمانيا.....	رسم بياني 9.2.2
203.....	: الأداء السنوي لفئات الأصول الرئيسية.....	رسم بياني 10.2.2
210.....	: بنية الأوراق المتداولة.....	رسم بياني 11.2.2
210.....	: بنية القطع النقدية المتداولة.....	رسم بياني 12.2.2
213.....	: تطور عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات وعمليات التسوية.....	رسم بياني 13.2.2
239.....	: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات.....	رسم بياني 1.2.3
239.....	: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول.....	رسم بياني 2.2.3
239.....	: توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب تصنيفها.....	رسم بياني 3.2.3
254.....	: بنية الالتزامات على السندات المحصلة.....	رسم بياني 4.2.3
263.....	: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية.....	رسم بياني 5.2.3

فهرس الجداول

5.....	: النمو الاقتصادي في العالم	جدول 1.1.1
7.....	: تطور نسبة البطالة	جدول 2.1.1
13.....	: التضخم في العالم	جدول 3.1.1
19.....	: رصيد الحساب الجاري في العالم	جدول 4.1.1
30.....	: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة	جدول 1.2.1
36.....	: الوافدون إلى المراكز الحدودية	جدول 2.2.1
36.....	: ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة	جدول 3.2.1
37.....	: نسبة الملاء الفندقية حسب المدن الرئيسية	جدول: 4.2.1
39.....	: ليالي مبيت المقيمين في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة حسب الوجهة السياحية الرئيسية	جدول 1.1.2.1
40.....	: بعض الأمثلة حول التدابير التحفيزية المتخذة مؤخراً على الصعيد العالمي	جدول 2.1.2.1
41.....	: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية	جدول 5.2.1
44.....	: تفكيك تطور القدرة الشرائية حسب الفرد	جدول 1.2.2.1
44.....	: تفكيك تطور القدرة الشرائية للأسر على الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم	جدول 2.2.2.1
53.....	: معدل النشاط حسب الجهة	الجدول 1.3.1
57.....	: تطور أهم مؤشرات سوق الشغل حسب الجهة في الفترة الممتدة بين 2017-2022	جدول 1.2.3.1
59.....	: نسبة البطالة حسب الجهة	جدول 2.3.1
61.....	: أهم مؤشرات سوق الشغل	جدول 3.3.1
63.....	: أسعار الاستهلاك	جدول 1.4.1
71.....	: أسعار الاستهلاك حسب المدن	جدول 2.4.1
74.....	: أسعار الإنتاج الصناعي	جدول 3.4.1
79.....	: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية	جدول 1.5.1
80.....	: البرمجة المالية	جدول 2.5.1
91.....	: وضعية تعاملات وموارد الخزينة	جدول 3.5.1
98.....	: وضعية الدين العمومي	جدول 4.5.1
99.....	: ملخص النتائج	جدول 1.4.5.1
103.....	: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات	جدول 1.6.1
104.....	: أبرز السلع المستوردة	جدول 2.6.1
108.....	: الصادرات حسب القطاعات	جدول 3.6.1
120.....	: وضع الاستثمار الدولي	جدول 4.6.1
121.....	: أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية	جدول 1.7.1
122.....	: أسعار الفائدة على القروض	جدول 2.7.1

123.....	: أسعار الفائدة على الودائع	جدول 3.7.1
125.....	: الائتمان البنكي	جدول 4.7.1
126.....	: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك	جدول 5.7.1
131.....	: المكونات الرئيسية للمجموع م3	جدول 6.7.1
132.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة	جدول 7.7.1
135.....	: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول	جدول 1.8.1
137.....	: العمليات الخاصة بسندات الخزينة حسب أجل الاستحقاق	جدول 2.8.1
138.....	: إصدارات سندات الدين الخاص	جدول 3.8.1
139.....	: المبلغ الجاري للدين الخاص	جدول 4.8.1
143.....	: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	جدول 5.8.1
145.....	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للأسواق الناشئة والحدودية	جدول 6.8.1
146.....	: حجم العمليات	جدول 7.8.1
149.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات	جدول 8.8.1
149.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 9.8.1
152.....	: التدفقات المالية مع بقية العالم	جدول 1.9.1
153.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
154.....	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية	جدول 3.9.1
156.....	: نسبة الهامش حسب فرع النشاط للاقتصاد الإجمالي	جدول 1.1.9.1 إ
157.....	: معدل استثمار الشركات غير المالية	جدول 2.1.9.1 إ
158.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
176.....	: التقرير المرحلي الرابع حول تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2019-2023	جدول 1.1.2
188.....	: توقعات التضخم في 2022	جدول 1.2.2
191.....	: قرارات السياسة النقدية منذ سنة 2013	جدول 2.2.2
223.....	: الحصيلة حسب العمليات	جدول 1.1.3
225.....	: النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول 2.1.3
226.....	: الأصول في 31 دجنبر 2022	جدول 1.2.3
227.....	: الخصوم في 31 دجنبر 2022	جدول 2.2.3
228.....	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2022	جدول 3.2.3
229.....	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2022	جدول 4.2.3
230.....	: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2022	جدول 5.2.3
231.....	: تغير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2022	جدول 6.2.3
235.....	: آجال استحقاق الأصول الثابتة	جدول 7.2.3
241.....	: موجودات وتوظيفات بالذهب	جدول 8.2.3
241.....	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 9.2.3

242.....	: التوزيع حسب العملة.....	جدول 10.2.3
242.....	: التوزيع حسب الأجل المتبقي.....	جدول 11.2.3
242.....	: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي.....	جدول 12.2.3
245.....	: بنية الديون على مؤسسات الائتمان.....	جدول 13.2.3
246.....	: القيم الثابتة الصافية.....	جدول 14.2.3
247.....	: سندات المساهمة واستخدامات مماثلة.....	جدول 15.2.3
248.....	: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة.....	جدول 16.2.3
249.....	: التزامات بالدرهم القابل للتحويل.....	جدول 17.2.3
249.....	: الودائع والالتزامات بالدرهم.....	جدول 18.2.3
250.....	: خصوم أخرى.....	جدول 19.2.3
251.....	: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين.....	جدول 20.2.3
252.....	: تغير في حساب تقييم احتياطات الصرف.....	جدول 21.2.3
252.....	: الرساميل الذاتية ومثلثاتها.....	جدول 22.2.3
253.....	: عمليات الصرف.....	جدول 23.2.3
254.....	: التزامات على السندات.....	جدول 24.2.3
254.....	: التزامات أخرى.....	جدول 25.2.3
255.....	: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية.....	جدول 26.2.3
256.....	: فوائد محصلة عن التسيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان.....	جدول 27.2.3
257.....	: عمولات محصلة.....	جدول 28.2.3
258.....	: عائدات مالية أخرى.....	جدول 29.2.3
259.....	: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم.....	جدول 30.2.3
260.....	: تكاليف مالية أخرى.....	جدول 31.2.3
260.....	: تكاليف خاصة بالمستخدمين.....	جدول 32.2.3
261.....	: مشتريات المواد والأدوات.....	جدول 33.2.3
261.....	: تكاليف خارجية أخرى.....	جدول 34.2.3
262.....	: مخصصات للاستخدامات.....	جدول 35.2.3
262.....	: مخصصات للمؤونات.....	جدول 36.2.3
264.....	: التزامات وتمويل الصناديق الاجتماعية.....	جدول 1.3.3

فهرس الاطارات

11.....	إطار 1.1.1: التدابير المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة الطاقية.....
15.....	إطار 2.1.1: ردود الحكومات على ارتفاع التضخم.....
23.....	إطار 3.1.1: تحديات السياسة النقدية.....

إطار 4.1.1: إعلان مراكش للتجمع الإفريقي 2022 «نحو قارة إفريقية صامدة».....	28
إطار 1.2.1: دينامية السياحة الداخلية في المغرب ما بين 2000 و2022	38
إطار 2.2.1: تطور القدرة الشرائية في المغرب.....	42
إطار 3.2.1: التدابير الرئيسية المتخذة في إطار اتفاق الحوار الاجتماعي المبرم في 30 أبريل 2022.....	47
إطار 1.3.1: مشاركة الشباب في سوق الشغل بالمغرب	51
الإطار 2.3.1: الدينامية الجهوية للشغل.....	55
إطار 1.4.1: تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم في المغرب.....	67
إطار 2.4.1: تأثير الارتفاع الأخير للتضخم على فئات الأسر المختلفة.....	71
إطار 3.4.1: الدينامية الحديثة للأسعار ومساهمات عوامل العرض والطلب.....	75
إطار 1.5.1: أبرز التدابير الجبائية والجمركية لقانون المالية 2022.....	81
إطار 2.5.1: السمة الدورية للسياسة المالية بالمغرب.....	85
إطار 3.5.1: سياق تمويل الخزينة في 2022.....	96
إطار 4.5.1: تقدير عتبة استدامة الدين العمومي المباشر في المغرب.....	99
إطار 1.6.1: تطور صناعة السيارات الكهربائية	109
إطار 2.6.1: المزايا النسبية لصادرات الخدمات المغربية.....	113
إطار 1.7.1: برامج إعادة التمويل لأجل « تمويل الإقراض Funding for Lending »	127
إطار 2.7.1: عمليات السحب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي.....	130
إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء	139
إطار 2.8.1: سندات الاقتراض المؤمنة، مصدر تمويل جديد للبنوك المغربية.....	147
إطار 1.9.1: تطور معدل هامش الشركات غير المالية	155
إطار 2.9.1: تطور ادخار الأسر.....	159
إطار 1.1.2: ميثاق شفافية البنوك المركزية.....	175
إطار 1.2.2: تقديرات التضخم	188
إطار 2.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو	193
إطار 3.2.2: إصدارات القطع النقدية التذكارية في 2022	211
إطار 1.2.3: استعمال الدولة لخط الوقاية والسيولة.....	244

فهرس الرسوم التخطيطية

رسم تخطيطي 1.1.2: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب	168
رسم تخطيطي 2.1.2: أجهزة حكامه بنك المغرب.....	169
رسم تخطيطي 1.2.2: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني في سنة 2022	209
رسم تخطيطي 1.4.2: الرأس مال البشري للبنك في بضعة أرقام.....	217

302.....	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان	جدول م 11.7
303.....	: المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة	جدول م 1.8
304.....	: توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية	جدول م 2.8
305.....	: مقابلات المجمع م3	جدول م 3.8
306.....	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي	جدول م 4.8
307.....	: التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط	جدول م 5.8
308.....	: ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي	جدول م 6.8
309.....	: تطور السوق ما بين البنوك	جدول م 7.8
309.....	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 8.8
310.....	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 1.9
311.....	: المبلغ الجاري و إصدارات سندات الدين القابلة للتداول	جدول م 2.9
312.....	: سوق سندات الاقتراض	جدول م 3.9
313.....	: مؤشرات البورصة	جدول م 4.9
314.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية	جدول م 5.9
315.....	: حجم المعاملات حسب الفئة	جدول م 6.9
315.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية	جدول م 7.9

الإيداع القانوني : 0077PE2023
رد مد : 2509-0305



